



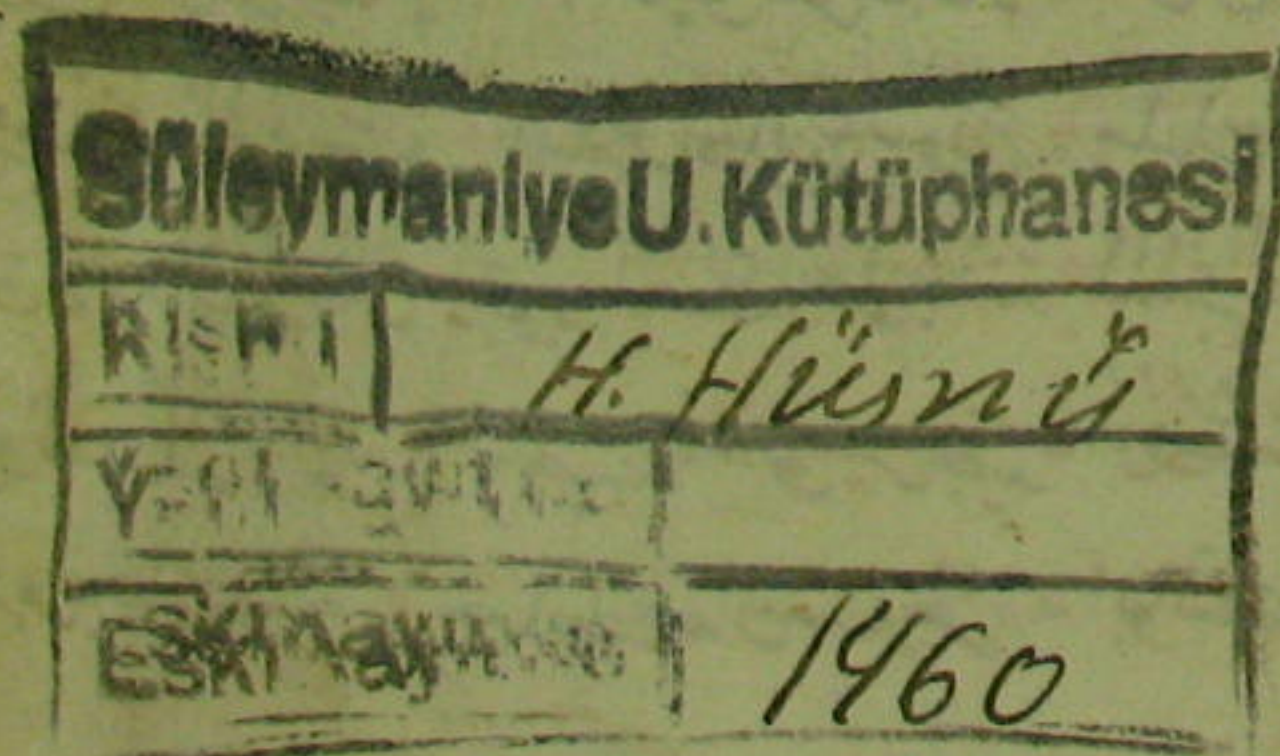
شرح البهجة في
سلوكه مسلخا غريبا
و ترتيبا عجيبا
رسد على

1460

مما وجّه الله تعالى نحو ملك القصب
من اقصاء عبد الرحمن المعوي
٦٢ ١٢٨٩

من مملكات الفقير الحقير اليه غرناته وعم نواله
 السيد الحاج محمد قيب بن السيد الحاج احمد قني
 الشريف بيده اقرانه بقبره في ضواجه لاله
 وزاد الله علمه ونشره بركته
 سيد المرسلين امينه
 بالمعيه

نهاية البرهجة ثمانية في النحو للشيخ الفاضل ابراهيم الشبستري النقشبندی
 اولها ۱۰ یتیمت باسم الله ربک البربرۃ ۱۰ ثم شرعها اوله
 اکمل حمد ابالائه وفيها نظمها فی غم محرم
 ۱۰ ۱۰ شعاعۃ من الطول



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا بكماله وفيما • والصلوة على سيدنا محمد وآله الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين • وعلى آله وصحبه أجمعين •
منه فضل وجليل • وسلم تسليمًا كثيرًا • أما بعد فهذه فوائد مختارة من كتب اللغة نشرت
بها منظومة المسماة بنهاية الهمزة تسهيلًا لما فيها من الأشكال وتفصيلًا لما كساه ثوب
الجمال • شأنها مع شأنها من خزائن فكرى الفاتر كإيقاد • ولا عيب فيها غير أن
قطوفها سيرى وأن لا شيء منهن أكسل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل • اعلم أن لما كان
معرفة كل علم بهمه وبيان فائدته والعلم بموضوعه مما يعين الطالب في تحصيل مطلوبه ويقوى
رغبته في مطلوبه صدر لنا من هذا البحث بيان الأمور المذكورة فقال • وبعد فإن النحو علم
لكيفية التركيب العربية • وبعد من الظروف المقطوعة عن الإضافة فيبنى على الضم والفتحة والهمزة
فإن في جواب الشرط بوقوم ما كان قال إنما بعد حمد الله تعالى فإن النحو علم ومعناه أن النحو
علم يبين بأحوال اللفظ المتعلقة بالتركيب والمراد من تلك الأحوال هي العراب والبناء و
العاملية والعملية والصدرة والذكر والحذف والتقديم والتأخير وما أشبهها وخروج
بقوله كيفية التركيب علم التعريف فانه يبين به صيغ الكلمات المفردة ودون أحوالها التركيبية
وقوله العربية تصنف موصوف محذوف تقديره في اللغة العربية وفائدة هذا التقيد
خروج القواعد التي يذكر فيها كيفية التركيب في لغة أخرى غير العربية فإنه لا تعد في علم
النحو واللحن في اللغة بمعنى المثال وعنى لما كان آخره النوع والقصد والجملة سمي هذا العلم لأنه
يجعل كلمات العرب أختلافًا وأنواعًا كالفاعل والمفعول والمضاف إليه وغيرها
وغاية صون اللسان عن الذي يخالفه تركيب أهل السليقة • غاية الشيء نهايته
ولما ردها الغرض المقصود ولما سمي الغرض غاية لوقوعه في طرف حركة الطالب فإن
الطلب ينهى دونه والغرض به علم الخوصية اللسان عن الخطأ في التركيب بالاعتناء عما
لا يوافق ما ثبت من التركيب في كلام الفصحى والبلغا في العرب العرباء المتكلمين بالسليقة

ولله

لعل
أداتها

مقصوده

والمراد بالسليقة قوة في اللفظ بها يختار الفصح من طرق التركيب من غير تكلف وتتبع قاعدة
موضوعية لذلك وذلك مثل اتفاق طباع العرب الأول على رفع الفاعل ونصب المفعول
وجر المضاف إليه وكجوب ذكر الفاعل وتقديم الفعل عليه وغير ذلك من الأحكام المستنبطة
من تركيبهم وموضوع اللفاظ من حيث ركب • لتأدية المعنى بغير مزنة • موضوع كل علم بما
يسمى فيه من أحواله من حيثية مخصوصة والنحو يبحث في أحوال اللفاظ من حيث التركيب
فيكون موضوع اللفاظ المركب بعضها مع بعض من حيث التركيب وأحوال اللفظ من تلك
الحيثية هو العراب والبناء وكونه عاملاً ومعمولاً وكونه مذكوراً ومذكوراً ومفعولاً ومفعولاً
ومقتضى ما يؤخره إلى غير ذلك مما يعرض للفظ باعتبار التركيب قوله لتأدية المعنى أي أن يتأدى
بالتركيب أصل المعنى الذي يقصد ذكره والغرض من ذكره تهديد آخر وهو أن التركيب قد يقصد
بمع ناديه أصل المعنى من أيا وخواص زائدة على أصل المراد وهي عبارة الاعتبار المناسب للمقام
واللفظ المركب من تلك الحيثية ليس موضوعاً لعلم النحو بل موضوع لعلم المعاني ومثال ذلك
هو أنك إذا أردت الخبر بقيام زيد فإن كان المخاطب خالي الذهن عن ذلك كان المناسبات
أن تقول زيد قائم مثلاً من غير ذكر شيء من أدوات التأكيد وإن كان المخاطب متدبراً في ذلك
كان المناسب أن تقول إن زيد قائم بالتأكيد وإن كان المخاطب متدبراً في ذلك الحكم كان المناسبات
أن تقول إن زيد قائم مؤكداً بأن مرة وباللام مرة أخرى ليكون الكلام مطابقاً لمقتضى
الحال فقوله بغير مزنة حال غير المعنى أي غير مجزئة شيء من الخواص التركيبية
وذلك ما مفرد أو مركب • بالإنسان أو بالمرء أو بالإنسان • المشار إليه بذلك
هو اللفظ والمراد به هنا ما ينطق به الإنسان أحسن أو كما قد دخل الضمير المستتر والكلمات
المحذوفة وعلى هذا فاللفظ مصدر بمعنى الملفوظ ويجوز أن يكون اسماً بمعنى الضمير المعتمد على
خارج الحروف ويكون اللفظ بالغة المصدرى ما خرد عنه كما يقال ساف بسف بسف بسف
الضرب بالسيف وهو ما خرد من السيف بمعنى الحديد المتخذ للقطع واللفظ على ضربين مفرد

الأول

ومركب والكراد باللفظ المفرد ههنا ما لا يدور على معنى سواء كان مما لا جزاء له اصل الحق
علما فانه حال العلمية لجزء واحد او كلما او كان له جزء لويكون دال على معنى غزير والمركب
مخولف ذلك والتركيبة نسبة بين طرفي المركب حسب المعنى الاول والاول هو التركيب
الوساوي ان تمت النسبة والتركيبة الإضافي ان لم تتم نحو غلام زيد ونحو عبد الله علما وانما
اي التركيب بالنسبة بين الطرفين معنى بل مجرد من جهة احد اللغتين بالآخر حيث نصير
الكلما معا بنزلة كلمة واحدة وهو التركيب المركب وبما كان من ذلك القسم متضمنا لحرف
فهو يختص باسم التضمن نحو خمسة عشر وما كان منه مشتملا على صوت فيختص باسم الصوت
نحو سبويه وانما جعلنا نحو عبد الله علما المركب باعتبار دلاله كجزء منه على معناه
وان كان ذلك المعنى غير مراد في تلك الحالة ولم يجعله من قسم المفرد كما اعتبره المنطقيون
لان في الاحكام اللفظية مركب لا تفاوت بين استعماله علما وبين استعماله غير علم فان الجزء
الاول منه عامل في الثاني في كلتا الحالتين ويعرب كل جزء منه باعراب مخصوص وبالجملة
هو كلمتان في كلتا الحالتين فلو يجوز فيه اعتبار الافراد في حال العلمية او بالنظر الى المعنى والذ
عن بصدده ههنا هو بيان احوال اللفظ واحكامه فلو جعله من المفرد واذا كان نحو
بعلبك مع عدم كون احد جزئيه عاملا في الآخر معدودا في المركب كان عبد الله علما
اولي بذلك مما ينادى ببطلان القول بافراد عبد الله علما هل انه لو كان مفردا لكان
كلمة واحدة وللمركب كلمة واحدة موجبة باعرابين وكون جزئيه عاملا في جزء اخر
منها وهو ظاهر البطلان ففرد الموضوع سقعة كلمة كقائمة والتاء حرف الزيادة
الضيق في مفرد راجع الى اللفظ وهو في باب اضافة الصفة الى الموضوع وحاصل المعنى ان الكلمة
هي اللفظ المفرد الموضوع واحترز بالمفرد على المعنى الذي يبتاعه المركب باقسامه
واستد بال موضوع عن اللفظ الماهل كدينير وميز فانه لا يسمى كلمة والمراد بالوضع ههنا
هو تعيين اللفظ المعنى فلذلك لم يجز الى ذكر المعنى مع الموضوع وانما مثل الكلمة بنقائه

الكلمة

دفعاً لما يتوهم فيه من التركيب وقد اجاب عنه صاحب الضم ان كلمتان جعلتا في حكم كلمة
واحدة والتحقيق هو ما اشار اليه من ان تاء الثانية في الحركة كافية وقررة وضربية
وسعادة وشقاوة ليست بحرف المعنى اعني الحرف المعنى في احد اقسام الكلمة وانما هي من
حروف الزيادة اي من الحروف العشرة التي تتراد في الكلمة لغرض المعنى تاء كماء ضاربة والف
ضارب ولا لغرض المعنى اخرى كماء سعادة والف كتاب كابتين في الضرب وكون الحرف
زائدا بالمعنى الذي زيد ههنا لا ينافي كون جزء الكلمة لون المراد من زيادتها ان تكون
ثابتة في جميع تصاريف الكلمة بخلاف الحرف الوصل فانه يكون ثابتا في جميع التصاريف
وليقتصر ذلك في ضرب وضارب ومضروب وعلى هذا فيكون التانيث في نحو قائمة مدلوله
للصيغة الحاصلة لزيادة التاء كما معنى الفاعلية والمفعولية في ضارب ومضروب
مدلول الصيغة الحاصلة بزيادة الالف والميم وما ذكرناه من كون التانيث في نحو قائمة من
زوايد الكلمة قد صرح به في الفصل حيث قال في باب زيادة الحرف والتاء احرزت
زيادتها اولاً في تفعيل وتفعّل واخر في التانيث والجمع يريد نحو مسلمة ومسلمات
وتام الكلام في مذكور في الشرع الكبير فليس جمع اليه وليعلم ان التانيث في الكلمة في جملة التانيث
الزائدة لا لغرض المعنى كماء سعادة وشقاوة ولا التفات الى ما يقا من ان التانيث
للوحدة لان تاء الوحدة تكون لورادة فرد من الجنس كقائمة وتاء عليه اسبغ تحقيقه والتعريف
لا يكون لفرد من الحقيقة بل لنفس الحقيقة والكلام في ان الكلام جنس الكلمة او جمع قديماً
في الشرع بما لا يزيد عليه وما فيه تركيب يراد لذاته بما لا يندى بالكلام كبت
اي اللفظ الذي فيه تركيب كلمتين او اكثر بعضها مع بعض تركيباً مقصوداً بالذات
مع الاسناد هو الكلام وتركيبه اتمام كلمتين سلفوظين حقيقة كضرب زيد ومقدّم
كالمسوى في قوله في قوله في جوابه قال اقام زيد ومقدّمه احدية كقولك ضرب
ومن ذلك قوله ثبت بصيغة المرد وانما مثل به تنبيهها على علم وجوب كون طرفي الكلام

ملفوظين والمراد بهذا النسبة المفيدة فائدة تامة واحترز بالتركيب عن المفرد
بالاسماء المركبات التي لا يصح السكوت عليها كقلام زيد واما قيد التركيب
بكونه مقصودا بالذات يخرج المركب بالاسناد الذي لا يكون تركيبه مقصودا بالذات
كلجل التي جعلت خبرا وحوالا وصفة في نحو زيد ابوق قائم ولقيت زيدا يركب وهذا
رجل ابوق عالم فان جملة ابوق قائم ليس بكلام لان المقصود منه الاخبار عن زيد وكذا
يركب ليس بكلام لان المقصود منه بيان هيئة ذي الحال وكذا الكلام في ابوق عالم
فان المقصود منه توصيف الموصوف. واقسامها اسم وفعل وحرف. حروف المعاني
والهجا والزيادة. الكلمة تنقسم الى ثلاثة اقسام هي الاسم والفعل والحرف ووجه الاختصاص
فيها هو ان الكلمة اما ان تدل على المعنى بنفسها ام لا الثاني الحرف الاول اما ان تدل
برأيه وصيغته على الزمان او لا الثاني الاسم والقول والفعل واما اضاف الحرف الى
الحرف الى الضمير العايد الى الخاة او لا ثم فترحرف المعنى ثانيا لان الحرف كثيرا ما يطلق
على غير ما هو المصطلح عليه السمي حرف المعنى اعني حرف الهجا وحروف الزيادة الثابتة في
بعض تصانيف الكلمة دون بعض كما مر واما افرز حروف الزيادة بالذكر وهي حروف
سنتقونها مع دخولها في حروف الهجا المستماة بحروف الباء لانها ليست مثل سائر حروف
الهجا لانها يتوسل بها الى صنوف مخصوصة من المعاني كالف ضارب بمعنى الفاعلية وميم
مفعول بمعنى المفعولية وبين استعمال للطلب الى غير ذلك فلها شابهة من حروف
المعاني وان لم يكن معدودة لعدم كونها موضوعات لتلك المعاني واما يفهم المعنى من
الصيغة الحاصلة بزيادة اقسامه اسمان واسم فعلة. واسم وفعل الغير بالنسبة
الكلمة تنقسم الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون تركيبه من اسمين اسندا احدهما لا
الآخر كزيد قائم والثاني ما يكون مركبا من اسمين اليه من فعل لذلك الاسم اسندا الى الثاني
كضرب زيد والضمير كزيد ضارب الثالث ما يكون مركبا من اسم وفعل او فعل وفعل

الاسم

الاسم بل المتعلقه وهو المراد بالسبب فانه في اللغة الحبل اطلق على المتعلق بالشيء لان
المتعلق بالشيء مربوط الى ذلك الشيء كإربط الوثق قال بعضها الى بعض بالحبل وذلك
كما في نحو زيد قائم ابوق وقد تبين بذلك ان الكلام يحصل من تركيب اسم مع فعل الوجبة
كما في ضرب زيد بالنصب وكما في زيد جلس عمرو وان يقال جلس عمرو في دار والحجار الحجر
في قوله بالنسبة متعلق بمقدور بوصفة للغير اي الغير المذكور بطريق التعلق بهم
الذي اسند اليه الجملة وكل كلام جملة وفون عكسه. كثيرة والجملة القسمية. اعلم
ان بين الكلام على وجه سبق تعريفه وبين الجملة عموما وخصوصا فان كلاما قسام
الكلام تستحق جملة فالجملة ما فيه تركيب مع الاسناد وذلك محقق في الكلام مطلقا
وليس كل جملة كلاما لان الجملة قد لا يكون تركيبا مقصودا بالذات فلا يكون كلاما
ذلك كالجملات الشرطية اعني نحو ان تكرر في قولك ان تكرر ان تكرر فانها غير مقصودة
بالذات وانما المراد منها تقييد للجزاء وكذا الجملة القسمية اعني والله لا تترك فان
المقصود منها تأكيد الجواب وكذا الجملة التي جعلت خبرا وحوالا وصفة كما سبق
ومما يلزم الاسم انما يدل بنفسه. ولا يستفد منه الزمان بصيغة ما عدا ان
عز الكلمة تدل على ذلك جعل الكلمة فيما قبل جنسا للاسم والفعل والحرف حيث قسمها اليها
فلا يدخل في الحديث بن الحظ والعقد والنصب والشارة وقول يدل معناه يدل على
المعنى ترك ذكر لفهمه وقوله بنفسه يعني من غير ضم لفظ اخر اليه وقوله لم يستفد
الزمان بصيغة يعني لم يدل بيته على الزمان فخرج بقوله بالحرف احتياجه الى الدلالة
على المعنى الى اسم وفعل وخرج بقوله لم يستفد منه الزمان الفعل الدلالة على الزمان
واما قيد الدلالة بان تكون بهيئة الكلمة ليدخل في الاسم ما يدل بحروف المركبة
على زمان مثل الصبح والغسق والسري والقبولولة وذلك لان دلالته هذه
الافاضة على الزمان انما هي تركيب للحروف ولهذا يختلف باختلافه بخلاف الفعل فان

دولته على التركيب الهيئته دون التركيب ولذلك يختلف باختلاف الهيئته كما في ضرب
ويضرب ولا يختلف باختلاف التركيب كما في ضرب ويضرب وكذا يدخل في التعريف
الاسم والفاعل والمفعول لكون الزمان فيها مدلولاً التزامياً بالنسبة للحدث الى الذات
على وجه التجرد وليس مدلولاً للهيئة لعدم اختلاف الصيغة كما في ضارب وضرب ^{باعتلاف}
ولمدلولاً للتركيب لعدم اختلافه باختلاف التركيب كما في ضارب وضرب
للتركيب لعدم اختلافه وقائل ومنه هنا توهم ان الزمان مدلول للزمان
ليس سديداً ان الزمان مشروط بدلالته على الحال والمستقبال. وحض بنون
ولم وخافض ولا ضارب عن مدلوله ولا ضافه. ووصف وتصغير وتشية
وان. بنار ونا نبت وجمع ونسبة. البناء الذي يعرب به خص دخل على المقصور
وهو المشهور في استعمال فعل الاختصاص دون ان يدخل على المقصور عليه ان يقال
مثلا التنوين يخص بهم وان كان ذلك ايضا صحيحا في خواص العلم التنوين و
المراد غير المختص بالقافية فانه يدخل الفعل ايضا كقول الشاعر أقول للوعد عاقل
والعتابا فقولنا ان اصبحت لقا صابا والعلة في اختصاص العلم بالتنوين
هو ان التنوين موزن بانقطاع اللفظ عما بعده والفعل يقتضي الاتصال
بالفاعل فلا يدخل التنوين الا ما كان منه مختصا فان القافية علة لقطع
ومنه العلم التعريف ووجه اختصاصه به انه يكون لتعيين الذات المدلول
عليه بمطابقة الحروف لا يدل عليها اصلاح الفعل انما يدل عليها تضمنا له
مطابقة ومنها حرف الجر وهو المراد بالخاص واما اختصاص العلم به لكونه مدخولا
مخرجاً في المعنى والمخرج عن العلم وانما ذكر الجار على كماله الذي هو خواص العلم
ايضا لكون انتفاء الجار يستلزم انتفاء الجر ضرورة انتفاء الارتفاع عند انتفاء
المؤثر فيستغنى به عن دالة انتفاء الجر فلا يوجب انتفاء الجار جواز حذف الجار

عن المؤثر لما منع كما في غير المتمكن ومنها كون اللفظ مخرجاً عن مدلوله واما اختصاص العلم
بذلك لكون معنى الفعل ومخالف ثابتان لغيرها وضعا فامتنع اثبات شئ
لها واثرا وخبر عن على الاسناد اليه ليشمل المفعولية فانها ايضا من خواص
الاسم واما قال عن مدلوله لكون الفعل والحرف قد يجزئ لفظيهما كما نقول ضرب فعل
ومن حرف جر واما الذي لا يجزئ عن اصله فهو مدلول الفعل والحرف ومنه الاضافة
بمعنى كون الشئ مضافا ومضافا اليه بواسطة حرف الجر لفظا واما الاضافة لـ
بطلانها فيأتي في الفعل ايضا نحو مرتب يزيد وما يقال ان الفعل مضاف اليه كما في
قولهم اتيتك يوم قد زيد فقد اجيب عنه بان المضاف اليه في مثل المصدر وهو
اسم ومنها كون اللفظ موصوفا ومصفرا ومشي ومجموعا ومناريا ويؤنثا ومنسوبا
ووجه الاختصاص في كل ذلك ما ذكرنا في الاخبار عن ان كل هذه الامور تتضمن ^{باعتلاف}
عن الشئ وللاسم اصناف فمنها معرف. يقابل قسم يسمى بنكرة. اعلم ان الاسم اصناف
كالعرب والبنية والمعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث والمثنى والمجوع والمصغر والمنسوب
والمصدر والصفة المشتقة منه وكان المناسبات في صدر مباحث هذا الفن
لانها تفاصيل للموضوع وان بعض ذلك كالمصدر والصفة المشتقة عنه كان مدخلا
في علم التعريف وبعضه لم يكن متعلقا به كبنية مباحث الاعراب البناء كما لمصغر
والمنسوب فاقصر في هذا المقام من الاوصاف المذكورة على ذكر الشئ له الحاجة
اليه في مباحث الاعراب والبناء وقد قدم منه المعرفة والنكرة لزيادة الحاجة اليه
فقال فمعرفة اسم يشابه الى المعين او ما اختص قبل الاشارة. اعلم ان المعارف
كلها تشترط في اشتغالها على اشارة والاشارة الى معين او الى مختص حكم قبل
اليه والاشارة اما ضمنية او صريحة فالاشارة الضمنية كما في العلم فان المقصود منه
الاشارة الى الشخص بامير يستغنى به عن ذكر اوصافه الشخصية له لما في ذكر الاوصاف

الشخصية من التعذر والاشارة الى العالم المتاعين من الاعيان كزيد او حقيقة من
 الخلق كاسامة فخور زيد يشار به الى عين موصوف جميع الصفات الشخصية وخو اسامة
 يشار الى جنس موصوف جميع الصفات المعنوية له فاذا قلت زيد او اسامة فكذلك
 اشترت بها وقلت ذلك الانسان او ذلك الجنس واما الاشارة الصريحة فمما احتجته
 بان يكون المستوطنا في تعيين المشار اليه عند المخاطبة كما في الضماير واسماء الماشاة
 واما عقلية لا يتعين المراد منه الا بواسطة امور معنوية شتى عند المخاطبة بالشار اليه
 والعلم بان تصافيهما كالموصولات هذا كله في الاشارة الى المعين واما الاشارة
 الى المختص فكما في قولك جاني رجل فضربه تشبيرة الى رجل وهو غير معين عند المخاطبة لكنه
 مختص بحكم هو المسمى قبل ان يشير اليه بالضمير وخرج بذلك التعريف عن المعرفة باسم الظاهرة
 المنكرة كرجل وفرس وكذا الضمير الغائب الذي لا يختص بمعية شئ اطلاقا كافي به رجلا
 وكذا ما اختص بمعية شئ بعد الاشارة فان ذلك لا اثر له في التعريف كما اذا قيل ربه
 رجلا كرماء الضمير في الصورتين المذكورتين نكرة وتام الكلام في هذا المقام مذكور
 في الشرح وما لم يكن فيه الاشارة نكرة وذلك على فرد من الجنس كالتعريف بغير النكرة
 هي ما ليس اشارة الى المعين ولا الى المختص بل اشارة الى الاحتمال او معلومة من المعرفة
 ثم ان النكرة انما يدل على فرد من الجنس لا يقين فان معنى تنكر الشئ شيئا عنه وكونه
 بعضا من جملة جملة وجملة انواع المعارف سبعة ضمنية وموصولة وللم اشارة
 منادى واجلام وزوال الام ثم ما يضاف الى ما مر بالمعنوية انواع المعارف
 السبعة المذكورة وقوله بالمعنوية صفة موصوف محذوف تقديره بالوصافة للمعنوية
 وقد احتراز بغير الحضافة اللقضية الى ما مر من اقسام المعارف فان الاسم المنكول لا يتعرف
 بتلك الحضافة على ما سأل في ان شاء الله تعالى ثم ان الاقسام المذكورة لما كان اكثرها له
 موضع مخصوص يبحث عنه في الضمير والمبهمات فانه لا يذكر في البنية لا اندراجا فيه وكلنا

فانه

فانه يبحث عنه في باب المفعول به لكونه من بابية قصره هنا على ذكر المعرف باللام والعلم
 فقال فباللام في ذم اللام والاشارة الى حقيقة معروفة او حقيقة
 وثاني لفرد عند نصب قرينية وثاني للاستغراق في كل وجه اختلفوا في ان
 حرف التعريف هي اللام وحدها او مجموع ال فذهب سيبويه الى انها اللام وحدها
 والهمزة للتوصل فحتمت لكثرة استعمالها وذهب النحوي الى انها هي ال كما هو الامر فيما استدل
 به من الجانبيين ما يقطع بشئ منهما ثم ان لام التعريف او ال على احد الرايين يكون للاشارة
 اما الى حقيقة متعينة عند المخاطبة كما اذا قيل لك جاني رجل او رجلا
 او رجلا فتقول اكرم الرجل والرجلين او الرجال او بقرينية من القرائن كما في قوله تعالى
 كما ان سلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول ويسمى لام العهد لان المخاطبة
 مصححها قبل ذكره اي لقيه وادركه ويكون ذلك بسبق ذكر العهد صريحا كما مر
 ويكون بعلم المخاطبة بغير ذكره صريحا كقولك خرج القاضى او لا يزال المكي
 في البلد او قاض واحد مشهورا وامير واحد مشهورا والكل يختص باسم لان في
 ويقابله العهد الذي على ما يحى واما النفس الحقيقية اي بالنظر الى مفهوم المسمى بغير
 اعتبار ما صدق عليه من الافراد كما في قولك اهلك الناس الدنيا والدرهم والرجل
 خير من المرأة وتسمى لام الحقيقة واما الى الحقيقة باعتبار فرد بها لا انطباق الحقيقة
 عليه مع قرينية غير العهد لان في توجب ارادة البعضية بالعرف عن ارادة الحقيقة و
 ارادة جميع الافراد في لام العهد الذهني كما في اكلت الخبز وشربت الماء حيث
 لا عهد في الخارج فان اكل وشرب قرينية ارادة غير معين لكونها ما انعين عن
 ارادة جميع الافراد واما الى الحقيقة باعتبار جميع ما صدقت عليه من الوحدات
 بعومر او ذلك عند عدم ارادة البعضية فان ما ليس فيه قرينية البعضية محمول
 على العموم حذر عن التبرج بغير مرجح في لام الاستغراق كما في قولك ماتت الانبياء

لعل
وتتبع

وجمع العير الصاغة وربما يكون ذلك مع قرينة العموم ايضا كما استثنى في قولها
 ان الانسان الفخري الذين امنوا وقد يغلب العمود في بعض ماله يعلم مع لوم
 كما في المدينة فنسب التعريف عنها كونها كجزء من تفكر عند جملة يعني ان المعرف
 بوم العهد قد يغلب على بعض ماله من افراد مدلوله لكثرة استعماله في بعض افراد مدلوله
 الاصل بان يكون معناه الاصل جنسا فيصير مستعملا في بعض افراد ذلك الجنس فيصير
 اللوم مع مصحوبها علما فيسلب عنها معنى التعريف فيصير تارة كجزء الكلمة وهي كونها
 كجزء الكلمة لا ينفك عن مصحوبها بالاجمال وتلك اللوم تسمى الغلبة واكثر ورودها في
 الاسماء كما في البيت والكتاب والمدينة لبيت الله وكتابه ومدينة رسول الله ثم وقد
 يكون في الصفة كما في الصقوق نحو جوبلد بن فصيل وهو من صقوق فاشهر بذلك
 وقد زيد تلك اللوم ايضا وانها ملازمة في الان واللات والتي اعلم ان اللوم
 التي في صورة لوم التعريف هي زائدة وذلك في غير العلم على قوله واما ان يادتها في العلم
 بعد ثم ان يادتها في غير العلم يكون لازمة وغير لازمة اما غير لازمة كما في قوله وبيت
 كاساور تني خيله من الرقش في انباء الله ثم نافع اي سم نافع واما اللازمة فهي في العلم
 وفي الذي والته وتنصرفاته كاللكن واللتان واللاتي وياتي للمح الاصل غير لازمة
 الفضل والعباس بالعلمية تدخل اللوم الزائدة على العلم المنقول اما المصدر كالفصل
 واما الوصف كالعباس والخارث والمضوى واما اسم جنس في معنى كدر او الذم
 كالاسد والكلب يسمى لمح الاصل وليس تلك اللوم كالمغلبة في كونها كجزء الكلمة
 لونها تارة بعد الوضع العلمي فلذلك لا تكون لافته والكاف في قوله كفي حوز جبري كجرو
 فهو عامل في الفضل قد يجذف واقم المولى مقامه في اللفظ تقدير الكلام وذلك كاللوم
 الكاين في الفضل وبالعلم الموضوع للشيء وحده يشار الى عين ونفس حقيقة
 فالاول مشهور كزيد وخالد وثانيهما قد قل مثل اسامة قوله الموضوع للشيء

وحده هو تعريف العلم وقوله يشار الى عين ونفس حقيقة اشارة الى تقسيم العلم الى علم العين
 الشخصية والى علم الحقيقة الزمنية المعنوية وهو المستعمل في الجنس والشيء في قوله الموضوع
 للشيء يشملها ومتعلق بالعلم هو يشار ويجزى عن علم بقوله وحده العلم اي متو
 في نفسه غير افراد ولا مشار للشيء اذ في الوضع اسماء الاجناس فانها موضوعات
 للحقيقة المشتركة الصادقة على الافراد الخارجية وكذا يجزى ما سواه من المعارف فان
 المضمرات والبهما والعرف باللام وان كان وضعها للشخص او انها يختص
 بحسب الوضع لشخص واحد فان ضمير المتكلم كانا مع انه موضوع لزيد المتكلم غير متكرر
 عرو في لوضعه لولم يجزى علم الجنس اسامة مثلا فانه وان كان موضوعا للحقيقة
 المشتركة الا انه غير صادق على الافراد الخارجية حيث يقال هذا اسامة لان وضعها
 ليس بلحظة الافراد الخارجية بخلاف اسم الجنس فان وضعه للحقيقة حيث انها يكون آلة
 للملاحظة لافراد قوله والاول مشهور يعني ان النوع الاول من العلم وهو علم العين هو
 الشايع الكثير الورد ويخلف النوع الثاني وشار بذكر المثالين اعني زيد وخالد
 ه الى بعض اقسام هذا النوع من العلم وهو المنقول والمحل وتفصيل ذلك هو ان
 العلم اما منقول او محل والمنقول اما غير اسم جنس كجعفر او غير مصدر كالفصل
 او غير صفة كخالد وحاتم والمحل هو ما لا يحفظ في الاجناس كزيد لشخصه وكخطفا
 لقبيلة من اجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية قوله وثانيهما قد قل يعني ان النوع
 الثاني من العلم اعني علم الجنس قليل الورد بالنسبة الى علم العين وذلك كما في
 اسامة لجنس لا يد فيكون معناه الجنس الذي من شأنه كذا وكذا وكذا ذلك
 سبحانه للشيء وخوفا على فاعلة لوزنين فيمتنع خوفا على غير الضمير للتأنيث
 والعلمية وكذا في فاعله للالف والنون والعلمية ولولم يخلو العلم عما لبا
 كفي جعفر وابن الزبير وقفة الغالب في العلم ان لا يخلو اللوم وضعها للتعريف

وهو حاصل في العلم على وجه هو انما تحصل اللوم هذا هو الصلح باب العلم وسيأتي
بيان موانع دخول اللوم عليه لزومها وجوازها في التمثيل بحجف وابن زبير وقفة أشا
الى تقسيم العلم بقسمة اخرى الى العلم الكنية واللقب ووجه ذلك ان العلم ان لم يقصد
بمدح ولا ذم فهو اسم كحجف وكن يدعروا وان قصد به ذلك فاما ان يكون المدح او الذم
مبدول ذلك اللفظ فهو لقب كالمصطفى المرتضى المدح وكهفة وبطنة في الذم واما ان
لا يكون المدح بل لول ذلك اللفظ بل بالعدول عن غير صحيح فلا علم اليه للتعظيم فهو كنية وذلك
يكون بلفظ الاب والابن والام كابي عمرو وابن عباس وام كلثوم وما كان بالتعليق
بعض ماله فمستعمل باللوم وبلاضافة اعلم ان العلم قد يكون اتفاقيا اي بصير علما
بلو قصد وضع بالعلية وكثرة الاستعمال في بعض افراد وضع ذلك لوم له لكونه اليق
به من سائر الافراد وذلك النوع في العلم يجب ان يكون مع اللوم او الاضافة غير مجزئ
عنه ازا ساء وذلك كما في الجيم للثريا والبيت للكعبة ودون سائر الجواهر والبيت وكما في
ابن عباس وابن عمرو ابن مسعود للعبادة الثلاثة دون غيرهم من ابنا عباس
وعمر وسهون وما كان قبل النقل وصفا ومصدرا ففيه جواز اللوم بالا كثرية
يعني ان العلم المنقول الذي كان في الاصل قبل وضعه العلم وصفا او مصدرا
كالعباس والحسين والفضل والعلامة يجوز فيه دخول اللوم للصلح على ما سبق ثم ان
هذه اللاحقة الدخول على العلم المنقول غير لازم ومع عدم اللزوم اكثر غير مستطرد
في جميع العلوم المنقولة فانك لا تقول في صدر وعلى والهي وفي علم نكرت جارية بقلته
تعريف اللوم وبلاضافة علان زيدنا يوم النقار اسر زيدا وباعدلهم العرو وشاهد
العلم قد نكر لوجمل اشتراك اتفاق فيه فيبتنا اول لواحد الجماعة المسماة به كما في رب
زيد ليقينه ثم ان المنكر منه يترك في الغالب على تنكيره فيخرج عن اللوم وبلاضافة
كما في المثال المذكور وقد يعرف بواحد منها قصد الى تميزه عن سمية لعدم مانع

الجمع

9
الجمع بين التعريفين والشاهد في صحة ذلك انما بلاضافة فقوله علان زيدنا
يوم النقار اسر زيدا كما بابيض مناضى الشفيعين بانه واما باللوم فقوله باعدلهم العرو
وعنه حسا يجب ابوا على وفي علم ثنية او جمعة لزوم دخول اللوم عند جماعة
اعلم ان العلم اذا شئ او جمع يزول عنه التعريف العلم فان زيد بن يقال لمسيين بزيد
تماما كما وكذا الجمع فعند زوال التعريف العلم يدخل في قياسا جبر لما فاته من التعريف
العلمي باخضرارات التعريف وهو اللوم ثم ان منهم من جعل ذلك لازما وذهب
الكثرون الى جوازه وحكم فلان حكم الاعلام اذ هو ككناية عنها في الوناسية
اعلم انه يمكن بفلان وفلانة عن اعلام لاننا خاصة فيجربان مجرى المكنى عند اي يكون
كالعلم فلا يدخلها اللوم ولا ينصرف فلانة ويختص بالكناية بفلان وفلانة لاناسي فلا
يكفي باعنا اعلامه اليهم ولاناسي اصله اناسين جميع انست ابدلت نونية واغنت الياء
في الياء وما في بالبالغة في ما في باللمة بمعنى ما زال ومنها هو علم المونث لمحقابه
التا والالفان بعد ثلثة من اضاف لاسم المذكر والمونث قدم المذكر في المونث
لكون تعريفه وجوديا وكان المذكر يعرف بمفالبة المونث فان المونث هو ما يلحق باخره
احدى العلمات الثلاثة المريدة بعد ثلثة احرف وعلامة التا المتحركة والالفان
اعني المقصورة والمدودة كما في قائه وكحله وجره وخرجه بقوله ملحقا ما يكون
في اخره تا والفاء غير مريدة كما في ثابت وساكوت وكما في العصا والرحم وكساو
وناء وقوله بعد ثلثة قصد به الاحتراز عن التا في بنت واخت اصلها بنو ونحو
فان تلالا غير معدودة من تاء التانيث لكونها بدلة لاسم اللوم المحذوفة ولذلك
سكن ما قبلها ولم ينقلب في الوقف في كل حرف الاصل والهاء احوال فبا مقدرا
ويلزم نداء والزوال بكثرة اعلم ان التا المتحركة له احوال وذلك انه لما ظاهر
او مقدر والظاهر موضع على العرو فلا يلزم الهاء غالبا بل يكون زائلا كما

في قايه وحسنه وقد يكون لازما كما في سعادة وشقاوة وغرفة وظلمة وهو قليل بالنسبة
الى الاول وهذا بخلاف الالف والمقدر كما في هند وارض ونعل والدليل على تقدير
التاء فيها رجوعها في التصغير كما في هينيد وارضة ونغيلة واعلم ان التاء اللازمة
قد يخرج عن المعنى اصلا كما في غرة وظلة وقد ياتي للمعنى كما في اعنة للبالغة في الاعم
واما الزائدة فتاتي لمعان منها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كما في
ضاربة ومضروبة في الاسم كما في امرأة وانسانة ورجلة ومنها الوحدة كما في قرة ومنها
المبالغة كما في العارمة التي غير ذلك المعنى وقد اشار الى بعض ذلك بقوله وحجى تبا
في ثلاث وفوقه الى التسع للتذكير في كل حالة كذا العشر في الافراد وفي التركيب
ولم يقصر في ذلك تانيث طلمة اعلم ان العدد من ثلثة الى عشرة على خلاف القبائل
في دخول التاء والجر عنها فمن ثلثة الى تسعة بالتام المذكر وبغير التام المؤنث في طلمة
الافراد والتركيب مع العشرات تقول ثلاث رجال وثلث نسوة الى تسعة رجال وتسع
نسوة وتقول ثلاثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة الى تسع وتسعين امرأة وهذا في
ثلاثه الى تسع واثنا عشر ايضا على الوجه المذكور بخلاف القياس في حالة الافراد دون
التركيب عن التركيب مع الاحاد فانه على القياس لا يصح بقوله الافراد عشرة رجال
وعشر نسوة وفي حالة التركيب احد عشر رجلا واحد عشر امرأة واثني عشر رجلا واثني
عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وعلى هذا القياس لم يقصر تانيث
اعلام الرجال في هذا الحكم فبالثلاثه طلمة دون ان يقال ثلاث طلمات وان كان
مثلا ذلك التانيث معتبرا في باب منع الضم كما سياتي ثم ان هذا التاء المحقة بلا عدا
علامة للتذكير عند المحققين وقد يقال انها للتانيث قد دخلت نحو ثلثة رجال
لكون مميزة جمعا للجمع مؤنث فلزم التجرى عنها مع المؤنث للتمييز وهذا البين
لا يتم في حالة التركيب نحو ثلثة عشر رجلا والفاء ذات القصر والمذكر زيدا

اعني التركيب

لزمها

لزمها ولا تقدير فيها بحالة يعني ان التانيث مما المقصود كجبل والمدودة
كحراء وهما الازمتان لما زيد تافيه ليزول عند كفاء وهما ملفوظتان ابد لا تقدير
فيها كما كان في التاء وهذا حقيقى لذات انوثة كجبل وحراء وهند وناقرة وقد
جاء لفظيا بغير انوثة كبشري وصحرا وعين وظلمة يعني ان المؤنث على ضربين احدهما
حقيقى موضوع لما هو انثى من الحيوان ومثال ذلك مع الالفين جبل وحراء ومع التاء
الملفوظة ناقرة ومع التاء المقدرة هند وثانيهما لفظي بحال احكام المؤنث من غير
ان يكون وضعه لانه وامثلة فيما ذكرناه بشري وصحرا وظلمة وعين واما الذي
منها بتاء مقدر فذا معنوى باصطلاح جماعة وذلك في هند وعين ومبا الى
تبا ويلزى تاء كما لعلقة اعلم ان مكان من الكلمات المؤنثة بتاء مقدر سواء
كان مؤنثا لفظيا كعين او مؤنثا حقيقيا كهند يسمى باصطلاح بعض المتأخرين
مؤنثا معنويا ومن التانيث المعنوي ما يكون مؤنثا بلفظ ما يكون ذاتا وذلك كما في
ماه علة القلعة في العجوة فالتانيث فيها مأخوذة تاويلها بالقلعة وكذلك اسما للبلد
كغدار ومضربونث ويقدر فيها التاويل بالبلد وكذلك اسما للقبائل
كقرش وبنو تميم وبنو كلاب بالقبيلة ويظهر تاء المعنوي مصغرا اذا لم يزد حرف البناء ثلثة
اعلم ان التصغير يرتب لانيته الى اصولها فير المحذوف كما في تصغير اب ويرد المقلوب
كما في بوب في تصغير باب فاذا صغر المؤنث ردت التاء المقدره فيه بقول في قدر
قد بره وفي نعل نغيلة هذا اذا لم يكن حرف البناء زائدة على الثلثة فان كانت
زائدة فالقياس ان ليرتد كما في عقير بزيادة الثقل يرتد هاء في الاربعة قلم
مقامها وماردون ما قلنا يسمى مذكرا وبلغة الحكم امثال طلمة يعني ان ما
دون ساذكناه فاقسام المؤنث بان يكون مجردا عن العلوم المذكورة
يسمى مذكرا وهذا وان المؤنث اللفظي اذا كان حقيقى المذكر ويكون علما

كطلة يلحق بالذكر في الحكم فيقال جاطلة في غير جوانات طلة نعم اعتبر فيها التانيث منع الضم
 نظر الى صورته وذلك لان منع الضم حكم يتعلق بصورة الكلمة بخلاف النسبة فانه يتعلق
 بعناها ومنها الكثرة وهو مكان وضعه لفرد في جنس او عواض عمت الشئ
 هو الموضع لفردين مجعها حقيقه واحدة كزيدين ورجلين فان الجامع بينهما
 حقيقة لاشئ او لفردين مجعها عرض عام كابيضين لاشئ ابيض وفرد ابيض
 فان الجامع بينهما بياض والمراد بالكثرة واذا فخر في غير ذلك فزيد زيد فان نحو
 ذلك ليس بكلمة واراد بالفرد واحد من الجنس مدلول عليه لفظ مستعمل في لسانهم
 فخرج بذلك كلا واثان عن الحد لما يستعمل بهما فرد في لسانهم وزيد
 الف وبالياء ابدلت وبعدها نون من باب كبر علوة المشي هو اذكر من زيادة الالف
 في الآخر والالف تبدل ياء في حالة النصب والجر نحو بعد هاتون بدل عن التنوين و
 النون يكون مكسورا في المشي تكون تنوين ساكنة في الاصل والالف في غير ذلك الساكن
 اذا اضطر اليه الكسر وانما فتح ذلك في الجمع كما سيجي للفرق بين التشبيه والجمع ومنها
 هو الجمع الذي كان وضعه للاحاد بالتغيير في لفظ واحد من اصناف الاسم
 الجمع وهو ما دل على الاحاد بواسطة تغيير ما في صيغة لفظ الواحد ما تغير انكسره
 بناء الواحد كما في جال وتغير لا ينكسر بناء الواحد كما في مسلمون ومسلمات
 فالترتيب شامل القسمي لا عن الجمع المكسر والجمع المقطر والاهط والابل جمع بل الذي
 على جامل والركب عند جماعة وكالتراسم للجنس عند كثيرهم وينعكس افعال التمر
 اعلم انه لا خلاف في ان نحو ابل ونحو قوم واهط تمايدل على الاحاد وليس واحد
 من لفظ بل في غير لفظه كالنعم في الابل والشاة في الغنم اسما للجمع ليست مجموعا وما
 نحو جامل في الجمال وركب في الراكب وتر في تمر فذهب سبويه الى ان مثل ذلك ليس جمع
 ولا يجعل وراكب وتمر احادها وان اتفق اشتراكها في الحروف الاصلية

واستدل

واستدل على ذلك بتصغير تلك الاسماء على الفاظها من غير ردها الى مفرداتها والمقرر في
 التصغير خلاف ذلك وبوقوع نحو تمر على القليل والكثير تقول اذا اكلت ثمرة او تمرتين
 اكلت تمر فان شئت اجمع ليطلق على القليل والكثير وذهب الاخفش الى ان نحو جامل
 وراكب معدود في الجمع لوجود ما يصلح ان يكون مفردا هما وذهب الفراء الى ان نحو تمر
 ونحو لاجناس التي تميز الفرد منها بالاجزاء الواحدة بها جميع جعل تراجمها التمر
 ونحو لاجناس الخلعة والحق ما ذهب اليه سبويه لدليل سبق ذكره بالحق وقد يجمع
 الشئ ان فالقوم وجرؤا به في كلام الله لفظه اخوة وذلك ياتي في اضافة
 جزئي المشي الى ذاك المشي بكثرة وجاز ان افراده ويجوز ان يشي وعند اللسان
 ومنه كلام الله عز وجل قد صفت قلوبكم فالجمع اولى الثلاثة وفي غير خبره يشي
 وحيث لم يخف كسبه فالجمع باقولة غلامها والجمع فيها وسر جملها في جمع حكمة
 اعلم ان الجمع قد يقع موقع المشي بان يجمع الشئان وقد عمل على ذلك الاخوة في قوله تعالى
 فان كان له اخوة فلامه السدس لاجتماع الصحابة على ان لامه ترد الى السدس بالاشي
 من الاخوة والاشوات ثم ان اطلاق الجمع على اثنين واقع على وجه القياس باضافة
 جزئي منه الى ذلك المشي وفي مثل ذلك الافراد والتشبيه ايضا تقول اطلقت
 رؤسها ورأسها وكذا رؤسها والافراد اولى من التشبيه لكن اهتم اجماع المشي
 مع اتصالها لفظا ومعنى بالجمع اولى من الافراد لما سببه التشبيه في ان ضم شئ الى شئ
 هذا عند عدم البسبب في التشبيه كما في رؤسها للعلم بان الشخصين لو كان لهما
 الوردان فان البسبب في التشبيه لا غير تقول قلوب عنهما اذا قلت من كل واحد عينا
 دون ان تقول اعينهما لان ظاهرهما في معنى قلوع عينين من كل واحد وانما قوله تعالى
 فاقطعوا ايديهما فانه اذا ديانتهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا
 ايمنهما وما اخيف في جزئي الشئين اليهما مع عدم البسبب في التشبيه قوله تعالى

فقد صفت قلوبكم واختيار الجمع فيه ليل على انه اولى الوجوه الثلاثة المذكورة هذا كله اذا كان
المضاف جزء المضاف اليه كما قولنا اذا كان المضاف مفصلا عن المضاف اليه فالتثنية واجبة
اذا كان هناك قرينة يوجب بها التثنية في الجمع بالقلبة في نحو علمها لهما ليعجز في علمها
واما سراجها الى سراج الفرسين فيجوز فيه سراجا للعلم بان الفرسين ليعجز لهما
مخرجان والجمع تصحيح تصحیح اصله كزيدون والهندات وهولاء فذوالعلم
في وصف ذوالعلم اتى بواو ياء ثم نون فتحة ومادونه بالالف والتاء مطلقا
وتحاشيتنا طائعين لشبهة اعلم على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير وفي التصحيح يكون
بصحة بناء مفردة الذي هو اصله كما في زيدون والواو والنون رفعا وزيدون بالياء
والنون نضبا وجرا وكما في هندات بالالف والتاء وذلك للجمع بقسمة موضوع للقلبة
لو بدل على الضمة فافوقها المزة بالقرينة كما اذا قلت مائة من المسلمين وكقوله تعالى
حور مقصورات في الخيام للعلم القطعي بكثرة نغم ان الواو والنون بخفضه ذوالعلم
المذكر اما علم كزيدون واما وصفا كسلمون فيسمى جمع المذكر السالم واما
دون ذلك فبالالف والتاء ويسمى جمع المؤنث السالم سواء كان مؤنثا علم كهندات
او وصفا كسلم او مذكر كالماء في حمام او وصفا كصافنا في صافن
والصافن الفرس ما يقو على ثلث قوائم وطرفا في رجل واحد هذا وقد جعل غير ذوالعلم
في الصفة لشبهة علم وذلك بان يكون ماخذ ذلك الوصف في افعال العلماء قوله تعالى
رايتهم لي ساجدين في ذلك العمل المؤنث على المذكور عند اتصالهما باهوت صفات الكمال
كقوله تعالى وكانت من القانتين وما فيه اعتبار بشبهة العلم والكمال معا قوله تعالى
قالتا اتينا طائعين وجمع بالتكسير ايضا وانما كاسد وحمروا رجال وعلم
يسمى هذا الجمع جمع التكسير في بناء المفرد اما بالحركة كما في اسد جمع اسد
وانما ينقص الحروف كما في جمع حمرا واما بزيادة الحروف كما في رجال جمع رجل واما بنقصها

ان الجمع

لحرف وزيادته

لحرف وزيادتها كما في علمه جمع علمه وهذا القسم للجمع في تغيير للصيغة مع تكسيرا المفرد
في القسم الاول فانه فيه تغيير للصيغة من غير تكسير لبناء المفرد وذلك للتكثير ما دون
وافعله افعال ايضا وفعله يعني ان ابنية جميع التكسير موضوعا للكثرة ليدل بها
على ما دون العشرة بغير قرينة الاله واذان الاربعة المذكورة كالفلس واثنان واسون
وعلمه ونبي جمع باعتبار افتراقه وجمع بالتكسير ايضا وصحة اعلان الجمع قد ثبت
وذلك عند افتراقه لولم فرق بين يقال جماله لفرقتين من اجل وذلك في الجمع
اكثر يقال له ابلون وغلمان وفي الحديث مثل المنافق كالشاة العائز بين الغنمين
والجمع جمع ايضا بالتكسير تارة وبالتصحيح اخرى وذلك كما في كالب جمع كلب
وفي انا عجم انعام وفي جملة جمع جمال ومنها الذي لم ينصرف وهو عرب جرد عن تنوين
صرف وكسرة في اصناف من الكسرة وغير المنصرف وهو كجرح التنوين الذي للصرف
وهو تنوين التثنية والكسرة وانما قال عرب للتأنييد على حيث واين فانها
مع جرد هاء التنوين والكسرة ليستحيان بغير المنصرف وانما قيد التنوين بالصرف
لان غير ذلك التنوين يتفق وجوده في باب غير المنصرف كما في عفات فانه في الصحيح
غير منصرف مع التنوين والكسرة اما التنوين فلا في غير تنوين الصرف واما الكسرة فلا في
المنع عن الكسرة بتبعية المنع عن التنوين فلما ثبت صورة التنوين اتفق المنع عن الكسرة
واسباب منع الصرف شاعت تسعة بعدل وتعريف ووصف وعجبة
والف ونون زيدتا وتركب ووزن وثانين وجمع بغاية طلبة
التسعة هي المذكورة في المتن وقوله جمع بغاية اي جمع يكون غاية ونهاية في جمع التكسير
حيث لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير وانما قال شاعت تسعة لانه قد يعبر فيها سببا اخر
وهي الالف الثانية كالف ارطى فانه بمنزلة التاني المنع شرط العجبة والوصفية اصلية
تخبر عن عدم النظر في الواحد كسنياتي وكل من اسباب فرغ لحالة

كالتركيب والعربية فباثنين منها يمنع الصرف مطلقا وبالجمع وتأتيث الف بوحدة
هذان بيان مناسبة ههنا المذكور بكون منع الصرف وتقديره ان كل واحد من الاسماء
المذكورة فرع لآخر وهو في الكلمة اصل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله الاصلية
والتعريف فرع التذكير فان التعيين امر زائد على اصل المعنى والوصف الدال على
الذات نسبة اليها نسبة فرع الدال على الذات فقط والعجمة فرع العربية وما فيه لالف
والنون المزدتان فرع ما خلاهما والتركيبة فرع الافراد وزن الفعل فرع وزن
الاسم والثانيث فرع التذكير والجمع فرع المفرد وان كان كذلك فالاسم
بالسببين منها والسبب القاييم مقام ما يشبهه الفعل المشتمل على الفرعتين
احدهما كونه مشتقا من الاسم والثانية احتياجه اليه في التركيب ههنا وفي منع
بهما في الكسر والتنوين كما يمنع الفعل عنهما المتيفاطق المشابهة قوله مطلقا يريد
به ان الاسم يمنع بالسببين بايهما كانا فاما يمكن الجمع بينهما ههنا الشقة قوله
وبالجمع للجمع وكذا يمنع باحد السببين المخصوصين القاييم مقام السببين
وهما الجمع والثانيث بالالف ووجه قيامها مقام السببين اما الجمع فلكونه مركزا
كالب وانا عيم او على وزن الجمع المكرر كساجد ومصاييح واما الثانيث
بالالف فللزوم زيادتها بخلاف المؤنث بالباء فان الاصل في علو العوض
والزوال وما فرع غير بقدر نسبت المنع وبيان حكمها اراد تحقيق معنى الهبتا
وبيان شروطها ففكاه وما العدل التماثل في وضعه بترك التزام
او بتغيير صيغة اراد بالتغير ههنا غير التغيرات الصرفية المستفاد منها وغيرها
واما قال بترك التزام او بتغيير صيغة ولم يحذف بتغيير الصيغة لان العدل
عليها حقيقة في الرض على ضربين احدهما ما يكون بتغيير الصيغة كما في ثلث
ومثلث والثاني ما يكون بترك التزام شئ يقتضيه المعدول في اصل

وضعه كما في آخر فان عدله بترك ما التزم فيه احد مقتضيات الفعل التفضيل اعني
الاسم في والاضافة وحقق ذلك في فعال ومفعول منابضة لاعداد ما روى خمسة
وفي آخر المجموع ايضا وفي جميع وفي سحر العهود عند جماعة العدل المتحقق واما
مقدر ولما في العدل التحقيق ما اذا نظر وجد في المعدول فيما يمنع المنع الضريدي
على عدله حيث لو وجد نصرفا كان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا والتقدير
هو ان لا يوجد في القياس المذكور غير انه سيمع في كل واحد ممنوعا عن الصرف ويكون
فيه السبب واحد فيقدر فيه العدل امكان تقديره لئلا يخرج قاعدة لم الكلية
ان الاسم لا يمنع الصرف الا لعلتين فلو وجدناه منصرفا لم يحكم بعدله ثم ان تحقيق
العدل في مواضع من كل فعال ومفعول الكائنين فاسماء الاعداد في الواحد الى اربعة
وذلك كاحاد وموحد وثنا وثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع والاف
يقيسون عليه اخماس وخميس وتساع وتسع والذريدي على العدل في هذا البناء
ان وضع هذه الكلمات للدلالة على تقسيم امر ذي اجزاء على عدد معين والمقسوم
عليه العدد لا يقع في التركيب كذكر كما في ثنائي القوم واحدا واحدا واثنين اثنين
وذلك مطرد في غير العددي ايضا نحو قرأت الكتاب جزءا واتصرت العراق بلدا بلدا فاعلم
ان احاد مثلث في معنى واحد واحد فيكون معدولا عنه وكذا الكلام في البواقي
والسبب في هذا البناء ان ذكره سيويه هو الوصف والباس يكون تلك الوصفية
عارضة وانه ليست بعارة بالنسبة الى صيغة المعدول فانه لم يستعمل الا في
وانما عروضا بالنسبة الى اصلها وهو اسم العدد ومنها اخرى وهو جمع اخرى ثانيث اخر
وهو فعل التفضيل معناه في اصل اشتد تاخر تقول جاءني زيد وجل آخر اشد تاخرا
من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير المراد من اجل افرغ التركيب المذكور بل غير زيد
فلما خرج افرغ من التفضيل المتعمل مجزا عن لوازمه فعل التفضيل اعني في والاضافة

واللام فيكون على هذا معدودا بتركه لا لزما ومنها تجمع واخواته من كنع وبنع وبصع
وجمع جمع جمعا وهوسم وقياس جمع فعلا اسما فعلا في النكح ففعلوا في التصحيح
كصاري وصحراوات فجمع معدول غير جماعي او جمعا وواو السبب له في الوصف الاصل
فانه وصف في اصل الوضع وان صار بالغلبة اسما ومنها سحر اذا كان معهودا معينا كما
في قوله ابتدك بوجه سحر فانه معرب غير منصرف على المشهور للعدل غير السحر المخرق باللام
مع العلية فانه جعل علما لما وضع له اعني السحرين والدليل على عدل سحر ان كل لفظ اطلق
واريد به فرد معين من افراده فلا بد فيه من لوم العهد فيكون سحر معدولا غير ذي اللام وقد
بعضهم الى ان سحر اذا كان معهودا يكون بنيتا كاسم تضمنه لوم التعريف ولجل هذا
الخلو وقال عند جماعة وكما فرغ غريبان العدل التخصيف في شرع في بيان العدل التقديري
فقال وقد رجع المنع في علمي على فعل بالضم اجل حاجة كل ما كان من الاعلام
على وزن فعل بضم الفاء كوز وزفر وفيه منصرف فيقتضي العدل قطعا لثلا
ينحصر قاعدة في مقتضى علمي انه معدول غير عام وفي زفرانه معدول غير زافر
فيكون تقدير العدل فيه لجل الحاجة وقد يكون تقدير العدل الحاجة كما في باب
قطام في لغة بني تميم واليدشاء بقوله وفي قطام احتاج عند بنائه الى
العدل في تحصيل وجه الشباهة وعند تميم معرب مع زال قد يقد في العدل
بالتبعية يعني ان فعال بغير راء علما للمؤنث اذا بنى كما هو لغة اهل الحجاز يحتاج
الى تقدير العدل فيه ليحصل بذلك سبب بنائه وهو مشابهة باب نزال وبنات الكلاء
فيه مفصلا ان شاء الله تعالى واما بنو تميم فانهم يقولون فعال هذه معرب غير منصرف
مخلو فيها آخر الاء الخضار ووبار فيه سبب المنع الثاني في العلية ومع ذلك بعض
الحاجة يقد في العدل بنجبة ما فيه الراء لقصد الاطراء في قوله قد يقد فيه
اشعار بان هذا التقدير لغة بني تميم انما هو على راي بعض الخاه ولا يخفى ما في هذا

التقدير من السبابة وينحصر التعريف في العلية وفل وفي تقدير ال والوصافة
يعني ان التعريف المعتبر في منع الصف منحصر في العلية كبر وكسامة وذلك لان المضرات
والتهمة لا تدخلها في غير المنصرف وذلك لان المضار لا ياتي فيها منع الصف ومنهم من
اعتبر في منع الصف التعريف بتقدير اللوم وجعل تعريف سحر من التعريف بتقدير الاضافة
وجعل تعريف سحر من سحر منه بتقدير اجمعهم فالتعريف المعتبر في منع الصف عند
ثلاثة فان قلت كيف يعتبر تعريف اللوم والاضافة في منع الصف وقد تقرر ان غير المنصرف
باللام والاضافة يصير منصرفا هنا هذا فيما اذا كان اللوم والمضار اللفظيا واما
اذا قدر كان المعروف بهما في حكم العلم باعتبار افادة التعيين من غير ضم شيء اليه كلفظ
واما اذا قدر في الظاهر فتحة اعتبار في المنع ولا وصف غير المعنوي بما في
ففي اربع لا وصف نعت النسوة اعلم ان الوصف المعتبر في منع الصف هو الوصف المعنوي
اعني ما يدل على ذات باعتبار نسبة حدث اليه وهو لفظا المشتقة فانه هو فرع الدال
على الذات فقط والوصف اللفظي قد يكون وصفا حقيقيا كما في هذا الرجل فان الرجل
نعت لهذا وليس بوصف في المعنى وكذلك اربع في وقت بنسوة اربع ليس بوصف بالمعنى
المعتبر هنا فلا حاجة الى تقييد الوصف بل اصله ليجوز ان يجمع في التركيب المذكور ولا ياب
بالغلبة ان لوم وصفه فاسود ممنوع وخض حجة واهل الملح الوصف في نحو حاتم
لفقد اطراد الوصف بالعلية المراد بالغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بحيث
يصير اللفظ العام في بعض افراده اشهر حيث لا يحتاج لذلك البعض الى قرينة بخلاف
سائر افراده كما بن عباس في عبد الله وكالجم للثريا والبيت في الكعبة ففي العلية في الوصف
ان الوصف العام بحسب الوضع المطلق على كل ما وجد فيه ما خذ اشتقاقه كبره مستعما
في بعض افراده بحيث لا يراى عند الطلاق والزلل البعض كاسود فانه غلب في لينة السوداء
حيث لا يحتاج فيها الى قرينة بخلاف سائر السوداء وتلك الغلبة لا يقدح في منع الصف

فاسود مختصا بالحيثية المنصرف وكذا ان لم يكن له وادهم للقيود واعلم ان الوصف لا يخرج بالغة
عن معنى الوصفية لكن يخرج بها عن عمومها وكذلك اذا جعل بالغة علما فانه لا يخرج بها عن الحقيقة
على رأى المحققين فيمكن ان يقصر في حاتم معنى الحتم فان احدا لا ينكر المدح في علم والذم في نحو
قفه ولا فرق بين العلم وغيره في باب الغلبة الا ان الوصف بالعلمية اخضع منه بالاستماتة فان
العلم يخص بشخص واحد والاسمية لنوع واحد فان قلنا فعلى هذا فلم يقصر المحل الوصف
في حاتم وقاسم حتى يمنع امثال ذلك للوصف والعلمية قلنا لما كانت مراعاة معنى الوصف
اذا جعل علما افرغ من طرد جواز ان يسمى باسود وامر من لا يكون فيه الحسنة والسود اهل
لح الوصف المعبر في العلم بالعلمية لان تميز ما اعتبر فيه الوصف عن غيره كانت امرا
متعددا فاجرى الكل على الاصل وهو الوصف ولا وصف بالتحقيق في خواصيل
فما منه الوصف البند يعني ان ما ذكرناه من العبرة بالوصفية في غير العلم انما
هو ما تحقق فيه الوصفية واقاما يتوهم فيه انه موضوع للصفة او لا كما يتوهم في الخيل
لطيران معناه الاصل ذو خيلان وكذا افعى للحيثية الخبيثة الشديدة السم يتوهم كونه
من فوعة السم اي شدة وكذا في اجل للصقر لتوهم انه في الاصل وصف طائر ذي
جدل وهو لا يحكم بالقباير فيسبب لا الصقر وما جاء من هذا القبيل ممنوعا
كما قوله ذر في وعلم بالامور وشيئا فاطارى فيها عليك باخيل في على الشذوذ
لا يستفيض القاعدة الكلية وبحج منقول بشرطه ان يوافق في النقل بالعلمية
ويشترط مع هذا ان يحشور اذا كان مما لم يزد عن ثلاثة يعني ان العجوة في كلام
العرب لا بد وان يكون منقول عن العجوة اذ لا ثبوت للعجوة في لغتهم ثم ان للعجوة المعبرة
في منع الضميرين احدهما ان يكون النقل فيه موافقا في العلمية بمعنى ان يكون في
اول استعماله في العربية علما سواء كان علما في العجوة ايضا كما برهم اوصار في اول نقله
علما بحيث يستعمل في العربية غير علم كقانون لجس القاري فانه لجيد لبثا الروم وانما

اشتراط

اشتراط استعمال العرب له اول مع العلمية لان العجوة في العجوة يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرفا
العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه فاذا صار في اول استعماله اياه علما وهو
مناف للعلم والوصافة فامتنع عنهما جازان يمنع عما يتعاقبهما اعني التنوين رعاية
لحق العجوة فيتبع الكسر التنوين على ما هو العادة فيه وان لم يقع في اول استعماله اياه
علما كالحام قبل اللام والوصافة فيقبل التنوين ايضا مع لجر فيصير الكلمة العربية
فاذا استعمل به بعد ذلك كان كما يستعمل بالكلمة العربية وثانيها ما حرك الوسط فيما اذا كان
غير زائد على ثلاثة ارف فان منشا منع الصرف في العجوة هو النقل على اللسان فحركة الوسط
لثقله بتفوق العجوة في الاثر وفيما قدرناه من تقليل الشرط فهو اقرب الى الضبط فاما
قالوا ان للعجوة شرطين احدهما العلمية وثانيها احدا لا يرين اما حرك الوسط والزيادة
على الثلاثة قوله وبحج مبتدأ خبر منقول وحذف التنوين فيها انما جوز للضرورة
كما في قوله وحاتم الطائي وهما الميثمين فداود ممنوع لنقل بانه كذلك لا يجوز في
مخرج على ما ذكرناه من اشتراط امرين احدهما ان داود ولما هو ابو نوح وم غير منصرفين
لوجود شرط العجوة فيها وهو العلمية مع ما فيها من نقل البناء بالزيادة على الثلاثة وحرك الوسط
وشتر لا يصلح للمثيل هنا لانه اسم قلة فهو ممنوع مع عدم اعتبار العجوة فيه في منع الصرف
فيه لا يقوم دليل على كون العجوة فيه معتبرا او كون حرك الوسط كالزيادة على الثلاثة في حكم
المنع وثانيها ان نوحا منصرف حتما لا تأثير للعجوة فيه لانه لغاية خفته صارا كانه من جنس
ولا يمكن النقل على سائرهم وللالف والنون اشتراط مجيئه في كلامهم كمران على العلمية
وفي الوصف ان لا يفي فعله انت وابتان فعليه في قوله وفي نحو نوحا وكران
وافقوا في منع من اخذوا في العجوة اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشايرهما الالف
المدونة في الامتناع عن التاء ولقبول التاء يسقطان عن التأثير وان كان يشابهها
بوجود اخر وهو كون كل منهما زيارتين زيدتا معا وكون الزيادة في احدهما علامة

الفاو موافقه نحو سكران الخمر حركة وسكونا وكون الزائد الاول في الموضعين للتذكير
وفي الاخر الثاني ثلث ان اللف والنون اما في اسم او في صفة فان كانا في اسم فشرطها
العلمية كما في عمران على العين وكافي سبطا على اللام فيكون نحو سكران منصرا لا نه
العلمية يكون قابلا للتا فبطل مشابهة اللف الثاني وان كانا في الوصف فشرطها
ان لا يكون مؤنث مدحوظا بالتاء ووصولا الى بعده انبان فعلاية وقيل ان يكون مؤ
مدحوظا بالالف المقصورة وهو ان بان بان فاعلى الاول اولى لان وجود فعل
ليست صوابا بذاته بل المقصود منه انتفاء فعلاية الذي هو المعنى للتاثير في المنع
على اثرنا اليه بناء على ان وجود فعل يستلزم انتفاء فعلاية وعلى هذا فيكون نحو
ندمان منصرا قطعها لما فيه وجود فعلاية وانتفاء فعل فيكون نحو سكران غير
منصرف قطعها لما فيه انتفاء فعلاية وجود فعل ويقع الاختلاف في نحو من
في قولك الله من ريم فهو على الصحيح غير منصرف لما فيه انتفاء التاء في غير الصحيح
منصرف لما فيه انتفاء فعل ولا بأس ان رمت اختصارا فتكتفي بشرط انتفاء
التاء في كل حالة اشار به الى البيت قاعدا اخضرها ذكره وهو ان شرط اللف
والنون في حالتهم الهمية والوصفية امر واحد وهو انتفاء تاء الثاني فبفتح نحو
عمران وسكران لا انتفاء التاء وينصرف نحو سكران من الاسم ونحو ندمان من الوصف
لقبول التاء فيكون شرط التاثير في الكلام ايضا عدم قبول التاء والعلمية التي اعتبرها
امر مساو لذلك الشرط فان العلم لا يقبل التاء لان العلم لا يتغير وغير العلم اما اسم جنس
او مصدر وكلها يقبلون التاء اما الثاني ثلث كما في سكرانة واما للوحدة كما في ندانة
لارادة المرة والذي يدل على ان الشرط بالوصف بالوصف هو انتفاء التاء هو ان اللف
والنون انما يمتحان القصر لمساواة اللف المدحوظ كالمرة والمساواة المذكورة انما
يتم لعدم قبول التاء وحسن اية المنع والصرف جواز لما ان في النون احتمالا لصا

يعني

يعني ان حسان ونحوه مما يحتمل نونه الزيادة والوصالة يجوز فيه المنع والقصر فان حسان
مثلا يحتمل ان يكون فعلاية بزيادة النون فالحسن فيكون غير منصرف وان يكون فعلاية
من الحسن فيكون منصرا ولا بد في التركيب من غير نسبة ونصين معنى الحرف في علمية كقولك
هذا بعليك وصرفه بجزلة في ساقه بالاضافة يعني يشترط في التركيب المعبر في منع
القصر وهو ان يكون نسبة اسنادية او اضافية ولا يتضمن معنى الحرف العلمية كما في
بعليك ومعدى كرب وذلك لان المركب هذا عن المركب المزجج يكون بدون العلمية في
معروض التفكاك واما مع العلمية فلا لان العلمية تجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة
فبما اخر الاول فيكون بمنزلة الوسط ويعبر اخر الثانية بالاضافة ونحو هذا بعليك
ورأيت بعليك واقمت بعليك وانما لم يكن سائر التراكيب معتبرا في منع القصر
لان المركب بالضم لا يعرب المركب بالنسبة لا يصير بالعلمية كلمة واحدة هذا ومنهم
يرى ان التركيب في نحو بعليك بالاضافة فيعرب الجزء الاول منه والجزء فيقول هذا
بعليك برفع الاول وكسر الثاني وينبع وزن الفعل عند اختصاصه به ونقول ان
بالضروقة فشر منقول من الفعل مانع كشر منقول من العجز كذا كل ما صدرت به التاء
قبول التاء وهو كثر فاحد ممنوع وبصرف يعمل لاجل قبول التاء في وصف ناقصة
شرط وزن الفعل احد الامرين الاول ان يختص الفعل بذلك الوزن وذلك نحو فعل وفعل
مشددين وتين وتفعول ونحوها فان هذه لا وزن لم يتفق مجيها في الاسم المنقول
عن الفعل كشر لفرس ومنقول عن العجز كشر لبيت المقدس الثاني ان يكون ذلك الوزن مشتركا
بين الاسم والفعل ويكون مزيدا في اوله زوايد اول المضارع اعني النون والتا والياء
والهزة بشرط عدم قبول التاء التي هي خواصهم وذلك كثير في الكلام بالنسبة الى الاول لعدم
توقفه على النقل وذلك كاحد علماء امر وصفه بغيره بقيد عدم قبول التاخر امل في عمل
فانما ينصرفان لقبولهما التاء تقول امرأة ارسلت ربي بها وناقته بعله اي كثيرة العمل

بغير

قوله فشرقيته وقوله مانع ضربه ومنقول حاله الضمير المستتر في مانع ومنه اجاز الحال المبتدأ
 جعله حاله بشرطه واشترط في الثاني بالالف مطلقا ولا بد في ذي التاء من علمية الثاني
 يكون بالالف تان وهو صريح التاثير بشرط مقصورة كانت كجلى او ممدودة كحراء وذلك
 للزومها وصفا كما هو يكون بالتاء تان وهو مشروط بالعلمية والدليل على اشتراط العلمية
 فيه وان غي قائله لا يمنع عن الضمير مع ما فيه من الوصفية المختارة ووجه اشتراط العلمية
 هو ان التاء تصير بالعلمية لازمة غير منتقلة كما في عائشة رضي الله عنها فتور في منع الصرف
 لوجوب اللزوم وفي غير العلم تكون في موضع الزوال فلا تؤثر بشرط جواز المنع في المفعول يسمى
 به من اجل قوة التانيث الغنوي قدر بيانه وهو انما يؤثر في المنع بشرط العلمية كما في
 هند ومصر ووجه اشتراط العلمية في هوانة اقل قوة فيه التاء الظاهرة واذ كان
 الاقوى مشروطا بالعلمية دون ما هو اقل قوة منه لزم من قوة قليل القوة على الاقوى هذا
 هو شرط وجوب المنع فان هند ومصر لا يجزى به التانيث منعه بل يجوز والبيان بشرط
 وجوب المنع انما يقول بشرط وجوب المنع احدا للخصال ان تحرك عين وازدياد
 فزني لم يصرف كذا ما والسفر وهند يجوز الصرف فيه لطفة بخلاف المونث الغنوي
 فيه المنع اذا كان فيه مع العلمية احدا من ثلثة اما الزيادة على الثلثة كما في زينب ذلك
 لان الحرف الرابع يقوم مقام التاء بدليل انهم يصغرون عقربا على عقير مع غير التاء
 مع التصغير برز التاء المقدرة في خوفه وقدره واما تحريك الاوسط كما في سقر فان حركة
 الاوسط لما فيه من الثقل نازلة من رابع واما الجيم كما في ماء وجور لقلعتين في
 العم فان فيها التانيث والعلمية والعلمية فلا يجزى بها وان لم يكن سببا مؤخره
 لفقد شرطها الا انها يقوى التانيث فيرفع فيها معان في لطفة لوجه التبيين
 واما نحو هند فبقى على جواز المنع ولو جاز في المنع لغاية المنع لطفة التاء في الدليل على جواز
 المنع والصرف في المونث الذي في غاية لطفة قوله لا تتلفع بفضل من رها غدا لم تنق

رعد في العلب لا تتلفع اي لا تتلفع والعلب جمع علمية وهي ان كثير من اهل البادية يريد
 انها ليست بيد وية بل ضربة مترفة تلبس باللبسة التي تسمى في الدواني الرهية
 فان جعل اسما للذكر لم يكن له المنع الزايد اعترفته بان كل ما ذكرناه من شرط جواز
 المنع مرة وشرط آخر التاثير باحد الامور الثلاثة مرة اخرى انما هو فيما اذا سمي بالمونث الغنوي
 مونث واما اذا سمي بمذكر فلم يكن فيه التفصيل المذكور من جواز المنع تان ووجه آخر
 بل يشترط في نفس تاثير الزيادة على الثلثة لا يروى عبرة فيه بترك الاوسط وبالجيم فاه اذا سمي
 به رجل لم يمنع وكذلك قدم اذا سمي به رجل لظريان التذكير في الوضع الثاني مع ضعف
 تانيثه في الوضع الاول لفقد الحرف السادس مسد التاء وكذا الكلام في سقر بعينه واما
 عقرب اذا سمي به مذكر لم ينصرف لوجوب الحرف القاييم مقام التاء ولا يلزم التانيث في اسم قبيلة
 لتاويله بالحي او بالقبيلة فيصرف بعض الثقيف وبعض كندة ممنوع عن الصرف لطفة
 ونحو ثور جاز فيه كلاهما وان نص في اسناده باله فوثة اعلم ان اسما القبائل يجب
 المنع والصرف على ثلثة احزاب احدها المتعين صرفه والثاني المتعين منعه والثالث
 جازر المنع والصرف ويعرف كل ذلك بالسمع ثم يؤول بحسب ما وافق ما سمع منهم التذكير
 والثانيث وذلك ان التانيث في اسما القبائل يجب التاويل غير لازم فانه قد يؤول
 اسم القبيلة بالحي فيكون مذكرا وقد يؤول بالقبيلة فيكون مونثا وقد يؤول بهذا
 مرة وبذلك اخرى فيحتمل ما في ثلثة تعين الصرف التاويل بالحي حيث تعين المنع فالتاويل
 بالقبلية وذلك كما في محد وثقيف مصر وفين وكافي سدوس وخندف ممنوعين حيث
 جاز الامر ان في التاويلين كما في ثور مثلا فانه يجوز فيه الصرف وللغ فتاويل بالحي
 تان وبالقبيلة اخرى وهذا التجوز واقع فيه وان كان تانيثه منصوبا عليه في اسناد
 الفعل اليه كما في قوله تعالى كذبت ثور المسلين بالنخوين فان الصرف باحد التاويلين واثبات
 تاء التانيث في المسند بلا اخرى ولو منع عن ذلك لان كلامه في حكم برأسه وشرط

وشرائط المتاع للجمع فقد نظيره في الاسماء او احادها العربية وضابطه التكسير بالالف بعدها
فربما ان او مفصولتان بمد بشرط في الجمع المانع عن الصرف فقد نظيره في الاحاد العربية
اذ بذلك يتقوى فرعية وينعقد وضابط هذا الجمع ان يكسر بالالف بعدها حرفان
مفصولتان كساجد ودوات او مفصولتان بحرف المد كصاير وكذا اخرون هم
واساور وسائل وقناديل وغيرها فان مثل ذلك لا نظيره في الاحاد وهذا
الجمع يسمى بالجمع الواسع وصيغة صيغة منتهى الجموع لانه غاية جمع جموع التكسير في جميع
الاسم جمع التكسير صوابا بعد جمع الى ان يصل الى هذا الوزن فيمتنع تكسيره كما في كالك
وانايم وفرج بالضابط المذكور سائر اوزان الجمع فيخرج من جال وملاخه فان
لها موازن في الاحاد نحو حيد وقات وطواعية واما قال قرينان بلوتان لان القرين
يخفى المقرون فيستوي في المذكور والمؤنث وقيل انعدام الذات المثل مانع

وقبل عدم المثل كالعجوة يخفى ان منهم من جعل فقد النظير سببا لاصالة كالعالية
والوصفية وعمرها الاشرط في الجمعية قريب من سببا عند عن التسعة فاعلم ان يكون الوز
ن عند ما نعين لفقد النظير والجمعية ومنهم من قال قصود النظير حكم حكم الكلمة الجمعية
فجعل شبهة العجوة لفقد النظير سببا اخر مشروطا بشرط الجمعية فيمنع في مدان وهو ان
شبه الجمعية والعالية وحضاجر منقول عن الجمع مفرد لما زال معنى الجمع بالعالية ولم ينصرف
اما اعتبار الحصلة واما فقد المثل او شبه عجمه حضاجر في الحصل جمع حضاجر
وهو عظيم البطن نقل عن الجمع وسمى بجنس الضمير وهو مفرد بالنظر الى معناه النقول
اليه سلب عن معنى الجمعية وفي وجه منعه خلاف فاما ابن الحاج فيمنعه للجمعية
الاصلية فاعبر الجمعية الاصلية كما اعتبر الوصفية الاصلية واما من اعتبر فقد النظير
في السبب فيمنعه لفقد النظير والعالية ومن اعتبر نسبة العجم فمعه وبالعالية وقوله
مفرد ضربان لحضاجر وما في قوله لما زال مصدرية وتعلق بالمارقند وهو ضمير

مبتدأ

مبتدأ محذوف تقديره وذلك لزوال معنى الجمع بالعالية سراويل فاش المنع قيل معز
مقيس على اكنائه العربية وقيل منعناها بجمع مقدر وقيل فقد المثل في العجم
يخفى يجوز صرف سراويل ومنعه فوجه الصرف ظاهر واما المنع وهو الفاسل السابع
فاختلفوا فيه فعند سيبويه انه اسم مفرد اعجمي عرب فاشبهه من الكلام العربية بالانصرف
قطعا نحو قناديل فقيس عليه ومنع عن الصرف وعند البرزخي ممنوع للجمعية المقدرة
للاحتياط اليها فانه وجد غير منصرف في كلامهم فقد رآه جمع سراويل وهو قطعة من الخرق
واما من اعتبره سببا لعدم النظير في الاحاد جعل سبب المنع في سراويل فقد المثل في العجم
والعجم فيه وان كانت عجم جنسية الا انها اعتبرت في هذا الوزن خاصة لظن المنع في جميع
ما على الوزن ونحو جوار حيث يحذف ياؤه يرجح فيه المنع عند الائمة اعلم ان نحو
جوار اعني المنقوص من هذا الوزن عند حذف الياء عنه اعني في حالة الرفع والجر كقاض
في الحركة والتنوين واتفق على تجزئته عن التنوين حالة الضم ثم انهم اختلفوا في حكمه في الرفع
والجر وذهب الزجاني الى انه منصرف وجعل تنوينه للضم وذلك لان الاعدل مقدم على
منع الضم لانه احوال الكلمة قبل التركيب فمع الضم فانه احوالها التركيبية فاذا
اعلى نحو جوار قبل ان يعبر فيه منع الضم لا يتوقف سبب المنع لنقصان وزن الجمع بالحذف
وذهب اكثر من وهو المرجح الى انه غير منصرف بناء على ان المحذوف في حكم الثابت واقلوا
التنوين بانه عوض عن الياء المحذوف في ذلك ان اصله كان جوارى بضم الياء فحذفت الهمزة
للتخفيف ثم حذفت الياء لاستيفاء الهمزة المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب
فحوض التنوين في الياء لقطع الطمع عن رجوعه فصار جوار وما فرغ من اسبب منع الضم
وبيان احكامه شرعا في بيان مواضع صرفه لا ينصرف في سبب المانعة المذكورة بشر
فقال وينصرف المنوع فيما اذا دعت ضرورة شعرا وتناسب فقرة فجاءت قوارير
وجعل تناسب اعد ذكر نعمان لاجل ضرورة المانعة عن الضم باي سبب ينصرف

اعلم ان سراويل منسوبة الى العرب

نظرا

لضرورة الشعر فتناظر في قراءة الكلام اما ضرورة الشعر فكما في قوله اعد ذكر غمان لنا ان
 ذكره هو المسلك اكرتة ينضوع واما رعاية تناسب الفقرات فكما في قوله تعالى قوارير
 قوارير وبعبارة ذلك ما اذا جاز غير المنصرف اسما منصرفا فنون لتاسبها كقوارير
 والقوله قوارير قوارير وكسلا سلا من قوله تعالى سلاسله واغلاله ويصرف
 بالتكثير ما كان منعه بشرطية التعريف والسببية يعني ان كل ما كان المنع فيه
 بالتعريف في جهة السببية والشرطية ينصرف بالتكثير لزال العلية لما بينهما من النضال
 وزوال السبب الاخر لكونه مشروحا بالعلية وخرج عن هذه الضابطات ما لا يوجد فيه
 العلية اعني الوصف فلا ينصرف نحو امر بالتكثير وكذا ما يوجد فيه العلية غير مؤثرة اعني
 للجمع الاقصى والكون بالالف فلا ينصرف نحو مساجد وحرار عليمين بالتكثير وكذا ما
 يكون العلية فيه سببا فقط اعني العدل ووزن الفعل فان من الجائز اجتماعها مع العلية
 في اسم فاذا انكر ان ينصرف للسبب وان كان معها احدهما انصرف كما في عمرو واحدا ونطبقته
 القاعدة على ما اذا اجامعت العلية الثانية بالبناء او العجوة او التركيب او الالف والنون الزايد
 في الوسم واثنين منها او اكثر فان كل هذه يزول تأثيره بزوال العلية فنقول رب طمأنينة
 مصروفين وكذا البواقي وزعم ابن الحاجب ان العلية لا يكون معها العدل ووزن الفعل
 الواحد فاجعل كل ما فيه العلية مؤثرة ولو بالسببية فقط منصرفا بالنكر ووزنها بانها يجوز
 اعتماعها كما في اصمت بكبريتين علما لمكان قفرا اصدت بضمين في العدل ووزن
 الفعل وانما يسمى ذلك المكان باصمت لما فيه من اشتداد خوف المارين فيذكر في مخاطبة
 بعضهم بعضا بتلك اللفظة ولما كان على امر علة المنع بسبب العلية وكان في صرفه بالتكثير
 خلافا لم الجرح وقاله خولف في وصف يسمى به فذلك يصرف بالتكثير عند جماعه
 الوصف اذا سمي به كما حرر وكسرك ان فالحي ان وصفية لا تزول بالكلية لكن تسقط
 عزيمته لا اعتبار لعدم المارد قصد لها كما في ثم اذا انكر فيسبويه بغير تلك الباقية مع

الوصفية

العلية

العلية لزال ما يمنع اعتبارها ولا خفض لم يجره لان بالنكر لا يرجع مثل ذلك
 العلم الى وصفية فان معنى رب امر بشخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا واحمر
 لرب شخصيه وصفية لحرمة فاذا لم يعد الوصف تحقيقا لم يغير في منع القصر ويصرف
 معدول وجمع تصغيرا كذلك وزن الفعل بزيادة يعني ان المنوع عن الصرف
 بالعدل ينصرف بالتصغير مطلقا كما في قوله تعالى يخرج بالتصغير عن الصيغة الحاصلة بالعدل
 فيزول علمه وكذلك المنوع بالجمع الاقصى لا يوجب رده بالتصغير الى المفرد كما في مسجد و
 مصبح واما وزن الفعل فالوزن المحقق ينصرف بالتصغير لا يخرج بذلك عن ان يكون
 وزنا مختصا به واما الوزن الذي يكون بزيادة الحرف في الاول فلا يدخل عمل بالتصغير لكون
 المقترن بزيادة المذكورة وهي غير ائمة بالتصغير ومجموعه يخرج بالكسر مطلقا
 اذا استعملت باللام او بالواضحة يعني جميع باب غير المنصرف يخرج بالكسر مطلقا غير ان
 تقييده بالضرورة اذا كان مستعملا باللام والاضافة كما في مرتب بلام وواحد
 وذلك لان اللام والواضحة لكونها من خواص الاسم بتقوى بها الاسم فيفوز بما منع عنه
 المشابهة المذكورة هذا ولما ذكرنا اصناف الاسم سلبنا عليه بيان فوائد الفن ان ارد
 الشروع فيما هو المقصود منه بلا صالة وهو معرفة البناء والبناء **فصل** والاسم **فصل**
 الاول معرب والاخر مبني لوجوب الشباهة الاربعة في اللفظ والمظهر والمعرّب مظهر فيه
 اي محل اظهار المعنى والبنية ما خولف البناء الذي يقصده القرار وعدم التغير و
 الوسم ينقسم الى المعرب والمبني كما ان الفعل ينقسم الى الاصل والاسم ان يكون معربا
 والبناء فيه بالمشابهة فهو اما ان يكون متمكنا في جهة غير مشابه لما يكون مبنيا بالبناء
 الاصل وهو معرب واما ان يكون غير متمكنا لوجوب مشابهة المبنى لاصلي بناءه وهو المبنى والمنا
 مفصلة ان شاء الله تعالى ويلزم كل اسم معان ثلثة فمن حقق يميزها بعلامته
 هذا بناء علة وضع الاعراب في الاسماء وتقرير ان كل اسم معربا كان او مبنيا بطر على معنا

الموجبة للبناء وتحت في باب
 المبنيات

عند التركيب معان ثلثة اعني كونه عمدة وكونه فضله وكونه مضافا اليه فيلزمه تلك المعاني
على سبيل التعاقب فيحتاج في تميز تلك المعاني بعضها عن بعضها الى العلامات الاربعة وقد
كان في زيد في قولنا ما احسن زيد وما احسن زيدا وما احسن زيد بوجوه الاربعة الثلاثة
في زيد ولما قال في حقله من هذا التمييز غير لازم فانه يترك في البيت على خلاف الأصل
فيختلف الحرف او غير اجزائها صريحا وبالتقدير من اجل حاجة يعجز عن عرض المعاني
المختلفة على السمع في التركيب اقتضى اختلاف الحرف لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعضها
فالاسم قبل التركيب من على السكون قابلا للعراب والمعاني الثلاثة يقتضي اختلاف اخرها في اجزائها
جاءة السكون اما الى الرفع او الى النصب او الى الجر بحسب مقتضاها فيختلف اجزائها
والاصل في هذا الاختلاف ان يكون بحسب اللفظ لكون التمييز غائبا في وضعه وقد يقدر
على خلاف الأصل الحاجة تدعو الى ذلك كما يجي والاعراب هذا الاختلاف وقيل ما
به الاختلاف اختيار في الحاجة اختلافا فيما هو المراد من الاعراب غير معناه اللغوي
فانه غير معبر عنها فذهب اكثر المتقدمين الى ان الاختلاف في اللفظ والكتابة والاركان يختلف
في اللفظ على اربع انتقالات السكون الى الرفع تارة والى النصب تارة والى الجر تارة والاعراب هو
الانتقال بين الثلث والرفع والنصب والجر انواعه وذهب الشيخ الى انه للحرركات والحروف
التي بها اختلاف الرفع واختلاف ابن الحاجب الكافي وتام الكلام فيه مذكور في الشرح
وانواع الرفع والنصب وجر المؤثر في جوف المد وبعض مد انواع الاعراب في اللفظ والكتابة
ونصب وجر وجميعها يؤثر في جوف المد اعني الواو والالف والباء وبعض المد اي بعض
حرف المد اعني الضمة والفتحة والكسرة فان الحركات الثلث ابعاض حروف المد فتم
هو لا تيان بعد بلو فضل بعض الواو وفتح لا تيان بعد بشئ من الالف وكسرة لا تيان
بشئ من الواو وانك اذا اشبهت هذه الحركات حروف مد فمنها يكون الرفع اية عمدة
فكان منها النصب اية فضلية ومنها يكون الجر لفضلة التي بتوسط حرف الجر للاحصاء

قال في الرضي جعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للفضلة للمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والمجرر
وجعل النصب الذي هو اخف الحركات للفضلة لكونها اضعف من المد ثم اريد ان يميز بعلو
اخرى ما هو فضلة بواسطة حرف الجر ويذكر بقي الحركات غير الكسرة فتميزه مع كونه منصوبا
الحركة لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى متضمنا الى المعنيين المذكورين
علامة للجر هذا كلامه ويرد على ما ذكره في الجرامور الاول نحو زيد في مرة زيد فانه مجرور
وليس بفضلة لانه قائم مقام الفاعل والثاني عروفي نحو زيد ضارب عروفا لانه ليس بواسطة
الحرف اصلا والثالث الوجه في نحو زيد حسن الوجه فانه ليس بفضله ولا فيه توسط حرف
الجر فلا يستقيم فيها ما ذكره ولذلك اضرب النظم عما ذكره بقوله بل للاضافة الى الجر لكون
علامة بلغة الاضافة وهي معنى ثالث مستقل بجامع كون الشئ عمدة وكونه فضله ويدخل
فيه ما يكون بواسطة الحرف لفظا كما في مرت زيد وعلوم لزيد او تقدير كما في غلام زيد
او بل بواسطة الحرف كما في زيد ضارب عروفا وهذا وان النصب مع تقدير
انه علم للفضلة يدخل البتة والجر واحد الصيرون هما واحد هما في صوت الفضلة يدخل
ما يؤثر في معنى عليه كان وظن وان واخواتها وما ولا بمعنى ليس ولا التبريد علميا يحج
في ابوابها وما قامت تلك المعاني عامل وتلك المعاني بالقول قامت الماد
بالقول ههنا المعمول فانهم يستعملون العامل فاعل والمفعول قابلا والاعراب اثر العامل
على ما ذكره ما يحصل المعاني الثلاثة المذكورة اعني كون الاسم عمدة وكونه فضلة وكونه
مضافا اليه وتلك المعاني يكون قائمة بالمعمول فان العامل توجد في تلك المعمول
واجبا لها في الحقيقة الى المتكلم لان النخبة نسبه الى تلك اللفاظ لكونها اللفظ للجماع
وللاسم اضاف فالاعراب وارد على كل صنف بالخصوص بصورة اعلان ان
كل ما مضى رفع ونصب وجر وكان الاصل ان يكون لها صوت ثالث يظهر بان تلك الانواع
في ارض الكلام لان الكلمات العربية تتفاوت احوال واخر اختلفت في قول صور الاعراب فصار

منها ما يقتضي الحركة ومنها ما يقتضي الحروف ثم منها ما يستوجب في الحركات ومنها ما يستوفىها وكذا في الحروف فبعض الاعراب بانواعه الثلاثة على كل صنف من تلك الاصناف بلخصه بصورة مخصوصة فالرفع يأتي بصور ثلاثة الضم والالف والواو والنصب بصور اربع الفتح والكسرة والالف والياء والجاء بصور ثلثة الكسرة والفتح والياء ثم منها ما يقتضي ظهور صوت الهمزة فيه ومنها ما يقتضي تقديرها فصار للاعراب اصنافا مختلفة باختلاف احوال الاسماء في قبول الاعراب والى تفصيل اصناف الاسماء وتخصيص كل منها بصفة من اصناف الاعراب اشار بقوله فمن ذلك اسم مفعول وكسر قد انصرفا مثل الجبال وقلة فرفعها بالضم والنصب فيها بفتح وجر الكل يأتي بكسرة يعني ان من الاصناف المذكورة الاسم ما يستوفى الحركات الثلاثة يكون الرفع منه بالضم والضم بالفتح وكون الجاء بالكسرة كاهو الاصل وهو شئ ان احدهما الاسم المفعول والثاني الجمع المكسر ان كانا منفصلين كالقلة والجبال وان كانا بالرفع غير المنفصلين والجمع وان كان مضافا الى كلاً والاسماء الستة المضافة الى غير اياها المستكملت فانها تختص باحد ذلك وبالكسرة مقابل المصحح سواء كان جمع المذكور او جمع المؤنث واحترز بالانصراف من نحو احمد ومساجد فان كان ذلك على خلاف هذا الاصل كما سيبين فيما ياتي من انصراف الضم في رفعه وفي حاله نضجه يعني ان غير المنصرف من الاصناف المذكورة مفردا كان كاحد او مكسرا كاسماء مساجد فرفع بالضم ونصب وجره بالفتح ووجه نقص الكسرة فيه بحج في بابها فلزم جعل جره تابعا لنصبه وكما سلمت الرفع فيه بضمته وفي حالته نصبه وجره بكسرة اراد بمثل مسلمات اصناف اخرى منها وهو جمع المؤنث السالم كالمسلمات والسجدات وكعرفا مع امتناعه عن الصرف وكذا لفظ الواو اسم الجمع لشابهتها جمع المؤنث صوتا ومعنى والوجه في كون نصبه تابعا لجره جري جري اصله اعني جمع المذكور السالم كما سيجي ابوه اخوه فهو ذو خمسة كذا كمنوع عموها بالحروف الثلاثة وذلك شرط في الاصناف

وصيغه تكبير وصورة واحد يعني ان من الاصناف المذكورة ما يستوفى الحروف الثلاثة فيعرب بالواو رفعها وبالالف نصبها وبالياء جرها على ما يقتضيه الاطلاق لكونه هو الحال كما في الحركات وهو كاسماء الستة المذكورة بشرط ثلثة الاول الوضاعة فانها حالة الوفاة مستوفية للحركات الثلاثة كما في جاني اب ورايت ابا ومررت باب الثاني كونهما مكبرة فانها حالة الضمير وفي الحركات ايضا جاني ابيك وايت ابيك ومررت بابيك الثالث كونهما مفردة لانها حالة التثنية ليستوفى الحروف الثلاثة وجماله بالجمع يكون بالواو كسائر الاسماء المشبهة بالجمع وسبب كون اعراب هذه الاسماء بالشروط المذكورة بالحرف هو ان اخرها كانت مدحجاسة لاحدى الحركات الصالحة ان يقع اعرابها بالانقلاص الى مدح اخرى مجانسة لحركة اخرى فاجرى على الحركات اكتفاء بالطلب للرفع تقول جاني ابي ورايت ابا ومررت بابيه وكذا جاني ابي زيد الى الاخر وتقول جاني في ذمال ورايت ذمال ومررت بذمال باضافة ذى الى اسم غير معروف باللام ولها حالة اختص الى الحرف باللام فنيان في الكلام عليه ان شاء الله تعالى فمنه وما يحكيه كانه ان رفعه بالالف وفيما دونها بالياء قامت من الاضاف المذكورة المشبه واعراب واعراب ما يشابهه من نحو اثنان واثنان بالالف حالة الرفع وبالياء حالة النصب والجر وانما افرد بالذكر اثنان لعدم دخوله في المشبه على ما مر وانما اختلف في هذا الحكم لمشايرته له صورة ومعنى وحكم كل كلمتا كذا ان اضيفتا الى مضرب مطلقا في كتابة اعلان كل كلمتا مفردان لفظا يدل على ذلك جواز جمع ضمير المفرد اليها قال الله تعالى كلمتا الجنيتين انت كلمتا باقر الضمير ثم ان كل كلمتا اذا اضيفا الى مضرب كل كلمتا وكلتا ما حكمهما حكم المشبه في الاعراب بخلاف الاضيف الى مضرب في اللغة السابعة فانها هي مثل عصا وجبل في الاحوال الثلاثة وانما كناية فيعربونها اعراب المشبه وان اضيفا الى مضرب والى ذلك اشار بقوله بل مطلقا في كتابة ووجه حمل كل على المشبه مع كونه مفردا لفظا كونه مشابها في المعنى وانما اشترط في

التحاق به اضافة الى المفرد لا يضاف الى المتعدي فباضافة الى المضمر المتعدي يتأكد تشبيه
 لشدة الاتصال بين الضمير وما اضيف اليه ولذلك لم يعطف على المضار في قوله ما شا
 الباعادة المضاف وكالمسلمون الواو في حال رفعه وفيما عده الياء بالبدلية
 ويلحقه امثال عشرون مطلقا ونحو الومال لاجل الشباهة في الاوصاف المذكورة
 جمع المذكر السالم وهو المار بمنثل مسلمون وهو بالواو وفي حالة الرفع وبالياء بالبدلية
 من الواو والحق النصب والواو الضابط في جمع المذكر السالم ان يكون له مفرد طحاخره واو
 اوياء وفون يدل على ان معه اكثر منه من جنسه فلذلك افرز بالذكر لفظ الواو وهو جمع ذو وفو
 عشرون وثلاثون التسعين فانها غير داخلين في الحد المذكور وانما حمل عليه في الارباع بئلا
 ذكرناه في كلا وثان في باب المثنى وانما اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف دون
 الحركات قد استوفينا الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح ان يكون اعرابا في حروف المد وانما
 يكون اعرابا بهذا الارباع المعين لان الالف كان قبل الارباع علامة للتثنية وكذا الواو
 للجمع فجعلنا بعينها علامة للرفع الذي هو سبق انواع الاعراب فلم يبق من حروف الدين ما
 يقوم مقام الحركة الا الياء فقلبت الف المثنى وواو الجمع ياء وجعلت علامة للجمع فيهما
 لما سبها الكسرة ثم جعل النصب فيهما تابعا للجر دون الرفع لكونه سبها للجر حيث انهما في الغاي
 للفضلة وترك ما قبل الياء في المثنى على الحركة التي كان عليها في اول الوضع وقلبت فيما قبل
 الياء في الجمع لا يستحق الكسرة فارفع الالباس بينهما حال سقوط نونيهما بالواو
 فقالوا ضارب زيد وضاربوا زيد وضار في زيد وقدرته فيما تعذر لفظه
 تحبب اعصا مغري وفي وناقته ومنه ذاك وظلال كذا ساكنوا الثرى
 ونحو الى زيد بوجه الحكاية وقدرت في المنقوص ضمنا وكسرة وفي مسلمي الواو
 روم الخفة اعلم ان تقدير الاعراب في باب بين الاول ما تعذر التلطف باعراب فبقدر
 فيه وذلك في اربعة مواضع احدها ما كان في اخر الالف سواء كان الفاصليا كما في

العصا

العصا او زائد اللثايش كما في حبله او اللحاق كما في مغري وذلك لاستحالة جريان
 الحركة على الالف مع بقا حشر وثانيها الاسم المفرد المضاف الياء المتكلم وهو على ضربين
 الاول ان يكون اخره مكسورا بكسرة لازمة كما في غلامي وناقته فيتعذر الاعراب فيه لاشتغال
 حرف الارباع منه بحركة لازمة وامتناع احتمال الحرف الواحد حركتين مختلفتين او ثلثين
 والثاني ان يكون ساكنا بالالف كما في لفظي فيتعذر الارباع فيه لوجوب كون حرف الارباع
 في بسبب الارباع وناثا لفظه ومضافا الى المعرب باللام كما في جاني ذ والمال ورايت
 ذ المال ومررت بندي المال فانه يكون يتقد بر الحرف في احوال الثلث لسقوط حرف الارباع
 بالتقاء الساكنين وكذا الكلام في صالح القوم وساكن الثرى فان حرف الارباع
 بقدره امثال ذلك في حالة واربعا المحكي في نحو من زيد والزيد فيتعذر الارباع فيه
 لاشتغال حرف الارباع فيه بالحركة المحكية فيكون الاعراب بمقدار ذلك فيما اذا قل في زيد
 قائم مثله ابتداء الكلام من زيد وقائم مسندا الى زيد فيفقد الجر في زيد في الصورين
 الباب الثاني ما يستعمل في علامة الارباع وذلك شان احدهما ما يستعمل في الضمة والكسرة
 وهو طمس النقوص اعني ما يكون حرفا عابيا قبل الكسرة وذلك لضغط الياء ونقل الضمة
 والكسرة فاما الفخفة فلخفها نظريا وفيه وثانيها ما يستعمل في الواو حالة رفعه وذلك
 هو جمع المذكر السالم المضاف الياء المتكلم كما في جاني مسلمي والوصل مسلمي فالجر واعلم القيا
 الصري فاختفت صورة الواو فقالوا بالتقدير فيه ومنهم من نظر الى بدل الواو فجعل اعرابه
 لفظيا واما نصبه وجره فبالياء اللفظي اتفاقا والله تعالى اعلم **الرفوعات**
 ويرفع في التركيب ما هو عدة فمن ذلك المرفوع بالفاعلية ونفع به المند الفعل وحده
 اليه وشبه الفعل ايضا بوجه وقد سبق ان الاسم الواقع في التركيب انما يرفع اذا كان عدة
 لا يتعقد الكلام اليه ومن جملة العدة الفاعل وقد جرت العادة بتقديم على المند والمند
 والمد بالفاعل المند اليه مضمون الفعل المصطلح او مضمون شبه الفعل المشتقات

وغيرها على سبيل تفضيله ويكون كانه مضمون في الفعل وشبهه مسنداً بانفراد مع شئ
اخر اليه قوله مسند اليه يشمل الاسم صريحاً نحو ضرب زيد وتقديره كما في قولك اجمع ان قمت
ونحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وكذلك الجملة المحكية بتاويل اللفظ نحو قيل يا ارض ابلعي
وانما قيد الفعل وشبهه بالوجه لا بما يسند ان بانفرادها تارة وذلك كما في قام زيد
من اسناد القيام وحده الى زيد وكما في زيد قائم ابوه من نسبة القيام وحده الى الاعمى وقد
يسند ان مع شئ اخر كما في زيد قائم ابوه وزيد قائم ابوه من نسبة قيام الاب الى زيد
فاكثر زيقيد الوجه على المسند اليه الفعل او شبهه مع شئ اخر مثل زيد في قولك زيد قام
ابوه وزيد قائم ابوه فانه مبتدأ مسند خبر وما زيد في نحو زيد قام فقد ذهب
للمجهول الى انه ليس بفاعل بناء على ان المسند الى زيد هو القيام المسند الى الضمير دون
القيام وحده قياساً على نحو زيدان قاما والزيدون قاموا ولا تفرق على تحقيق التأكيد
في مثل زيد قام بخلافه مثل قام زيد وليس ذلك التأكيد الا لتكرار المسند فيكون
خارجاً عن التعريف بالقييد المذكور ويخرج عن تعريف الفاعل بقيد المسند اليه المقادير
باسرها لعدم المسند اليه او تمامه فروع باب كان في غير خارج عن الفاعل ان المسند حسب
اللفظ اليه وانما لا يتم الكلام به لان المسند حسب المعنى الى مضمون الجملة كما سبقت وذلك
جرت العادة به بتسميته باسم باب كان وكذلك مفعول ما لم يسم فاعله غير خارج عن الفاعل
لانه هو الذي اسند اليه الفعل المحرر بحسب الاحكام اللفظية وكذلك حسب المعنى فان
مضمون ضرب في قولك ضرب زيد هو المضر وبتيه وهو حسب المعنى مسند الى زيد لا محالة
فزيد فاعل فانظر الى نسبة الفعل اليه نسبة اسنادية محصلة للكلام الصحيح السكون
عليه وان كان مفعولاً لغيره بالنظر الى كونه مفعولاً وما يقال فيه من حذف واقامة المفعول
مقامه فهو بيان طريقه العدول عن صيغة المفعول الى صيغة المجرور لانه اخرج الكلام
اولاً على سبيل ذكر الفاعل ثم ترك الفاعل وجعل المفعول نائباً عنه وهو ظاهر وقد

في الرضي ان جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخل في باب الفاعل مذهب الشيخ عبد القاهر وذكر
والترخيصي ونذهب اخرون الى اخروجه عنه وخلافهم لفظي اجمع الى انه هل يقال في اصطلاح
الحياة فاعل اوله وليس خلافاً معنويًا **وتأخير** عن فعله متختم وتقديره اصل على كل فعل
يجب تأخير الفاعل عن فعله حتى لو تقدم ذكر ما هو الفاعل يجب على الفعل بقدر رتبة ضميره
يكون المسند الى ذلك الضمير معينا ومفسر الماد اعليه الفعل على وجه العموم وهو الذات
التي يقوم بها الحدث فانك اذا اطلقت ضرب ففهم منه حدث منسوب الى ذات ما فاتح
الذكر ما يفسر تلك الذات فذكر الفاعل لذلك الغرض فوجب تأخير في الذكر عما يدل
عليها ضرورة وجوب تأخير المفسر المفسر ولعين ما ذكرناه كان احتياج الفعل الى
الفاعل اشد واقضاه آياه اقدم من اقتضائه لساير المفعولات فكان الاصل في الفاعل
ان يلي فعله ويتقدم على ساير مفعولاته المستتمة لتمام الكلام وبدونها وجوازها
السكون عنها فجاز عن موله زيد وقيل **يقال** عن موله زيد ابفتحة يعني ان
الفاعل لما كان الاصل فيه التقديم على ساير مفعولاته الفعل صحيح ان يقال عصا موله زيد يكون
زيد مقدماً على موله المشتمل على ضمير رتبة يكون فاعله ويقال عن موله زيد انصب
زيد الا بقلته في من الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وما ورد على وجه الاضمار قبل الذكر
في هذا البناء هو قوله اخري بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجري سناراي
اخري ابا الغيلان بنوه كما جرى الملك سناراي حيث بنى لبناء لم يبين مثله احد فامر
بقتله لئلا يبنى مثله لغيره شبهه جزاهم اياهم جزاء الملك سناراي في كون الجزاء بالسوء
في مقابلة عمل الخير وقد مر حتى اذا كان مضمراً ومتصلاً بالفعل في كل حالة **يعني** ان الفاعل
مع ان الاصل فيه التقديم على الفضل قد يتأخر عنها كما في فديع ضله ما يوجب تقديمه عليها
فلا يتأخر عنها قطعاً من ذلك كونه مضمراً متصلاً بالفعل فان المفعول يتأخر عنه
في بكل حال سواء كان اسماً ظاهراً كضربت زيد او مضمراً منفصلاً كما ضربت الواياك

او مضرا متصلا كضربك وذلك لان تأخير الفاعل في الاحوال المذكورة يوجب ان يكون المتصل منفصلا وهو غير جائز وانما جاز ضربك لان الفعل بالفاعل كالله فصل يكون الضمير المرفوع المتصل بمنزلة خبر والكلمة كما يشهد بذلك اسكان الحرف الذي قبله كذا حيث لا اعراب يظهر فيها ولا يتميز واحد بقربية يعني ان مما يوجب تقديم الفاعل فقد اعرأ الظاهر في الفاعل والمفعول معا وفقد ما يميز لهما في الاخر من القران اللفظية والمعنوية وانما اوجبوا التقديم في هذا المقام ليصير لزوم التقديم فيه قرينة معينة للفاعل فيجب تقديم الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى عليه السلام ما فيه اعراب اللفظية وقربية غير اعراب اللفظية او معنوية نحو ضرب زيد عمر و ضرب موسى زيد وضرب موسى العاقل عيسى وضرب موسى سعد وكل الكثرة موسى وقد تمت مفعولا به لا تصالاة على فاعل لم يتصل للضرورة يعني ان المفعول مع ان الاصل فيه التأخير عن الفاعل قد يحض له ما يوجب تقديمه فلهذا كونه ضميرا متصلا فانه يتقدم على الفاعل الذي لم يتصل بالفعل كما في ضربك زيد وما ضربك الا انا ضرورة كون الضمير المتصل بالفعل متصلا وانما قال لم يتصل لان الفاعل ايضا اذا كان متصلا تقدم الفاعل على المفعول قطعا كما تراهنا وفي مثل لم يكرم امير اغلامه لا ضمرا قبل الذكر في غير حاجة يعني مما يوجب تقديم المفعول على الفاعل كون الفاعل متصلا بضمير المفعول كما في المثال المذكور فانه يجب تقديم المفعول به عند الاكثرين كما هو ذلك للزوم لا ضمرا قبل الذكر لفظا واصلا غير ضرورة على تقدير تأخير وما بعد الا منها متأخر كذا بعد معناها بحكم الضروت وما بعد الا عند قوم يجوز ان يقدم مع تقديم الوبقلة اعلم انك اذا ذكرت قبل ارا مستثنا معولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر تلك المعاني باقيا على الاحتمال

كما اذا قلت ما ضرب زيد او عمر واضرا بنية زيد محصورة في عمرو اي زيد ليس ضارا بالاحد الا عمرو واما مضرو بنية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وعلى هذا قياس ما ضرب زيد العمر وكل واحد من الفاعل والمفعول اذا وقع بعد الا او معنا وجب تأخير عن صاحبه يقول في الحصر في المفعول ما ضرب زيد العمر واما ضرب زيد عمر و في الحصر في الفاعل ما ضرب عمر و اما ضرب عمر زيد واما ضرب عمر زيد واما ضرب عمر زيد فانك اذا قدمت المفعول في ما ضرب زيد العمر واما ضرب عمر زيد واما ضرب عمر زيد واما ضرب عمر زيد فيعكس المعنى ضرورة ان ما قبل الهمزة المحصور فيما بعده او مع الهمزة ما ضرب العمر ازيد و هناك احتمالا ان احدهما ان لزيد ان عمر ازيد مستثنان معا والمراد ما ضرب احد الاخرين العمر و ازيد وعلى هذا يخلو المعنى ايضا لان مضرو بنية عمرو و يخفى في زيد من غير احتمال ان كان في اصله لان المفهوم منه هو ان مضرو بنية عمرو و منفي عن كل احد غير زيد كما ان ضارب بنية زيد منفي عن كل احد غير عمر وعلى ان في استثنائين باداة واحدة بلا عطف خلافا لثاني في بابه واكثره على منعه والاحتمال الثاني ان يزيد ان زيد في ما ضرب العمر و ازيد مقدم معنى وليس مستثنى وان المعنى ما ضرب زيد العمر كما كان في اصله وعلى هذا لا ينعكس المعنى ولا يلزم استثناء شينين باداة واحدة الا ان اكثر الخاة ممنوع ذلك وقالوا يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بالواو ان يكون المستثنى من نحو ما جاء ازيد احد و تابعا للمستثنى نحو ما جاء في ازيد الظرف وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى جملة مستثناة غير الجملة الاولى لان قولك ما ضرب زيد العمر ا بمعنى ما ضرب زيد احد و ضرب عمر فالاولى ترك تقديم الامر احترازا لغير ابقاء المفعول في الخبر البضبة عن عاماله وعمر قمر البضبة بعد تمامها وفيه خلل بين فان اللازم منه اولوية تأخيرها لوجوبه وما ذكرناه هو اعلى الجهور والكسائي جوز نحو ما ضرب الامر ا زيد بتقديم المقصود عليه بالامع الا وان كان قليل الورد في كلامهم قال الشاعر تزودت من لبى بكليم ساعة فما زاد الضعف ما في كلامها بنصب الضعف و بدفع الكلام

هذا كل في مكان واقعا بعد الواو اما ما بعد مخي الا فلا تقديم فيه اتفاقا ضروري انفقوا
المعنى فيه على تقدير التقديم وفي الباب ذكر الفعل اصل كركما يشابه لاهتم
بعده ويجوز تجوزا كالحظية بتقدير ان لم يتفق للقرينة اوصلا في باب الفاعل
ان يكون فعله او ما يشابه الفعل مذكور معه لفظا لانه مستند والسند في التركيب
عمدة كالمستند اليه وقد يخالف الواصل في المرفوع بالفعل فيجوز فعله جواز القيام قرينة
كافي قوله الخطية فلا يثبت ذلك قول امرأة لبعها وكان رجلا لا يخطى النساء عند
لسوا خلفه تقدير ان لم يتفق لك خطية النساء فانما غير كناية غير مقصورة فيما
يخطى به النساء عند ازواجهن من الخدمة والتضع وحرف الشرطية قرينة حذف الفعل
وليعلم ان الا في مثل هذا المقام كبره ان لا وقد جرت العادة بتفسيرها بان لم
دون ان لا يكون ايبين لفظة التركيب وادخل في تمييزها عن الا الذي للاستثناء
وهذا المثال صريح في باب حذف الفعل واما التمثيل بمثل زيد لم يزل قائما من قام فقبل
غير مستقيم لان الظاهر ان المرفوع هناك مبتداء بتقدير زيد قام لا فاعل بتقدير
قام زيد لان مراعاة مطابقة صورة الجواب للسؤال ثم عندهم في قدر جملة المية
يطابق السؤال وقد دل على ذلك التصريح بالاسمية في قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب من
ينجيكم ويجوز اجتماع ذكر المفسر كهل فلان جاني للنباتة يعني يحذف الفعل
من الفاعل وجوبا اذا كان مع القرينة ما يفسر المقدر كالمثال المذكور تقدير هلا جاء
فلان وقرينة الحذف حرف التحضيض بالفعول لفظا او تقدير او وجوب الحذف لوجود
المفسر للتقدير وكونه نايبا عنه امتناع الجمع بين النايب والمنوب عنه وقد جازح
الفعل مع فاعله كافي نعم اذ قيل هل قام علي الفاعل لا يحذف على انفراد ولكن قد
يحذف الفعل معه جواز اذا قلت نعم عند قول القائل هل قام فلان تقدير نعم قام
فلان وذلك لان نعم غير مفيد بنفسه او المفهوم منه ههنا تصديق معنى كلامه فلا بد

من تقدير كلامه معه والمقدر في جملة فعليه ليكون مطابقا لما قيل هو في مقابلته
واضمان في الفعل والاسم جائز كما فيهما تجوز اضمار فضلة يجوز اضمار الفاعل
في الفعل والاسم المشابه لانه المشتق في الفعل يكون منفصلا ومتصلا بارزا او
مستكنا نحو زيد ما قام له هو وضربت زيد وضرب يستكن ابدأ وليس الالف والواو في
نحو ضاربان وضاربون بضمير لهما علامتا التشية والجمع بغيره في الفعل نحو
ضاربوا وضاربوا وضاربون وضربوا وضربوا وضربوا وضربوا ايضا
فيهما فيكون منفصلا ومتصلا بارزا في الفعل نحو ما ضربت اباك وضربك في الواو
نحو ما زيد ضارب اباك والضاربك وما كان فيه العاملون تنازعا
فاعمال فرد فيه قول الجماعة يعني سالتنا في العاملون فضا عدا فالذي ذهب
لجمهور ان العمل فيه لواحد ولا يجوز الاعمال عاملين في معمول واحد لفساد اجتماع
المؤثرين التامين على اثر واحد وهو مجزؤون عوامل الخ مخرجي المؤثرات الحقيقية واللفظ
خلاف ذلك سيأتي بيانه وانما قال عاملون دون فعلان لان المتنازعين
قد يكونان غير فعولين نحو زيد ضارب ومكرهما وانما لا يقيدها المتنازع فيه بالظاهر
وبان يكون بعدهما كما في عبارة بعضهم لان التنازع يكون في المضمر كما يكون في الظاهر
نحو ما ضربت وما اكرمت اباك وايضا قد يكون التنازع في المقدم على العاملين
سواء كان اسما ظاهرا نحو زيد اضربت واكرمت او مضمرا نحو اباك وضربت واكرمت
فان اعمل الثاني فيضم فاعل المقدم قبل الذكر من اجل حاجة وعند الكسائي
ان كتاب سقوطية والوضار اول من عند لائمة اعلم ان العاملين في التنازع
على ضربين لانهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان اما ان يتفقا في التنازع
في الفاعلية فحسب نحو ضربته واكرمته زيد او في المفعولية فحسب نحو ضربت واكرمت
زيد او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عروا والمختلفان على ضربين

لانه انما يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربت وكرمت زيد او بالعكس
نحو ضربت وكرمت زيد فاذا عمل الثاني على ما هو مختار البصريين فالقول انما يقتضيه
الفاعل والمفعول فان اقتضى الفاعل فالبصريون يضرون فيه مطابقا للاسم الظاهر في
الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتانيث فيقال ضربته وكرمت زيد وضرباني وكرمت
الزيدين وضربوني وكرمت الزيدين وضربته وكرمت هندا وضربتني وكرمت
الهندين وضربته وكرمت الهندات ويحتملون فيه الاضمار قبل الذكر حذف
الفاعل وعقوب التكرار بذكره ظاهر والكسائي تركب حذف الفاعل حذف افعال الاضمار
قبل الذكر فيقول ضربته وكرمت زيد والزيدين والزيدين وهندا والهندين والهندات
بصوت الافراد في الكل وهذا ليس بضمي لان حذف الفاعل وقع اثره بالكلية وهو خلاف الاصل
واما الاضمار قبل الذكر فقد ثبت في مثل ربه رجلا قياسا واخره انما فصله لان
يكون عقب الذكر في كل حالة وان وافقا في رفع شئ فعنده جواز افعال العاملين بشرية
مذهب الفرع على ما صح النقل عنه في صورة افعال الثاني مع اقتضا الاول الرفع هو ان يوتي
بفاعل الاول ضمير منفصل فيأتي باخيه فيذكر بعد ذكر المتنازع فيه سواء كان في
موافقا في اقتضا الرفع نحو ضرب وكرمت زيد هو او بوافقه نحو ضرب وكرمت زيد هو
واجاز في صورة الاتفاق الرفع كونهما عاملين في المتنازع بالشركة فقال ضرب وكرمت
زيد بان يكون زيد فاعلا للفعلين نظر الى ان العامل علامة مؤنثة ولا يجوز
في اجتماع عاملين علامتين على شئ واحد كل ذلك للفرع البصريين والكسائي على
الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هذا كما اذا كان العامل الاول مقتضيا للفاعل
واما اذا كان مقتضيا للمفعول فحذف في الحذف والذكر ما اشار بقوله هو ومفعول
استغنى عنه حذفه واظهرت اخرته عند حاجة يفي اذا عملت المتنازع يقتضيه
الاول المفعول فالمفعول ان كان مستغنى عنه حذفه ونظر الى اضمار قبل المفسر

الفضل تحذف في السعة فكيف عند الحاجة بقول ضربت وكرمت زيد وان لم يكن مستغنى عنه
بان يكون احد مفعولي باب حسبت اظهرته على قول الجمهور فقلت حسبته منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا تخاصا غير الحذف والاضمار قبل الذكر في الفضلة واضمته على قول ابى العباس
متأخر عن المتنازع فيه مطابقا للمفعول الاول دون المفعول الثاني اذا تعذر الجمع بينهما
فقلت حسبته وحسبت زيدا منطلقا اياه وحسبته وحسبت هندا منطلقا اياه
وحسبتهما منطلقا اياهما جواز المخالفة بين الضمير والمفعول اليه عند عدم التباس
كما سيأتي وعدم جواز المخالفة بين مفعولي باب حسبت قطعا وانما كان احد مفعولي
باب حسبت محتاجا اليه ولا يخرج حذفه لان مضمون المفعولين فيهما المفعول الحقيقي لا يتم
بذكر احدهما دون الاخر وانما وجبت الموافقة بين مفعولي باب حسبت لهما في الاصل
مبتدا وخبر كما يستحق في بابيه وذلك ما قد شاع في كلامهم وللتساقي الاعمال
ايضا بقلة اعلان اختيار افعال العامل الثاني مع تجويز افعال الاول وهو مذهب
البصريين اولى من اختيار افعال الاول مع تجويز افعال الثاني وهو مذهب الكوفيين ولان
الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو اولى به ولان افعال الثاني هو الشائع في كلامهم
وعليه التزويل قال الله تعالى اتوني افزع عليه قطر اذ لو كان افعال الاول لكان الكسائي
وارد على خلاف المختار اعني حذف المفعول في الثاني كما سنبين ان شاء الله تعالى
في الحق الاضمار اذ ذلك مطلقا وفاقا وقد يأتي باسقاط فضلة يفي اذا
اعملت الاول ففي الثاني اضمار المفعول مطلقا سواء الفاعل والمفعول فيقال ضربت وضربت
زيدا وضربت وضربتني والزيدين الى اخره مثله باضمار الفاعل في الثاني على وفق الظاهر
ويقال ضربته وضربت زيدا وضربتني وضربتني والزيدان بلا خلاف الكسائي والفرع لانه
ليس ضمرا قبل الذكر مطلقا لكون المسارع فيه حكم المتقدم ذكر من جهة كونه مفعولا
للفعل الاول نعم المفعول يجوز فيه الحذف في علة نظر الى كونه فضلا قبل الحق في

مستقر وهو العامل في اذ واذ مبتدأ وخبره محذوف اي اذ ثابت والجملة اضعف اليها
اذ والمشار اليه بذالك افعال الفعل السابق وقوله مطلقا نصب على المصدر تاويله اخبارا
مطلقا والعامل فيه هو الاضمار في قوله الاتحق الاخبار والعامل في قوله وفاقا مقدر
تاويله وافقوا في ذلك وفاقا وقوله باسقاط فضلة متعلق بمقدور هو حال غرضه
يأتي اي قد يأتي الفعل الاتحق كائنا باسقاط الفضلة عند وان منع الاضمار والحذف
على قولهم اظهرته للضرورة . يعني اذا كان المفعول احد مفعولي باب علت ولزم من اضمار
في الثاني مطابقا للمعنى اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع او
التذكير والثاني فوجب اظهاره نحو حسبه وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
باظهار منطلقين لانه يتبع حذفه وكذا اضمار اما حذفه فلما امر واما اضمار فلما
قالوا انه اذا اضمم مفرد البطابق المعور اليه وقيل حسبتهما اياه بخالف المفعول
الاول وان اضممته وقيل حسبتهما اياهما بخالف المعور اليه وهو منطلقا وفيما ذكره
نظر فان المطابقة بين الضمير والمعوذ اليه غير واجبة اذا اضمم البس كقوله تعالى فان كانت
واحدة وقبل ان كن نسأ والضمير الاول في يجوز نحو حسبه وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا ولما كان متمسك الكوفيين في اختيار افعال الاول قول امر القيس كفا في
وما اطلب قليل من المال برفع قليل فانهم زعموا انه اختيارية افعال الثاني على افعال الاول ولحقنا
ذلك مع نبأه شأنه في الفضل من غير ضرورة دليل على جحانه شرع في ابطال متمسكهم و
قال واما الذي قال امر القيس منيئا . ولو انما اسعى له في معيشته كفا في وما
اطلب قليل من فلسه . قيل النزاع لاختلاف القضية . يعني ان كفا في وما اطلب
ليس بوجهين الى قليل لاجل فساد المعنى على تقدير توجيههما اليه فلا يصح التمسك به
وذلك لان لو انتفاء الجزاء انتفاء الشرط فيكون السعي في معيشته منفيما ويكون
عدم طلب القليل من المال ايضا كونه في سياق الجزاء منفيما فيكون في المعنى مثبتا لكون نفى

ولكنها

النفى اثباتا فيقول المعنى الى ان لا اسعى له في معيشته واطلب قليل من المال فيكون نافية الفاعل
ما اثبتته واذ اثبتين امتناع قوله واطلب قليل فنقول المفعول المجرد المحذوف وذكره
في البيت الثاني ولكننا اسعى لمجرد مؤثر وقد يدرك المجرد المؤثر امثالي وليتنازع ما تعدي بنفسه
الى ثالث في قول بعض الامامة . بعض النحاة منعوا تنازع الفعلين المتعديين الى ثلثين عبل
لعدم السماع وبعضهم جوز قياسا على المتعدي الى واحد واثنين فيقال اعلمني
واعلمته آياه زيد عمر اقيام على افعال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال
اعلمته ذلك للاختصار ويكون دلالة الى مضمون المفعولين فصل ونعني بنسبة الفعل كقوله
للافعال معنى او جوف لنبية لما ذكر في تعريف الفاعل اسناد الفعل وشبهتين بهما ان
شبه الفعل هو الموافق للفعل اما بحسب المعنى بان يقوم مقامه في التركيب واما بحسب الحروف
الاصلية فالاول هو اسم الفعل والثاني هو المصدر والمستقاة كونهما موافقة للفعل في الحروف
الاصلية الا ترى ان الضرب والاضارب والمضروب مشتملة على جميع الحروف لاصلية المضرب
وكذا الاكرام والمكرم والمكرم مشتملة على الحروف الاصلية لا كرم فالاول اسم الفعل والثاني
وينصب دون الفعل في قدر قوة فلا ينصب المفعول المتوخر وقوى احيانا نابيا مزيدا
يعني ان القسم الاول من شبه الفعل وهو الموافق في المعنى هو اسم الفعل كرهها يعني بعد
وهو رافع للفاعل سواء كان لازما كرهها زيدا ومتعديا كرهك زيدا ويستتر الفاعل
في الثاني لازما لكونه بحسب الامر وينصب القسم ايضا على المفعولية ان كان متعديا كما لم يذكر
لكنه اضعف من الفعل في نصب المفعول فلا يتقدم منصوبه عليه ولا يرفع في العمل جاز تقويته
في النصب بالباء المزينة في بعض احوال نحو عليك به فيعمل بحرف عارضة اتصال اللزوم الى
المفعول وثانيهما قسم ايضا فصدر وذات اشتقاق منه من كل ناعت
يعني ان القسم الثاني من شبه الفعل وهو الموافق له في حروف البنية قسما احدهما المصدر
وهو المستمى فعلا وحداثا وثانيهما سائر ما اشتق من المصدر وما يكون ناعما لشيء

اعني اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل فان كل من المصدر والصفة
المشبهة منه يوافق الفعل في الحروف الاصلية لان المراد من الحروف الاصلية هو ما يكون
ثابتا في جميع تصارييف الكلمة وخرج بقيد الناعت اسما المكان والزمان واسم الالة فانها
لا تعمل عمل الفعل والضمير في منه للمصدر بناء على ان الصفة مشاركة للفعل في اشتقاق
من المصدر من غير وساطة كاذه اليه اكثر الخاتمة فمصدرهم اصل التصارييف كلها
وان كان في فعل الفعل في العاملة الاصل في الاشتقاق هو المصدر كما تقرر في التصريف
على الرأى الصحيح واصلته هذا لينا في فرع في العمل اذا فسار في كون الشيء اصلا وفرعا
من جهتين مختلفين وانما كان المصدر فرعا في العمل لان وضعه للحدث مطلقا فلا يكون
مقتضيا لشيء من المفعول بحسب الوضع وانما اقتضاؤه لها بالعقل بخلاف الفعل فان وضعه
لحدث وذا ان يقوم هو بافتيكون بالوضع مقتضيا لذكر ما يفسر تلك الذات وهو
الفاعل فينتج له باب الطلب بعد طلب ما يقوم به فيطلب الفضلة اعني ما يقع عليه
وما يقع له معه ومنه هنا تحقق عدم عمل اسمي المكان والزمان واسم الالة فانها
غير دالة بالوضع على حدث ولا على ذات يقوم هو بمقتضيا للفاعل ولا للمفعول فان اقتضا
المفعول فرع اقتضا الفاعل فيمنع عن تقديم مادون ظرفه وعما يجيبه فاصل عند فرقة
يعني ان المصدر لضعفه في العمل وكونه فرعا للفعل فيمنع عن تقديم معموله عليه والظرف
فانه يجوز تقديمه لانه يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك الحاجة واعين
ما ذكرناه ذهب بعضهم الى انه يمنع من ان يفصل بينه وبين معموله باجنية كما في نحو اعجبت
ضربك اليوم مسر زيد اعني ان اسر خلف اعجبت فقولته تعجبت عليك الصيام كما كتبت
على الذين من قبلكم اهكم تتقون ايا ما معدودات تقديم صوموا ايا ما معدودا
وقال بعضهم وهو الختار يجوز الفصل في الحاجة الى التقديم في الآية وما فيه ضمائر ولو ذكرنا
على الحتم والتقدير فيه بقللة اعلم ان الرفع بالمصدر غير واجب على الفعل فاذا لم

يجب الرفع لم يجب اليه نصب الاولى فيجوز له حاله بالكيفية بان لا يذكر له فاعل ولا مفعول
لعدم اقتضائه شيئا منها كما تقرر ولا يضر فيه الفاعل كما يضر في الفعل والصفة وذلك
لان المصنوع انما نشأ من وجوب ذكر الفاعل مع وجوب تأخير عن فاعله والمصدر
لا يجيبه الا تيان بالفاعل واختلاف في تقدير المصدر وذكر معموله فمنهم من منع ذلك
مطلقا ومنهم من اجاز ذلك عند القرينة بقله ومن ذلك قوله ضعيف النكابة اعداءه
بحال الفرار يراخي الرجل فان تقدير عند المبرر ضعيف النكابة نكابة اعداءه ويجعل
في احوال حاله وغيرها ويلغى بتصغير لنقص الشبهة لا يشترط في اعمال المصدر
ان يكون بمعنى الحال والمستقبال كما في اسم الفاعل وذلك لان المصدر دالة له على
الزمان بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على الزمان كما اسلفنا فيمنع في عمل الزمان
الذي هو مدلول فعل يوازيه حركة وسكونا اعني المصنوع قوله ويلغى بتصغير
المصدر يسطر على بالتصغير لان التصغير لا يختصا صلا لم يقدح في المشابهة بالفعل
وينقصها وليس الاعمال مع ذكر فعله كذلك مع تقديره عنه فرقة يعني لا يعمل
المصدر وفعله مذكور معه وذلك بان يكون مفعولا مطلقا لانه لا يكون مؤولا
بالفعل والخرق المصدرى فان كان فعله مقدر نحو ضرب زيد افني عمل خلو واختار
ان العمل للفعل المقدر واعمالهم باللام شذ وبعضهم نفاه ومنهم من يقول بصحة
يعني ان عمل المصدر مع اللوم الذي للتعريف شاذ لا متناع تأويله بالفعل وان معه
نعم يعمل في الظرف والجوار والجرور لهما يكتفيان بريحة الفعل قال الله تعالى واصاني
بالصلوة والركعة ما دمت حيا قال تعالى يحب الله للجرير بالسوق هذا ما عليه الجمهور
والمبرر في اعماله مطلقا في محبة سيويه من غير العمل على الشذوذ استشهاده بقوله
ضعيف النكابة اعداءه والجمهور صلاوا ذلك على الشذوذ والمبرر في ضرفه مصدر
سكرا كما تقرر تقدير ويجعل بالتثوين وهو قياسه واكثر استعماله بلاضافة

يضاف الى مرفوعه غالباً وقد يضاف الى منصوبه بالقرينة اعمال المصدر منوناً مجرداً
عن اللزوم والاضافة توافق للقياس لانه مؤول بالفعل مع ان والفعل مجرد عنها وعليه قوله تعالى
او اطعموا في يوم ذي مسغبة يتيماً ذاك مقربة هذا ولكن اعماله بله اضافة اكثر في كلامهم
واذا اضيف فالاصل اضافة الى فاعله لانه اولى بان يكون معه كلفظ واحد باضافة
اليه وقد يضاف الى مفعوله عند وجود قرينة دالة على انه مفعول كما في قولك العجينة ضرب
الثوب الرقاق وقال عجم وجع البيت من استطاع اليه سبيلاً وتابع مجروده بختير جره
وقد جاء اتباع المحل بقلة يعني اذا اضيف المصدر الى مفعوله فافتا بوجوه في وجهه ان
احدهما المحل على اللفظ المجرى والثاني الرفع والاضب اتباعاً للمحل تقول عجمت من ضرب زيد
الظرف فجمعت من كل الجنز واللم بنصب اللحم وهذا بالقلة ولا اكثر اتباعاً للفظ وطرد
اعمالهم لسم مصدر كلفظي مقام مدخل وقبلة يعني ان اسم المصدر لا يطرد عمل فاعله
في لسانهم يحفظ ولا يقاس عليه واسم المصدر على ضربين احدهما مادل على معنى المصدر
زيداني او لميم كالمقام والمستخرج على صيغة اسم المفعول والمدخل والمرجع في المصادر
المبينة المذكورة في التصريف على وزن اسم المكان وثانيهما ثلثي مجردي يكون جارياً على فعل
زيد في ناصب بان لا يكون له فعل ثلثي يكون مشتقاً منه وذلك كالعطافانه اسم
للعطاف والقبلة فانه اسم للتقبيل تقول يعطى عطاً وقبل قبله وكذلك السلام للتسليم
والكلام للتكليم والغسل للاغتسال والوضوء للتوضوء وما ورد على اعمال هذا البناء
قوله اكفر بعدد الموت عنه وبعد عطائك المائة الرابعة وفي الخبر قبلة الرجل
امرأة الوضوء ولما فرغ من القسم الاول من شرائكات الفعل في حروف البنية وهو
المصدر شرع في القسم الثاني منه وهو الصفة الموافقة لتلك الحروف فقال
وما كان مشتقاً فانه اسم فاعل لفاعل فعل بالتجدد صيغت يعني من مشتقاً
المشابهة للفعل اسم فاعل وهو المصوغ من المصدر لفاعل الفعل الواقع على طريق التجدد

والمحدث وخرج بقوله لفاعل اسم المفعول لكونه مصوغاً من فعله الفعل واحترز بتقييد
الفعل بكونه مصوغاً بالتجدد عن الصفة المشبهة لانه وضعه لانه قام به الفعل المطلق
لا على سبيل التجدد ولا على سبيل التماثل كما سيحى وكذا خرج بالقييد المذكور لفعل
التفضيل لعدم ارادة التجدد فيه وقوله لفاعل فعل متعلق بصيغة وقوله بالتجدد متعلق
بمقدري فعل واقع على سبيل التجدد فرفع مثل الفعل عند اعتداده على صاحب
او مثل ما او كم منق وينصب ايضاً حيث لم يكن ماضياً لقلة ما يجري على الماضوية
يعني ان اسم الفاعل يعمل على فعله فيرفع وان كان لازماً وينصب ايضاً ان كان متعدياً او
يشترط في رفعه شرط واحد وهو الاعتداد على صاحبه او على حرف النفي او حرف الاستفهام
امّا اعتداده على صاحبه فلا ن وضعه للوصفية فيذكر صاحبه قبله ليظهر بقاءه على
اصل وضعه فيقوى بذلك على العمل وصاحبه يكون مبتدأ كما في زيد ضارب ابو
وموصوفاً على ضارب زيد او اذا حال خرجاً في زيد ركباً جمللاً واما اعتداده على حرف
النفي والاستفهام فلا يرفعها الى الفعل اقرب كما يحى والنفي امثلاً اولاً وان نحو ما ضارب
اخوك ولا ضارب اخوك وان ضارب اخوك ومن ذلك انما قايم الزيدان لانه انما في تاويل
لواو التوهم مثال الاستفهام اضراب الزيدان وهل ضارب الزيدان وقد يقدر لظنة نحو
قايم الزيدان ام لا هذا هو شرط رفع الفاعل ويشترط في نصبه مع هذا الشرط شرط اخر
وهو ان لا يكون بمعنى الماضي بل يكون بمعنى الحال او المستقبل وذلك لانه اذا كان بمعنى
الماضي يشابه الفعل لفظاً لان اسم الفاعل لا يجري على الصيغة الماضوية ولا يوازنه الماضى
القلة بخلاف ما اذا كان بمعنى الحال او المستقبل نحو زيد ضارب عمرو الآن او غداً فانه يوازن
فعلها اعني المضارع على الحركات والسكنات ابداً وعند وجود الشرط جاء منوناً وبأى
مضافاً وهو في حكم فرقة فيختص مفعولاً وفاعله الذي تعلق دون الاجنبية لقلة
يعني ان الفاعل لوجود شرط عمله منوناً تارة فيكون رافعاً وناصباً لفظاً نحو زيد ضارب

نحو جاني

غلامه عرا وحي مضافا الى معموله بلاضافة اللفظية تارة اخرى فيكون فاعله ومفعوله
 مخفوضين لفظا ويكون في فاعله رفوعا به محلا ويكون مفعوله منصوبا به محلا فيكون
 في حكم الانفصال والافتراق عنها على ما سيحقق في باب الاضافة ولما قيد الفاعل بكونه
 يكون متعلقا اي يكون من متعلقا صاحب الوصف لان فاعل اسم الفاعل تفصيل وشائر
 الصفات وذلك ان الوصف الرفع اما معتمد على غير صاحبه نحو اقيم الزيدان واما
 معتمد على صاحبه واما ان يكون فاعله ضمير صاحبه نحو زيد قائم واما اجنبيا نحو زيد
 قائم عروفي زان واما متعلق صاحبه ويسمى سبيبا اخذ من السبب بمعنى الجمل وكل ما يوصل
 به الشيء ولا يخفى من رفوعه الهه القسم كقولك زيد قائم الغلام يعني قائم من فاما ما اعتمد
 رافعه على غير صاحبه فلا يخفى لقيامه مقام الخبر وكذلك ما اذا كان ضمير صاحب
 لوجوب استكانته وما ظاهره ان لا يخفى لاجنبية ايضا وذلك للفرق بين المرفوع لاجنبية
 وبين المرفوع المتعلق ولا يعكس لانه متعلق بالشيء اولى بضافة وصفه اليه لاجنبية
 ولان المتعلق المرفوع بالوصف اكثر من لاجنبية المرفوع به لان الاجنبية صنف والمتعلق
 صنوف شتى والكثر اولى بزيادة الى التحقيق وهذا هو المراد بقوله اي اقله ووجه الجواب
 فاعله في هذا الباب بالنسبة الى المتعلق وما كان معطوفا على ما خففته خففت
 وجا النصب فيه بقلة اعلم ان المعطوف على المفعول المخفوض باضافة اسم الفاعل اليه لا يصل
 فيه الخفض حلا على الفظة تقول هذا ضارب زيد غدا وعمر وخفضه مع جواز النصب
 فيه بقلة حلا على العمل وحيث انتفى شرط اضعف وباسط ذراعية حال حصلت بالحكم
 وتختلف الوان متاؤل بتقدير موصوف على الصاحبية يعني اذا انتفى شرط الشرطين
 المذكورين في عمل اسم الفاعل وجبت الاضافة المعنوية تقول جا ضارب زيد يعني
 ضارب لزيد على طريقه غلام لزيد فان اسم الفاعل عند عدم اعتما على صاحبه مجرى
 مجرى الاسم الجامد وكذا تقول زيد ضارب عمرو ومنه ضارب عمرو واما قوله

قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بتيوين باسط مع انه ليس للحال والمستقبال فانه حكاية للحال
 الماضية فحكمه حكم ما يحل حال ومعنى حكاية الحال ان الحال الماضية تحصل وتصور حاضرة في حال
 التكلم واما قوله تعالى ومن الناس والذوا والنعام مختلف الوان مع ان مختلفا غير معتمد على
 شيء ظاهر فيه بقدر موصوف يعتمد عليه مختلف اي بعض او صنف مختلف الوان في ذلك
 نحو باطالها جبلا وبيا حسنا وجها فان جاز معمول سوى ما خففته بقدر فيه الفعل عند
 يعني اذا اضعف لهم الملقى الى معموله وخففته به فان جابعد معمول آخر سوى معمول المخفوض
 فقال ابو علي جماعة معه انه يقدر فيه فعل مدلول عليه بالاسم المذكور ومن ذلك
 قوله تعالى جاعل الليل سكنا اي جعله سكنا وقال بعضهم ان اسم الفاعل هنا ينصب الفعل
 الثاني لانه لا يمكن اضافته اليه لانه اضعف المفعول الاول وذلك فيما ليس هو محل
 وينصب ذلوم مع الماضوية يعني ان الفاعل اسم الفاعل يعني الما انا هو الفاعل عن
 اللوم واما ذواللوم منه فينصب وان لم يكن حاله ومستقبلا على الصحيح تقول مرت بالاضا
 ابوه زيدا مسر وذلك لان اللوم الذي فيه اسم موصول وهو فعل في صوت وهو كما
 ياتي في باب فيعطى حكمه في العمل كما اعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه في قوله تعالى ان
 المصدقين والمصدقات واقضوا الله قرضا حسنا وقد جاء حذف النون منه بقلة
 مع اللوم والاعمال من اجل خفة يعني ان نوني المثني والمجوع يسقطان عن ذي اللوم اسم
 الفاعل بلاضافة كما في الضارب بزيد والضارب بزيد وذلك قياسا وما حذف
 عنه عامل عمل الفعل بغير اضافة فقليل ومنه قوله تعالى واليقيم الصلوة في قراءة النصب
 والسبب في هذا الحذف طلب التخفيف لطول الصلة بنصب المفعول ومنه صيغ التكثير على صيغة
 تعدت واعمال الفعيل بقلة اعلم ان اسم الفاعل يبين على صيغ التكثير والمبالغة فاما كان
 منها لوزن ما ككبن والمعيط فيعطى العمل وينزل منزلة الجامد وما كان منها متعديا
 كفعل فيعمل عمل فعله على سببويه فاما العسل فانا شرب ولما الفعيل يعني الفاعل فاعما

قليل قال بعضهم الله سمع دعاء واعمل نحو عاشته واهل المصغر والمنهوت البند
 اسم الفاعل كما جعل مفعلا يعمل مثله ومجوعا لون التشية والجمع يخرج جانه عن وقوع الفعل
 تقول هاضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا وهم قطان مكة اى مقيمون فيها ومن
 حواج بيت الله واما المصغر والمنهوت منه فلا يعملون لن التصغير والنهوت بخانه
 عن وقوعه موقع الفعل واما قولهم اظن من رحله وسوثر افرنخا محمول على الدور وكذلك
 قوله اذا فاد خطبا اخرين رجعت باعمال فاقد في فرضين بعد وصفه خطبا يريد
 بالفاقد امرأة فاقد الولدين والخطبان الخطبان وهو لام العظيم ورجعت في التجميع
 وهوان يقال ناله وانا اليه ارجعون ومنه اسم مفعول وذلك صيغة على ما عليه
 الفعل بوقع ذلك يعني ان صيغة اسم المفعول مشتقة من المضارع للدلالة على انه
 بوقع عليه الفعل قوله ما عليه الفعل الخ يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك
 في الاحوال مثل اسم فاعل ويرفع مفعولا كفعل الجلالة يعني ان حال اسم المفعول في
الاشتراط والعمل والاضافة عند العمل وتركها مثله ومجوعا والاهمال مصغرا ومنهوت
 وغير ذلك في الاحوال مثل حال اسم الفاعل بعينها ومفعول المفعول النائب عن الفاعل
 كرفع الفعل المجهول فانه مشتق من الفعل المجهول فانه مشتق من الفعل المجهول وما اخذه
 فعل تعدي بنفسه كذا ما تعدي بغيره والاضافة اسم المفعول بينه من الفعل المتعدى مطلقا
 اتمام الفعل اللازم فينبغي منه ان تعدي بغيره كما في ذهب زيد فهو مذهب بوعدي
 عن الطريق في معدول عنها وان لم يتعد بغيره لم يكن منه فلا يقال زيد مذهب
 ولا الطريق معدولة ومنه صفات شتهت باسم فاعل لغير ثبوت والتجرد صيغت
يعني ان المشبهة بالفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل وهو مثل اسم الفاعل في اشتقاقه
 المضارع لمقام به الفعل وامتنانها عنه يكون وضعها على الاطلاق بغير قيد
 الثبوت والاشتمار هو الذي قتره صاحب النسخ وقال في حسن ليس الذي حسن سوا

كان في بعض الزمنة او في جميعها فموضوع للقدر المشترك بين قيدي الحدوث
 والاستمرار وهو الاضافة للحسن مطلقا وتمام الكلام فيه مذكور في الشرح ولم يكن
 هذا اليك من غير لازم ويعمل من غير اشتراط التوقيت يعني ان الصفة المشبهة
لا يبينه اسم الفعل اللازم استقراره حسن وصعب وشجاع الى غير ذلك من الوزان
 المذكورة في التصريف وقديني على صيغة فاعل كما سمى الفاعل سوا كضار ومضاحك
 ولعب وهي تعمل على فعلها من غير اشتراط التوقيت بزمان الحال والمستقبل لا يبينانها
 موضوعا للاطلاق غير مقيدة بالزمانا واما الشرط في علم الاعتماد على الاشياء الخمسة
وصيغتها باللام وبالجر ومعمولها بها كالمبالغة فاقسامها ستة محمولها
 في الاعراب ثاني بالوجه الثلاثة فيض بالتمييز في نكرة وبالشباهة بالمفعول في غير نكرة
 هذا بيان تفصيل اقسام الصفة المشبهة العاملة في السبب باعتبار حالها ومعملها
 وذلك ان الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها ومعملها ايضا اما باللام او مجردة عنها
 ومعملها حالة اخرى وهي ان يكون مضافا الى شئ في هذه ستة اقسام ومعملها في كل واحد
 منها ثلاث احوال رفع على الفاعلية وجر على الاضافة ونصب على التمييز ان كان نكرة وعلى
 شابهة المفعول ان كان معرفة فاقسامها اذن باعتبار وجه الاعراب ثمانية عشر
 الحسن الوجه بوجه الاعراب الحسن كذلك الحسن وجهه كذلك حسن الوجه كذلك حسن
 بوجه الاعراب حسن وجهه كذلك وما جر زات اللام الى الذي فيسقط
 وجهان من الاوجه التي يعني ان الصفة المعرفة باللام يكون معملها في صورة الجر واللام
 باللام كما في الحسن الوجه فيسقط من الاوجه التي ذكرها وجهان احدهما الوصف المعروف باللام
 المضاف الى المفعول المضاف للحسن وجهه وذلك لعدم حصول الخطة المطلوبة من الاضافة
 فيه وثانيهما الوصف المعروف باللام المضاف الى المجرى اللام والاضافة على الحسن وجهه واما
 امتنع هذا القسم وان حصل فيه التخييف بخلافه فيكون الوجه في وجهه واستناد في

في الحسن من المضافة اللفظية فرع للمضافة الحقيقية في الأكثر من تنكير المضاف وتعريف
 المضاف اليه واما الاقسام الباقية فتصحب بتمامها وما كان منها غير رافع ظاهر
 فيه ضمير مخفف بالضرورة يعني ان الصفة العاملة في السبب ان رفعت ظاهرا في
 مسند الى ذلك الظاهر والافق مسند الى ضمير مستتر فيها ضرورة امتناع ظواهرها
 عن المسند اليه وذلك الضمير فيما نحن فيه هو المنقول من السبب والدليل على انتقال الضمير
 الى الصفة واستئان فيها ان اثبت الصفة في نحو هذه حسنة الوجه والعصل فيها حسن
 الوجه منها وتشبهها وجمعها في نحو الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسوا الوجهين
 والوصل فيها حسن الوجهان منها وحسن الوجه منهن ولا تأني هذا العلم
 من الصفة الالوية فيها ضمير مستتر وفي حكم هذا البناء كل اسم فاعل وكل اسم مفعول بالوصية
 يعني ان كل اسم فاعل لا يزم خورزيد قائم الغلام وكل اسم مفعول لم يتعد الى واحد رفع على
 النيابة خورزيد مضروب الغلام ومؤوب الخدام حكم الصفة المشبهة في كل ما ذكرناه من
 تفصيل المسائل وجوب استتار الضمير في غير افعي الظاهر هذا في اسمي الفاعل والمفعول
 غير الناصبين فان كانا ناصبين خورزيد صار بغيره عرا ومط غلامه درهما ثم حذف
 منصوبهما بغير نصب الفاعل فيها ولا جرح اتفاق المثل لا يلتبس بالمفعول ومنه اسم تفضيل لما كان
 زائدا على غير في الفعل بالافعلية اسم التفضيل لما كان من الفعل لم كان زائدا على
 غير في ذلك الفعل بصيغة افعال وانما قال في الفعل اي الفعل الذي هو مأخذ لتلا
 الحد بخورزيد وغالبانها وضعتا للموصوفين بالزيادة والغلبة لكن لولا لهما على الزيادة
 في مأخذهما اعني الزيادة والغلبة كما في ازيد واغلب وانما قال بالافعلية لتلا ينتقض نحو
 طوال وغيره من صيغ الكمال فان دلالتها على الزيادة ليست بصيغة افعال واما خير وشر
 فهما في اصل الوضع اخير وشر خففا ويستعمل التفضيل اما بين فقد يقدروا
 باللام او بالاضافة الترموا استعمال افعال التفضيل اما بين الجان للفضل عليه

او بالاضافة الى المفضل عليه او باللام والمستعمل بن قد يقدر فيه ان كان معلوما كما في قولك
 الله اكبر اي من كل شيء قال الله تعالى والآخر خير وابقى خير من الدنيا وابقى منها فلم يتغير
 وهو مستعمل بن وذو اللام كما لموصوف في كل حالة افعال التفضيل اذا كان مستعملا بن
 لا يتغير صيغته بتغير صاحبه افراد وتشبيه وجمعا ونذكر اوقاينا نقول زيدا
 افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو وهكذا البواقي لانه لو شئ في جمع وانث كان تشبه
 الاسم وجموع قبل كما له نظر الى شدة اتصال الجار والمجرور به لكونه مقتضيا لهما وضعا
 واما اذا كان مستعملا باللام فهو موافق للموصول في جميع الاحوال بقول زيدا افضل
 الزيدان الا فضلان الزيدون وهذا الفضل الهندان الفضليان الهنديا الفضليا
 لفق للمانع المذكور في المستعمل بن وما كان المستعمل بالاضافة قسمين لكل منهما حكمه
 في تغير الصيغة وعدمه اشار الى تقسيمه اوله بقوله وقد قصدوا فيما يضاف زيادة
 على غيره مما يليه بكثرة ويقصد تفضيل على الغير مطلقا مضافا التخصيص وذلك
 اي اذا اضيف افعال التفضيل فله معنيان احدهما وهو اكثر ان يقصد به الزيادة على غيره
 مما يليه اي على بعض افراد ما اضيف اليه وهو ما سوى صاحب افعال نحو قولك زيدا افضل
 الناس فان المقصود تفضيل زيدا على ما سواه من الناس وانما قلنا على بعض افراد ما اضيف
 اليه وهو مدلول من التبعيض في النظم لكون الفضل داخل فيما اضيف اليه وهو لا يفضل على
 نفسه فزيد في المثال المذكور داخل في الناس لكن لا لغرض التفضيل عليه بل لغرض التشريك
 معهم في اصل الفعل وعلى الجملة يشترط في هذا القسم ان يكون صاحب افعال داخل فيما بعد
 افعال بعضا منه فلا يقال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الملائكة ولا يوسف اخوته
 لخروج يوسف عنهم في اضافة لهم الى ضمير والتا وهو القليل ان يقصد به زيادة مطلقة
 اي يقصد التفضيل على كل من سواه لوعا المضاف الى المعين وانما ايضا الى ذلك المعين
 لمجرد التخصيص والتوزيع فلو تفاوت اذ بين ان يكون صاحب افعال داخل في المضاف اليه غنيا

افضل قرشي افضل الناس من بين قرشيين وبين ان لا يكون داخل في نحو يوسف احسن
 اخوته اي احسن من غيره وهو مختص بالاخوة لما بينه وبينهم من القسمة وفلان اعلم
 بغداد اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها مشاهير ومسكنه فالاولاد و
 الوجهين لما اضيفت الى النكرة بل فيه وحدة صيغة يعني ان افضل المضاف المقصد
 الزيادة على امرعين يجوز فيه وجهان احدهما لزوم الصيغة الواحدة لما قاله بالسجل
 بن لذكر المفضل عليه معينا بعد مجرور وثانيهما تشبيهه وجمعه وثانيته لقوا
 لفظه المانع من التصرف وقد جمع ما قوله صلوات الله عليهم اجمعين ما في محال
 يوم القيمة احسانكم اخلاقا الموثون اكتافا الذين يالفون ويؤلفون هذا فيما
 اذا اضيفت الى المعرفة نحو زيد افضل الناس واما اذا اضيفت الى النكرة فالوجه فيه لزوم
 وحدة الصيغة لعدم تعيين المفضول بعد تقول هو افضل رجل وها افضل رجلين
 قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافرية وثانيهما مثل المعرفة الذي تعري في التفضيل وهو
 يعني ان افعال المضاف لقصد زيادة مطلقة مثل المعرفة باليوم في المطابقة للصاحب في
 الاحوال وذلك لان هذا القسم لتردد ذكر المفضل عليه في كل مرة بالصيغة المشبهة
 فيستعمل استعمالها وهذا القسم افضل كما فعل الذي تعري في التفضيل في المطابقة
 للصاحب ومثال افعال المفعول معنى التفضيل قولهم لنا قصص طريفة اعد ليهم وان اي
 عادوهم جعل منه قوله تعالى انكم اعلم بما في نفوسكم وقوله تعالى وهو اهلون عليه وتقديم من
 ما جاز الاول ان يخرجها اسما داعيا للصدارة ولا يجوز تقديم من على افعال المستعمل
 بمن لوان استعماله باحالة شبيهة بلاضافة وهذا لا يفضل بينهما بل اخص به فلا يجوز
 تقديمها لما لا يجوز تقديم المضاف اليه الا اذا ادعى التقديم ضرورة بان يجري بين المسمى
 على ما صدر الكلام فيمنع تأخيرها وذلك كما في قولك من انت خير منكم ورايكم اكثر
 ويجوز ان لا يثبت اعتمادا على صاحب او حرف في وجهه اعلم ان افعال التفضيل

ضعيف في العمل فلا يعمل الا بالرفع بشرط اعتماده على صاحبه او حرف النفي او النفي بها ولا ينصب شيئا
 على المفعول اصله فان جاء بعد ما يؤم ذلك قد رفيه ناصبه اصل افعال قال الله تعالى هو
 اعلم من يفضل غير سبيله اي اعلم من كل احد يعلمه يفضل فيرفع اما مضمرا او مفعولا على نفسه
 في صورة السبئية المرفوعة بالصفة اما اسم ظاهر اجنبية او متعلق بالصاحب اما ضمير
 مستتر للصاحب او ضمير بارز غير ذكر الصاحب فالاسم الظاهر الجنبية لا يرتفع بافعال
 فاذا قلت احسن منكم الزيدون كان زيدون مبتدأ واذ قلت مني رجل احسن مني
 كان مني مبتدأ وواحد خبر ولا يجوز ان خفض احسن على النعت ليكون عروفا علاوة
 وكذلك الاسم الظاهر المتعلق بصاحبه الا بالشرط الذي سيذكره وكل ذلك لضعفه
 في العمل فالمرفوعة بافعال اما ضمير مستكن لصاحب زيد احسن مني عروفا وان العمل في الضمير المستكن
 لا يحتاج الى قوة واما ضمير بارز عند الاعتماد على غير الصاحب احسن مني فمذكور لانه لو لم
 يعمل في مثل هذا الضمير كان الضمير اجنبيا فاصلا بينه وبين معموله اعني منكم وسبقاتي
 المنع عنه واما الاسم الظاهر السبئية المتعلق لصاحبه بشرط ان يكون ذلك المتعلق مفعولا
 على نفسه فيكون مفعولا ومفعولا عليه باعتبارين وذهب اكثر من الى اشتراط امر اخر
 وهو ان يكون التفضيل منفية وذلك كما في قولك رايت رجلا احسن مني في عينه الكل منه
 في عين زيد فالكل مفضل باعتبار كونه في غير رجل غير زيد ومفعولا عليه باعتبار كونه
 في عين زيد وذلك التفضيل منفية في الكلام والمراد تفضيل الكل في عين زيد عليه في
 عين الرجال سواء وعلل سبويه اعماله ههنا بانه لو لم يعمل كان الكل مبتدأ واحسن خبر
 فيكون فصلته بين العامل الضعيف اعني احسن وبين معموله اعني منه بلا جنبية و
 ذلك غير جائز ولا يجوز تقديم منه على المفضل للزوم الاضمار قبل الذكر فان الغرض فيه
 هو ان الضمير الذي منه الكل الذي هو المفضل ليهم كونه مفعولا عليه كانه مفعولا
 فلا بد من الاعمال وهذا التحليل اطرد في التثنية نحو مني رجل احسن مني في عين

راجع الى

زيد ونقل الزمان في جواز ذلك وهو القياس وانما قيد الظاهر بكونه مفضلاً عليه باعتبار
 يخرج عما زيد احسن منه ابوه فانما لا نضطر الى القول بالعل في اهدم المنع عن تقدير من
 الفضيلة على الفضل اهدم قصد كون الفضل هو الفضل عليه قوله في رفع اما ضمير الى
 يرفع الضمير مطلقاً مستكناً كان او بارزاً كما بيناه وقوله او مفضلاً يريد مظهر مفضلاً
 بقرينة مقابلته للمضمر وقوله صورة السببية اي فيما اذا كان الفاعل الظاهر سببياً غير
 اجنبية كما في المذكور فان كون الشيء مفضلاً ومفضلاً عليه كما يستقيم في صورة التعلق هو
 الذي في ذلك باعتبار التعلق فيفضل باعتبار تعلقه بشئ على نفسه باعتبار تعلقه بشئ آخر
 ولما فرغ عما يعمل على الفعل لكونه اصلاً للفعل في الاشتقاق منه او مشاركاً له في اشتقاق
 منه او مشاركاً في الاشتقاق من ذلك الاصل ان ران ختم المقالة بعمل بعض الجوامد وذلك
 اما بكونه ما اوله باسم المفعول وهو المنسوب واما بالنسبة بمعنى الفعل وهو الظرف وقد جعل
 المنسوب في رفع ظاهر ومستتر للاعتبار بنسبة كقولك زيد فارسي علامه وهل لك
في ملوك حبشية يعني ان الاسم الجاهل المنسوب كالبحري والمصري والحشي يرفع مطلقاً
 سواء الظاهر والمستتر في تاويل اسم المفعول من النسبة فالمصري معنا المنسوب الى
 المصري والحشي معنا الى الحبشة تقول زيد فارسي علامه فاعلمه مرفوع على انفعال النسب
 ونقول هل لك في ملوك حبشية فتأتي بالناس في حبشية كونه حاملاً للضمير لوصف
 وذلك الضمير مرفوع على الفاعلية ثم ان الشرط في عمل هذا الاسم هو الاعتداد بما على الصا
 كما في المذكور واما على ففان النفي والاستفهام نحو افرشي قوميك وما قرشي قوميك ولم يذكر
 ذلك لانه معلوم من كون علامه تاويل اسم المفعول قوله لك متعلق الظرف فيه مقداره هو ضمير
 مبتدأ محذوف وتأويله اهل الكعبة ويعمل ظرف نائب عن فعله وهذا بشرط اعتقاد ردي
 الشبهة فيرفع اسما ظاهراً باتفاقهم ومستتر ايضا بذهب فرقة كقولك زيد
 في النهار صياحه وعمر ولدنا باستتار كناية الظرف المستقر النائب عن فعله يعمل

بشرط الاعتماد المذكور في الصفة المشبهة للفعل وذلك اما في الاسم الظاهر نحو زيد في دان
 عمرو وزيد في النهار صياحه وكذا يجوز ان يرفع به ان المصدرية من غير اعتبار كما في قوله تعالى
 ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ويجوز ان يكون المرفوع في الامثلة المذكورة مبتدأ
 مقدم الخبر واما في الضمير فذلك انه يغير في الضمير الذي كان للفعل المحذوف فيكون فاعله
 لتضمنه معنى الفعل كما في زيد لدينا او في الدار عند جماعة الخاة وقال بعضهم لا ينتقل الضمير
 اليه بل يحذف مع عامله لكون الظرف جامداً غير مشابه للفعل فصل وفي صيغة المجهول
 تترك فاعله اعظم وتحقير وجهل وشبهة فتأتي بمفعول بنوب منابه وذا غير ما
 بالواو اولام علة صيغة المجهول كضرب ويضرب واكرم ويكرم يكون الفاعل فيه متروكاً و
 يكون المفعول نائباً عنه في هذا ان الية وترك الفاعل احد الوجوه المذكور في قطع اللص
 اذا قطعه المير فترك ذكر تعظيماً له وشتم المير اذا شتمه الفقير فترك ذكر تحقيراً له
 وقتل زيد اذا لم يعرف قتاله فترك ذكر للجمل به وخلقت السموات اي خلقها الله تعالى
 بترك ذكر لكون نسبة الفعل المذكور اليه مشهورة والمفعول النائب الفاعل هو ما سوي
 المفعول معه والمفعول له الماردين بقوله ما بالواو اولام علة اي ما بواسطة الواو التي تعني مع
 او بواسطة لم التعليل وذلك ثلثة مضاعفيل الما اول المفعول لطلوعه من غير كلام الثاني
 المفعول به نحو ضرب زيد وتر زيد الثالث المفعول فيه نحو قد اماك وصيم الشهر وصلاح المسجد
 واما قام المفاعيل المذكورة مقام الفاعل دون المفعول والمفعول معه دون الذي بنوب
 مناب الفاعل ينبغي ان يكون من ضروريات الفعل بمعنى لكونه قريباً من الفاعل كما المذكور
 فان الفعل ابدله منها والمفعول له علة الفعل والمفعول معه صاحب مفعول الفعل وتر فعل
 بل ذكر علة وصاحب مفعول فلا يفومان مقامه ومقام ثاني باب علم مقامه
 وقام اذا لم يلبس عند فرقة والاول من اعلمت شاع قيامه كسبت عمر غير شاكراً نعمته
 منع المتقدمون قيام ثاني باب علمت مقام الفاعل مطلقاً مستدلين بانه مستدل بالمفعول

الاول فلو قام مقام الفاعل صار في حالة واحدة مسند او مسند اليه وهو غير جائز وورد ذلك
 بانه لا يحذف في ذلك بالنسبة الى شيئين كما في قولك اعطني ضرب زيد عمر وفا الضرب مسند
 بالنسبة الى زيد ومسند اليه بالنسبة الى اعطني والمتأخرون اجازوا ذلك اذا لم يلتبس
 كما اذا كان نكرة واول المفعول معرفة فخرظن زيد قائم فان التذكير يرشد الى انه هو الخبر في الاول
 بخلاف ان يقال ظن زيد القائم هذا وان المسموع ليس القيام اول مفعول باب علمت لكونه
 بعد الفاعل بل مفعول هو اولى بالقيام مقامه وكذا المسموع القيام اول مفعول علمت
 كقول الشاعر نيتت عمر غير شاكر نعمتي والكفر خبيثه فكيف نفس المنعم لانه في الحقيقة فاعل علم ان
مغنى علم زيد عمر افاضله علم زيد عمر افاضله والاول من اعطيت اولى نيابة
 لما دل في المغنى على الفاعلية المفعول الاول من باب اعطيت اي ماله مفعول ليس
مبتدأ والوجه الثاني في النيابة عن الفاعل يقال اعطى زيد درهما ولا يقال اعطى زيد
 درهم الا بضعف لما ان في الاول من مغنى الفاعلية دون الثاني فان في اعطيت زيد درهما
 زيد اخذ الدرهم مأخوذ وكذا في غيره ويسبق مفعول به كل فضلة وجواب في قول
على الاولوية واما البواري ففي عند كثيرهم لدى فقد مفعول به قد تساوت
 يعني اذا وجد الفاعل سبق المفعول به على غير في النيابة عن الفاعل لكون طلب الفعل
 لا اشد من طلبه لسائر المفاعيل وهذا على الوجه عند البصريين واما الكوفيون
 فيجوزون نيابة غير وليوجبون ذلك استدلالا بقراءة ابي جعفر لجزء قوم ما كما
 يكسبون واما البواري اعني المصدر والظرفين والمجاورين واذا اجتمع عند
 فقد المفعول به فلا اكثر من على انها متساوية في النيابة ليس بعضها اولى من بعض وخرج
 بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وخرج بعضهم غيره لعدم الوساطة
 وقد ائمت تأ العلامة مسند الفاعل تأنيثه بحقيقة فما كان مفعولا
 فالاولى لوجهها وفي فصل الاختيار ترك العلامة يعني ان الفاعل وما ينوب عنه

ان كان مؤنثا حقيقيا يلزم في مسنده الحاق التأنيث بالعلامة الثانية ليدل على ثانيته
 المسند اليه سواء اسند الظاهر نحو جات هند او الى ضميره نحو ضد جات وقائمة هند
 وهند قائمة هذا اذا لم يكن الفاعل مفصولا عن فعله بشي فان كان مفصولا فلا يحلو
 اما ان يكون الفصل بغير الاخرى قامت اليوم امرأة فالتحتم اذن العلامة او بالآخرى مقام
 الا وهند فالتحتم تركها لان الفاعل على حسب الجح في الثاني هو المحذوف المذكور لان التقدير
 ساجا احد الهند وجاز الحاق التأنيث بالنظر الى الظاهر وللظاهر اللفظ اولى ولا يزم
 لمضمرة الوجود الضرورة يعني ان الحاق العلامة بعلم الظاهر المؤنث اللفظي اولى من تركه وكل
 فصيح نحو طلعت الشمس وطلع الشمس هذا عند عدم الفصل واما مع الفصل فترك العلامة
 احسن كما في قوله تعالى جاء موعظة من ربه وورد الحاقها في الكلام الفصيح هذا في الظاهر
 اما مضمرة المؤنث اللفظي في الجاهل والخفاء المضمرة طلعت الشمس الضرورة الشعر نحو قوله فلو نمت
 ودقت ودقها ولا اضر اقبل بقاها وظاهر جمع المذكر سالما كظاهر على كل حالة
 اعلم ان كل جمع فهو جاز التذكير والتأنيث سواء قيل لنا ولبه بالجماعة لا جمع المذكر
 السالم كزيدون ومسلمون لبقاء المفرد بحاله واذا عرفت ذلك فنقول للجمع غير المذكر
 السالم حكمه المؤنث اللفظي في الحاق العلامة بالمسند الى الظاهر وترك ذلك يقول جاء
 الرجال والنساء والايام والظلمة والهند وجات الرجال الخ وانما يصبر والتأنيث الحقيقي
 فيه الذي في مفرد نحو النساء والهند لان تأنيث الجمع طارفي زيل التأنيث الحقيقي كما زال
 التذكير الحقيقي في نحو الرجال فان الطارفي يزيل حكم المطر عليه ومظهره واول ذى العقل طلقا
 ونون لغیر العاقلين بحمله وفي كل ما دون المذكر سالما كفي عنهما الحاقاء العلامة
 يعني ان مظهر الجمع انا جيبه به مسند اليه الفعل المستغنى بصيغة عن الحاق العلامة لان له
 صيغة في المذكر غير صيغة المؤنث فالجمع ان كان جمع المذكر ذى العقل سواء كان سالما
 كزيدون وظلمة او غير سالما كرجال ضمير الو او تقول الزيدون او الظلمة او الرجال فعولوا

في هذا النوع من الكلام
الذي هو المبتدأ والخبر
الذي هو المبتدأ والخبر

وان كان غير جمع العاقل سواء السام كرهنتا وغير كلنسا والواو ايام فعلن وجوز في كل ما دون
جمع المذكور السام ان يؤتى بتا التانيث فيكتب بها غ الواو والنون فيقال الطلح اولدجال
اولهندا والنساء اولايام فقلت تنزيلا للجمع منزلة المفعول في ان تانيث
لجماعة وللمبتدأ نوعان الاول اسند اليه لتاسيس الكلام بكثرة المبتدأ يقال بطلت ترك
اللفظ على حقيقتين مختلفتين لا يمكن جمع ما في حد واحد فانوع الاول وهو الولود في
الكلام بالكثر هو اسند اليه المراد به تاسيس الكلام وذلك يكون اسما صيرجاتا ان كافي
زبدقايم او في تأويل الهمزة اخرى كقولهم تسمع بالمعبد خير من ان تراه اى سماعك بالمعبد
وقوله تعالى سواي علم اذن تم فان تقديره سواء علمهم انذارا عند من جعله مبتدأ وخرج
بقوله مسند اليه الخبر والنوع الثاني المبتدأ لكونها مسندين في التركيب وخرج بقوله
لتاسيس الكلام الفاعل لان وضعت لتفسير ما دل عليه الفعل منها كما مره لتاسيس
وما يكتب في هذا المبتدأ فيقتضيه مضمون مقصور على الخبرية يعني ان هذا النوع من المبتدأ
لا يكتب في شئ معمول ولا يستغنى به عن الخبر كالنوع الثاني بل يقتضيه ذكر خبر معه لئلا يفهم المقصود
من الجملة وهذا ذكر ما يستنبط منه تعريف الخبر وهو ما يقتضيه المبتدأ لئلا يفهم المقصود فان الخبر هو
حل الفائدة من الكلام في العلم في الفائدة كما ان المبتدأ عمد في التاسيس فهو مثل زيد اخوك
ان كان المعلوم تسمية زيد باسمه والمجهول اخوك فافاد خبرا زيدا به فحصل الفائدة وان كان
بالعكس فزيد هو الخبر لحصول الفائدة به والاخر وصف رافع لمبرز وعقيب حروف النفي
او هل وهزة النوع الثاني من المبتدأ وصف رافع لاسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة
او فعل تفضيل رافع لمبرز يعني به اسما مفعولا حيث شمل الظاهر والضمير البارز وقع
ذلك الوصف بعد حروف النفي والافتراء محمد اعلمه اخي اقايم الزيدان و اقايم الزيدون
وكقولك اقايم انما و اقايم غي وهذا النوع من المبتدأ لا يقتضيه خبر بل يكون مع مفعول
جملة تامه كالفعل مع مفعوله واحترز بقوله مبرز غي اقايم ان الزيدان و اقايمون +

في هذا النوع من الكلام
الذي هو المبتدأ والخبر
الذي هو المبتدأ والخبر

الزيدون مما يكون الوصفية رافعا للضمير المستتر فانه لا يكون حكمه حكم الفعل اذ يصبح
ان يقدر يقوم ان الزيدان وبقوله عقيب حروف النفي المحرر زيدا ب اخواه فانه
ليس من هذا البناء فاما بقا المرفوع حامل مضمون وذلك محمول على الخبرية وما المطابقة
فهو مبتدأ ولو غاير للوجهين حالة واحدة هذا مزيد بيان للنوع الثاني من المبتدأ
وبيان افتراقه عن الخبر في بعض الصور وبما احتمال الامر في بعض الصور وذلك ان
المرفوع بعد الوصف المذكور تام مفعول او فاعل لم يكن مفعولا تاما ان يطابقه الوصف
في التثنية والجمع اول فان طابقه فهو مرفوع على الخبرية رافع للضمير طالع وان لم يكن يطابقه
فهو مبتدأ رافع للظاهر خال عن الضمير نحو اقايم الزيدان وان كان المرفوع مفعولا تاما فاقام زيد
فيحتمل الوجهين المذكورين اعني كون الوصف ضميرا او كونه مبتدأ لانه لا يطرأ فيه انما حاصل الضمير
اولا ورفعه التجريدية كل عامل كذا رافع لاخبار عند جماعة وقبل رفع المبتدأ ورا
بقول وزاختر اهل الدرية اختلفوا في عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون العامل
في المبتدأ المبتدأ وفسر بعضهم تجريد الاسم عن العوامل ثم قال المتأخرون العامل في الخبر ايضا
هو هذا المبتدأ ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وقال الكسائي هما يترافعان
وهذا القول هو الذي اختار صاحب الرضي وكون اللفظ عاملا في لفظ آخر لا ياتي كونه مجموعا
لان العامل لا معنى له في الخبر الا كونه علامة لمجيء رافع مخصوص بلفظ آخر معمول وعلم هذا
فلا فساد في كون العامل ايضا علامة لمجيء رافع مخصوص فيما اعبر عنه عاملا فيكون المعنى بهذا
الاعتبار عاملا في العامل معمول وفي المبتدأ التقديم اصل فحينما تأخر لفظا في حكم
فصاحبه في الدار ما صح مطلقا وفي دان زبدله وجه صحة يعني ان العامل في المبتدأ ان
يكون مقدما على خبره لانه يحكم عليه ليدبر وجوه قبل الحكم فكان المحم تقدمه في الذكر ايضا
وانما لا يجب تقديم الفاعل على الفعل لا معارض ذكره وان كان كذلك في حيث تأخر المبتدأ لفظا
فهو في حكم التقديم ولذا لم يصح في صاحبه في الدار لما فيه من الاضمار قبل الذكر لفظا او أصلا

سبقة

وصح في دار زيد على وجه ما في المبتدأ من رتبة التقديم ولما ذكر كون التقديم في المبتدأ أصلا
 مع جواز تأخيرها أراد بياناً موضع جيبها بتقديم بيان موضع جيبها خيره فقال
 وقد وجب التقديم عند اشتماله على ما له صدر الكلام من اتى من المواضع التي جيبها
 تقديم المبتدأ هو ان يكون المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام من اتى وما جاد بك وإتم
 قام ومنه صحت جباؤها أصراً وزيداً ولم يرد فعله ولزيد قائم لما في الاستفهام والشرط و
 التبع والقسم والتأكيد من صدر الكلام وعند وقوع الكل لفظاً معروفاً وعند التثنية
 في اختصاف بفضلة يعني ان من المواضع التي جيبها التقديم المبتدأ على الخبر هو ان يكون كل
 واحد من المبتدأ والخبر معرفة بخبر زيد أبوك فان قصد الاخبار بابوة زيد قدمت زيداً
 وان قصد الاخبار بتسمية زيد قدمت أبوك والسبب في وجوب التقديم هنا فقد ما يميز
 الخبر عن المبتدأ على تقدير عدم التزام تقديم المبتدأ ومنه تلك المواضع ما اذا كان المبتدأ
 والخبر متساويين في الاختصاص بفضلة من الفضلة في أفضل منك ^{أفضل} لعلنا ذكرنا
 وفيما اذا خبرت عنه بفعله لما ان فيه التيسر بعض حاله يعني من المواضع المذكورة
 هو ان يكون الخبر غير المبتدأ بفعله فاذا قدم على المبتدأ التيسر المبتدأ بالفاعل
 في بعض الضيع اعني صيغة المفرد كما في زيد ضرب فانك اذا قلت ضرب زيد على ان يكون
 زيد مبتدأ والفاعل ضمير مستتر التيسر كان زيد فاعلاً في عليه صيغة التثنية
 والجمع وان حصل الفرق هناك فانك تقول ضرب زيدون على تقدير ان يكون مبتدأ
 ولما فرغ من جيب التقديم المبتدأ اشار الى موجب تقديم الخبر بقوله والخبر التقديم
 ان كان مفرداً تضمن جوازا لصدارة يعني اذا كان الخبر المفرد متضمناً لما يقتضيه
 الصدارة في تقديمه على المبتدأ وليس ذلك الا في الاستفهام والشرط و
 فان ايسر لفظ مفرد في نفسه قد جملته او بفرد لا بنا في افراده ووقوعه موقع جملته
 واما قيد الخبر بالفرد لان الجملة المشتملة على ما له صدر الكلام يجب تقديمه على زيد أبوك

فان ما يقتضيه الصدر بكيفية ان يقع في صدر جملة من الجمل وذلك حاصل في المثال المذكور
 كذلك خرف خبر عن منكر يدل على غير الدعاء بكثرة يعني مثل الخبر المتضمن بما له صدر الكلام
 في وجوب التقديم الظرف الذي يكون خبراً عن اسم نكرة دالة على غير مفعلة الدعاء في غالب الاحوال حتى
 في الدار رجل وذلك لان تأخير الخبر هنا يورى الى التيسر بالصفة واما قيد المبتدأ بكونه
 نكرة لان المعرفة كما في زيد في الدار لا يحصل في ذلك الالتباس بتأخير الظرف الذي هو خبر
 لان المعرفة لا يوصف بالجملة واما قيد المبتدأ بالنكرة بالدلالة على غير مفعلة الدعاء احتراز عن
 سلام عليك وبل فان الغالب تأخير الخبر في مثل ذلك لئلا يفهم في الاول الدعاء عليه
 ابتداء وفي الثاني الدعاء ابتداء على استعمل عليه في الدعاء غالياً واللام الدعاء ولما جعل
 وجوب التقديم في المقام حكماً الكثرة لانه قد يتخلف كما في مثل قولهم امت في جرح فذكرها
 الارتفاع والشرف وفي مثل كمن ملأ عين جيبها وفي مثل عندنا من اجبتى
 من المواضع التي جيبها تقديم الخبر هو ان يتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى متعلق الخبر كما في
 قولهم على النمرة مثلاً زيد وذلك للحدوث والوضوح في الذكر ومثل ذلك قول الشاعر اهابك
 اجلاد وما بك قدرة على كمن ملأ عينه جيبها يعني ان الجيب العظم والجلالة بقدر ملأ
 العين عند المحب في بابها لذلك لكون له عليه قدرة ومنه تلك المواضع ما اذا كان الخبر
 خبراً عن ان المفتوحة وصلتها كما في عندنا انك قائم وذلك لانه لو اخر لالتبس ان المفتوحة
 بالمسوقة وقد رخصت من الكل منهما باو ومعناها حكم الضرورة كل ما كان من المبتدأ
 والخبر محصوراً في صاحبه بلا ومعناها كما في ما زيد الا قائم واما ان زيد قائم وما قائم الا زيد
 في تقديره على صاحبه ضرورة انك لو قدمت صاحبه لكانت في انقباض المعنى في صورة مفعلة
 مطلقاً وكذا في صورة الا ان قدمت بلا او لزم تقديم ان اه التثنية على الخوة في التثنية
 المفرد ان قدمت مع الا وذلك غير جائز كما في بابيه وفي المبتدأ التعريف اصل وانه على
 ما قد جاء للخبرة الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة والوصل في الخبر ان يكون نكرة اما الاول

ظ
الهابك

فلان فائدة الحكم على المعين اعم من فائدة الحكم على غير المعين فان قولك رجل قائم في الدار انما يفيد اذ لم يلحق الخاطب كون رجل قائما في الدار فانه يفيد ما لم يعلم حصوله بخصوصه في الدار وان لم يكن رجل او رجلين فيها هذا في صورة اثبات الحكم وانما سلب الحكم عن النكته فيفيد مطلقا وكذلك لا يفهم انما الثبات فلان الخبر مشابه للفعل الذي يكون للبناء فكان حقه ان يتجرع التعريف والتشكيك في الفعل عنهما لكن الحكم لما لم يكن جرحه عنهما كان الاصل فيه ان يتجرع بما بطرأ وجتاه الى العلامة وهو التعريف وخصص منكر من البداء وذا بالاعمال او بالوصف او بالاضافة كما يعرف وعبد موافق وسبع سموات بتقليل شركة يعني اذا كان البداء نكرة فالغالب تخصيصه بالوجه المذكور المبنية لتقليل الشركات مثل قوله عليه السلام امر بعرف صدقة ونحو قولك عبد موافق خير من عبد مخالف وقال الله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وكقولك سبع سموات خلقهن الله وقال امرضيتوا فترضهن الله تعالى وذلك لان التخصيص يقرب النكرة من المعرفة لما فيه من تقليل الشركة ولما كان جواز كون البداء نكرة محضة مختلفا في صريح جواز وجود ما كان مفروما من جعله التعريف اصلا في البداء فقال ولا بأس بالتشكيك عند الافادة فيوم علينا في شاهد صحة فالبيض الخاة وهو الحق يجوز كون البداء نكرة محضة عند حصول الفائدة اذا ما منع عن ذلك عقلا فان الغرض من الكلام حصول الفائدة حيث حصلت صح الحكم مع كثرة ورود ذلك في الكلام الفصح قال فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسوة ابن عباس رضي الله عنهما مرة خير من جردة وفي الحديث ان من عندنا هن من ارض ربنا وميرتنا ومن ذلك قولك سلام عليك وويل له وقوله تعالى وجوه يومئذ ضالكة وغير ذلك مما لا يحصى وذلك فيما بعد ظرف وهزرة

وبعد حروف النفي تأتي بكثرة كعند فلان درهم وادرهام لديك وما بعد يقوم بخدمة اعلم ان المشروط في جواز تشكيك البداء هو حصول الفائدة على ما في وما شيوخ تنكيره وكثرة

ففي مواضع مخصوصة اشار اليها بذكر او مشقة الثلاثة منها ما بعد الظرف الذي يكون خبرا عنه نحو عند درهم ومنها ما بعد حرف الاستفهام نحو ادركهم عندك وامرهم عندك ام رينار ومنها ما بعد حرف النفي نحو ما بعد يقوم بخدمة وتام الكلام المذكور في الشرح فليطلب هذا

فصل ويختصر الاخبار في مفرد وذا هو الاصل في قول الخاة وجملة الخبر ما مفرد واما جملة والافراد فيه هو الاصل على قول الخاة نظر الى كونه احد طرفي الكلام فالاصل ان يكون مفردا كما ظرف الاخر ومنهم من منع ذلك والتحقيق انهم ان ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند الا باعتبار مضمونه فالمفرد يكون اصلا لكونه محولا بالنظر الى نفسه دون الجملة فان محمول بالنظر الى مضمونه الذي هو مفرد فذلك حق وان ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند الا بتقدير مفرد وكما يقال زيد ضرب غلامه تقديرا زيد مالك لغلام ضارب فليست بشيء بل المسند فيه هو ضرب غلامه وهو محمول على زيد بواسطة ذواته زيد ضرب غلامه

فالاول ياتي جامدا وهو فارغ عن الضمير ومشتقا وذاك بكثرة فان كان مشتقا بل رفع ظاهر ففيه ضمير باتفاق البتة فاكد في الجاري على غير صاحب وان لم يخف من لبس القرينة يعني ان الخبر المفرد على ضربين احدهما جامد نحو زيد اخو له وهو حال عن الضمير عند الجمهور والكسائي يقدر فيه الضمير نظر الى ان معناه زيد متصف بالذات او محمول عليه بذلك لكنه لما يشابه الفعل يرفع الظاهر وثانيه ما مشتق وهو ان يكون رافعا لظاهر ففيه ضمير للبداء بالاتفاق نحو زيد قائم حسن الوجه وموت الخدام واما اذا كان رافعا لظاهر فيكون ضمير للبداء في معوله نحو زيد قائم غلامه وقائم في داره واما عند الوصف مع مفعول مفعول او مفعول كالفعل مع مفعول مع ما بينه من التركيب كالمسند الى الفعل مع مفعول مستقل وهذا ايضا ان من غير النظر الى شيء اخر في الوصف مع مفعول فانه يستدعي صاحبا يجري عليه لايتم الفائدة بدونه وبهذا علم ان نحو اضاء زيد جملة لا يستقله بالفائدة قوله فاكد في الجاري الحريدي ان الضمير الذي في جملة الخبر المفرد المشتق

اعني الوصف يؤكد وجوب ابيار من مفصل فيما اذا كان الوصف الشوقا ربا على غير صاحب اعني
 نه هوله اذا خيف من ليس الجارى على غير نه هوله الجارى على نه هوله كما في زيد عمر وضاربه هو
 فانك لو لم تؤكد الاستكس في ضاربه لاحتمل ان يكون له و فيكون الوصف جارا على نه هوله
 ان يكون زيدا فيكون جارا على غير نه هوله فالحقل التاكيد المذكور علامة جارية على نه هوله
 هو الفصل فاما سبب ترك التاكيد والبقاء على الأصل هذا واما اذا خيف اللبس
 للقرينة اللازمة نحو هوند زيد ضاربه هي ففي التاكيد خلاف فذهب الكوفيون الى تركه
 لعدم الحاجة وذهب البصريون الى اثباته طر الدباء. وما كان منها جملة فربط
 وقد جاز ترك الربط عند القرينة. فخرج ذكر الخبر المرفوع من هذا بيان احوال الخبر
 اذا كان جملة فنقول الخبر الذي يكون جملة اما اسمية نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه و
 اما الظرفية نحو زيد عندك او في الدار فقد بالفعلية كما ياتي واما الشرطية ففي فعلية
 ايضا الحالة وما وقع من الجمل خبر فلا بد فيه من رابطة تربط الربط بالبتدء فان الجملة
 في الأصل مستقلة تحتاج عند صيرورتها جزء الكلام الى ما يربطها الى الجزء الآخر
 والرابطة يكون ضمير المتأثر او مستتر كما مر في الامثلة المذكورة وقد يقام
 المضمرة وذلك اما ان يكون بلفظ البتدء الاول نحو لاطقة ما لاطقة او باسم الاشياء
 نحو لباس التقوى ذلك خير او بغيرها نحو الذين يسكون بالكتنا واقاموا الصلوة
 انا لنضع اجر المصلين اي اجرهم وقد يحذف الضمير الذي يؤتى به للربط عند
 القرينة وذلك كما في البر الكبرستين اي الكرمه والسمن منوان بددهم اي منوان
 منه. وقد جاز قولي حبسه الله وحده. اذ البتدء في مثل نفس جملة
 يريد ان الربط المذكور انما يحتاج اليه فيما يكون البتدء هي الجملة التي وقعت
 خبرا في المعنى واما اذا كان كذلك فلا يحتاج الى اعادة كما في المثال المذكور وكذلك
 في ضمير الشان نحو زيد قائم. وقد خبروا بالظرف او بشبهه وذا. بتقدير وصف

فعلية مخزنية

غير المضمرة مقام

اي بتقدير

او بتقدير جملة المراد شبه الظرف الجار والجور فانها جريان مجاز في جميع احكامه
 حتى سماه بعضهم ظرفا للجار والجور ويجوز ما من غير تقدير عامل عند البصيرين فانها غير محولين
 على البتدء اصلا وعاملها من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل كالمكون والخصو فيكون الظرف
 اذن جملة دون الفعل هو الاصل في العمل وقال بعضهم بتقدير الوصف دون الوصف الخبر الافراد و
 بعضهم بتقدير الفعل لوجوب تقدير في مثل الذي في الدار ومثل كل رجل في الدار فله درهم فينبغي
 ان يقدر في غير ذلك طر الدباء وعوض ذلك بمثله فان الوصف متعين في بعض المواضع نحو
 قوله اذ لم يكن في اننا اذ الفجائية لا يليها الفعل ولتعارض دليل الطرفين لا يرجح النظم
 احدهما على الآخر سوى بين تقدير الوصف والفعل قوله او بتقدير جملة يريد به تقدير الفعل
 واما عدل عن الفعل الى الجملة ليشير بمقابلته للوصف لانه الوصف مع فاعله ليس جملة
 وظرف زمان قلما خبر وابه عن العين لكن الاماكن عمت اعلم ان ظرف الزمان
 يكون خبرا عن اسم معنى نحو صياح الجمل ولا يكون خبرا عن اسم عين كزيد في يوم الجمعة لا قليلا
 في نحو الليلة الملول وهذا بخلاف اسم المكان فانه خبر عن اسم العين تارة نحو زيد في الدار
 وعنه المعنى اخرى نحو العا في المدن والجر في القرى والخبار بلا نشا جاز ما ولا
 بتقدير قوله في الخبرية اختلفوا في ان الجملة الانشائية وهو ما لا يحل الصدق والكد
 كالجملة الطلبية والاستفهامية والشرطية والقسمية والتعجبية يكون خبرا للبتدء
 ام لا فنحن بعضهم ومحمد الجمهور والمحق انهم ان ارادوا بتصحيح الاخبار بلا انشائية صحيحة
 وقوعها في موقع الخبر فذلك صحيح وان ارادوا انها يقع اخبارا حقيقة فليس يصحح فانك
 اذا قلت زيد ان تضربه يضربك فالجملة الشرطية واقعة موضع الخبر لكن بتاويل فان
 فان تقدير الكلام زيد مقول فيه ان تضربه يضربك او يقال فيه كذا خذف القول لا
 واطلق اسم الخبر على الجملة كما اطلق اسم الخبر على الظرف وكذلك الكلام في الجملة الطلبية والتعجبية
 وغيرها وخبر بالشيئين عند فصاعدا بعطف وغير العطف في غير جملة يجوز ان خبر

عن المبتدأ بالمتعدد وذلك ما يعطف كما في زيد عالم وعاقل وزيد يكتب ويشعروا وما
 بغير العطف وذلك في المفرد نحو زيد عالم عاقل دون الجملة فلا يقال زيد يكتب ويشعروا
 فضاء حال عامله محذوف تقديره فيحصل الخبر صاعدا أي اخذ في الزيادة
 وجنوع شئين أيضا فضلا عما فمنست كل ما يلبس جملة اعلم انه يتعد المبتدأ
 كما يتعد الخبر وذلك على ضربين أحدهما أن يكون كل واحد من المبتدأ والخبر مضافا
 إلى ضمير منلوه نحو زيد بنته ضميرها قائم وثانيهما أن لا يكون كذلك بل يوقى بالعوائد
 بعد خبر المبتدأ والخبر فيكون آخر العوائد لوقول المبتدأ وما قبله الآخر لما بعد أول
 المبتدأ وهكذا على الترتيب وذلك نحو هندی زيد عمر وقایم في داره معهما وعلى التقديرين
 خبر كل واحد من المبتدأ جملة ما بعده فالمبتدأ والخبر خبره ما بعده مفردا كان أو جملة
 والذي قبله خبر المبتدأ والخبر مع خبره وهكذا إلى المبتدأ الأول قوله جملة متعلق بقوله
 هو حال غير الضمير المرفوع في بليته وهو راجع إلى ما والضمير الموصوف فيه راجع إلى كل
 وجاز دخول الفاء في خبر الذي تضمن معنى الشرط للسببية وذلك موصول
 بفعل وشبهه كذلك منكور وصفت جملة دخول الفاء التي للسببية على
 الخبر يكون على سبيل الوجوب تارة وعلى سبيل الجواز أخرى أما الأول ففيما إذا كان المبتدأ
 بعد ما نحو إسماعيل فقام وأما الثاني ففيما إذا كان المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط وذلك
 شيان أحدهما الموصول بفعل ظاهر نحو الذي يأتيه فله درهم ومقدح الذي
 خلفك أو في الدار فله درهم أو يشبه الفعل نحو الزانية والزاني فجلدوا وفي حكم الموصول
 بالموصول المذكور قول الموت التي تفرون منه فإنه ملاقيكم وثانيهما النكرة الموصوفة
 بالجملة الفعلية وذلك أيضا أما بذكر الفعل فيها كقولك نفس تسبح في جنازة فليخرج
 أو بتقديره نحو جل عند حرمه مضعيد وفي حكم الموصوفة بالفعل الكلي المضاعف
 إلى النكرة المذكور نحو رجل يأتيه أو خلفك أو في الدار فله درهم قوله السببية متعلق

40
 يتضمن أي يتضمن لعل السببية معنى الشرط وإنما قال ذلك لأن المبتدأ بالاعتبارين
 المذكورين إنما يتضمن معنى الشرط إذا قصد السببية كما في المذكور وأما إذا لم يقصد
 السببية فلا مدخل للفاء هناك وذلك كما إذا قلت الذي يأتيه فله درهم يعني أنه
 ذو درهم وليس المراد بالسببية أن ما قبل الفاء سببا لما بعدها حقيقة بل أنه
 المقصود أن يكون أما بعد الفاء لأن ما المضمون ما قبلها في الجملة ولو بدى المتكلم كما في
 الأمثلة المذكورة ومنع هذا الفاء كل النواسخ سوى أن الوجود بعض الأمثلة
 جميع نواسخ المبتدأ والخبر من الحروف المشبهة بالفعل أو غيرها يمنع دخول الفاء
 المذكورة في الخبر سوى أن المكسورة وذلك لأن كون هذا النوع من المبتدأ متضمنا
 لمعنى الشرط يقتضي الصدق ككلمة الشرط فيمتنع اجتماعه مع النواسخ المقتضية
 للصدارة واستثنى منها أن المكسورة عند الجر وجعلها بعضهم كسائر النواسخ
 والصح خلافه لوروده في التنزيل قال الله تعالى قدان الموت الذي تفرون منه فإنه لا
 وابن الحاجب خصص بالذكر ليت وأهل المذهب يعاضده وعلل ما ذكره بأن ما
 الفاء الخبرية لا يكون إلا خبرا أي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت وأهل الجملة
 ذلك وليس بشيء لصحة قولك إن جاك زيد فاضرب وت حذف كل منهما وكلاهما
 كخبر جميل ونعم بعد جملة يعني نحو حذف كل واحد من المبتدأ والخبر بانفراجه عند
 وجود القرينة الدالة عليه ويجوز حذفهما معا أما حذف المبتدأ فلكقول المستعمل
 اللؤلؤ والله مشير إلى اللؤلؤ أي هذا اللؤلؤ وأما حذف الخبر فنحو خرجت فإذا
 السبع أي موجود أو حاضر أو مفاجئ للدلالة على المفاجأة عليه وإن أردت أن أقام
 أو قاعد ونحو فلا بد من ذكره أو دلالة عليه ومن ذلك نحو قولك زيد عمر وقایم
 استغنا بأحد الخبرين عن الآخر وقوله تعالى في خبر جميل يصلح شاهد لها بقدره
 أو في خبر جميل أو خبر جميل أحمل وهذا اقتصر عليه في مثال حذف كل واحد منهما وأما

حذفها معا ففي جواب الجملة بنعم وذلك كقولك نعم جواب في قال ازيد قايم اي نعم زيد قايم
ويلزم حذف المبتدأ في مواضع كالمحمد لله الحميد بصفة وفي قولهم حمدى مع وطاعة
وفي باب فعل المدح في قول فرقة يجب حذف المبتدأ في مواضع منها النعى المقطوع
اما المدح في الحمد لله الحميد اي هو الحميد اولدزم غيا عوز بالله في الشيا عدو
للمؤمنين اولترحم خرمتر بخلهمك المسكين وانما وجب حذف المبتدأ ههنا
لنعلم كون ذلك المرفوع في الاصل نعتا ومنها المصدر المبدلة في فعالها في حمد
وسمع وطاعة اي امرى حمد وسمع وطاعة والاصل في جميع ذلك النصب بالفعال
المقدرة عدل في هان النصب الرفع لان الرفع في الحدوث بالكلية ومنها المخصوص بالمدح
في باب فعل المدح في نعم الرجل زيد عند من جعله جملتين بتقدير هو زيد وقبح الكلام
عليه في بابه كذا حذف اخبار يقوم مقامها سواها من الالف ط بعد القرينة
كفي قولهم كرامى وفعاله ومثل امرى اصغر صبيته وضربى فلانا تارا الصلوة
ولولا صلواتى ما ظفرت بحاجتي يعني قد جحد الخبر ايضا وذلك عند
قيام لفظ اخر مقامه بعد وجود القرينة الدالة عليه وذلك في مواضع اربعة
الاول ما اذا كان المبتدأ معطوفا عليه بالواو التي ينفخ مع نحو كل امرى ضيعة فتدبر
كل امرى وضيفة تدبر كل امرى وضيفة مقرونان حذف مقرونان لدلالة الواو
التي للبيعة عليه وقيام المعطوف مقامه والثاني اذا كان المبتدأ متعينا للقسم
لعمري لا فعلن كذا اي لعمري لا قسم فان تعينه للقسم على تعين الخبر المحذوف وجواب
القسم سادس المستالث ان يكون المبتدأ مصدرا مضافا الى الفاعل والى المفعول
وبعد ذلك حال نحو من زيد قائما ويقع هذا الحال جملة ايضا ومنه قوله نعم اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والخبر في مثل هذا المبتدأ مقدرا قبل الحال والحال
قايم مقامه بتدبره من زيد حاصل قايم والعامل في الحال على ما ذهب اليه المحققون

هو طحل

هو حاصل بنا على جواز كون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال كاستيافا بانه وقدينا
المقام في الشرح زيادة الرابع ما اذا كان المبتدأ بعد اوله نحو لولا زيد هلك غمى موجود
والقرينة كون لولا انتفاء الثاني لوجود القول والسادس مستلخ خبر جواب لولا هذا اذا
كان الخبر امرعا ما فان كان امرا خاصا فلا بد من ذكره كما في قوله نعم لولا قومك حديث لم يد
بطلان امر مستلخ البيت على قواعد ابراهيم وعامل طرف عم بر صفة على اي حال كان
كالخبرية يعني ان الظرف سواء كان خبرا او حالا او نعتا او صلة يحذف عامله اذا كان
فعلا عامتا على سبيل الوجوب بقول زيد خلفك او في الدار وضربت زيد خلفك
او في الدار وغير ذلك لوجود القرينة والسادس والقرينة هو الخبر غير المبتدأ بنبته فانه
يدل على الوجود والسادس هو الظرف في جميع الصور وكثيرا ما يستعمل الظرف خبرا وحالا
ونعتا واصله كيشلك الانبياء عنها وناسخ باب المبتدأ كل كلمة تغير معنى اسمية
بالخصوصية اعلم ان الجملة المهمة محضها يدخل عليها النواسخ اعني ما ينصرف في معناها
ويغيرها تغيرا بوجه تام نفى مضمونها او تقييده بزمان تأكيد او تشبيه احد طرفيه
بالاخر الى غير ذلك مما ياتي من معاني الافعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل فيقفض
تغير صورة تلك الجملة بتغير طرف احد طرفيها ليعلم جملتها ارتباطا بابه وليكون ايدانا
بتغير الصورة على تغير المعنى وتغير صورة الاسم طرفيها فيسمى السند اليه منها اسم ذلك
الناسخ والسند منها خبره ثم ان ناسخ هذا البناء ليس كل ما يغير معنى الجملة تمام يدخل في
الفعلية بخصوصها كحرف الشرط او شركة المهمة كحرف الاستفهام انما يكون له
اختصاص بتغير معنى المهمة وهو بلا صلة باب كان والحروف المشبهة بالفعل بالنبه
ما ولا يغير ليس ولا البرية ففي باب كان يرفع الاسم مسندا اليه لما قد نزع عن
يعني ان كان واخواته في الافعال الناقصة التي ذكرها جيبا يرفع الاسم وهو اول
جزئي الجملة لما تقرر قبله اختصاص امر الرفع بالرفع وينصب ما بعد ذلك مسندا

غيره

كنت صبياً للتشبيه بفضلة يعني ان باب كان يجنيه نصبه من الجملة التي
 هي مدخولة للشبهة للمفعول من حيث نجته بعد فعل واسم مرفوع فيكون الفعل الناقصة
 بذلك موافقاً للفعل التام من نصب اسم بعد رفع اسم آخر وجازله التقديم معرفة وان
تعذر هذا الامر في الخبرية اعلم ان المسند في الجملة المدخولة لكان واخواتها خبر
المبتدأ في الاصل يجوز ثبوتها في خبر المبتدأ من كونه معرفة ونكرة ومفرد وجملة ومتقدما
على المسند اليه ومثاخر عنه جازا ووجوبا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب خبر المبتدأ
وجوزية امر اخر كان متعذرا في خبر المبتدأ وهو تقدير على المسند اليه حال كونه معرفة و
ذلك لعدم اللبس بالمنع عن ذلك من هنا لخصوص التميز باختلاف المعاني فيقال كان اثنا
ثني مع عدم جواز ذلك في المبتدأ والخبر ولا يخفى ان ما ذكره بطريقنا اذا ظهر للاعراب
في طرق اخرى او في احدهما فان اختلفت فيهما لم يتقدم كما في كان الذي جاز هذا وفي كان جاز
الحذف من بعد ان ولو كان بالاضمين وهو بكثرة وبلزوم هذا الخلاف ان عرفت
بما قولك اما انت في الدار طابت يعني ان كان بخصوصها من بين الافعال
الناقصة بحذف جواز انارة ووجوبا اخرى اما جواز اقل ذلك انه يحذف كثير بعد
حرف الشرط اعني ان ولو كان ما قرنته الفعل وذلك اذا كان ضميرها الم معارفا
غائب وغير نحو ما علم من غائب وغير نحو لا تحلن ان فارسا وان رجلا ولو فارسا
ولو رجلا اي ان كنت وفي الحديث اطلبوا العلم ولو بالاضمين اي ولو كان بالاضمين
واما حذف كان وجوبا فبعد ان معوضا عنها ما كما في مثل قولنا اما انت في الدار طابت
والتقدير لو ان كنت حذف حرف الجر قياسا ثم حذف كان اختصارا فوجب رد الضمير المتصل
الى المنفصل لتعذر الاتصال وزيدت ما بعد ان عوضا عن كان فصلا للحذف ولا زوالا
بلزوم الجمع بين العوض والمعووض عنه ثم ادغم النون الساكنة في اليم وجوبا فصلا اما انت
ومن ذلك نحو اما زيد قائما فت اي لان كان زيد قائما كما ما يعني ليس برفع مسندا

اليه وفي ما لم يند النصب ما فتى وترداد فيما بعد الباشايعا فخفض النصب منه
 بصورة يعني كان الافعال الناقصة يعمل بالرفع والنصب من جملة ما ليس كذا يعمل ما يعني
 ليس لشبهتها باياه ذلك العمل فيرفع المسند اليه وينصب المسند على سبيل الوجوب في لغة
 من ترى عملها تقول ما زيد قائما وما رجل افضل منك وهذا يخفى لو فان عملها على سبيل
 الجواز كما سيأتي بيانه هذا وان كثيرا ما تدل على خبر ما يعني ليس ما مزيد لتأكيد النفي
 كما في زيد بقاء فيصير الخبر مجرورا به لفظا وهو منصوب محذوف بانه خبر ما ورفعي بانه خبر
 مبتدأ في الاصل ويرفع معطوف عليه بوجوب بالنفي مجرى فيه كل الثلاثة يعني
 اذا عطفت على خبر ما جوف موجب وهو بل لكن لا يجر في المعطوف الى الرفع سواء كان
 خبر ما منصوبا او مجرورا بالباء تقول ما زيد بقاء في قاعد وذلك لتعذر تقدير ما عامل
 بعد حرف التوكيد فينقضي نفيه به فلا يصح النصب والجر لكون الباء ايضا لا يقد بعد
 انقضاء النفي لما مر انه لتأكيد النفي فتعين اتباع المحل الاصل وهو الرفع وليس كذلك
 المعطوف على خبر ليس فانه بقدر عامله بعد الموجب لكون عمله بالفعلية دون النفي فيصح
 ليس زيد قائما بل قاعد واذا عطفت على خبر ما جوف غير موجب جري في المعطوف جميع
 الوجوه الثلاثة اعني الرفع والنصب والجر سواء كان الخبر مجرورا او منصوبا تقول ما زيد بقاء
 ولا قاعد بالوجه الثلاثة اما الجوف باتباع اللفظ واما النصب باتباع المحل واما الرفع
 باتباع المحل الاصل او بان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف تقدير
 وله قاعد ونقول ما زيد قائما ولا قاعد بالوجه المذكورة اما النصب باتباع اللفظ
 واما الرفع باتباع محله الاصل او بتقدير المبتدأ واما الجوف فتوهم الباقى متبع لكثرة
 دخولها عليه ويلغيه قوم وهو يلغى معقبا بان او بال او بتعكيس جملة اعلم ان عمل
 ما ولا يعني ليس لما هو في لغة اهل الجاز واما بنو تميم فلا يعملون فيقولون ما زيد قائم برفع
 الجريتين وهذا هو القياس لان يدخل القبيلتين وقياس العوامل في الجوف ان يختص بحد

القبيلتين واما اعماله عند المجازين فلقوة مشابهته للسكون معناها سكون في الحقيقة فانها للنفي في الحال والظاهر في الاستغراق مع احتمال عدمه وذلك بخلافه التي ينصب بعدها فانها نص في الاستغراق كما سيجي بتحقيقه ثم انها الضعف عليها ايلا عند من يجعله بادى عارض فمن تعقها بان الزيد لتأكيد النفي كما في نحو ما ان زيدا قائم وذلك للفصل بينهما وبين معمولهما والضعف يعمل في القريب منه ما لا يعمل في البعيد عنه ومنه تعقها بالادنى في ما زيد لا منطلق ان نفيه حالة ينتقض بالادنى فيبطل عليها ومنه يعكس جملة التي هي مدخولها بتقديم السند على السند اليه كما في ما قائم زيدا فان ضعف العمل يمنع التعريف بان ينصب ما قبل ان يرفع وجاز على التقليل اعمال ان ولا ولدت بنصب الظرف كالحين خفت يعني ان لو ان النافيتين بجملة ان ايضا عمل ليس ان ذلك ليس على سبيل الوجوب بل على الجواز ومع ذلك لم يستعمل عاملتين الا بالقليل اما عمل ان فكما في قوله ان هو متوليا على احد او على اضعف المجازين واما عمل ان فكما في قوله تعزلة شئ على امر من باقيا ولا وزر ما قضى الله وايقا وقد تراد البناء مع لطلبها لغة في معناها كما في غلامه فجعل العمل المذكور في اسماء الاحيان خصوصا في حين مناصر ولدت وقت قرار والتقدير ليس هذا الحين حين مناصر وقد يحذف عنها الخبر وتوفي في قوله ثم فاعا وعليه قراءة بعضهم ولا حين مناصر برفع حين وفي باب ان النصب على السند اليه وفيما اسند الرفع جاءت ومرفوعة والظرف ما جاز سبقه وان جاز في المرفوعة بالخبرية يعني ان وان واخراها بادل الجملة لا التسمية فينصب السند اليه ويرفع السند اما رفع السند فجاز على القياس الذي ذكرناه في رفع العمد واما نصيب السند اليه فلشبهة الفضلة في المعنى بعد كلمة مشبهة بالفعل وذكر مرفوعة معها ثم ان السند المرفوع في هذا الباب في الاصل خبر المبتدأ شأنه كشأنه في اقتسامه كونه مفردا وجملة وفي جملة احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثباتا وحذف فاجازا وجوبا فيقال ان زيدا

قائم وان زيدا قائم وان زيدا عالم عاقل وان ما لوان ولدا جذا في الخبر جازا وليت شعري جذا وجوبا الى غير ذلك من الاحكام التي في امر واحد وهو جاز التقديم على السند اليه فيقال ان منطلق زيدا يكون عمل تلك الحروف في العمل الفعل فلم يتصرف في معمولتها حقا لرتبة الرفع عن الاصل وهذا فيما اذا كان المرفوع بان غير ظرفا وما اذا كان ظرفا جاز تقديمه في نحو قوله تعالى ان آتينا اياهم ووجبه في نحو ان من آتينا السحر احذر ان يجمع بين ادواتي التأكيد كذا والنفي للجنس بنصب اسم اذا كان منكورا بل فحصل كلمة اعلم ان لا التي لنفي الجنس وهي المسماة بالآية ترفع في استغراق افراد المنفي بخلاف ما ينبغي ليس وسائر ادوات النفي الداخلة على النكرات فانها ليست بنصوص في الاستغراق وان كان الظاهر في الاستغراق ايضا فاذا قلت لرجل في الدار كان نصا في استغراق افراد مدلول رجل وكذا اذا قلت لرجل ان نصا في استغراق افراد مدلول رجال في جملة الرجال فلا يصح اذن لرجل في الدار بل رجلان او رجل في الدار بل جماعة واحدة او جماعة من الرجال ومثل ذلك ما ان اقلت ما جازي من رجل فان ذلك ايضا نص في الاستغراق لما فيه تأكيد النفي بزيادة من وان اقلت لرجل في الدار وما جازي من رجل كان الظاهر في نفي رجل من غير النعنين فيكون مفيدا للاستغراق ايضا واحتمل ان يراد في رجل من حيث هو واحد فلا يستغرق ويصح على هذا ان يقال لرجل في الدار بل رجلان او رجلان وما جازي من رجل بل رجلان او رجال فما يقال من ان النكرة في سياق التقييد العموم ومعناه انه ظاهر في العموم لا انه نص فيه وانما النص في ذلك كون النكرة في سياق نفي الجنس والنفي المؤكد ثم ان لا التبرية نحو ان في العمل فينصب اسم وهو السند اليه في الجملة التي هي مدخولها ويرفع السند منها على ما سيجي وذلك لمشايرتها فكما ان للتأكيد في الاثبات فكذلك في التبرية للتأكيد في النفي فان نفي الجنس تأكيد في النفي قبل انما حمل على ان لما بينهما المقابلة فان احدهما متناه في الاثبات والاخر في النفي والتقييد قد حمل على

النقصان الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين ولو جاز ذلك ليعمل فيما فيه التعريف فان
 فان المعرفة لا يتحقق فيه نفى الجنس لكون المعرفة مقيدة والنفي المقيد يتوجه الى قيد ثم ان
 في عملها مضعفاً جبراً ان اصلها العمل التام المشابهة فهو مشبهة بالعامل بالمشابهة و
 لذلك كان عليها مشروطاً بعدم الفصل بينهما وبين اسمها فان العامل الضعيف ينعى الفصل
 عن العمل وفي نعتة غير فصل وعطفه جواز ارتفاع وانتساب شركة يعني ان نعت
 اسم اذا لم يكن مفصولاً بينهما وبين منوعة بشئ ففيه وجهان احدهما الرفع حمل على
 المحل كما في المعطوف على خبر ان وثانيهما النصب حمل على اللفظ تقول الرجل ظريف وظيفاً وكذا
 تقول الرجل كريم الحسب رفع النعت ونصبه على الصحيح وكذا في غلوم الرجل ظريفاً
 على راي والتقدير عدم الفصل لا احتراز غير محمول في الدار ظريف فانه ليس في الرفع لونه
 يبعد بالفصل عن منوعة فلا يترتب فيه رعاية صورة المتبوع وتجرى الوجه المذكوران في
 المعطوف على اسم فتقول اب وابن وادب وابنا حمل على اللفظ وعلى المحل ويجذف
 تنوين اسم المعرفة على الوجه وعزفت عليه بقلة اعلم ان اسم لنفي الجنس لا مفرد
 محمول في الدار ولا مسلين عندك واما مضافا فغلامه رجل فيها ولا غلومي رجل
 عندك واما شبه المضافا فغيره زبديها ولا ثلثين درهما لك والمفرد في هذا الباب
 يجذف عند التنوين ابد كما ترى وقد يجذف التنوين عزفت في ذلك الموضع ايضا باجواز كما
 في رجل ظريف عندنا وجواز ذلك مشروط بما بين احدهما ان يكون نعتا للمفرد وهو
 احتراز غير محمول غلامه رجل ظيفاً وخبره زبدياً والنتيجة عدم الفصل بين ذلك
 المفرد وبين نعتة بكلمة وهو احتراز غير محمول فيها ظريف واليهما اشار بقوله يلين
 المراد ما بين المفرد والنعت الثاني في نحو رجل ظريف كريم مفصول بينهما وبين اسم فهو
 خارج بالقيد المذكور اعني ليه ووجه حذف التنوين من هذا النعت كونه في المعنى هو لم لا وفي
 اللفظ متصلاً به مع قرينة لا فاراد واما موافقة في حذف التنوين ومع ذلك فهو خلاف

الاصل بقاء التنوين فيه وقد نقصوا في غلومي لبيان احصاف كما في اباك زيدت
 يعني انهم حذفوا التنوين في غلومي لا لوضافة كما زادوا الالف في اباك ايضا اجل الوضو
 اعلم ان لادب لك ولا في لك بخصوصهما يجوز فيهما اباك ولا اخالك وكذلك نحو غلام
 له ولا ناصر ان يجوز فيه لا غلومي له ولا ناصري لا بقله وللخاتمة في ذلك توجيهان احدهما
 ذهب اليه سيوطي وهو لا صح ان مثل ذلك مضاف حقيقة ووجه الاضافة مفرد والاول
 المذكورة زبدي لتأكيد المقدرة والعرض في الحاقها ان لا يلزم التكرير ليعمل التعريف في
 بالفصل بصير المضافا مضافا ويدخل المعرفة في صورة النكرة فلا يستكر عدم التكرير
 ثانيهما ما اختار ابن الحاجب من انه مشبه بالمضافا على احكام المضافا على وجه الشذوذ
 للمشابهة وذلك ان اباك شارك للاباك وكذلك لا غلومي لك شارك للغلوم ^{ميك}
 في اصل معنى الاختصاص ويجذف منه طم في مثل قولهم لا تخاف امرأه عليك بقلة
 اي يجذف اسم عند القرينة كما اذا رايت باحدا خوفاً من امره تقول له عليك والتقدير لو ^س
 عليك ويرفع ايضا مسند اشاع حذفه وقد صح ان يلغى ولكن بندن يعني
 ان لا نفي الجنس يرفع المسند في الجملة التي هي مدخولة كما لا رجل افضل منك ولصاحب المال اجو
 من زيد ولا خير منه قايم ههنا وقد شاع في كلامهم حذف هذا السند اذا كان معلوماً
 نحو لاهل ولا مال اي لاهل ولا مال له ونحو لباس اي لباس عليك ومنه لاله الا الله ولا
 فتي الولى وان لم يكن معلوماً يجذف كقولك لرجل افضل منك ولا رجل في الدار قوله وقد صح
 ان يلغى يعني ان لا التبرية يعمل العمل المذكور على ما هو المشهور في صحيح فيه الالف ايضا برفع فل
 الجملة بعد وذلك بقلة وبالفصل والتعريف الغي راءاً وكرر ما يلغى على كل حالة يعني
 ان لا التبرية يلغى وجوباً مع المعرفة كما في لا زيد وفي نحو الرجل وفي غلوم زيد ومع الفصل
 بينها وبين اسمها نحو في الدار رجل امنا مع المعرفة فاعدم تحقق نفي الجنس ولما مع
 الفصل فالبعد عن العمول كما ترى ان لا يلغى لزيد في التكرير سواء كان يلغى على الجواز كما في قولك

لا رجل في الدار ولا امرأة او على العجب كما في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو ولا الرجل في الدار
 ولا المرأة كما في قولك في الدار رجل ولا امرأة فالتكرير بشرط لاظهارها في جميع ما مر من المعاني
 والتكرارات اما في التكرارات فللتشبيه على كونها لنفس الجنس فان في الجنس هو تكرار النفس في
 الحقيقة واما في المعارف فلجبر من مافاته من في الجنس واولها ابا حسن لها
جنس يعني في فصل في الخصومة اعلم انه قد باول العلم المشتهر بحصوله من الخصم ابا حسن جنس
 لفائدة معنى تلك الحصة فلا يلزم الاغلا والتكرير وذلك كقولهم قضية ولا ابا حسن لها
 يريد به علينا رضي الله عنه فانتج ابا حسن بلا كونه مأولا لجنس هو الفضيل او
 القاض او القاطع في الخصومة لا نه كرم الله وجهه كان ضياله في الخصومة على ما قال
 عليه الصلاة والسلام اقضاكم على ضار اسمه كجنس الفيد يعني الفصل وهذا كما يقال
 لكل فرعون موحى لكل جبار قماره ويدخلها من فعل غالبا ولكنها تلحق بحرف
اعلم ان لا التبريد دخلها الحرف وحرف الجر اما في الجواب فيلحقها لانها بدخولها عليها آخرها
 عن معناها وتجعلها بمعنى غير ذلك كما في قولك كنت بلا مال وما انت بلا كل شيء منه
 قوله تعالى غير المفضي عليهم ولا الضالين والغاؤها هنا لا بوجوب التكرير لانها بتغير
 معناها كما نراها في غير ان يكون لنفس الجنس واما الحرف فبدخلها فلا تلحقها غير العمل بقول
 الرجل في الدار وعليه قوله لا اصطبارا لسلامها جلد اذ المرفق الذي لا فاء امتا
 قوله امها جلد اذ قوة واصطبار وقوله اذا اوقى الحريدان اوقى الموت واختار
 ذكر مباشر النواصب هنا وان كان بعضها متعلقا بابيب المنصوب وبما لا يختص
 بترك ذكرها من بعد اخرى وتسهيلها للضبط بالجمع بين مباحثها وتبيينها على كون
 النص في ذلك التباين اصله فان المعمول المذكور اصلية في المرفوعا لكونها عمدا
 رضية في المنصوبا المنصوبا وينصب في التركيب ما هو فضلة فمن ذلك المنصوبا
 بالمصدئية قد مر الكلام في نصب جميع الفضل ثم ان هنا ما يسمى مفعولا وذلك

اما مطلق من القيود لكونه مفعولا على الحقيقة وهو المنصوب على المصدئية ويسمى مفعولا مطلقا
 وكثيرا ما يسمى مصدرنا وانما قلنا انه هو المفعول حقيقة لانك اذا قلت ضربت فلان فليس لك
 في الحقيقة الا الضرب دون ما وقع عليه الضرب او وقع فيه الضرب اوله او مع هو
 المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ومنها ما لا يسمى مفعولا كالحال
 والتميز والمستثنى وقدم المصدر لما ذكرنا انه كونه هو المفعول حقيقة هو المصدر
 الثاني لفعل وشبهه لتأكيد او قصد نوع ومرة يعني ان المنصوب على المصدر
بالمفعول المطلق مصدر يقع تاليا اما الفعل او شبهه المصدر والصفة المشبهة نحو ضربت
ضربا واجني ضربك ضربا وازيد ضربا ب ضربا او مضرب ضربا وهو اما التأكيد مفهوم
ما سبق من الفعل او شبهه وذلك بان لا يدل على ان زيد على مفهومه كالمثلة المذكورة
واما القصد نوع من ذلك وذلك بان يكون المصدر موصوفا نحو ضربته ضربا شديدا
او موصوفا على معنى الوصف كجلسته والقبلة فان الفعلة بالكسر يكون لصفة في الصفات
يذكر بعدها بعين ذلك الوصف نحو جلست جلسته حسنة او جلست القلبي واما القصد
المدة وذلك اما مصدر موضوع للمرة نحو ضربته ضربتين وضربا او مصدر موصوفا
بما يدل على ما نحو ضربته ضربا كثيرا او لا ينتقض التعريف المذكور بالضرب في نحو اجني الضرب بالو
يكون المصدر فيه بمعنى الفعل السابق كون المصدر اذا لم يكن بمعنى الفعل المذكور ويمكن ان
يقع تأكيد الماو مبنيا النوع والمرة ومكان التأكيد بغيره وانما لما ليس في القصد حقيقة
يعني ان المصدر الذي للتأكيد لا يشترط ان يجمع ابدالون المقصود به الحدث مجرد اعتبار
الفعل والكثر والكيفية والحيث والتشبيه والجمع انما هو باعتبار الكثرة واختلاف
النوع وذلك بخلاف ما لو كان للنوع والمرة لو كان تعدد النوع وكثرة المرات
وقد ناب عنه نعته وخبره وكل وبعض واسم نوع وآلة ومشارك في اصله ومرفق
ووصف واعداد واسم مكان يعني ان المفعول المطلق ينبو عن لفظ غير مصدر الفعل

المذكور فيض عنه ويبنى ويجمع حيث يرتشنة المصدر ومعه وذلك احد عشر شيئا احدها
نعت المصدر نحو عمل صالحا اي عمل صالحا ومنه نحو سرتاى سبى سرتاى سبى
وثانيها ضمير المصدر نحو زيد اظنه جالسا تقدير خلت الخيال ونحو قوله تعالى
احدنا العاملين اي اعذب عذبي وفي الدعوة الرفوعة واجعله الوارث من اي اجعل
الوارث من غير تناسلها جعلها وثالثها القطع نحو عرفت كل المعرفة لان الكل في المعنى نفس المصدر
اليه ورابعها القطع بعض نحو عرفت بعض المعرفة لان بعض المعرفة وخامسها اسم نوع من
المصدر نحو رج الفهري فالفهري اسم نوع من الرجوع وسادسها اسم الالة المستعان بها
في المصدر نحو ضربته سوطا اصله ضربته سوطا ويقال ضربته سوطين واسواط اذا اريد
ضربتين بسوطين وضربا باسواط وسابعها الفظ يشترك المصدر في اصله وما اخذ نحو
قوله تعالى وتبتل الية تبتل اي تبتل فانها متوافقة في الماخذ وهو التبتل ونحو قوله تعالى
والله ابتكمم الؤذنبا تاحسنا اي انبا تا وقوله مشارك ان شئت قرأته بشد بد الشين
فيلون من التشارك وان شئت قرأته بالتخفيف فيكون من التشارك وثامنهما ارفاد المصدر
نحو قد جلوسا وتاسمها الوصف المشق نحو هنيئا لك الهنياء وعايذا بك اي عيادا وكذا
نحو قاعدة وقد سار الركب بقصد التوبيخ وعاشرها اسم العدد في المعنى نفس المصدر وقد
يجرد العدد التميز فيقال ضربته الفاح فيجمل ان يكون صفة لمصدر مخدوف اي ضربا الفا
والخاري عشر اسم ظن ان المشابهة الى المصدر نحو عجزني في ضربت ذاك الضرب وقد يقال
فصرت ذاك ويجذف عنه الفعل في غير مقدم لقادم واره نقصاب القرينة
يعني يجوز حذف فعل المفعول المطلق عند قيام القرينة كما اذا قلت ضربت مقدم لمقدم دارك
والتقدير قدمت غير مقدم وكذا قولك بليما طويلا لم قال ما قتت وضربا شديدا
لم قال اي ضربت ضربت ويلزم فيه الحذف وهو مقيد بمحول ذلك الفعل في الاصل
كسكانه حملا وكمرجا بزبد فيها خوليتك عدت يعني يجب حذف الفعل الناصب

او مفعول بطريق الاضافة بحرف الجر لفظا او تقدير لفظا فحي سكرالك وحمدا لك وعجبا منك
بتقدير شكرتك شكر او حمدتك حمدا وعجبت منك عجا وكذا مرجا بزبد اذا فسر مرجا بالصد
رجب موضع زبد مرجا وان فسر موضع الرجب فهو مفعول به على ما يجي واما تقدير افخي
كتاب الله وسنة الله ومعاد الله وضرب الرقاب بتقدير كتب الله كتابا وتسنة الله سنة
واسبح الله تسبيحا واعوذ بالله معاذ او ضربوا الرقاب ضربا ومنه تلك القاعدة خوليتك وسلك
على ما ذكره صاحب الرضى ان التقدير البتلك البابين اي اقيم خذ منك اقامتين واسعدك
اسعادين اي اعينك اعانتين والتثنية فيهما للتكرير والتكثير كما في قوله تعالى فان جمع البصر
كرتين والمعنى البابين كثير متباليا واسعادا كثيرا متباليا وفيه ما حذف الفعل ثم حذف زوايد
الكثرة وفي الاول حذف حرف الجر ايضا ثم نقل الضمير من موضعه وادفاه المصدر اليه وانما
حذف الفعل في امثال تلك المواضع اما قصد الدوام والزموم كما في حمدا وعجبا وسبحان
الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله وسنة الله او يكون الكلام مما
يستحق الغرائغ منه بسرعة خوليتك وحديثك وبعد من في المصدر بها او يدري
ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر لتحضين
بالاضافة فتعذر بها اظهار الفعل بان يقال سبحان الله وكتب كتاب الله وسنة الله
لما فيه من ارتفاع الفاعل والمفعول في الخبر الوضعية الفعل يشغل الغير في العمل في جعله
متعلقة بترك ذكره ابداهذا وما يقال من ان مقيا وعيا وحمدا وشكرا وعجبا
يجب فيه حذف الناصب سماعا فليس يثبت اذ لا يمنع من ان بقا سقا الله سقيا وعاك
الله رعيما ويكثر في الخطيب الحمد لله حمدا وفي نهج البلوغ تحت الحمد لله على عظيم انما احد يكون
حمدا اذ وانما يجب الحذف فيها وفي غيرها اذا قيلت بعمول الفعل على ما ترى ليعلم ان الجارو
المجور بعد امثال هذه المصادر اذا قيلت بواسطة حرف الجر في محل الرفع على انه خبر مبتدأ
المحذوف فخي مرجا بك تقدير هذا دعاء يخص بك والجملة مستأنفة لا محل لها من الاعراب

وقد وضع صاحب الكافية قاعدة الحذف في خبر ليتك وسعديك فقال ومنها ما وقع منه مثل
 ليتك وسعديك وانت تعلم ان هذا غير مطر فان قولك ضربته ضربتين مثله مع عدم
 وجوب الحذف فيه كذلك فيما فعله خبر والتكرار او بالخصر سوق العباءة كما رسالو
 اجنابا وخالد قتالو فتا له نفيه مثل مثبت يعني في المواضع التي يجب فيها حذف فعل
 المفعول المطلق هو الجمع في امر ان يكون فعل المفعول المطلق خبر مبتدأ تقدم
 ذكره مع لا يصلح المصدر ان يكون خبر عنه لان المصدر لا يحمل على ما يحمل عليه الفعل الا
 مجازا وثانيهما ان يقع المصدر في سوق العباءة مكررا كما في زيد سيرا سيرا او يكون
 محصورا فيه بالا او عنانها نحو ما زيد اوسيرا او سيرا البريد وانما زيد سيرا وما زيد
 اوسيرا سيرا وانما زيد سيرا سيرا والتقدير في الكل سيرا سيرا ويخرج عن الضابطة نحو
 ما سيرا سيرا شديدا لان الخبر في المصدر لا الفعل ويخرج ايضا نحو ما سيرا سيرا
 شديدا لم كون الفعل خبرا وكذا نحو ما زيد سيرا ونحو زيد سيرا فقد اوردنا
 المذكورين اعني التكرار والخصر في خبرهما ان يقال سيرا سيرا وانما وجب حذف الفعل في
 ذكره الضابطة لقيام القرينة على خصوصية قوله ما انت لا اجتنابا بامثال صوت
 الحصر وقوله خالد قتالو قتالو مثال صوت التكرار وقوله نفيه مثل مثبت اشارة الى
 امثال افر صوت التكرار مثل ان يقول ما خالد قتالو قتالو وما افضل القصص ^{فيها}
كفي قوله شد والوثاق بانه يعني ان المواضع التي يجب فيها حذف فعل المفعول المطلق
 ما اذا كان المفعول المطلق مفصلا عما هو المقصود من جملة سابقة بان يذكر جملة
 يتضمن فوايد واعتراضا وتذكر تلك الفوايد بعدها مفصلا باللفظ مصدرية
 وذلك كما في قوله تعالى فشدا والوثاق فاما متا بعد واما فدا فالتن والفدا
 تفصيل لغرض شد الوثاق الذي يتضمن جملة فشدا والوثاق والتقدير يتمنون متا
 وتفقدون فدا وانما وجب حذف الفعل في امثال ذلك لان الغرض من الفصل استفا

فيها المصدر الواقع على الوجه المذكور فيضاح ان يقوم ذلك المصدر مقام ما يتضمن تلك
 الاغراض اعني فعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الاغراض استقل ذكرها ^{لها}
 فالترجم حذفها وما كان تأكيد المضمون جملة وذلك بالنعيم او بالخصومة فهذا
 اخي حقايم وورهم على اعترافا بالوقادير غصت يعني في المواضع المذكورة ما اذا
 كان المفعول المطلق تأكيد المضمون جملة متقدمة بحسب المعنى وذلك على ضربين احدهما
 ان يكون المذكور امرا عاما يصلح ان يؤكد به مضمون كل جملة سواء كان من قبيل الاقادير
 مثلا نحو اعلى درهم حقا او لم يكن من ذلك القبيل نحو هذا اخي حقا وزيد في الدار حقا اي
 قوله حقا فيجعل الجملة المتقدمة مفعولا لقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا بياننا
 للنوع تقدير الكلام قلت هذا اخي قوله حقا فان التكميل اذا تكلم بالجملة في مقولة له وقد يكون
 القول مصرح به كما في قوله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي وقد عدت هذا الباب
 قولك لا فعلية البتة المقطوع به اي قطعت القول وغصت به قطعة واحدة وثانيهما
 ان يكون المؤكد امرين لئلا يؤكد مضمون جملة مخصوصة فاعترافا في قوله اعلى
 الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فالفعل الناصب مدلول الجملة المتقدمة
 والاعتراف تأكيد المضمون للجملة السابقة وما نابع عنه الوصف مثلا قائما ومثل
هنا للقيام وهنات يعني في المواضع المذكورة ما اذا كان المفعول المطلق صنفا
 قائما مقام المصدر وذلك على ضربين احدهما ان يكون الوصف مقرونا بالهزة التي للتو
 نحو اقباما وقد فعد الناس اي قبا ما ونحو افا عدا وقد سار الكعب اي افعدا وثانيهما
 ان لا يكون مع الهزة المذكورة نحو هنيثا يعني هناه وبريلا يعني مرة ونهم من جعل هذه
 الصفا احوالا كما يجي في باب ان شاء الله تعالى وينصب ما فعل منه نحو
كافا يعني الكرم بالجنبة يعني ان المفعول المطلق قد يكون له فعل من اصله اي لم
 يشق منه فعل اصلا فينصب فعل بواقع المعنى وذلك على ضربين احدهما ان يكون

مصدر آخر هو الـ التي خيبة فيقدر فيه خاب بر والثاني ان يكون صوتا يقع المصدر مخوفا
يعني الكراهة فيقدر فيه كرهت اقا المفعول به ومن ذلك المفعول به وهو قابل المضمون
فعل قام للعاملية يعني ما يكون فضلا في الكلام فينتصب التركيب هو المفعول به وهو
المفعول به وهو القابل للمضمون الفعل العامل فيه فخر ضرب زيد فزيد قابل للضرب
الذي هو مضمون الفعل العامل فيه اعني الضرب وكذا الكلام مخوفا عطيت زيد ادرها
فان زيدا ودرهم قابلان لفعل المعطوف فانه قد تارة فعله ان الله لا تقبله على الوجه
الذي يقبله زيد ولذلك لا يقال له معطوف وانما هو معطوف ما خور واما بقال فمخوفا علت
زيد فاضلا وهو انتسب الفضل الى زيد فانه هو المعلوم وانما نصب لن لقيام تلك
الانتساب بها وخرج عن التعريف الفاعل في قولك خرج زيد فان زيدا غير متاخر الخروج
لما ليس الخروج من معنى التأثير وكذلك الفاعل في مخو القطع للجل لان الجل وان كان
قابلا للفعل فانه قابل لقطع القاطع الانه ليس بقابل للفعل العامل فيه فان العامل
فيه الانقطاع دون القطع ويلحقه المروء ع خافصة وذا كاختار موسى قومه ومخفة
وذلك مقصود على ما سمعته وما قيل الو مع ان المصدرية ولم يلحق بالفعل
اذا كان مفعولا بواسطة حرف الانقباض بنز ع خافضة لنقص التخفيف وذلك لان الاصل
في الفضلة النصب فانزع ما وجب خفضه يعود الى اصلة كما في قوله تعالى واختار موسى
قومه اي من قومه وقول القائل استغفر الله ذنبنا اي من ذنب وذلك مقصود على السماع
لا يتجاوز غاية ثبت في كلامهم وما في ان المصدرية مع الفعل فيجوز ذلك الذي قياسا
حيثما وقع ومنه قوله تعالى اعوذ بالله ان اكون من الجاهلين وذلك لان ان حرف
حرف موصولة بطول اصلة فاجاز وافرها التخفيف حرف القياس وكذا احكام
المسندة لكن ها موصولة بالجمله التي بعدها في قياس فيها حذف لما خفف كما
في عجبت انك قايم قوله دم خفف مفعولا والعامل فيه مقدرا قا ولا ينزع لما خفف من قومه وم

وجاز التقديم من غير مانع ويلزمه عند اقضاء الصدارة يجوز تقديم المفعول به
على فعله اذا لم يمنع من التقديم مانع فان منع لم يقدم ومن المانع ما اذا الاشتبه المضبو
عند التقديم كما في ضرب موسى عيسى فلو قيل في عيسى ضرب موسى لظن ان عيسى متبدل منه
ان يكون الفعل صلة للخ فخرجت من ان ضرب زيد لما لزم منه الفضل بين المفعول
وصلها هذا وقد وجب تقديم المفعول به على امله اذا كان متضمنا لما صدر الكلام
خوايم ضربت واي شي تفعل افعل ويحذف في باب فعل التعجب وفيها المقصود ذكر حرف
يعني يجوز حذف المفعول به وان لم تعم قرينة دالة عليه كونه فضلة وذلك حيث يستقيم
المعنى عنده فمثل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون اي شي اي يكثر ذلك في فعل المشب
قال الله تعالى ولو شاء لم هد كم اي لو شاء لم هد ايتم وتبين هذا الحذف في صيغة افعال
التعجب ما احسن زيدا واحسن زيدا اذ لا فائدة في التعجب من دون ذكر التعجب منه فيكون
مفعولا ملحقا بنا الفاعل وكذا ايتبع حذف المفعول به حيث يكون مقصودا من ذكر الحذف
فلو يحذف اذا كان مجا بابا مخو ضربت زيدا في جواب من قال مخربت ولا اذا كان مستثنى
مخو ما ضربت الزيدا قال في الرضي والمفعول الذي يحذف على ضرب ين اما منوي كما في قوله
تعالى فلم يسأ بمعنى من يسأوه او غير منوي او ذلك اما ينضم الفعل المتعدي ومنه
الفعل اللازم كقوله تعالى يا الفون غرامة اي يجدون واما البالغة بترك التقييد كل
تقول فلون يعطى بمعنى قال الله تعالى وان الله يقبض ويسبط وقد جاز حذف الفعل منه
كما لا لمن قال من قبيت اي بالقرينة ينبغي يجوز حذف الفعل الناصب للمفعول به
عند قيام القرينة والقرينة اما الفظية كما في المثال المذكور واما معنوية كما اذا ايت
شخصا في بد خشيته بريد ضرب شخص فيقول زيدا اي ضرب زيدا ومن ذلك مكة لمن
اراد دخول فيها والقرطاس لمن يريد دخول مكة والقرطاس ويحذف ايضا بالوجه منه
مخو سماع او ثبت اقية وجوب حذف فعل المفعول به على صريح ان يكون

ثابتاً بالسماع ولا يضبط اضابطاً بغيره بثبوت علة وجوب الحذف حيث يمكن ان يقاس عليه غيره
عند وجود العلة ولا يكون ذلك الا في الامثال وما يجري مجراها في كثير من الامثال والعلة فيه
ليس الاكثر من استعمال فان التعليل يطلب الاختصار لكن تترادفه والثاني ان يثبت في الوقية
اي الضوابط التي يعرف بها ثبوت علة وجوب الحذف فيقاس على شيء واحد شبه متفرقة واصل
القياس لا اعتبار بحال الشيء الا في فاما سماعاً فلو امر ونفسه ونهوا خيركم
عند فرقة كذا قولهم اهلوا وسهلاً ومرحباً وقيل لها نصب على المصدرية من الموضع
التعجب فيها حذف ناصب المفعول به سماعاً قولهم امر ونفسه اي دعى امر ونفسه
والواو اما للعطف او بمعنى مع ومنها قولهم انتوا خيركم على نفس سببها فانه قد
استعمل التشبيه وانتوا خيركم ويقدر الكسائي على خبركم والفركان انتوا خيركم ومنها
قولهم اهلوا وسهلاً ومرحباً والتقدير اتيتم مكاناً اهلوا اجانبه ووطنت
مكاناً سهلاً وخشونة فيه واصبت مكاناً مرحباً لا ضيق فيه وقال الكبير منصوب على
المصدرية اي حيث بلوراء مرحباً اي رحباً واهلت اهلاً اي تاهلت تاهلاً فقد
فعل وان لم يستعمل وسهل موضعك سهلاً على وضع سهلاً موضع سهوله واما
قياساً فهو خمس مسائل فمنها اختصاص في فعل الحضيضة وذلك في باب الحكاية شائع
كقولك نحن العرب سخي ارومة وجاء على غير الحكاية قولهم بك الله نرجوا الفضل وهو
يعني وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول به على سبيل القياس في مواضع خمسة المنصوب
على الاختصاص والمنصوب على القطع والمنصوب على التذبر والاعراب والمنصوب
بالوضار على شريطة التفسير المناري وقوله منها الاختصاص في المسائل المذكورة
الاختصاص ونصبه بتقدير فعل زبناء الحضيضة وذلك شائع بعد ضمير الحال
عن نفسه كانه انا واني ونحن نفرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير بالناس
بانسب اليه نحن العرب اسخى ارومة الى اخذ العرب بين الطوائف بزيادة السخاء

اي مختصين بتلك الصفة وعليه قوله نحن معاشر الانبياء لا توتروا وقد بان في القصب
بالاختصاص بعد ضمير الخاطبة على ذلك نحو بك الله نرجوا الفضل بنصب الله وكذلك
سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل ومن زال الى مكرم ايها الفتى كلفه المنا
في البناء بضمه يعني من باب الاختصاص قول الرجل يفصد الحكاية عن نفسه في مكرم اي
فلان ايها الفتى اي مختصاً بين الفتيان بالاكرام وانا المسلمين ايها الرجل اي مختصاً
من بين الرجال بالسكينة ومجموع ايها الرجل في محل نصب لوفوعه موقع الحال وليس يد بالفتى
والرجل الوصف وفي الشرح الكبير زيادة تحقيق هذا المقام ومنها انتصا الوصف
بالقطع وهو للترحم او للذمة كالحمد لله حميد ونحو جاني زيد المحذول او الحظا
فيضمه او اريد والذي يلزمها بالنسبة المعنوية يعني من المواضع خمسة المذكورة
الوصف المنصوب بالقطع عن موصوفه وذلك اما الممدوح نحو الحمد لله حميد والملك لله
اهل الملك وللذم نحو جاني زيد المحذول الفاسق وللمترحم نحو جاني زيد المسكين المحظا
او الحظا صفة شدة الحاجة فيضم في المواضع الثلاثة اعني او اريد والفعل الذي
يلزمها معنى فيقدر في الاول اترحم وفي الثاني امدح وفي الثالث اذم وتبايسته هذا
البناء نصاً على الممدح وان كان فيه الممدح وغيره وليعلم من المقطوع المنصوب لا يكون
الومعة لا لتباسه حالة التنكير بالحال فلا ينصب الوصف في نحو جاني زيد المحظا
وذلك بخلاف الرفع على القطع على ما مر فانه التباس فيه اصله ومنها الذي قد
حذر لخصه وسمى تحذيراً بتلك العلامة يعني من المواضع الجملة المذكورة ما يستعمل
تحذيراً وهو المحذوم المنصوب بتقدير حذر وما الشبهة اعني احذر واوقو وقد
ونحو غير ذلك من افعال التقييد بحسب بلايم المفعول ويستقيم به المعنى واما خفض حذر
بالذكر لوصالته في البناء ولذلك سمي تحذيراً بعلوه قد قدس فيه ومعنى التحذير
تنبيه الغافل على مكره مجتاز عن الضرر وللزوم تقدير العامل فيه ضابطاً لها

ان يذكر المحذر ويجد المحذر منه بتوسطه الواو العاطفة او من ظاهره او
 مقدرة منصوبين بتقدير فعل في افعال التقييد وثانيهما ان ترك المحذر ويذكر
 المحذر منه مكررا وانشاء الى الاول منهما بقوله فينصب حذرت ثم تنصب
المحذر منه ناوبا للتقية وذلك بواو او بن ظاهر وقد يقدر ايضا مع ان
 المصدرية كاياك والشوها ونفسك والمراو يا من شري وان تضرب الفتة
 اعلم ان المحذر في صوت العطف يكون مضافا الى ضمير الضمير والمضمر فيكون الضمير
 المخاطب نحو اياك وحده واياك والشوايا والتقدير اياك حذرا وباعد باخا
 العامل بعد اياك وانا جاز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول لو احل كون احد
 منفصل كما جاز ما ضربت اياك والمضمر في ابيح المضاف الى ضمير المخاطب
 على رأسك والسيف ونفسك والراء اي حذر رأسك واحذر السيف وق
 نفسك واتق الماء هذا في صوت العطف ولما اذا كان المحذر منه مذكورا
 بن فالمحذر يكون في الضمير المخاطب نحو اياك من حذر واياك من شري قوله وان
 تضرب الفتة الى اجل القوى وهو معطوف على شري والتقدير واياك من ان تضرب الفتة
 وانا جاز فيه تقديره وان نحو اياك من شري لان حذف حرف الجر منهم الصريح ليس
 بقياس واما حذف مع ان المصدر في قياس وانت بهذا استغنى عن التثنية
 التي ان تكون في هذا البناء التقدير او لما فرغ من الضابط الاول لزوم تقدير
 العامل في باب التحذير اشار الى الضابط الثاني وقال وان كنت لم تأت المحذر فان نصب المحذر
 بعد مرة يعني استغنى عن ذكر المحذر لكونه معلوما فالواجب ان يذكر المحذر منه مكررا
 منصوبين باخذرا وما في معناه نحو الطريق الطريق وقد باق المحذر منه ثم يعطف عليه محذر منه
 غير ذلك نحو انا قد الله وسقياها وهو قريب من التكرار ثم ان المحذر منه هنا يكون كاظاهر
 مفردا كما ذكرناه مضافا نحو نفسك ونفسك ومضرا نحو اياك اياك

واياي واياي واياه وعله وجوب الحذف في البناءين الوقت غير ذكر الفعل مع دلالة
 الحال على كون الناصب باب اليقظة وما يقرب من التحذير هو باب الاغتراب وهو المخاطب
 بلزوم شئ بنفسه وكذلك تم الباب بذكره فقال وقد رت في الاغتراب الزم ونحو
ذاك يعطف او بتكرير جملة يعني يلزم تقدير الزم او ما في معناه في احفظ وحذ في المعنى
 في حالة التكرار والعطف دون حالة الاغتراب وهو التحذير بلا اسم الظاهر في الشرط دون
 التحذير بياياك فانه يكون بذكره ايضا كما مر امثال الاغتراب بالعطف قولك نفسك ما
 منعها بتقدير الزم ومثال الاغتراب التكرار قولك السلاحي السلاحي والريح الريح قال
 الشاعر اخاك اخاك ان نزلوا خاله كساع الى الهيجا بغير سلامه ومنها الذي اضرت
 عامله على شريطة تفسير لتأكيد نسبة يعني في الموضع الخمسة المذكورة ما اخر عامله
 على شريطة تفسير لتأكيد النسبة باضمار الفعل مرة وتفسيره اخرى وانما وجب الضاد
 فيه لكونه المقترنا بيايكون مفسرا عند تقدير الناصب فان الظاهر مستغن عن التفسير
 وذلك اسم بعد الفعل ناصبا ضمير له او ظاهر اذا علوق بحيث اذا سلطته او شبهته
 على الثاني النصيب بصحة كريد اضربناه ونضرب عبده باضمار فعل الضرب ثم الامانة
 يعني ان الواجب ضمار فعله بشرطية التفسير اسم بعد فعل او شبهه ناصبا بضمير ذلك اسم
 او ناصبا لاسم ظاهر له تعلق بضميره بحيث اذا سلطت ذلك الناصب او شبهه المعنى على
 ذلك اليمين حذف الضمير الذي هو محموله ووجهته الى ذلك هو ان الثاني النصيب مع
 صحة الغنى لتصلح بذلك ان يكون مفسرا فان المفسر اعرض عن المفسر وذلك نحو زيد اضربته
 بتقدير ضربت وزيد اضربته غلوم بتقدير اهنت لكون الامانة لوزمة لضمير الغلوم ونحو زيد
 زيد امرت به بتقدير جاوزت ونحو زيد اجلست عليه بتقدير لوبست فيقدر الكلام
 فالامثلة المذكورة ضربت زيد اضربته واهنت زيد اضربت غلوم وجاوزت زيد امرت
 به ولوبست زيد اجلست عليه والمراو يشبه الفعل الفاعل واسم المفعول نحو زيد انا ضارب

وانامت واما المصدر فانه يكون مفسر في هذا البناء منصوب لا يتقدم عليه والمفسر
ينبغي ان يكون حيث ينصب المحدث ولو سطر عليه وكذا الصفة المشبهة لعدم تقدم
معوله عليه وقد خرج عن الضابط المذكور اشياء منها نحو زيد ضربت لعدم انضاف الفعل
عن الظاهر الى الضمير ومنها نحو زيد ان ضربته وزيد هل لقيته لاستناع التسليط فيه
لان ما يستحق الصدرة يمنع من ان يعمل ما بعده فيما قبله ومنها ما اذا كان بعد حرف
من حروف العاطفة وكذا النسبية الواقعة موقعها فان ما بعده هذه الحروف لا يعمل
فيما قبلها ومن ذلك قوله تعالى الذانية والذاني فالجدا ولو كانت الآية من باب ما اضمر له
لكان المختار فيها النصب لكون المحدث مع الطلب وقد اتفق القراء السبعة على رفعه
والقرآن لا يجوز ورواه على غير المختار ومنها نحو زيد ذهب فان ذهب لو سطر على زيد
لا ينصبه وكذا شبهه وهو ذهب او لو بسط على بنا الجمول ومنها نحو قوله تعالى وكل شئ
فعلوه فالزيد لان المعبر فجاز سطر الفعل على المحدث ووجه المغنى حيث يكون
موداه مستقيما وارادوه هنا الوسط لكان في تاويل فعلوه كل شئ في الزيد فالجاء ان
علق بفعلوه اليكن المغنى مستقيما لانما انفعل في الزيد في صحايف اعم الناشئ انما توقع
فيها فعلوه لكون الكرام الكاتبون او فوا فيها الكتابة وان جعل الجار والمجرور نعتا لكل شئ
كان المغنى مستقيما لكن لا يكون موديا بابا هو المقصور فان الغرض هو ان كل ما فعلوا به
ثابت في الزيد لا يفوت عن كتابة الكاتبين شئ منه لانه ما هو المكتوب فيها مما فعلوه قوله
ناصبا حال عن الفعل وهو مرفوع بالظرف اعني بعد لوجود شرط الرفع فيه وهو الاعتماد
على الصاحب فينصب حتما بعد ان وقيلها واحرف تخصيص بلافعال خضت يعنى
بالنصب في المحدث واذا كان بعد ان ولو نحو ان زيد اضربه ضربك ولو زيد اكرمه
اكرمك وكذا بعد الما بالجار المضمين في الشرط نحو متى وجئنا وكذا يجب النصب بعد حرف
التخصيص نحو لو زيد اضربه والعلامة في كل ما الاختصاص بلافعال فينصب الاسم بعد

بتقدير

بتقدير الفعل المتعدي على المفسر ويختار النصب اذا وجد حيث وحرف النفي ايضا وهن
يعنى يجوز الرفع ويختار النصب في المحدث اذا كان بعد اوا حيث المتضمنين لغنى الشرط
لكون الشرط بالفعل اولى لان حقيقة الشرط تعلق مضمون فعل المضمون بالفعل اولا وكذا بعد
حرف النفي اعني ما ولا وان وذلك لان النفي بالحقيقة لمضمون فالقول ان يلى الفعل لفظا
او تقدير او كذا يختار النصب فيما اذا كان بعد المفعول لا يستفهم نحو زيد اضربه لكن المفعول
بالفعل اولى وانما يذكر كل اهل المستفهامية لانها تدخل على الجملة التي جزؤها التثنية فلو
يقال هل زيد ضربت اى على الفتح ومع طلب ايضا وحيث عطفته على جملة فعلية توكيدية
يعنى يختار نصب المحدث مع الطلب ايضا اى الامر والنهى والدعاء نحو زيد اضربه
وعمره لا تضربه ويكره الله لان وقوع الجملة الطلبية خبرا يختار الى التاويل بالجزئية
كما في وختار النصب حيث اردت العطف به على جملة فعلية كما في قام زيد وعمره
اكرمه للاهتمام برعاية التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وكذلك الحكم اذا
اردت على الكلام السببية بالجملة الفعلية نحو مرت برجل ضارب عمر وهند ايقظها
رعاية لحق المشابهة وكذلك والتفسير بالنصب الست كل غلام بعته بثلاثة يعنى
من المواضع اختيار نصب المحدث وما اذا كان رفعه مودها لكون الجملة المفسرة بالصفة
كما في المثال المذكور اذا اردت ان كل غلام تملكه يتبعه بثلاثة فانك اذا رفعت
كل غلام احتمل ان يكون بعته خبرا فيوافق المغنى المقصود واحتمل ان يكون بعته صفة
لكل غلام وقوله بثلاثة خبرا فيكون المغنى ان غلام قصدي ببعه فوكاين بثلاثة لا كل
ما تملكه من الغلام وهو معنى غير مقصود فيكون النصب اولى فيه للسلافة غير احتمال
غير المقصود وقد جاز فيه الرفع حيث عطفته على ذات وجهين كناية قامت
يعنى يجوز الرفع مع جواز النصب على السوية في المحدث اذا قصد عطفه على جملة
ذات وجهين بان يكون اسمية مشغلة على جملة صغرى فعلية فيرفع عطفها على الاسمية

التي هي الصفري كما في زيب قامت وعمر اكرمته باسكان ضمير زيب في المفسر ان ترجع الرفع
 بالسلامة من التقدير عوض يكون العطف اقرب من الفعلية من الالهيته ولضعف فيه
النصب مع فقد مقتضى لمثل زيد حيث بهدته كذا حيث كان مقتضى الرفع غا
 كما اذا لم تات مع طلبية يعني يختار في الكلام المحذور الرفع مع جواز النصب على
 ضعف عند عدم مقتضى له المقتضيات المذكورة اعني ما يوجب النصب وما يوجب محذو على
 الرفع وما يجوز مع جواز الرفع على السوية وذلك كما في زيد ضربته وزيد حبته بهدته
 وانما يرجح فيه الرفع على النصب لعدم احتياج الرفع الى تقدير عامل ولا حصل عدم التقدير
 وكذا يختار الرفع فيما اذا كان مقتضى الرفع غالباً على مقتضى النصب ومقتضى الرفع
 الذي يجمع مقتضى النصب هو ما فهو يجمع العطف على الجملة الفعلية فيجعله بقول
 ضربت زيدا واما عرف اكرمته وذلك لان انما يتبدل بعدها الكلام ولا ينظر
 معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها فوجعت الجملة الى ما كانت جملة في اول
 من اختيار الرفع ويجمع الطلب ايضا ولكن ما مغلوبة بقول ما زيدا فاكرمته باختيار
 النصب يكون وقوع الطلب خلاف الاصل واما لا يبطل مقتضاه كما ابطالنا
مقتضى قصد التناسب المنادى وفيها المنادى وهو مدخول احرف النداء التي
 عن لفظ ان عواقب حروف النداء ياتي في بابها المنادى هو ما دخل احدها
 ودخل فيه هذا التعريف المندوب اليه ذهب الزحشري وهو ظاهر كلام سيبويه وقال
 ابن الحاجب هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناسب ان عوا وقول المطلوب اقباله اخره
 المندوب لانه المتفجع على المطلوب اقباله والحق ما قيل ان المندوب ومنادى
 على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فذاك تناديه وتقول تعال فانما مشتاق اليك
 وانما كان المنادى من باب المفعول لا من حذف فعله لان اصل يا زيدا دعوا زيدا
 التزموا حذف الفعل فيه لكثرة الاستعمال ولذا لا تحذف النداء عليه وافادتها

فائدة وذلك بين مفردا ومقرفا على باب الرفع اختيار الفرقة يعني ان المنادى المنفرد
 المعرفة سواء كان قبل النداء معرفة بخبر يابذ وقد عرفت حرف النداء بان قصد تعينه نحو
 يا رجل بين علي ما هو علم الرفع اعني القرعة كما في زيد او الف كما في يازيدان او الواو كما في يازيد
 ويقدر النظم في نحو يا قاض ويا حبل واما بين ذلك القسم المنادى لانه يشابه الكاف والهمزة
 في الارتفاع والتعريف وفي وجه بناءه ضعف لا يلبس بشابه لما لا اصالة في البناء وانما هو مشابه
 للينة بالمشابهة هذا ما اختار الاكثر من وذهب الكسائي الى ان المنادى المنفرد المعرفة
 معرب مرفوع لعدم موجب البناء ولعدم موجب النصب والجوهر ترك فيه التنوين ليكون
 فرقا بينه وبين مرفوع بعامل وينظم في المرحلي اخر كلمة ويلزم في المنة بقدر برضة
 التركيب المرحلي اذا لم يكن مبتدأ عليك فهو يلحق بالمنفرد في البناء على الضم ولا تقدر فيه الضم
 بل يظهر في الكلمة اخير منه لان عجز الاول منه بمنزلة وسط الكلمة هذا واما اذا كان
 الاسم مبتدأ قبل النداء سواء كان من المنفرد او هذا وهو لا وانه المركب كسبويه وخمسة
 عشر فالقياس فيه ان انورى تقدير الضمة وتظهر اثر التقدير في اعراب تابعه فتقول يا سبويه
 العاقل بالنصب حمل على الحمل وقد جاز فيه الرفع والنصب شيئا ينون في المنة عند الفروع
 يعني ان المنادى المستحق للبناء بالنداء قد ينون الضرورة الشفوية في الرفع والنصب
 الرفع فعلى قياس المرفوع المنوع عن الضم اذا كان نون واما النصب فلرجوعه الى الحركة الاولى
 عند ازالة البناء بالتنوين دون شواهد الرفع قوله سلام الله بامطر علينا وليس عليك
 بامطر السلام ومن شواهد النصب ضربت صدرها الى وقالت يا عبد العذوقتك
 او قاتل اي حفظتك الحافظون من الرواح والمملكة يعني بذلك ان في صدرها
 من العظم او الثقل ما لا يقدر على مقاومته ويخرج مدحولا للحم استغاثته ويفتحه لها
 الف استغاثته استغاثته هوندا من خيل صر شدة او يقين في مشقة والغالب
 ان يدخل الهمزة ليقول على استغاثته فيجر المنادى بها وعلل اعراب هذا النوع من المنادى

قد يلحق آخره الف المستغاث فيقتضيه بناء آخره على الفتح غي يازيدا ويكون 8 محو غلام
 المستغاثه ويختص لوم المستغاث ولا ما عطف بتكرار النداء بفتحته ويختص
 المستغاث بوجهه وما كان معطوفا بلايا بكسرة اعلم ان اللوم الداخلة على المستغاث
 والمستغاث لاجله كما في الزيد لم يرتبطان بفعل الدعاء الدلول عليه بيا والمعنى ادعو
 زيدا لعل لوم المستغاث لتقوية عمل الفعل وذلك لانه لو لم يكن مقدرا كان ضعيفا في العمل والاصل
 في اللومين ان يكونا مكسورين او انهم قصدوا الفرق بينهما ففتحها للمستغاث الواقع
 المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لوم الجر معه بخلاف المستغاث لانه ليس له فيسري واقع
 موقع الضمير المذكور هذا واما المعطوف على المستغاث فان كان بتكرار حرف النداء فهو
 بفتح اللوم ايضا لقيام العلة فيه وهو لا يتناسب بالمستغاث واما اذا كان معطوفا
 بتكرار بيا فاللوم فيه على اصلها للوزن ليس يكون الواو صار فا غر كون مصحى بها
 مستغاثا لقول يازيدا وبالعرو بفتح اللوم فما وبالزيد ولعمركم اللوم في الثاني
 وقد اختلفوا في محل المعنى كذا لك للهديد لما بفتحته اللوم المفتوحة يكون
 بفتح المستغاث وهي كثرة قدرت وقد يكون بمعنى التبع غي بفتح اللوم على معنى
 يا عجب احضر هذا وانك وهو قل من الاول وقد يكون للهديد غي ما الزيد فقلت
 وهو وفي غيرها نصب كيا احسن الوري وباحسنا وجرها وبيا احسنا مت
 بنصب ما دون الاقسام المذكورة وهي المضموم للوفاد والتعريف والمجور وبلعم المستغاث
 وغيرها والمفتوح لولف المستغاث وما دون ما ذكرناه ثلثة اقسام الاولى
 المضاعف يا احسن الوري والثاني المضاعف له مخاطبة ان يحج بعد لوم المناري شي
 من تمامه اما معي غي يا طالع اقبل وباحسنا وجرها وباحسنا وجرها وباحسنا وجرها وباحسنا
 هو جلا في غي يا جواد الويل وقوله الواو باخلة من ذات عرق الثالث الذكرة وذلك بان
 لا يقصد في المناري التقبين كما اذا قال الوري يا رجله خذ بيدي وكما اذا قلت يا حاسنا

مت ويا زيدا بديعته ونحوه لاوله يجوز نصب ضمة يغي اذا كرر المناري بلفظ واحد
 بمضاف اليه بعدهم كما في قوله يازيدا بديعته ونحوه لاوله يجوز نصب ضمة يغي اذا كرر المناري بلفظ واحد
 في الوسم الوسمين المنصب الضم ووجه الضم في الاول ظاهر واما المنصب فله في قول
 سيبويه انه مضاف والثاني مع بين المضاف والمضاف اليه فسقط حرف التنوين كما تبعه
 في الحركة وقال المبرد ان الاول منهما مضاف الى مقدر يدل عليه الظاهر ولم يذكر اعراب الثاني
 لانه ليس فيه الوجود واحد وذلك اما بالوضافة كاذهيب المبرد واما بالبعيدة كاذهيب
 اليه سيبويه قوله يازيدا لخطاب في بيت الشاعر الى زيدا بن ارقم رضي الله عنه والبعيدة الناقصة
 القوية على العمل تصير على السير والدليل جميع دال به وهي الرملة من شد السير مضافا زيدا الى
 البعيدة لانه كان بطل نسرها كما قال بعد ذلك تطاول عليك فانزل اي قد اخرجت
 الزول حتى ذهب اكثر الليل فانزل ولما فرغ عن بيان اعراب المناري وبيان شرعي في بيان
 احوال تابعه فقال وتابع ما يتبع على الضم معرب مفردة بالرفع والنصب الى سوي
 بدل والعطف من غير ذكر ال فانها ما كالاصل في كل حالة يغي ان تابع المناري المنصب
 على الضم وهو المفرد المعرفه يكون معربا لعدم اقتران حرف النداء به ويجوز فيه اذن الرفع
 حلا على لفظ المتبوع والنصب على محله ويقيد البناء بالضم يخرج المفتوح لوقف
 المستغاث فانه ليس في تابعه الضمة لعدم الضمة في المتبوع والتقييد بالبناء يخرج تابع
 المعرب كتاب المستغاث المجور وتابع المنكون فانها محمولة على الفاظ متبوعاتها ثم ان ما
 ذكرناه من اعراب التوابع وجواز الرفع والنصب فيها انما هو في النعت والتأكيد وعطف النسق
 ذي اللوم غي يازيدا العاقل والعاقل وبيانهم اجمعون واجمعين وازيد والحارث والحارث
 وكذا في عطف البناء على ما ذكره غي يا غلام بشر او بشر او اما اليك لم يخطف النسق
 غير ذي اللوم فحكمها حكم المناري المستقل في جميع الاحوال سواء كانا مفردين او ولو
 كان متبوعا مضموما لاوله تقول يازيدا وجرها اذا قصد التشكيك ويا زيدا وجرها اذا

قصده التعريف وكذا يا عبد الله ورجل يا زيدا ويا عبد الله اذ بالضم فيها
وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف واذا صح دخول عليه للجر في اللام
صار كأنه منادى في اللفظ وكذا البدل يجوز قيامه مقام متبوعه كانه منادى مستأنف
مستقل وقال في الرضي وهو الحق والذي ارى ان عطف الياء هو البدل فيطر فيه حكم البدل
فيقال يا عالم زيدا وبازا المال بكر بالضم فيها ويلتزم للجمهور نصب مضافه
كما زيد الاحسن بالاولوية يعني ان تابع المنادى اذا كان مضافا بلاضافة المعنوية
فليس فيه الجمهور والنصب هو اول ذلك من المنادى اذا كان مضافا للبعد غير موجب
البناء وهو في النداء بقول في الصفة يا زيدا الاحسن وفي التاكيد يا تميم كلهم
وعطف النسق واللام لم يكن مضافا اضافة معنوية وليس فيهما ذكرناه بخير
البناء ولكي اجاز بعضهم في الرفع اذا كان تابعا للمضمر المفرد وفي العلم الموصوف
باب اضافة الى علم يختار فتح الحقة اعلم ان المنادى المفرد المعروف اذا كان علما موصوفا
باب يكون ذلك اذن مضافا الى علم اخر يختار فيه الفتح مع جواز الضم لمن اضم على الوصف
المذكور كثر فيه النداء قياسا التخفيف فحذف لفظا بالفتح كما يخفف خطا بحذف الف
ابن في الصابغ ثلث فيود القول كون المنادى علما ويخرج عن زيد والثاني كون
ما يضاف اليه بن علما ويخرج عن زيد بن اخي الثالث كون العلم موصوفا
فيخرج عن زيد بن اخي بن عمر وذلك لوم بوقوع هذا واثرها منادى على المعنى وهو
بصورة فيعرب رفعا وتابعة كذا وبالله مخصوص بفقد الوسيلة اذا
اريدت اذنى اللوم اجتبع فيه الى التوسل باسم ثمارة او بابي الموصوفة المقطوعة عن الاضافة
بتعويضها بالنسبة عن المصا اليه كراهة اجتماع اذ في التعريف وانا خصوصهما
بذلك لانهم طلبوا اسما بهما غير ال علمية محتاجا بالوضع الذي لم يخصه
فوجدوا موصوفين بذلك والمعروف باللام في المسئلة المذكورة لا اعتبار ان فانه

منادى بحسب المعنى لانه هو المقصود بالنداء وصفه المنادى بحسب الصورة لدخول حرف النداء
على متبوعه فبا اعتبار انه تابع اخرى عليه الاعراب واقتصر في تابعه على الرفع وبناءه الموافقة
في الحركة قوله وبالله مخصوص بفقد الوسيلة يعني لم يجر دخول حرف النداء على ذى اللام
غير التوسل بشئ الى على اسم الله الكريم وذلك لاجتماع الامرين في لامة لزومها للكلمة
وكونها بدلا عن هزلة كانت في اوله فان اصله الالة يعني المألوم اي العبود صار علما مع
لام العهد بعد ما كان مطلقا على مضمود وبالامر من المذكورين خرجت عن اصلها وصارت
كجزء الكلمة فاجتمع معها حرف النداء قوله منادى حاله فاعل ياتي وعلى بحسب اليا ومنع
الظرف مقدر وصفه للمنادى اي منادى بحسب المعنى ووصفا بحسب الصوت وفي نحو ياردي
سكون وفحة وقد جاز ياربا ورب بكسرة ورب بفتح قل والضم نادر وفي الكل
هاء السكت للوقوف جاءت اعلم ان المنادى موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفرع منه ليتخلص الى المقصود فيخفف المضاف الى ياء التكلم المشهور اضافة اليها كيان
دون نحو يا عدي فيجوز فيه ما يجوز في المضاف الى الياء في غير حالة النداء من سكون الياء
وفتحها ويجوز فيه ايضا ياربا بدل الالف من الياء والفتحة والكسرة وبارب بحذف
الياء وابقا الكسرة دليل عليه واما نحو يارب بحذف الالف وابقا الفتح دليل عليه
فقبل منه بانه اصله بانيا واما نحو يارب بالضم فادرن منه قراءة بعضهم رب احكم
السنجى احب الي وذلك على خلاف القياس وفي جميع الوجوه المذكورة يحى الحاقها
السكت فتقول يارب سكون الياء ولا جود تركها وبارب بفتح الياء مع
جواز ياردي بفتح الياء وتقول ياربا وبارب بالهاء قطعا فراقبين الوقف والوصل
ويا الى افي يخص منها بابدال ثامنه ذات الثلثة يعني ان ياربا في باب النداء
مع انه يجوز فيه ذكرنا في مطلق المضاف الى ياء التكلم الوجوه حكما وهو ابدال التاء التانيق
منه بابه فتقول يا ابت وبامت وتلك التانيق يحى عليها حركات الثلثة لان الضمة

فيها قليل واما الكسر والفتح فشايعا فالكسر لمناسبة البدل منه اعني الياء والفتح لموافق حركة
البدل منه ولكسر اكثر استعماله واجري ما في باب يارب جابر علي بن ابي طالب وعمي وعمتي
اعلم ان المضاف اليه المتكلم اذا اضيف اليه ابن لو بنيت منادى فانه يجري عليه ما يجوز
في المنادى المضاف اليه الياء من الوجوه المذكورة لكن لم يستعمل فيها دون غيرها وحذف
الالف والواو كفاء بالفتح تشايع بطرد فيها وان كان قليلا في المنادى المضاف اليه الياء لثبوت
ثقلها ويختص بالندوب ما كان شايعا كما هو مختص بواحد في نداء اي طهم الشايع
المشهور بين العامة فخص ببيان النذبة فيه وان لم يكن عالما نحو وامن حفرة رزمها
وكذا ان لم يكن معرفة قبل النذبة نحو احسن وجهه اذا كان المندوب مشهورا به ولا
يندب غير المشهور وان كان عالما وذلك لان نذبة غير المشهور لا يحصل ما قصد الناذر
من العذر في النذبة على المندوب والندوب بين اضافة المنادى فخص بواحد في
النذبة فلا يدخل واعلى المنادى المجرى عن معنى النذبة واما ما شتر بينهما ويلحقه
الف فبالهاء وقفه باسقاط تنوين والفاء اصلية يعني ان المندوب يزداد في آخر
الف جواز الكون امتداد الصوت مطلوبيا فيه كما في المستغنى وعند الحق الف بالندوب
يوقى بها السكت في الوقف كما في المستغنى ويجزى التنوين ولا ف الاصلية في الاخر
للفاء الساكنين فيقال في نحو ابي بكر بن نصر محمد ابا ابا بكره ويا بن نصر محمد و
في نحو موسى ومصطفى واموساه وامصطفاه ونزاجل خوف اللبس في وافقهما
وواعبدكم بالياء في عبدة يعني ان الحاق الف بالندوب لما يكون فيما اذا لم يورد
الي الالتياس غير المقصود عند حق اللبس نقول وافقهما كما في اعادة الواو والحذف
فيه وقبل الف النذبة لان بنفد الحاق الف بالندوب بالمشي ونقول واعبدكم
بقبل الف في عبدة لان تقدير الف لا يتميز عن عبد اجل ونقول مع هاء الوقف
وافقهما وواعبدكم وجاز لك الترخيم بالواو طراد وفي المنادى وفيما دونه

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وعند النحوي حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وذلك قبل
مطر في المنادى لكونه محلا للتخفيف وفي غيره يقع ضرون كما في قوله النعم الفتى بعثوا الى ضو
تارة ظنيت بن مال ليلة الجوع والحفير يريد ظريف بن مالك ويعسوي بيل وياوي
والمراد بالنار نار القرى والحفر البر وذلك في الاعلام فوق ثلثه وفي كل ذي تاء على كذا
يعني ان جواز الترخيم في المنادى في موضعين احدهما العلم الزائد على ثلثه احر في نحو يا حار
والثاني الوسم الذي فيه التانيث علم كان اوله وزايد كان على ثلثه الثلثة اوله في نحو يا طمح
ويا عرف ويا ثبا وبانث اما الاول فلان العلم بكثرة النذبة مع ان فيها البنية دليل على
ما التقى عنه لشهرته فاذا كان بحيث لا يقتضيه الحذف من ابنته طهم المعنى عن الثلثة
لم يرتحاش فيه عن الحذف واما الثاني فلان وضع التاء على الزوال في كونه وفي مقتضى السقوط
فيكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه حذف الحرف والاصل وانما يتحاشى في البقاء على حرفين في
نحو زيد دون غياضه ولسه لان التاء من الزوايد فكان الكلمة معها على حرفين قبل
التخيم و يمنع في المندوب والمستغنى والمضما وفي شبه المضما وجملة يعني الترخيم
المشروط بما ذكرنا يجوز في غير المواضع المذكورة ولا يجوز في شئ منها اما في المندوب
والمستغنى فلكون امتداد الصوت مطلوبيا فيها ولذلك تزداد فيها الحرف في التقصير
واما في المضما ونحو يا عبد الله وشبه المضما والجملة نحو يا طمح يا حار يا بيطرسا
علما فان خبريها مستقلان بحسب اللفظ لولا كل واحد منهما معربا عن غيره وبنزلة لفظ
واحد بحسب المعنى فلم يجز في خبري الاول كون اخره بنزلة الواسط انظر الى المعنى ولو في التانيث
لكونه غير المنادى نظر الى اللفظ فقد روي فيها حال اللفظ والمعنى معا في حذف الترخيم
حرف تآخرت وحيث ان زيدا مع العلمومة الاصل في الترخيم حذف حرف واحد في
الآخر كما في يا حار ويا ثور وغيرها واما حذف الحرفين فيما اذا زيدتا مع اللفظ علمومة
لهما اذن بنزلة حرف واحد فيقال يا مسلم في مسلمان علما لكون اللفظ والنون فيه

علامة للتشبه في أصل الوضع وكذا الكلام في مسلمون علما ويقال يا سكر وباندم سكر
وندمان علمين لكون الالف والنون فيهما علامة التذكير وحمل عليهما مروان وعمران للتشابه
ويقال يا حم في حماء علما لكون الالف والهمزة فيهما علامة للتأنيث وحمل عليهما حمراء للمشاكل
ويلزم حذف المذوق قبل الضمة اذا كان لم ينقص به عن ثلثة يعني يحذف حرف المذوق قبل
الحذف للترخيم فيقال في عمار ومنصور وسكين باء وباء منصرف وباء مسدود وذلك لكرههم
نظر في حرف المذكرة تطرق التغير اليها او كون آخر الكلمة محلا للتغير اهذه الالف لا ينقص
كلمة المرحم بحرفها عن ثلثة احو فان نقص كما في عار ونور وسعيد فالاصح اثباتها وحذف
في المرحم اسم راسه مع الالف في اثني عشر افرقة المركب المرحم عن غير المنادى والواضحة
يرحم بحرف المرحم لا في الحذف لا يحصل الحذف فيقال في معد وكرب يا معدى وفي
سبويه باسب وبسب في خمس عشرة با خمسة بالتاء وصلها وبها وقفا وكذلك اثني
عشر وان بعضهم يقول في ثمانية عشر واثني عشر واثني عشر في ثلثة عشر
بمنزلة النون في مسلمين لوقوع موقع نون اثنين ولذلك اعرب اثني عشر كايوم مع
النون وحذف هذا التاء في حكم ثابت وفي لغة ينشئ وتلك بقلة يعني ان جميع
ما حذف للترخيم من حذف او حرفين او كلمة في حكم الثابت فيقال في حارث با حار بكسر
الراء وفي ثور يا ثور بانيات الواو في اوز وفي عمران يا عمر بفتح الراء وفي سبويه ثاب
بفتح الياء كل ذلك لان الحذف ممنون في حكم الثابت فكان الحذف الاخر من الباقي وسط
الكلمة فيبقى علم ما كان عليه وفي بعض اللغات جعل الحذف منسيا فيجعل الباقي
اسما برأسه فيجري على اخر الضم الذي يستحقه المنادى ويجعل ما تقتضيه القياس
التصريح في التغير في الاخر فيقال يا حار بضم الراء وباني بقلب الواو ياء ولم ينس
فيما كان بالتاء تاف لدى بعضهم الذي العلية اعلم ان سبويه منع عن ترخيم
حرفائه غير علم ما كان التاء فيه فارقا بين المذكر والمؤنث على لغة القليلة انما جعل

الحذف منسيا واجزا الضم على الباقي لحصول الالتباس وفوات المقصود وذلك
خلاف ما اذا كان علما فان استشهدا المستمع بعلمه يزيل اللبس وحذف باء عن اى وايم
معرف بغير النداء الغرام اسم لثباته وما حذف في ندبة واستغاثه وفي
لفظة اللهم بالميم عيشت يعني يجوز حذف حرف النداء عن اى وايم تقول ايها الرجل
ايها المرأة بنية النداء ونحو كل اسم معرفة تعرف قبل وقوعه منادى نحو يوسف اعرض
هذه ورب هبة وفاض السموات ذلك لان حرف النداء لتبنيه الخاطبة ليضع لما يناديه
فيستغنى عنه في المعرفون المنادى عند التعيين يكون مقبولا على المنادى بغيرها ككلامه في جوزان
يكتفي بذلك في التصريح بحرف التثنية والاستغناء عنه في النكرة لعدم القبول وانما اعتبر التثنية
بغير حرف النداء لان المعرف بها وان كان متعينا الوان ذلك التعيين بحرف النداء فلا
يثبت الومع بالفظا هذا وقد استثنى في المعرفة فيما ذكر اسم ثباته فانه لو حذف معه وجهه
انه ليس بخاطبة وضعه لما اشار اليه الخاطبة في صيغ في جعله مخاطبا الى حرف النداء
فلم تغارقه لذلك هذا كافي اذا كان النداء المحض التثنية واما المستغنى والمندوب المتعجب
فلو حذف معها اصله دون فيها معنى غير التثنية لا يفهم بغير ذكر الحرف وحرف النداء في الاسم
او جعل بعض عن الميم المشددة في الاخر تعظيما له فيقال اللهم على نية النداء والوصل بالياء
ولكون الميم فيه عوضا غريبا لوجع بينهما فلو يقال يا اللهم اوفى الضمير كقوله اني اذا ما حيا
الما اقول يا اللهم بالياء وحذف المنادى بالقرينة جازر الواو اسجد واقامت بالياء
يجوز حذف المنادى عند القرينة لانه مفعول به وقد تقدم جواز حذفه وما يستشهد به في
ذلك قوله تعالى وايا سجد وتخفيف او بقوله سجد او اما على قراءة من قرأ
الواو سجدوا يتشديد الواو فيلس هذا التاء وينصب المفعول فيه بفا وبنوى وبالتفسير
بنوى بقله من جملة الفضلة المنصوبة في التركيب هو المفعول فيه وذلك في الوصل
محروم في علمه مفعول به توسع فيه بحذف الحرفين داخل في المفعول وكذا المفعول في

في الحقيقة مفعول به بواسطة اللام فعلى اليه الفعل بنفسه بعد ما قرى الجوف فيها منية
 ما نزع عاظة على ما ترى ان ان حذف حرف الجر عنها كان قياسا وقد خول واحد منها
 باحكام فبوابها بابان وسمي بابين ثم ان عامل المفعول فيه يكون ظاهرا كما في صمت
 يوم الجمعة ويكون مضرا جوازا نحو قولك فرسخين لانه قال كم سرت ولزوما فيها اذا وقع الظرف
 خبرا عن ذي ردهم او صفة نحو رايت طائرا فوق القصر او جارا نحو رايت الهلال بين السحاب
 او صلة نحو غرت الذي محل وقد يفسر عمله المحذوف نحو يوم الجمعة سرت فيه فيكون الاضمار
 لزما والكلام في وجوب نصب الظرف اذا اضمر عامله بنسبة التفسير وفي اختيار النصب وجوب
 مثل ما ترى في المفعول به المفسر عمله المحذوف بعينه وذلك ظرف قدرت فيه وزا مكان
 كرار او زمان لحقة يعني ان المفعول به هو احوال العرفين ظرفا للمكان وظرف الزمان المقدس
 فيه وبالقيد لا حين يخرج عن خطب في الدار وصمت يوم الجمعة وقد يشعرا عيان بن الخطا
 هو ما وقع فيه فعل الفاعل من زمان لو مكان قائم في الرضي وهذا خلاف اصطلاح القوم
 فانهم يطلقون المفعول به على المنصوب بتقدير في فقد في كل الزمان ومهم المكان
 كذا معدودة بالمساحة ظرف الزمان تقسيم اليهم وموقت فالهم منه هو الذي لا حصر
 محصر فكان او نكرة كيوم وليلة ويوم الجمعة وليلة القدر وكذلك ظرف المكان بعد
 ينقسم اليهم وموقت واختلف في تفسير الهم فقال اكثرهم هو الجهات الست وما
 سواها موقت وقبل الهم هو غير المحضوكل في الزمان وارضاه صاحب الرضي فيدخل فيه
 عند ولدي ووسط وبين وهذا وتلقا ونحوها واذا عرفت ذلك فنقول النصب
 بتقدير في بنائي في الزمان كلها وموقتا نقول صرحتنا وصمت يوم الجمعة واما المكان
 فيتاقي التقدير في الهم منه نحو جلست خلفك واما ساك والما عند زيد ولده فمت
 وسط القوم وبينهم والمعين فلو يتاقي ذلك التقدير فيه فلو يقال صليت المسجد صليت
 فيه ويستثنى من المكان المعين مكان منه محدودا بالمساحة فيقال فيه سرت بيلا في

ويريد ويستثنى من الهم جانب وما بعنا كالجبهة والتاحية فلو يقال زيد جانب
 عمرو بل في جانبه والى جانبه وقد نصبوا اسم المكان بعامل يورى الى ذكر المكان الحاجة
 هذا الشارة الى بيان صنف آخر من المكان يجوز فيه النصب بتقدير في بعض الافعال دون
 بعض وهو اسم المكان المشتق من الفعل وتقدير ذلك ان كل اسم المكان ينصب كل فعل يورى
 ذكره الى ذكر المكان لكون مضمون ذلك الفعل محتاجا الى ذكر المكان وهو الفعل الذي
 فيه معنى الاستقرار والكون في المكان فان ذكر المكان بعده ملحق بحسب المعنى محتاج الى فعل فيه
 بتلك العلامة وعلى هذا فصفة اسم المكان اما ان يكون مشتقة من فعل بتلك الصفة
 كالمجلس والمنبت فينصب بالفعل الذي هو ماضيه واخبره بغيره بالاستقرار في المكان تقول
 جلست مجلسك وبيت منبتك وكذا نقول قعدت مجلسك وبيت منبتك ولكن نقول
 كبت الكتاب مجلسك ولا ضربت زيدا مبيتك واما ان يكون مشتقة من فعل لا بتلك
 الصفة كالمضرب والقتل والمأكل والمشراب فلو ينصب شيئا منها بالفعل الذي هو مأخذ بل
 لغيره بمعنى الاستقرار في المكان تقول دخلت مضرب زيد وسكنت مقل عمرو ولا نقول كبت
 الكتاب مضرب زيد ولا ضربت زيدا مضرب عمرو ولا سكنت مسكنه ومن ذلك القسم لفظ
 المكان والموضع فلو يقال كبت الكتاب مكانك ولا رميت بالسهم موضعاك واما يقال
 قعدت او جلست مكانك فعلم ان كون لفظ المكان محمولا على المكان الهم ليس على اطلاقه
 وقد جوزوا نصب المكان الموقت بمثل دخول والنزول لكثرة اعلم ان المكان
 الموقت ينصب بمثل الدخول والنزول والتسكن من الافعال على استقراره في المكان
 لكثرة ورودها على المكان تقول دخلت الدار ونزلت البيت وسكنت المسجد
 ولا يصح ذلك في غير الافعال الثلاثة وقد ناب عن ظرف الزمان مصادره وذلك
 في ظرف المكان بقله يعني ينصب المصدر بتقدير في ذلك يكون بنيانية عن زمان
 او مكان اما بنيانية عن الزمان فكثيرة تقول كان ذلك خضوق الشمس وصلو العصر وانظرته

بخروجين وقوله وادبار الجزء والتقدير حين خفوف الشمس ووقته على حذف المضاف
 وكذا البواقي واما ثانياً بن المكان فقليلة نحو جلست قريباً وقد جعل المصدر ظرفاً
 من غير تقدير المضاف كقولهم زيد هيتك ومنه وكان الجنين ذكاً أم في رواية النفس في
 هيتك وينصب مفعول وهو مصدر يقدر فيه اللام أي لام على من جملة
 فضلة المنصوية في التركيب هو المفعول وهو مصدر بتقدير لام العلة نحو ضربته تأديباً وقد
 عن الخ في جينا واحترز بالصدر عن نحو جئت للتمين وبتقدير اللام عن ضرورة للتأديب
 فان ذلك لا يستعمل مفعولاً في عرفهم ثم ان المفعول اعله المفعول الذي هو عاملاً ويكون
 مقدماً على مفعول الفعل اما تصور وجود كما في قعدت عن الخ في جينا او تصور فقط
 نحو جئت لصلحك وضربه تأديباً فان الاصلح والتأديب ان كانا متأخرين وجورا
 فانها متقدمان فما وافق العلول وقتا وفاعله ثاقلة التقدير من اجل كثرة كافتة خوفا
 عليه ونصبه على مذهب الزجاج بالمصدرية يعني ان المصدر الذي جعل على المفعول عاملاً ثانياً
 فيه نصب بتقدير هم اللوم بشرطين احدهما ان يكون موافقاً للعلول في وقت الوقوع بان
 يتفادى وقت واحد ويتفادى فيه والثاني ان يكون موافقاً للعلول في الفاعل كما في المثال
 دون نحو ثبات اليوم للسفر عند نحو جئت لذكر أمك في ذلك لان محي على الالفعال
 جامعة للشرطين كثر الورد وفصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فيثاني حذف علوة العلية
 مع ما هذا في مذهب الصيرين وذهب الزجاج الى ان ما نسبه النحاة لمفعول هو المفعول
 المطلق لبيان النوع فزعم ان قولهم ضربته تأديباً تقديره ضربته ضرب تأديب ورن عليه
 بان معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً وقولك للتأديب ليس مفعول مطلق
 وينصب المفعول مفعولاً له مصاحب معمول بواو المعية من جملة الفضلات
 المنصوية هو المفعول وهو المصاحب لمفعول فعل لفظاً او معنى بواسطة الواو التي بمعنى
 وذلك كالخشب في قولهم استوى الماء والخشب وزيد في قولك مالاً وزيد فان المعنى ما

وخرج بقوله فعل نحو كل حال وضعته وبقوله بواو المعية نحو جاء زيد لصاحبه عمرو والراد
 لصاحبه المشاركة في الفعل في وقت واحد فخرج المشاركة في الفعل فقط نحو جئت انا
 وزيد بالعطف فان المقصود فيه المشاركة في السر والوقت كما كان في الفعل لفظاً وعطف
 قوي فيه العطف ايضاً بشركة واما ضعيف العطف فاخترت نصبه كجئت وزيد اقل
 زيد بضمة وما كان في الفعل مع عطفه قوي فيه العطف لا يندرج ومع ضعفه
 بالعكس مثل ما لم وزيد ففيه نصبه بقلته اعلم ان ناصب المفعول مع على انما يكون
 يكون فعلاً لفظاً تارة ومعنى مدلولاً عليه بلفظ اختارة اما الاول فيكون على وجهين ان
 لا يكون في عطفه على صاحبه ضعف فبقي في العطف والنصب على السوية نحو جئت انا وزيد وزيد
 بالرفع والنصب واما ان يكون في عطفه ضعف فالخيار فيه النصب كجئت وزيد من غير
 تأكيد المفعول المتصل المنفصل ونحو في الرفع بقلته على الصحيح لكون العطف فيه ضعيفاً
 غير ممنوع واما ما لا يجوز عطفه على صاحبه ففي جواز نصبه على انه مفعول مع حذف
 فاله خفش لم يحوزه مراعاة لوصول الواو فلا يجوز نحو جلس زيد والسارية اذ لا يستلزم الجلوس
 الى السارية وجوز غير استدلاله بقولهم ساروا اسير والنيل والبقايا سار الماء
 بل جرى وكذلك استوى الماء والخشب فان المعنى ارتفع الماء وتساوت الخشب ههنا
 مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واما الثاني اعني ما يكون فعلاً مع
 مدلولاً عليه بلفظ آخر فهو ايضاً على وجهين احدهما ان لا يكون في عطفه على صاحبه ضعف
 كما في مال زيد وعمرو فالخيار فيه العطف والنصب بقلته وقال ابن الحاجب العطف فيه واجب
 اذ هو الوصول فلا يصار الى غيره بغیر ضرورة ورد بانه يجوز مخالفة الوصول اذ اعوان
 لم يكن ضرورة والداعي ههنا النص على المحل صاحبه وثانيهما ان يكون في عطفه ضعف
 كما في مال زيد وما شئت واما في الختار فيه النصب والعطف فيه بقلته لضعف
 العطف على الضمير الجوزي بل اعادة الجواز ووجب ابن الحاجب النصب فيه ورد بورود

مثل هذا العطف في القرآن كقوله تعالى تسألون به والود عام بلجي في قراءة حمزة ووجه
كون الفعل معني في الامثلة المذكورة هو انه في تأويل ما يصنع زيد وعمر او ما تصنع
وزيد الحال وما الحال الا ما بقيد نسبه بهيئة منسوب اليه وحالة اي الحال ما يقيد
النسبة التي في الفعل المنسوب الى شيء بهيئة من هيئات ذلك الشيء المنسوب اليه بحالة
مخصوصة اي فان مخصوص هو زمان ذلك الحال فان لم يكن مقروبا زمان مضمون
الفعل المقيد بما مضيا كان او حال او مستقبلا فانها بقيد مخصوص وقوع
مضمون عاملها الوقت وقوع مضمونها ولهذا قيل ان الحال يشبه الظرف مع بيان
ذلك اذا قلت جاءني زيد راكبا فقد قيدت الجي بهيئة من هيئات الفاعل الذي
ينسب اليه الجي واذا قلت رايت زيدا راكبا فقد قيدت الرؤية بهيئة من هيئات المفعول
الذي ينسب اليه الرؤية ويكون ايضا قد قيدت الجي بحالة الركوب وزمانه وبهذا
سميت الحال حالون ان امتياز الحال عن النعت المبين ظاهر واما امتيازها عن
النعت المقيد فجاء في رجل راكب فبان راكب لتقيد الذات لا لتقيد النسبة
وانما عدل عن تعريف الحال بما عرفها به ابن الحاجب من قوله ما يبين هيئة الفاعل
والمفعول به لمرين احدهما انه يتقصر بعت الفاعل والمفعول في نحو جاءني رجل عالم
ورايت عالما ولو قيد ببيان هيئة الفاعل لوقت صدور الفعل عنه وبيان
هيئة المفعول لوقت وقوع الفعل عليه ليتقصر ايضا بنحو جاءني رجل راكب ورايت
رجلا راكبا ولا يحصل الاحتراز عند جعل الحال قيد للنسبة وثانيه ما ان الغرض
من اتيان الحال ليس ببيان هيئة الشيء بل الغرض بقيد النسبة على ما مر وانما بيان
الهيئة حاصل ضمنا كما في النعت المقيد واما ما يفصده الهيئة بلا صالة فليس
او النعت الموضح ويفصده ذكر الحال ما لفاعل واما المفعول وثانيه بشرطة
اعلم ان الحال يكون ببيان غير هيئة الفاعل وحده كما جاءني زيد راكبا وقيد المفعول

نحو ضربت زيدا مجردا عن ثبانه وقد تأتي مشتركة بين الفاعل والمفعول نحو لقيت زيدا راكبا
ومن ذلك معاني نحو جاءني زيد وعمر معا لونه في معنى مصاحبين او مفروذين وهذا
الذي ذكره من حصر في الحال في الفاعل والمفعول هو المشهور عند النحاة ووجه بعضهم
الحال للبند واجازتها التعداد من غير عطفها لدى جملهم والعطف مختار جملة
يعني يجوز ان يجي الشيء واحدا او متعددا من غير عطف بعضها على بعض عند الاكثرين
قياسا على الخبر وخالفهم ابن العصفور قياسا على الظرف فيقال على الاكثر جاءني زيد
راكبا صاحكا وان مختار الجمع مع العطف كما انه المختار في باب الخبر وصاحبها اولى
بتقديم ذكره وصاحبها الجور يقدم مافتي الاصل في الحال لما اخبر عن ذي الحال الاكونها
اخبارا بحيث لا يحجب عنه ويجوز تقديمها كما في الخبر نحو جاءني راكبا زيد وضربت حجر راكبا
زيد لكن القياس يقتضي منع تقدمها على صاحبها الجور كما في عرفت قيام زيد مع عاومت
بهند جالته وذلك لان الحال تابع لذي الحال وهو لا يتقدم على ما اضيف اليه ولو على
حرف الجر فكذلك تابعه لا يتقدم عليها وعلى هذا ذهب اكثر من واجاز بعضهم تقديمها
على الخبر وخرجوا بالاستدراك بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وعيله قوله
الشاعر ان الما اذا عنت السيادة ناشيا في طلبه كما عليه شديد ويجعل فيها الفعل
او شبهه وذا يجوز له التأخير عنها لقوة ويجعل من غير التأخر جامد تضمن معنى الفعل
كاسم كاشارة اعلم ان عامل الحال متا فاعل واما شبه الفعل في الصفة المشبهة والمصدر
والظرف واسم الفعل واما الجوامد المضمنة لمعنى الفعل كما سئل لثان وكفى التشبيه في نحو
هذا جعل شيخا فانه معنى ابنه على ابي واسمها شيخا وكفى النداء في نحو يا ربنا
فانه في معنى ندعوك وشا وكفى التشبيه في نحو كان زيد الاسد راكبا وزيدا راكبا
فانه في معنى شبهه بطلد راكبا والقسم الاولين يجوز ان يتاخر عن الحال لما فيها
من القوة في العمل او المصدر فانه بتقدير ان فنقو في العمل قابلا جاء زيد وفي اسم الفاعل

والفعل زيد قائما ضارب وزيد مجرور عن الشيء مضروب وكذا سائر المشبهات بالفعل
واما القسم الثالث فلا يجوز تأخير عن الحال الضعفه وجاز سقوط الفعل عن تقول
للمسافر هديا لجل القرينة ويلزم فيها بالف ضاعدا وخر زيد مغطا في الدرية
يعني محذف الفعل الناصب للحال وذلك على سبيل الجواز تارة وعلى سبيل الوجوه
اخرى اما على سبيل الجواز فكما يقال للمسافر اشدهم هديا يتقدم بتفسيره وللقادم
مسيره وابتعد بررجوت واما على الوجوب ففي موضعين احدهما ما اذا ارد بها
ازدياد شيئا فشيئا او نقصا منه كذلك تقول بعته بدرهم ضاعدا اي فحصل
التمتع صاعدا اي اخذ في الزيادة وذلك بقا كما ان المبيع والجزء يقع
بعضها بدلهم والباقي باكثر ونقول تصدقت بدينار ضاعدا اي فاخط التصديق
سافلا الثاني ما اذا كان الفعل الناصب للحال خبرا سدت للحال مستندة فخرضني
زيدا قائما كما في باب الخبر وفيها وزي للحال يعمل عامل لزوما وعند المالكى بكثرة
وذهب جمهور النحاة الى ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ايد كما في الامثلة
المذكورة قبل وذهب المالكى الى ان اتحاد العامل فيهما اكثرى ليس يلزم ويلزم على
قول الجمهور في خبرني زيدا قائما تكلفا كثيرا فيقتضون فيه خبرني زيدا حاصل اذا
كان قائما وهي غير لازمة على مذهبه لانه يقدر خبرني زيدا حاصل قايما ويجعل حاصله
عاملا في الحال وفي الحال تنكير قايما اي نادرا باللام او بالاضافة •
يجب ان يكون الحال نكرة لان النكره اصل المقصود من الحال تقيد النسبة
بهية النسب اليها كقوله ذلك حاصل مع التنكير فلو عرف وقع التعريف ضايعا
وما وقع منها معرفة على الفقه ومأول بالنكرة وتعريفها اما باللام او بالاضافة
فمن المعرف باللام قولهم دخلوا الدار فالاول اي منين وجاب للماء الفقير اي مجتمعين و
قرا بعضهم لخبرني لا عن منها الا ان يصيغه الثلاثي المجزى اي محققين في المعرف

بالاضافة قولهم جلس زيد وحده اي منفردا وفعل ذلك جهدا اي مجتهدا ويجوز في
الحال تعريفه وقد تأخر ما نكرت البندرة الغالب في صاحب الحال ان يكون معرفة
لانه بمنزلة المبتدأ لكونه مخبرا عنه في المعنى وجاز وقوعه نكرة وخر يكون مخصوصا بالخاصة
المعتبرة في المبتدأ من الوصف والاضافة نحو قوله تعالى فيها يفرق كل اهل حكم امره عندنا
وقوله تعالى وقد فيها افوانها في اربعة ايام سواء ويكون غير مخصوص بكثر ذلك
بعد الاستفهام والنفي عليها فيكون متأخرا عن الحال غالبا فيقال جاني كمالا للشمس
بالنعت في حالة النصب مما وقع من كون ذي الحال نكرة مخصوصة غير متأخرة في قول افضل
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصل الى جبال قيا ما في نحو على الندوة نعم اذا كانت
الحال معروفة بالواو فلا بأس بوقوع صاحبها نكرة متقدمة على الحال للتعريف التيسر
فان تعما او كذا في معرفة غيره وهي خاتمة على عروشهها وقال الشاعر مخبره والناس
يستشفون في قول لبيد العذرة شفيح وغالبها المشتق اما جمهورها فجاز على الثاني ويل
بل بالوصالة فمن ذلك الحال المؤنثة التي يكون لها وصف صيغ هيئة ونحو ذلك
يدخل الحرف صيغها وقولك بعثت الشاة شاة بصفة اعلم ان الغالب في الحال ان يكون
مشتقة وقد تحي جامدا وذلك عند الجمهور بالتأويل بالمشتق لان الحال نعت
في المعنى والنعت لا يكون الا مشتقا او مأولا بفاو او بسرا في قولهم هذا بسرا طيب منه
ربما كانا بسرا واولوا ابنة قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية بدالة واما ابن الخليل
فليرى هذا التكلف في التأويل نظر الى ان الحال هي البنية هيئة النسب اليها فكما دل
على هيئته جامدا صرح ان يقع حاله وكذلك قوله في النعت كل سبيح او مع ذلك فلا شك
ان الاكثر فيها المشتقا والجمهور بقله ومنه الاحوال الجامدة الحال المؤنثة وهي جامدة
موصوفة بصفة هي الحال في الحقيقة لدلائلها على الهيئة والموصوف كانه يوصف بالطريق
لمجيئها وذلك لقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقوله تعالى فتشملها بشرا سويًا

ومنها ما يقصد به التشبيه كقولك زيد دخل الحجرة ضيفا أي مشبه بالضيف وعندى
 أن نحو مرتب زيد فإذا لـ صوت صوت حمار من هذا الكلام المقام تقدير مشبها
 بصوت حمار وقد اشبعنا الكلام فيه بما لا مزيد عليه في الشرع ومنها ما يقصد به
 التقسيط نحو جئت الشأشأة بصره أي كل شأشأة بصره والتأويل جئت الشأشأة مقسطا
 هذا التقسيط ومنها الحال التي هي أصل صاحبها أو فرع له نحو جئت الشأشأة بصره
 خاتما أي مقدر فضة ومقدرا خاتما ويتمي الحال الحال المقدرة وغالبه ذو الانتقال
 كركبا وثابتة تقرير مضمون جملة أي الغالب في الوصف المشتق الواقع حاله أن يكون مستقلا
 كركبا وقائما وجالسا ليكون لتقدير النسبة به فائدة فلا تقول جاء زيد طويلا
 إذ لا فائدة في هذا التقيد لأنه لا يكون له محي في غير وقت انصافه بالطول لكون الطول
 أمرا لا زواله فأيكون منه وصفا لا زوالا فهو تقدير لمضمون الجملة لا لتقدير النسبة و
 تلك الحال يتمي الحال المؤكدة لتأكيد ما مضمون الجملة نحو زيد أبو عطوف وأنا حاتم
 شيخا والعامل في هذا النوع من الحال هو مدلول الجملة المتقدمة فقوله زيد أبو
 عطوف وأنا حاتم شيخا والعامل في هذا النوع من الحال هو مدلول الجملة المتقدمة
 فقوله زيد أبو عطوف وأنا حاتم شيخا والعامل في هذا النوع من الحال هو مدلول الجملة المتقدمة
 شيخا وتام الكلام فيه مذكور في الشرع فليطلب هناك وما كان منها جملة خبرية
 فإن الربط اللفظي وهو ينوي بقله أعلم أن الحال يكون جملة كما يكون مفردة لكن يجب أن يكون
 الجملة الحالية خبرية لأنها أخبار في المعنى ويشترط في الجملة اشتغالها على الرابطة
 تربطها بصاحبها كما في الخبر والصلة والنعت وقد حكت في ربطها بالعابد بل يصح
 بالواو إذا نافي القول بكونها غير مستقلة والقياس كون الرابطة ملغوظا بها وقد ينوي
 فتحملوا اللفظ الضمير إذا كانت الملازمة ظاهرة نحو جئت زيد على الباب وبعث السير
 بدوهم وذلك قليل ففي استمينة ثابتي بما وعابد أو أحدهما والواو والواو

الجملة الاستمينة لا بد استقلالها محتاجا إلى الواو والعابد احتياطا فالله تعالى التزم الذين
 خرجوا من ديارهم وهم الوفاء وقد يكتفى فيها بأحدهما والواو إلى ومن العابدون يكتفى بالواو
 في أول الكلام على الربط كقولك تعسا كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين
 لطار هو تر و مثال الكفا بالضمير قوله تعسا قلنا الهبطوا منها جميعا بعضهم لبعض
 عدوا واطلق بعضهم ضعف الكفا بالضمير وليس شيء كذا الفعل لكن بشرط كون
 المضارع من الواو أيضا كونه غير مثبت يعني أن الجملة المصدرية بالفعل كجملة الاستمينة
 في جواز الواء الثلاثة في جميع بين الرابطين والوكفا بأحدهما غير أن الفعل
 المضارع يرتبط بالضمير وحده ولا يرتبط بالواو أو الشرط أن يكون منفيًا فالمصدر بالواو
 المثبت والمنفي تقول فيها جاء زيد وقد ركب غلامه أو قد ركب غلامه أو قد ركب
 غلامه أو قد ركب عمرو وجاء زيد وماركب غلامه أو ماركب غلامه أو ماركب عمرو والمصدر بالمضارع
 المنفي كذلك أن المنفي لا يكثر فيه الضمير وحده كما في قوله تعسا وما لنا لا نؤمن بالله وما لنا
 لا نأمر بالهدى والمنفي لم يستعمل في العوال الثلاثة قال الله تعسا أو قال أوحي إلى وليد
 إليه شيء وقالوا فقل بوايعة الله وفضل لم يستعمل وقال الشاعر ولقد حشيت بأن
 أموت ولربن للحرب رايد على ابنه صمغ ولما المصدرية بالمضارع المثبت فلا ترتبط
 بالضمير والواو أيضا بل بالضمير وحده فتقول طائر زيد ركب وقدم عمرو لغار الجبابرة
 يديه وإنما يتصدر المضارع المثبت بالواو لكونه على وزن الحال المفردة وتقدم
 معنى فجاء زيد ركب على وزن جاء زيد ركبًا وبعناه فتجوز عنها كما تجوز المفردة
 ولو بدت في الماضي إذا كان مثبتا ومقرنا بالواو وقد كنكت الماضي المثبت إذا وقع
 حاله مصدر بالواو فلا بد من إثبات قدمه تقول جاء زيد وقد ركب عمرو وليكون
 ذكر قد صار فاغزى الحظف لكونه بلا قد ظاهر في الحظف ويذكر قد فعل المناسبة
 بين الجملتين ولو سبق الحظف إلى الفهم كل السبق وإنما قد بالثبت لأن المنفي كما في

كما في جاء زيد ومارك عمرو ولا تسبق الفهم فيه الى الفهم العطف للمغايرة بالنفي والاثبات
 فلا يحتاج فيه الى ذكر قد وانما قيد بالقران بالاولون غير المقترن به لا يتجر فيه ما ذكرناه
 من الضر عن معنى العطف فلا يصدر بقدر قال تعالى او جاءكم حصرت صدورهم وللقوم
 فيه مقال ذكرته في الشرح مستوفى في طلب هذا التمييز وقد شاع للتمييز اسم منكر
 بتقدير من رخصا لهما مكلة التمييز على ضربين احدهما ما يقع بيانا عن اسم مبهم المعنى
 والثاني ما يكون بيانا عن نسبة مبهمة منسبة المستبين والتمييز عن النسبة ياتي بيانه
 والتمييز عن المبهمة وهو الشايع الكثير اسم منكر مقدّر برفع لهما مكلة مذكورة
 نحو طر زيتا فانه في معنى طر زيت قوله منكر يخرج المبهمة بالمفعول في نحو طر العجين
 وقوله بتقدير من يخرج الحال والنعت والبدل وعطف اليها منكرات وتفيد رفع
 الوباء يخرج اسم لا للتبعية ونحو ذنبا في استغفر الله ذنبا وبالقبول الكلمة يخرج النوع
 الثامن التمييز وجوب كون التمييز منكر الموقر ما ذكرناه في تنكير الحال فليعتبر منه
 واجاز الكوفيتون كونه معرفة كما في سفسف نف وهو عند البصريين بمخج سفسفها وذلك
 للمقدار قل غيره كطر لحن زيتا ولاضافة قلت وما ليس للمقدار في نحو خاتم
 حديد ففسف الحفظ بالغالبية هذا النوع من التمييز يكون للمقدار اي يكون مميزا عن
 مقدار او محي الغير المقدار بقله والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وذلك
 اما وزن نحو طر زيتا ومنوان سمننا واما اكل نحو ففيران تبرا واما ذرع نحو ذراع
 ثوبا واما عدد نحو عشرون درهما واما مساحة نحو ماله ثبرا واما في السماء قدر
 راحة سحابا واما المقدار في مثال ذرة خبز ابره ونحو ثوب ماء وحب بر او قد خلا
 وملأ الارض ذهباً واما التمييز الذي يكون غير مقدار فانما يكون في الغالب فرعا
 حصل بالتمييز مع اسم خاص فينصب عنه اسم التمييز نحو خاتم حديد او باب سا جاتوب
 خز اخلا في نحو قطعة ذهب وقليل ذهب فان الفرع لم يحصل له اسم خاص فلا ينصب عنه اسم

تمييزا ثم ان التمييز عن المقدار لا يخرج بالاضافة التقليل فيقال على القلة طر زيت ومنوان
 سمننا واما التمييز عن غير المقدار فيكون في خفض بالاضافة فيقال خاتم حديد وباب سا ج
 بالكثرة وانما غلب النصب في التمييز عن مقدار دون غير لما في المقدار من شدة الوباء وكون
 المنسوب متعينا لرفع الوباء وهذا الذي ذكرناه في غير باب العدد واما باب العدد
 فله حكم خاص في نصب التمييز وجره شيئا في بيانه ان شاء الله تعالى فيفرد جنسا نحو زيت
 وطابق المار سواه مثل ثوب وحلة يعني ان التمييز الذي ليس له اسم المبهمة على ضربين
 احدهما الجنس فهو مفرد على كل حال والمراد بالجنس ما يقع الواحد منه على التقليل والكثير
 كالزيت والماء وغيرهما نقول طر زيتا وطر لحن وار طار زيتا وكذا غيره الا ان يقصد
 نوعا جنسا انواعه فيشعر ويجمع نقول عندي طلون زيتين وار طلون زبوتا وثانيتها
 غير الجنس المعنى المذكور كالحل والثوب والحلة فهو مطابق للمراد قطعا نقول عندي ذراع
 ثوبا وذراعان ثوبين وقبطا رثبا بابا وهذا كله في باب غير العدد واما باب العدد
 واما باب العدد فياتي بيانا لافراد الجمع في تمييزه وعاملة الاسم الذي تم قبله
 بنون والتنوين او بالاضافة العامل في هذا النوع من التمييز هو الاسم التام
 اما بالنون اعني نون التشبيه كما في طلون ونون شجر الجمع كما في عشرون درهما
 واما بالتنوين الظاهرة كما في طر زيتا او المقدرة كما في خمسة عشرون درهما واما
 بالاضافة كما في ملؤها ومثلها عسل وذل لول الاسم التام براسب الكلام التام
 بالفاعل فينصب التمييز به كما ينصب المفعول بعد الكلام فقام بالتنوين والنون مجازا
 بضاف سوى عشرون او بقله هذا بنم ليك ما سبق من ان المنصب عن المقدار
 قد يخفض بالاضافة وان المنصب عن غير المقدار بكثرة ذلك يذكر ضابطا بعلمه موضح
 جواز الاضافة وعدم جوازه ونقد ير ذلك ان ما تم من القسمين المذكورين بالتنوين
 والنون جاز فيه الاضافة الى التمييز فيقال طر زيت وخاتم فضة وطر لحن زيتا

قصة ايشار للتخفيف واماماتم بالاضافة ولشبهه نون الجمع كما في عشرون وامثالها فلا
يتأق فيه الاضافة اما في المضاف فليعد اضافة الشئ مرتين واما في عشرون فلو لم
اضيف بعد حذف النون عنه لباينتها نون الجمع وتعذر اثباتها لمناسبتها اياها
وقد جاء فيه الاضافة بحذف النون على قوله فيقال عشرون درهم وثلاثون درهم
ثلاث الى عشر وجميع المميز لكن الميث بوحدة الواحد والاثبات لا يميزان
استغناء بافراد الشئ وشبهه ذكر الحد وتميزه باسم الحدود واما فوق
اثنين فمن ثلاث الى عشر يكون بحذف المميز ويجوز ايضا اذا كان المميز لفظ المائة كما في ثلثا
الى تسعائة فان المئات فيها بصيغة الوحدة تزيلها مع ما قبلها من منزلة ظهور الواحد
لدلائها على عدد مخصوص ولذلك غلب الجزآن في كل منهما تميز واحد وقد يقال ثلث
مئات وثلث مئين رجوعا الى القياس انه قليل وبعد الى تسع وتسعين ناصب
المميز بالافراد البقلة متميز الحد من بعد عشرة اعني احد عشر الى تسعة وتسعين
بنصب المميز وبلافراد نحو واحد عشر كوكبا وتسعون نعمة اما النصب فلان
فيها لكن اهتم جعل ثلثة اسما كاسم واحد واما الافراد فلان مميز للاحاد واما وجوب
جمع رعاية بحال موصوفية في نحو جال ثلثة محل حالة الاضافة على حالة الموصوفية ولا
امتنع اضافة هذا النوع من العدد الى المميز لحي الفظة على جميعه متميزه فاقول للتخفيف
اكتفاء بدلالة العدد على معنى المجتعة وهذا الذي ذكرناه هو لقياس الشايع واما
نحو قولهم عشرون درهم بالجرى على الاصل فقليل ومن ذلك قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا واما وفي مائة والالف فحذف المميز بلافراد اما الجمع بنذر
يعني ان تميز المائة والالف محفوظ مفرد يقا مائة درهم ومائة درهم والالف دينار
والفار طرثثة الا وجرلا ما جاء ناد من جميع متميز المائة وذلك كما في قراءة حمزة و
فلبشوا كفهم ثلثمائة تسعين بلاضافة حيث قرئ وثلثمائة بالتثنية فمئين يدل

وتبين كم بالنصب مستفها به وبالحذف فيما جاء للخبيرة من الجملة المقادير كم وكذا وكان
فانه اكنائيات غير العدد اما كذا وكان فسأتى انهما ينصبان المميز ابدا واما كم فهو
على ضربين مستفها في خبري فميز المستفها في بالنصب ابدا نحو كم درهما لك مستفها عن
مقدار درهم ومميز الخبري يكون محفوظا بلاضافة نحو كم درهم مائة مستكثرا
بمقدار درهم وينصب المحفوظ حيث فضله وينبغي المنصوب في كل حالة يف
ان مميز الخبرية المحفوظ جاز فضله عن كم بلفظ اخر في ينصب ذلك المميز جملة على الاول امتناع
الاضافة مع الفعل نحو كم نال من فضله وكذا نحو كم في الدار جلا واذا فصل مميز كم
بفعل مستعجب بلان بن لئلا يلبس المميز بفعل ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات وكم اهلكنا من قبيلة ثم ان مميز كم المستفها مية مفرد ابدا وكذا مميز الخبرية المفعل
بالفعل ومميز خبرية غير المفصول مفرد تارة ومجوع اخرى تقول كم رجل وكم رجال عندك
وتزداد في حالته وحذف المميز ايضا عند نصب القرينة فكم عمة يزوي باده
عمة وثاويله في الرفع تقدير مرة يعني تزداد بعد كم في حالته المستفها من الخبر وذلك
بعد الخبرية كخبر نحو كم ماله وكم من قرية واما بعد المستفها مية فقليل وجوز ان
ان يكون كم في قوله تعالى ان بنينا اسرائيل كم ابناهم مية استفها مية وخبرية ويجوز حذف
مميز كم في حالته المذكورين عند القرينة تقول كم ماله اي كم درهما او دينار ماله
وكم غلامك اي كم نفسا غلامك وكم صمت من شهر كذا اي كم يوما وكذلك كم شرب وكم
جاء فلان اي كم فرسخا وكم مرة او كم فرسخ وكم مرة وقد علم من جميع ذكرناه من نصب
مميز كم المستفها مية وجرتميز كم الخبرية ومن جواز حذف المميز جواز اعراب عمة في قوله كم
عمة لك باجرير وخاله فدعاء قد حلت على عشاري بلاوجه الثلاثة على ما هو المروي
فالنصب على ان يكون كم استفها مية ويكون المراد من المستفها مية ان كان يقول فقليل
ثابت الا انه ذهب عن عدد الخلبان والخبر على ان يكون كم خبرية والرفع على حذف المميز

فيكون التقدير كم مرة فيرتفع عنه بلا ابتداء ذلك صفتها والجر قد جلت البيت
للفرز قد يجر به جريا والعداء المعوجة المرسع في اليد والجر والعشائر جمع العشائر
الناقاة أنت علم بان يوم اسل عليها الفحل عشرة اسهم وانما عدت جلت بعلى لتضمنت جلت
معنى ثقلت أي كتبت به كارهها خدتها مستكفما منها فخذ مني على كرم مني كذا وكاين نا
كلاهما وبعد كاين اخفى بكثرة كذا وكاين ينصب الميزان المستفهامية وان كانا
كالمخبرية في المعنى والوكثر بعد كاين احكام من استطهارا على ما هو المراد من ذلك كما قال
تقوا كاين من قرية وكاين من بنية ومن جملة التميز ما كان تابعا لذى نسبة رفعا
لدهام نسبة كتاب الفتن فابا وابنة ودارا وعلما باتفاق لا كذا فان كان
مشتقا كقولك عالما فذلك حال باختيار جماعته النوع الثاني من التميز ما كان في
اوصل منسوب اليه كان اما فاعلا او مفعولا للفعل او شبهه ثم اخرج عن تلك
النسبة وابدل غيره عنه فحصل هناك ابراهم في النسبة فجاء به في عقبه ذلك المنسوب اليه
منصوبا فاعلا لذلك ابراهم فمثال ما كان فاعلا للفعل المذكور طاب زيد بنفسا فان
المعنى طابت نفسه زيد ومثال ما كان مفعولا للفعل المذكور قوله تعالى وفي هذا الارض
عيون فانه في المعنى في ارض هذه في نسبة الفعل واما رفع ابراهم في نسبة
شبه الفعل فكما في قولك اعجبت طيبة ابا والبيت مشعل نار والارض منجرة عينا وزيد
حسن وجهها وانا اكثر منك ما لو لم في التميز النسبة تفصيل اشار بذكر امثلة اليه
وهو انه اما ان يصلح ان يكون نفس المنسوب اليه ونفس متعلقه ايضا طاب زيد يا يجوز
ان يراد به نفس زيد وان يراد به ابوه او لا يصلح لذلك نحو طاب زيد بنفسا فان نفسا
ويحتمل غير زيد والثاني اما ان يصح ان يكون صفة نفس اوله واول اما ان يصلح
ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوه او لا كطاب زيد علما وكذا نحو طاب
زيد لرا وهذا اذا كان المنصوب الواقع في ذلك الموقع جامدا فانه يميز باتفاق جميع النح

فان كان مشتقا كما في قولك طاب زيد علما والله دة فان سا فذهب بعضهم فيه انه حال
والحق انه يميز بدل على ذلك نصريحهم عن في بعض ذلك نحو لله درك من فارس قال عز وجل
من ذا الذي والذر ما يدري برك من الضرع من اللبن ومن الغنم المطر وهو هنا كتابة غير فعل المذكر
الصاد عنونا اضافة الى الله تعالى قصد التبعين منه لان الله تعالى منشأ العجايب لكل
شي عظيم يريدون التبعين منه ينسبون اليه نحو قولهم لله انت والله ابوك فمعنى لله درك
ما اعجب فعله وليس التقديم عند كثيرهم على فعله الاول لوجوب الضرورة قد عرفت ان التميز
عنه الوسم المفرد لا يتقدم على تميزه واما اذا كان تميزا في النسبة فان كان العامل فيه المصدا
فلا تقدم ايضا وكذا اذا كان العامل فيه فعل التفصيل او ما في معنى الفعل من نحو لله درك
فارسا الضعف العامل واما تقديمه على الفعل الصريح وما اشبهه لا اكثر من على انه غير جائز
لونه كان منسوب اليه فدخل النسبة عنه الى غيره لقصد المباعدة بالبراهم اوله والبيان
ثانيا فان ذلك اوقع في النفس والتقديم في محل هذا الغرض واما ما ورد في الشعر قوله لاني
ليل بالفرق جيبها وما كان نفسا بالعراق بطيب في على ضرورة الشعر لا يتسدد به في
سوء الكلام وهذا واما ما ذكره من ان التميز قد يكون رافعا لبراهم ذات مقدرة وارادوا
التميز عن النسبة فيجوز مستقيم كما بيناه في الشرع المستثنى وقسم مستثنى بتصل فشا
ومنقطع لم يأت البقلة فالقول مقرون بالو نحوها لخراجها عن شامل بالدلالة
وثانيتها ما خرجت تاليا لاوله وغير اوله ببنقرة وقسماء مقرون بلا ونحوها
باثبات منفى ونفى لمثبت اعلم ان المستثنى ينقسم قسمين احدهما المتصل وهو
الكثير في كلامهم وثانيتها المنقطع هو القليل بالنسبة الى المتصل والمراد بالمتصل ما
يكون داخل في المستثنى منه وصنعا وبالمنقطع ما لا يكون كذلك ولما كان الداخل يستدعي
ان يكون في جمل طابادة المستثنى وغير الداخل لا يصح له هذا الحكم لمتنازع اخرج ما ليس داخل
عرف الاول بالمقرون بالو ونحوها لخراجها عما يسمى بالدلالة الوصفية والشامل في المعنى

يشمل المتعذر لفظا والمتعذر كما خرجا، القوم لا زيد وما جأ في الزيد ويخرج عنه
خرج القوم لا زيد لفقد الوداء وخرج جاء رجال الزيد لعدم تحقق الشمول لأن جمع المنكور
لا يفيد شمول الواحد على ما سيأتي تحقيقه وعرف الثابت بما يكون غير مخرج واقع بعد القول
لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما أو قيل سلما سلما أو بعد غير كقول الشاعر ولا
عيب فيهم غير أن سيقوم بهن فلو أن قراع الكتاب أو بتعديده وذلك بقوله غولاء
أنا أفصح من نطق بالضاد بيداني من قرئش أي ليس ما دخل بفصاحتي الواني من قرئش وقد
حققنا ذكرناه في تعريف المستثنى المتصل والمستثنى المنقطع أن بينهما مقادرا مشتركا يمكن
تعريف مطلق المستثنى به وهو المقرون بالتوخيها اثباتا لما في قبلها أو نفسيا لما اثبت قبلها
وقد أوردنا هذا المقام في الشرع ما لا يخفى عنه في نصب مقربنا بالمقدمة على أصله أو
بعد مثبت ومنقطعا أيضا ولكن بعضهم تجزئ التبع في بعض حالة أغلب
المستثنى يكون على وجهه والاصل فيه ليس بالنصب لكونه فضلا وما يأتي فيه من جزم فلسف
إرادة المحدثات أسماء مضافا أو في جزم يجعل تابعا أن صلح للتبعية وقد يعجز
حسب العوامل كما سيجي وموضع انتصا المستثنى المقرون بالثلاثة أحدها ما إذا
كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وهو لا يرد بقوله على أصله نحو ما جأ في الزيد الحد وذلك
لعدم موجب الجزم وعدم صلاحية التابعية لمتناع تقدم التابع على المتبوع وثانيهما
ما إذا كان المستثنى واردا بعد كلام مثبت نحو جأ في القوم الزيد امتناع الوبدك
فيه إذ لا يستقيم أن يقال جأ في الزيد لأنه يوجب مجي جميع الناس وهذا بخلافه
القوم الزيد فإن المختار فيه البدل كما سيأتي وثالثها المستثنى المنقطع نحو ما في الدار أحد
الحوار في غير تيم بوجوبه النصيب على عدم وجود بدل الغلط في الكلام الفصح واما
بنو تميم فيجوز فيه التبع أيضا في بعض المواضع وذلك إذا كان في غير الإيجاب
وكان المستثنى منه مما يصح حذفه اكتفاء بالمستثنى فيجوزون الرفع في نحو ما فيها انشأ

أو تدو على ذلك قول الشاعر وبلدة ليس بها ينسب إلى العارز أو العيش
وقيل الينسب كل ما ينسب به فالاستثناء غير منقطع وينصب أيضا بعد ليس يكون
والنصب في هذا على الخبرية ينصب المستثنى بليس يكون لقول جأ في القوم ليس لا يكون
زيد والنصب فيه ما على أنه خبر لها أو اسم فيهما محذوف لزوم تقديره ليس بعضهم زيدا ولا
يكون بعضهم زيدا وفي الحديث يطبع المؤمن على كل طلق ليس الخيانة والكذب كذا بعد
لفظي ما خلا ما عدا ولا يخرج عنها خفض لفظ بقله يعني ينصب المستثنى بعد لفظي ما خلا
وما عدا أيضا لأن ما التي قبلها مصدرية وهي تدخل الفعلية غالبا والاسمية قليلا وليس
بعد لها الاسمية ههنا فتعين أن يكون فعلية والفعل يوجب النصب بالمفعولية والفاعل
فيها ضمير راجع إلى المصدر على ما أفاده صاحب الرضي يقول جأ القوم ما خلا زيدا وما عدا
والتقدير ما خلا مجيهم زيدا والمضا ومقدرا أي وقت خلوجيهم زيدا ووقت تجاوز
مجيهم زيدا فإن الطرفين يحذف كثير مع ما المصدرية هذا وما جئ رزما غما المصدرية
اعني خلا وعدا في نصبهما المستثنى أيضا على المفعولية كثيرا على الوجه المذكور فإنها
فعلون متعديان امتاعا فموتعد في غير معنى المحدثات أيضا واما خلا فهو لازم
في غير معنى المحدثات يتعدى بمعنى المحدثات يتضمن معنى جاوز واجاز أو خفض
معها المحقق بقله على أن يكون ناهضا جمل عدم ما يقطع بفعلية ما حال التجرع غير ما
المصدرية وقد جاز في النصيب واختير كونه على ما عليه الأصل بالبديهة
إذا كان مقرونا بالو وواردا على النفي بالباء أو بالصرخة هذا إشارة إلى
بيان وجه آخر وجوه أغلب المستثنى وهو أن يكون النصيب جازيا ويكون المختار
كونه بأغلب المستثنى منه كونه لا ومنه ولذلك شروط منها أن يكون مستثنى متصلا
ولم يذكره لما بين من قبل أن المنقطع لا يكون إلا منصوبا ومنها أن يكون المستثنى
مذكورا ولم يذكره أيضا لما يأتي بعد حكم المستثنى منه المذكور معدوم منها أن يكون

مقرونا بالادون غيره من ادوات ومنها ان يكون واردا على النفي الصحيح او ما في تأويل
النفي امّا النفي الصحيح فكما في قولك ما جاءني احد ازيد وفي حكم النفي والسنفهام
للاشارة كما في قولك لا يفهم فيها احد ازيد وهل اتى القسث الاعمار لونه في معنى ما اتى
القسث الاعمار ونحوه ومنه يغفر الذنوب الخلة ومنه يغفر ربه الوظا لون واما
ما في تأويل النفي في قولك قلما رجل يقول ذلك ازيد اي ما قاله احد ازيد كقوله
بعض فشره وانه الاقليل اي لم يطعوه الا قليلا فان منع الابدال عن لفظه فقد
تعين اتباع المحل الحاجة كما في غلام جاء الغلامنا ولا شئ في الغلام لضمه يعني بلحظنا
فيه الابدال عن المستثنى قد يتعدى فيه الابدال عن لفظه في تعين الابدال عن المحل فجعل تابعا
لمحل المستثنى من الحاجة الى ذلك وذلك في مواضع منها ان كان المستثنى من مجرور عن محل
كما في ما جاءني من احد ازيد وبما من احد جاءني الغلامنا بالرفع اتباع محل احد دون الجز
اتباعا للفظ وذلك لان هذه موضوعة لشمول النفي لفراد المجرور بها والتباعد النفي
ينتقل النفي في تقديرها بعد ما فلون من اتباع المحل ومنها ما اذا كان مفتوحا
بلو التبرئة كما في لا شئ في الغلام بـ لا بدل على محل اسم وهو الرفع دون لفظ الامتناع
تقديره عاملة بعد الوك واللام في المصوب بلو الحجازية كما في ما يندبنا الشئ لبعثنا
ويجب مستثنى بقدر اصله باعراب ذلك الاصل في كل حالة هذا بيان نوع اخر المستثنى
وهو ما يكون اصله اعني المستثنى هو منه مقدرا فيعرى بـ اعراب ذلك الاصل في احوال
الثالث وهذا النوع من المستثنى هو الذي يسببه الخاء مفرغا والمفرغ حقيقة هو عاملة
لان غير مشغول في المستثنى من فيعمل في المستثنى وذلك يقع في معرولت الفعل وفي المبتدأ و
الخبر اما معرولت الفعل فلقولك في الفاعل ما ضرب ازيد وفي المفاعيل ما ضربت ازيد
وبما ضربت ازيد وان نظن الاطنا وبما رايت اليوم المجرور وما ضربته التاديبا وكقولك
في الحال والتمييز ما جاء زيد الراكبا واما املا الونا الوماء ومنه الحال الواقعة بعد

قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم واما في المبتدأ والخبر فمما كان في
قولك ما زيد الاقيم وما قايم الازيد ولا غلام رجل الاظيف ولم يكن الاظيفيا ومما وقع
في المبتدأ والخبر قوله تعالى ان كل لما جميع فان لما يعني الا وذلك مختص بالمستثنى المفعول
وذلك في المنفي مطرد وفي كافتات السبب جاز ثبت يعني ان تقدير المستثنى منه
واجزاء اعرا على المستثنى مطرد في الكلام المنفي واما الكلام المثبت فجوز ذلك في بعضه
دون بعض فيصدق في خواصرات اليوم السبت لضمه ان يكون قد صام في جميع الايام لا يبرح
ولم يفسر الا في السبت ولا يصدق في جوابي الازيد لعدم محتمل ان يكون قد جاء كل احد
الناس ازيدا ومدخول الا ههنا جاز ان يكون فعلا كفي ما النفس التنت اعلم ان
الوصل ان لا يكون مدخول الا ههنا ولكن يجوز مدخولها في المستثنى المفعول فعلا لكونها اذن
ملغاة عن العمل فيفسر ما فعلها بما يقتضيه وذلك الفعل يكون خبرا عما زيد او يقوم منه
المثال المذكور ويكون حالا كما في ما جاءني زيد لا يفسد ومنه قوله ادم ما ايسر لسانه بينه
ادم والابا لهم من قبل النساء • ويخفف مع غير وحاشا ومع سوى وفيه سوى فاما سوى
ويخفف المستثنى الواقع بعد غير وحاشا وبعد سوى وفيه لفا كسر الاول مع القصر ضم
الاول مع القصر وفتح الاول مع المدا متاخر بعد غير وسوى فيها اضافة واما بعد حاشا
فلكونها حرف جر فيغير لغت الشئ في اصل وضعه ويبقى كالوجه جامع جماعة كذلك
بعد جمع منكر حتى كلفظ الغير لغت الكلمة يعني ان غير في الوضع الاصل صفة مفيدة
للمغايرة مجرورها الموصوفة ما غيرت من اجل غير زيد والوضع الاصل المستثنى المستلزم
مغايرة ما بعدها لما قبلها نفسيا وابنائنا واجل ما كان بينهما من المشاركة في المغايرة
المذكورة حمل كل واحد منهما على الاخر في المعنى فجعل غيرا لا يخرج الشئ عما يشتمل في ضما
فاعتبر فيه المغايرة نفيًا وابنائنا دون المغايرة ذاتا وصفة كما في ما في القوم غير زيد
الاخير وضما واعبر فيه المغايرة ذاتا وصفة دون المغايرة نفيًا وابنائنا كما في

موصولة او نكرة موصوفة بحالة استمية والتقدير مثل الذي هو زيد او مثل شيء هو زيد
 اي كان هو اشتد اخلاصا في المحبوب وى المضى ايضا بما لا يستلزم على القلة كما في قول
 امر القيس الو رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم مايدان تجلجول وذلك بتقدير
 اعني او على النيترو صامح اما موصولة او نكرة غير موصوفة وجلجل اسم امرأة ولخطاب في
 ذلك الى نفسه يريد رب يوم كان صالحا لك في استماعك بالنساء ولا سيما يوم ما كنت
 في دار جلال وقد يجعل الاستماع في خصوص ما فيكون منصوبا على انفعول مطلق وذلك
 كما اذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا فالمعنى خصوص راكبا فراكبا طار منفعول الفعل
 المذكور اي واخصه بزيادة المحبة خصوص راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو كيب ويجز
في تركيبهم كل كلمة بضاف اليه اسم ومضمون جملة فالقول قد جلاو على حرف مطلقا واكثره
 مدخل حرف الاضافة وقد حرف الجز بعد ثبوته واذا ذاك اطلاق الاضافة
 شاعت المضا اليه يكون مجرورا في التركيب قطعا وذلك ينقسم قسمين اولها اطلاق
 ما بضاف اليه اسم مفرد والثاني ما بضاف اليه مضمون جملة فعليه انما القسم الثاني هو قوله
 مررت بزيد وهذا القسم يكون ابد بواسطة حرف الجر لفظا واما القسم الاول فيقسم الى
 قسمين واحد هما ما جلاو عن حرف الجز مطلقا فلا يتوسط بين المضا والمضاف اليه
 حرف من حروف الاضافة لفظا ولا تقدير كما في زيد ضارب غلامه ومن الوجه والثاني
 وهو الاكثر ما يكون مدخلا بحرف الاضافة كما في غلام لزيد وهذا القسم يحذف فيه
 بتقدير حرف الجز بعد ما كان سلفوا خالدا على زيادة اختصاص المضاف بالمضاف
 كما في غلام زيد والنسبة المسماة بلاضافة انما اشهر بين القوم اطلاق الاضافة
 عليه اعرفا اذا كان على هذا الوجه اعني بتقدير حرف بعد ثبوته دون ما في نحو مررت بزيد
 غلام لزيد وان كان المنقول غير سبوق اطلاق اسم المضاف والمضاف اليه على حرف نحو
 مررت بزيد وغلام لزيد فقد رتب بين المضا وجنسية بيانها كما في مثال خاتم فضة ونحوه

لوم اختصاصا كعبه كذا كوكب الحرفا ود في خصوصية بفعلان المقدرين المضاف
 والمضاف اليه الحرف واللحان حرفان من اللام اما زيدا في التشبيه وهو التي يصح اطلاق
 المحرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وذلك بقدر فيما اذا كان
 المضاف اليه جنس المضاف بعينه ان يصح اطلاقه على المضا وعلى غيره كما في خاتم فضة وكذلك
 نحو ثلثة دراهم وراقور فلان المقدار فيها ما كناية عن المقدار فالثلثة هي الدراهم والراقور هو
 الحلق وقد خرج عن هذا القسم غلام زيد لان زيدا لا يطلق على غلامه وكذا في زيد زيد بعض
 القوم لان الكل لا يطلق على البعض وليس غلام زيد ببيانته فلذلك لم يقبض تقديرها
 في الاضافة وخرج ايضا جميع القوم وعين زيد لا متناع اطلاق المضاف اليه في على
 غير المضا واما اللام في الاختصاص وذلك مقدرا فيما عدا ما يكون المضا جنس المضاف فان
 يكون للمضا اختصاصا بالمضاف اليه اما اختصاصا صامحا للملكية وما يترتب من ذلك كما
 في غلام زيد ونحوه في الفرس ويزيد ويزيد وبعض القوم ومن ذلك اضافة المصدر الى الفاعل واما
 اختصاصا صابا في ملا بسة له كما في كوكب الحرفا بسهل فانه اضيف الحرفا لانها
 كانت تقوم وقت طلوع الغرل قال اذا كوكب الحرفا في سحر سهل اذا عت عن طافه
 القريب والحرفا اسم لامر واذا عت اي قسمت فانها كانت تقسم القطر في قرايتها
 للغرل ومنه اضافة المصدر الى مفعول نحو اعجبت بزيد ويزيد ونحو ضرب اليوم وذهب
 بعضهم واختار ابن الحاجب اضافة المضروب الى ظرفه بعينه في القسم اذن مثله
 والحرفا المعبر فيها توهم ذلك نحو ربح ربحه اشهر وباصا صبي السحى ومكر الليل والنهار
 هو تقدير اللوم لادنى ملا بسة لا مكانه وان كان الظاهر فيها تقديره في دعوى كون
 الاضافة بعينه في يستلزم كثر الاشترار اخلو في الوصل ويسمى هذا النوع
 اعني اضافة بتقدير حرف الجز بالمعنوية اعلم ان الاضافة بتقدير حرف الجز يسمى عند
 بالاضافة المعنوية ويسمى ايضا بلاضافة المحضة واما الاضافة اللفظية وهي التي لا

ويكون بتقدير حرف الاضافة فقد اشار الى ضابطها بقوله وما بين مشتق ومعمول
 فذلك لفظة من غير حرف الاضافة يعني ان الاضافة اللفظية هي التي يكون بين المضاف
 المشتق وبين المضاف اليه كما بين معموله مرفوعا كان او منصوبا بانه غير وساطة غير
 وساطة غير محرف من حرف الاضافة لفظا او تقدير فيكون الجور منه في الظاهر غير مجرور
 في الحقيقة ويكون التنوين المحذوف من المضاف منويا فيكون الاضافة في تقديره لا انفصال
 وهذا هو تسميتها باللفظية ثم ان المتفق عليه في الاضافة اللفظية على ما يقتضيه الضابط
 المذكور انواع منها اضافة الصفة المشبهة الى معمولها مطلقا نحو حسن الوجه ومنها اضافة
 اسم الفاعل الى السبب المرفوع كذلك نحو هذا حامله الوشاح اي حامله وشاحها والى الاجنبية
 المنصوب بشرط معنى الحال والمستقبل نحو زيد ضارب عمره لان او غدا ومنها اضافة
 اسم المفعول الى المطلق كما في زيد معمور الدار اي معمور دانه والى الاجنبية المنصوب بشرط
 معنى الحال والمستقبل نحو زيد معطي الدار ان او غدا وجميعها كلها اضافة الصفة الى معمولها
 وما يدخل في الاضافة المذكورة اضافة الصفة الى ظرف نحو زيد سارق الليل اهل سوا
 كانت بمعنى الماضي او غيره لان يكون هذه الاضافة غير مطردة فان الصفة قد تضاف
 الى الظرف الذي بعدها معنى ولما كانت اضافة الصفة الى ظرفها في باب اضافة اللفظية
 مما لا يطر فيه كون الاضافة اللفظية بخلاف سائر اقسامها المذكور فخصها بالتمثيل
 وقال وهذا زيد سارق الليل اهل وفي افضل الناس اختلاف في الائمة يعني
 ان نحو سارق الليل في باب اضافة اللفظية كون السارق صفة وكون الليل معموله
 فانه ظرف ولا ذكر في باب اضافة الصفة ما هي معدودة في باب اضافة اللفظية
 اتفاقا اشار الى ذكر ما قد اختلفت الخاء في ان الاضافة في لفظية ام معنوية وهو ضابط
 نحو افضل الناس بقوله وفي افضل الناس اختلاف في الائمة وبيان ذلك ان افعال التقدير
 اما ان يراد به تفضيل صاحب على كل واحد من امثاله التي دل عليها اللفظ المضاف اليه كما في زيد

افضل الناس وثانيهما ان يراد به تفضيل صاحب على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضاف الى
 شئ للخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لا
 في زيد افضل بخدا اي افضل نوع الانسان وله اختصاص بخدا وهو الثاني
 حقيقة بالاتفاق واما الوقوف فيه خلاف مذهب بعضهم الى انه مضاف لفظا لان اللفظ
 في مثل قولنا افضل الناس معمول افضل لكونه بمعنى الناس والجار والمجرور مفعول المفضل
 بالواسطة وافعل التفضيل لا يمنع من العمل في المفعول بالواسطة وذهب يوبه الى ان
 الاضافة في نحو افضل الناس معنوية بتقدير التمام لان معنى زيد افضل الناس زيد
 بعضهم الزايد في الفضل على كل واحد من بقي منهم بعد واستدل على معنوية مثل
 هذه الاضافة بقوله تعالى فبارك الله حسن الطالقين وضارب زيد امصير
 خالد ومالك يوم الدين من معنوية قد علم مما تقرر في ضابط المضاف اللفظية ان المضاف
 المعنوية المقطوع بمعنوية اضافة المشتق يكون في ثلثة مواضع احدها ما اذا كان
 المضاف اسم فاعل او اسم مفعول بمعنى المضاف اليه كالمضاف اليه كافي هو ضارب زيد امصير
 الذرهم وكذلك نحو خالق السموات وخالق الملائكة رسلا للعلم يكون المضاف والمفعول المذكور
 واقعين في الضم والدليل على معنوية مثل هذه الاضافة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات
 والارض جاعل الملائكة رسلا وكذا الصفة التي اراد بها التمام ان يكون اضا
 معنوية ومن ذلك نحو مصانع مصر والدليل على معنوية مثل هذه الاضافة قوله
 تعالى حم تنزيل الكتاب في الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
 وثانيهما ما اذا كان المضاف اسم مفعول والمضاف اليه كافي هو ضارب زيد امصير
 المسموع المفعول لا يضاف الى مرفوعه الا اذا كان شيئا نحو مؤذنب الخادم وثالثها اضافة
 الصفة الى الظرف الذي بعدها من غير ان ياتي قبل ذلك يكون فيما اذا كان المضاف
 خصوصية بذلك الطرف بحيث ينافي سائر الاطراف بلح المخصص فنزل

منزلة الجامد ويضاف معنى كما في قبيل كبريل وفي ذلك مالك يوم الدين فإنه تعالى
 في ذلك اليوم من ظهور السلاسل ما ليس في يوم آخر قال تعالى لمن الملك اليوم لله الواحد القهار
 ويقصد بالمشققة عددان اضعف الى اعداد واحد جملة وتبعه بالمثل او فوق
 مثله كقولك ثانی اثنين رابع خمسة وقد قصدوا تبليغ مادونه بما اذا
 كما في سابع لسته فمابعده قد قل منه بواحدة وما صح هذا فوق عاشر تسعة اعلم
 ان اسماء الاعداد من العدد الى العشرة يوجد منها المصادر كالثلث والربيع بفتح الفاء
 فهما فيشتق منها صيغة اسم الفاعل كالثلث والرابع وكذلك الواحد والثاني الى غير
 ذلك ثم اذا اضعف مثل ذلك الوصف المشتق الى اعداد فله حالتان احدهما ان يرد
 به واحد من جملة العدد المضاف اليه مع حفظ الترتيب العددي بان يكون في درجة
 مخصوصة منه واللفظ المشتق بالوجه المذكور كالثاني والثالث لا يكون اسم فاعل بحسب المعنى
 وان كان فيه معنى الوصف فيكون اضافته الى عدد مماثل له تارة والى اكثر منه اخرى
 ذلك كما نقول ثانی اثنين وثالث ثلاثة وخمسة واحد اثنين وثاني ثلاث في خمسة و
 التعبير عن مثل ذلك بالفارسية دوم دوهم سه ويكرود ودوم وسم جها ولا يشترط
 ان يكون زيادة المضاف اليه على ما اشتق منه المضاف بواحد فانه يقال عطا وثنائي
 سبعة السياره والشمس اربع وهذا القسم يختص بالعشرة ومادونها فبقاها
 حادي عشر احدى عشر وثنائي عشر ثلاثة عشر وكذا حادي عشر اثنى عشر وكذا خامس اربع وعاشرون
 الف وثانيهما ان يرد واحد من رتب الاعداد مراعى فيها الترتيب مع النظر الى الدرجة
 التي يجب درجة بان يصير الدرجة التي يجب درجة تحتها واهيئة الاسم ويجعلها اسم
 درجة بنفسه بانضمام اليها وهذا وهذا ما مضى تبليغ مادونه به وانما قال
 مجازا لان الفعل والثاني في هذا المفعول غير ظاهر ابنا ويل وذلك لان الاثنين
 في ثلث اثنين لا يصير ثلثه وان انضم اليه واحد لكون المنظم والمنظم اليه ثلثه

وهذا

وهذا القسم ان ينسب من احد اعداد درجة تحتها ويجوز ان يضاف الى مادونه
 بدرجة واحدة كما في ثانی واحد وسابع سبعة فان التبليغ يقتضي التقضا وكون المنظم
 واحدا لم يتأتى التبليغ الذي كانا قصرت مرتبة واحدة وهو لو جرى فيما فوق العشرة لغاية
 عاشر تسعة وذلك لان صيغة فاعل ههنا اسم فاعل معناه شتاه على معنى التصير
 ولم يشب الفعل والمصدر المبنيان من العدد بعينه التصير الذي في العشرة ومادونها وتعين
 ما ذكرناه من عدم كون القسم قوله هذا المشتق بمعنى اسم الفاعل وكون القسم الثاني
 بعناه كانت الاضافة في القسم الاول معنوية قطعا وفي الثاني لفظية بشرط العمل
 معنوية بغير الشرط كسائر اللفظا وهذا هو المراد بقوله فثانيهما في الحكم مثل اسم فاعل
 والاول لم يعمل فيها المعنوية بعينه ان المشتق من العدد بعينه التصير حكمه في الاضافة حكم اسم
 الفاعل لكونه بعناه وانما سأل يقصد به التصير وهو قسم الاول وهو مضاف بالاضافة
 المعنوية قطعا لانه لعدم كونه بمعنى اسم فاعل غير عامل في العدد الذي بعده البتة بخلاف
 الثاني فانه قد نصب في مثل ما يقوم هو اربع الثلثة بالنصب ويجذف تنوين المضاف
 ونونه ويجذف عنه اللوم في المعنوية شرط الاضافة مطلقا لفظية كانت
 او معنوية ان يجذف تنوين المضاف وهو ما يقوم مقامه من فوق التشديد والجمع وذلك
 لان التنوين وما يقوم مقامه دليل تمامية الكلمة وما قصدوا بالاضافة جعل الكلمتين
 في حكم كلمة واحدة حذفوا من الاولى علامة تمامية الكلمة وانما الاضافة المعنوية فيلزم
 فيها بالحذفية حذف لوم التعريف فلا يضاف المعرف باللوم الى المعرفة ولا الى النكرة
 انما الى المعرفة فلا ان الغرض من اضافة اليها التعريف وهو حاصل قبلها وانما الى النكرة
 فلا ان الحاصل من اضافة اليها التخصيص وهو حاصل للمعروف باللام مع زيادة ويكتسب
 التعريف عن ذي تعريف وليس سوى تخصيصه مع نكرة بعينه ان المضاف بالاضافة
 المعنوية يكتسب من المضاف اليه تعريف اذا كان معرفة كما في غلام زيد وتخصيصا

اذا كان نكرة كما في غلام رجل فانه يخص غلام امرأة ووجه افادتها التعريف مع المعرفة ان
وضع المضافة المعنوية ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليس للبسماء تلك الخصوصية مثلا اذا قلت غلام زيد ركب ولزيد غلمان
فقد اشرت بذلك الى غلامه مريد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانا واشهر بكونه
غلاما له او يكون غلاما مع مودائيك وبين مخاطبك وبالجملة يكون حيث نفي اطلاقه
اللفظ اليه فاعلم من ذلك ان قولك غلام زيد ليس غلام لزيد سواء فان معنى غلام لزيد واحد
من غلمان ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمان ان كان له غلام سواء وذلك الغلام المعلوم
ان لم يكن له غلام سواء والمثل والغير الذي توغله في البراهم تخصيص على كل حال اعلم
ان بعض الاسماء قد توغلت في البراهم والنكارة بحيث لا تعرف بالاضافة الى المعرفة كقولك
ومثلك وكل ما هو بعناهما من سواءك ونظيرك وسيرك لا غير ذلك تقول مررت برجل
غيرك ومثلك بصفته وانك في الحقيقة اصل من اضافة هذا النوع من المصنف هو تخصيص
سواء اضيف الى المعرفة او الى النكرة نعم اذا اضيف غير الى معرفة ضد واحد فقط حصل
التعريف وذلك كما في قولك عليك عليل بالجر كغير السكون ومن ذلك قوله تعالى غير الغضيق
عليهم فان الغضيق عليه ايضاده المنع رضي الله عنه ويكتب التانيث ايضا وعكسه
اذا صح فيه الترك وهو بقله يعني ان المضاف بالاضافة المعنوية فيه بشدة المترا
بالمضاف اليه فيكتسبه التانيث والتذكير وذلك مع قلته يكون في موضع جرس فيترك
ذكر المضاف لكون ذكر المضاف اليه مضيا عنه اما التانيث فكما في قوله مشين
كلما اهتزت رماح تعسف اعلمها من الرماح النوهتم انت فعل المثلث التانيث الرابع
ونظرا الى الرماح معنى غير ذكر المروا اما اكتساب التذكير فلقوله رؤية الفكر ما
يؤثر اليه الامر حين على اجبت التواني ذكر معين المسند الى ضمير الرؤية يكون نظرا
الى الفكر معين غير ذكر الرؤية ويمكن ان يكون من ذلك قوله تعالى ان الله قريب

من المحسنين هذا اذا حسن الاستغناء عن المضاف بالاضافة اليه فان لم يحسن الاستغناء لم يقع
ذلك اصلا فلا يقال قامت غلام هند ولا قام جارية زيد لان المضاف غير مستغن عن المضاف
وغاية غير المعنوية خفة فاصح الا عند تحقيق خفة يعني ان الاضافة اللفظية
لا يفيد شيئا الا لطفة في اللفظ فلذلك لا يصح الا حيث يتحقق التحقيق اما حذف النون
التنوين وما في حكمه المضاف كما في ضارب زيد وضارب باريد وضارب بوزيد واما
حذف الضمير من المضاف اليه واستناره في المضاف كما في الحسن الوصفانه على تقدير الانقضاء
بحسن الوجه منه واما بهما معا كما في نحو حسن الوجه فاعلم من ذلك عدم جواز الضارب زيد
لعدم تحقق التخفيف فيه بوجه من الوجهين المذكورين وانما لا يفقد هذه المضافة تعريفيا
ولا تخصيصا لانها في حكم الانفصال على ما مر ولما كان مقتضى اشتراط صحة المضافة
اللفظية بتحقيق التخفيف ان يجوز نحو الضارب الناس وكان المسموع جازا اشار الى
الى توجيه بقوله ووجه جواز الضارب الناس عمله على الحسن الوجه الصحيح الوضاه
يعني انهم جوزوا نحو الضارب الناس والضارب الرجل مع عدم لطفة عمله على الحسن الوجه الذي
صح فيه الاضافة لمحصل اللفظ على ما مر لمشايرته في كون المضاف فيها صفة والمضاف اليه
اسم جنس معرف بالذم وفي الضارب في نصب الضمير قبل الجرح كما في ضاربي للشباهة
اعلم ان نحو الضاربي والضارب بل والضاربة فيه مذهب ان الضمير فيه منصوب ولا
اضافة للصفة اليه وهذا موقوف لا يشترط صحة المضافة اللفظية يتحقق لطفة وثابتها
ان الضمير فيه مجرور بالاضافة وهو محو في الاضافة على المحو في اللفظ كضارب وضاربك
وضاربة وذلك ضعيف لان الوصل في المعرف بالذم هو الاضافة ولا ضرورة لنا في ارتكاب
مخالفة الوصل فيه وقد جوز الفراء اضافة كلمة الى ما يساويها كقوله خطه وجوز
قوم بين شئ وصفه كقوله لطفة وجره قطيفة وجمع جميع القوم قطعا
كذا سعيد كز على التانيث عند التامة اعلم ان الحسنين الجائز اطلاقهما على

شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالماء في فلهجور منهوا
 الاضافة بينهما والفراجهان ذلك وقال ان العرب يضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظ
 فيقولون لبث اسد وبرزخه الخفيف واما ان يكون في احدهما زيادة فائدة وذلك
 على ثلاثة اوجه الصفة والموصوف والعام والخاص والمستمر والمستمى اما الصفة والموصوف
 فاختلافهما في جواز اضافة احدهما الى الآخر فذهب الكوفيون الى جواز ذلك اما اضافة
 الموصوف الى الصفة فكما في بقول الحق تعالى ومسجد الجامع وجانب الغري وصلوة الاولى
 واما اضافة الصفة الى الموصوف فكما في جرد قطيفة واخلاق اتياب وذهب البصريون
 الى منع كل واحد منهما وقالوا بقلبة للجنة للحق تعالى وانما نسبوا الى الحق لانها تنبت في جاري السيول
 ومواطى الاقدام وكذا مسجد الجامع تقديس مسجد الوقت للجامع وذلك الوقت
 يوم الجمعة كان ذلك اليوم جمع الناس في مسجد للصلوة وكذا جانب الغري يعني جانب
 المكان الغربي وصلوة الاولى يعني صلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال
 الشمس وان خرجت قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لانه كان في الاصل شيء جردى بال ثم حذف
 الموصوف نسبيا واضيف صفة الى جنسها للتبيين اذ لم يكن ان يكون من القطيفة
 ومن غير ذلك كان خاتم محتملا لان يكون من فضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من واما العام
 والخاص والمستمر والمستمى فاتفقوا على جواز اضافة بينهما فاما العام فيضاف الى الخاص
 ليكن في التخصيص الخاص دون العكس لان اللفظ بعد التبيين لا يكتسب الا من شيء
 وذلك كما في كل الدرام وجميع المال وعين المال وعين زيد وطور سينا ويوم العيد
 واما المستمر فيضاف الى المسمى ايضا لكن يتأويل وذلك بان يجعل المراد بالاضافة الذي
 وبالاضافة اليه اللفظ فمفعلة جاني معيد كزملق هذا اللفظ وقد جوز واحذف
 المضاف واعرب المضاف اليه عند ابقلة اعلم ان المضاف يحذف جوازا عند الامس
 من اللبس فاذا حذف المضاف اليه ينوب عنه في حمل الاعراب فيعرب باعرابه في قوله تعالى

والقبر اى اهل القبر دون مكان عليه الحجر ابقلة وذلك كما في قرآء بعضهم يريدون
 عرض الدنيا والله يريد الآخرة بالجاء يريد عرض الآخرة ولا بأس من حذف المضاف
 اليه فالاضافة الغايابية بضمه وفي غيرها التنوين الكفوف غلام ودار المرء شبه
 ثابت اذا حذف المضاف اليه العلم به فالمضاف في لحن اما ان يكون من الظروف المستمى
 بالغايات كقيل وبعد امام وخلف فينبى على الفهم كسنتين في بابه واما ان يكون منها
 في لودن ان بنون المضاف بدل من المضاف اليه قال الله تعالى وكلوا من ثمره الا امثال
 وكلا تترنا تبتيرا ورفعنا بعضهم فوق بعض ومن ذلك نحو يومئذ وحينئذ نعم اذا تكر
 المضاف الى شيء واحد من جهة المعنى بالعطف كما في غلام ودار زيد لم يبين المضافون
 لان المضاف اليه يكون كالثابت بسبب تفسيره بما بعده وتقدير الكلام فيه غلام زيد ودار
 زيد حذف المضاف اليه الاول وقد رخصوا فصل المضاف منه بمعنى كما لا يخفى لاجبة
 يجوز فصل المضاف الى ذلك ويكون في سائر الكلام لا يعمل المضاف في قراءة
 ابن عامر في اول درهم شراهم يجعل مفعول المصدر فضلا واما الفصل بالاخص فيكون
 الاضرون الشعر في قوله تعالى كما حظ الكتاب يكف يومها يهوى بقارب ويزيل شبه
 رسم الدار بذلك الخط وذو غير مقطوع ومن ذلك لم يضاف الى ما سوى المسمى التبتير
 اعلم ان ذو كذا مؤنثه ومثناة ومجموعة من الاسماء اللازمة للملاضافة وله مع لزوم
 الاضافة شان اخر وهو انه لا يضاف الى الاسماء الاجناس فلا يضاف الى علم ولا الى
 مضمرة واما قوطم صل على محمد وذو به فشا ذليل وايضا كلافية التزام للاضافة
 الى ذات تعريف على اثنين دلت يعني ان كل مثل ذو في لزوم للاضافة وعدم القطع
 عن المضاف اليه وهو يضاف ابد الى كل ذات تعريف دالة على اثنين فلا يقال كل من
 ولا كل زيد وعمرو والاولى على اثنين يشمل ما اذا كان مبنيا في كل الطرفين وما كان
 في معناه من حيث الدلالة على اثنين كما في كلنا فاعلنا ذلك واي قليل القطع وهو وافق

لو فعل في احواله الاضافة يضاف الى المنكور قطعا كذا الى المعروف لكن لو بصيغة واحدة
 اعلم ان ايا يكون بلا اضافة غالبا وقطوعا قليل كما في قوله تعالى ايا ما تدعو اليه من الحسن
 ثم ان اضافة على وجه اضافة فعل التفضيل في غير تفاوت فكل ان افعل التفضيل ايضا
 الى المنكورة مفردة ومثناة ومجوعة والى المعرفة مثناة ومجوعة دون صيغة الوجد فلذلك
 اى وذلك ان كل منهما بعض جملة معينة بعد وصفا فلا يضافان الا الى جملة ذات
 جزئ او ذوات اجزاء يقال اى الرجلين عندك وادى الى ان يكونا نفعول زيد افضل
 الرجلين وافضل الرجلين لا يقال اى الرجل لا يقال افضل الرجلين يقال اى رجل
 يقال افضل رجلان المنكر يقصد به الاستغراق فيقدر معنى دون المعرفة فيجوز اى رجل
 اى قسم اقسام جنس الرجال اذا قسموا بل هو بلا قوله قطعا انصب على المصدر تقدير
 اضافة مقطوع بها غير مقيدة يكون المضاف مثنية ومجوعة او المعنى قطعت تلك الاضافة
 قطعا ولم ينقيد بحالة دون حالة وحيث اسما الزنا مضافة الى جملة في صوت الجارية
 يعني ان حيث اسما للملكة وجميع اسماء الامم منذ كان يوم والوقت والحين يضاف
 الى الجملة الفعلية والاسمية للجائزين ثبا ولهما بالمصادر وذلك كما في قولهم اجلس
 حيث جلس زيد وحيث زيد جالس اى كان جلوس زيد وقال تعالى يوم ينفع الصاد
 اى يوم ينفعهم ويقول كان ذلك اذ قدم زيد وكان ذلك اذ زيد امير اى وقت قدوم
 ووقت امارته وحيث اضيفت اسما صحيا وشبهه الى الباء فالحرف لا يتركب من الماد
 بالاسم الصحيح في عرف النحاة ما كان حرفا عاريا صحيا والمراد بشبهه ما في اخر واو باء
 قبلها ساكن كد لو وظي وجهه شبهه به التثنية في احتمال الحركة الاعرابية فالاسم الصحيح
 وشبهه اذا اضيفت الى المتكلم كما في غلومي ودلومي وحيث اخر على الكثرة نسبة
 الباء والياء فتح مع جواز سكونه وعند النقاء الساكنين بفتحة يعني ان الموصول
 في هذا الباء الذي اضيف اليه وهو ضمير المتكلم الفتح قياسا على ضمير الخاطب فان

سكونه ايضا وذلك عند عدم النقاء الساكنين واما عند النقاء فالباء مفتوحة
 ابدا وذلك كما في عصاى وسلمى وكذا في غنى قاضى موسى ويدغم فيه كل باء اخيرة كذا الواو
 بعد القلب مع الفتح يعني ان باء اخر الهم اصلية كانت كما في المنقوص القاضى وزاين
 كما في الشئ والمجمع نصبا وجر كما في مسلمين ومسلمين يجب انغام في باء الاضافة فيقال
 قاضى مسلمين ومسلمين وكذا الواو الواقعة في اخر ذلك فجميع حالة الرفع نحو مسلمون
 يجب انغام با بعد قلبها بيا كما بين في التصريف كل ذلك بفعل قصد التخفيف وعند
 هذيل قلب الالف مدغما سوى الف زبدت لجل العلموتة يعني ان هذيل اخر العرب قلب
 الالف ايضا في الهم المقصود بيا ويدغمها في باء الاضافة فيقول في عصاى ومضى
 ورحى واللغة الفصحى انبأى ها نحن عصاى هذا في الالف التي ليست علامة واما الواو
 الزائدة للعلموتة ففى مقاة بالاتفاق كما في سلمى وجبلوى فان الف نحو سلمى علموتة
 الرفع والفاء جبلوى علموتة التانيث ويفوت الغرض منها ما قبلها بيا اى واخرى بالجزف
 مثل حمى هنة وتشديد هاء بالز من هنة اعلم ان فى اب واخ وحى وهى فى الواو
 الى باء المتكلم قولون احدهما ساند هاء اليه لجره ووجه وجوب ترك اللام المحذوفة منها حالة
 الافراد فيقال فيها اى واخ وحى وهى بالتخفيف وذلك لكون راء اللام المحذوفة فيها حال
 الاضافة الى غير باء المتكلم انما هو لغرض جعلها اى ابا والى العرب لا يظهر فى المضى الى باء
 المتكلم فلا معنى لردّها حالئذ والثاني ما ذهب اليه البرزنجي من جواز رد المحذوف
 قياسا على الاضافة الى غير المتكلم وانما في باء الاضافة تقول اى واخ وحى وهى
 بالتشديد فيها وفي هوالولى وقد جوزوا في كذا فباليهم وهو بقله اعلم ان في اضافة
 فم الى باء المتكلم لغتين احدهما وهو الاشارة يقال في احوال الثلث راء اليهم الى المسلمين
 وهو الواو وانغامها في الياء وثانيها ان يقال فم كما يقال فم زيد وفم الاول اولى من
 ابدلت منه الواو في المفعول الحاجة هي منتفية حال الاضافة وذلك ان فم كان في الاصل فوها

بفتح الفاء وسكون العين فحذفت لعمدتها فصار فوكسروا ووقع الواو في الطرف
 فقلبوها الى حرف صحيح قريب منها في الخرج وهو الميم لكونها شفوياً بين فصار الميم
وتابع باب طهم ثانياً موافق للقول في الاعراب بالتبعية وتابع ما بين
 يكون موافقاً للمحل وقد باني على وفق صورة المد بالتابع في عرف النحاة كل ثانياً موافق
 للقول في الاعراب ويكون الاعراب في الثاني تبعية الاول بالوصالة ويفيد التبعية
 يخرج خبر المبتدأ وثاني في مفعول علمت واعطيت والحال في المضرب في خبرت زيدا
 قاعداً والتميز عن المضرب نحو فينا الوضو عيونا فان الاعراب فيها وان وافق اعراب السابقي
 الا ان اعرابها ليست بتبعية السابقي بل بالوصالة ثم ان الموافقة المذكورة معتبرة في تابع
 العربي بحسب الضميمة واما التابع المبنى فالموافقة فيه معتبرة بحسب المحل بقول جاء في هذا الرجل
 ورايت هؤلاء الكرام نعم قد يقع تابع المبنى موافقاً للفظ اسر كونه موافقاً للمحل اذا كان
 بناؤه عارضاً غير لازم كمر في باب المنادى من نحو زيد العالم والعالم وانما قال تابع
 باب طهم لان المقصود بالبحث هنا انما هو بيان توابع طهم وما بين هاء وبين متبعيها
 من الموافقة في الاعراب وغيره واما ما سبق في الفعل المضارع من الموافقة للتبعية في الكلام
 فهو معلوم بالقياس الى طهم وقد جرت العادة في ذكر احوال التوابع المستتمة بان يذكر فيه
 من احوال التوابع الفعلية ما يكون مغنياً عن افرادها بالبحث في باب الفعل تسهيل للفظ
فما النعت او التابع متضمن لما كان في المتبوع غير الحاشية اي النعت تابع
 متضمن لما كان في المتبوع غير مغني الحاشية والشئ قوله متضمن لما كان في المتبوع يخرج
 عطف السق وعطف الياء وكذا البدل انما عدل عما في عبارتهم ما يدل على مغني
 متبوعه الى قوله متضمن لثلاث ينقص من البدل بمثل قولك اعجبت زيداً علم ان البدل ههنا
 دال على مغني في المتبوع لكي لا يصدق كونه متضمناً لمغني في المتبوع وكذا يخرج التاكيد
 غير جائي الرجلان كلاهما وجاهي القوم كلام هو يخرج بقوله غير الحاشية ولا يخرج غير

عن لفظ نحو من رجل قائم ابوه ولا حاجة في ذلك الى ان يقال في الخلاصة في متبوعه او متعلق
 متبوعه لان النعت فيه انما هو الصامر باعتبار تقييد بمتعلق الرجل هو اذن مغني في الرجل
 وحال من احواله واما الذي في المتعلق فهو القيام فقط هذا هو مغني النعت وقد اشار
 الى قوائد بقوله لتخصيص او توضيح او تدعيم وتأكيد او مدح او مذمة مغني
 التخصيص اصطلاحهم لتقليل الاشتراك الحاصل في النكرات كما في رجل صالح ومغني التوضيح
 عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او نحو زيد العالم والرجل الفاضل
 والتخصيص والتوضيح هما الغرضان الشائعا في جري النحوت على متبوعها وهو نحو في
 غير الغائب لئلا يخفى منها مجرد الرحم كما في من بريد الباسيس العرشية لم يقصد تبريزه من زيد
 الغنى ومنها مجرد التأكيد وذلك فيما اذا افاد الموضوع مغني ذلك الوصف كما في قوله
 والذين اشين ومنها مجرد المدح والذم وذلك فيما اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
 نحو بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذلك انما نعت شئ بحاله واما
بحال الغير للشيئية يعني ان النعت على ضربين احدهما ان يكون نعتا للموضوع باعتبار
 حاله بان يجعل حاله وهيئته وصفاً له كما في زيد القيام او المضروب وثانيهما ان يكون
 نعتا له باعتبار حاله غيره لكون ذلك الغير سبباً له ومتعلقاً به فان حال متعلق
 الشئ وهيئته ما يصح ان يوصف الشئ به ويستعمل هذا القسم نعتاً سبباً لما بيننا من مغني
 السبيل وذلك نحو من رجل حسن وجهه حسن الوجه وقائم ابوه وقائم اب
 ومؤدب خدامه ومؤدب الخدام ووافقه كل في الاعراب ثم في التعريف والتكثير عند التثنية
 اي كل واحد من قسمي النعت اعني ما يكون بحال الموصوف وما يكون بحال سبب يكون
 موافقاً للموصوف وجو الاعراب الثلاثة وكذا في التعريف والتكثير بقول جاء في زيد
 الضارب ورايت زيدا الضارب ومررت بزيد الضارب وكذلك في الضارب بوجوه
 الاعراب وانما عطف التعريف والتكثير لما فيه من خلاصه ونحو في الاختلاف في نعت النكر

بالعرفه استشهدا بقوله تع همة لمة الذي جمع ما له وبالعلماء قالوا ان اوليان
صفة لحران بقومان مقامهما واختيار الائمة لثوق بهم وجوب التوافق لكل وان
ما استشهدوا به يدل او نعت مقطوع والاول في تذكير والثالث وتشبيه
والجمع ايضا ووجه يغني ان القسم القول بخصيصه يوافق المتبع في اشياء اخرى هي
التذكير والثاني والثالث والافراد والتشبيه والجمع وذلك في نحو رجل ضارب ورجلان
ضاربان وامرأة ضاربة وامرأتان ضاربتان ونسوة ضاربات وثانيها ايضا اذا
كان حامل الضمير كهند الغلام بنسبة يغني ان القسم الثاني ايضا اعني النعت
ليس بوافق المتبع في التذكير والثاني والافراد والتشبيه والجمع اذا كان حامل
الضمير الموصوف بان تنقل الضمير في السبب فنقول رجل حسن الوجه ورجل حسن
الوجهين ورجل حسن الوجه وامرأة حسنة الوجه بلاضافة في الكل وكذلك نحو هند
الغلام لتضمنه معنى النسبة فنقول رجل هند الغلام وامرأة هندية الغلام وهذا
بخلافه اذا كان النعت السببي غير حامل للضمير فانه لا يوافق المتبع في طلب المذكرة
بل يكون في هذه الحوالا الفعل المسند الى الظاهر على التفضيل المذكور في باب يقول
هو رجل حسنة الحارة منه وهي امرأته من الوجه منها ونقول امرأتين جميلين قائم غلامهما
ورجال فاعده غلامهم ومن ايضا قاعدة غلامهم كما حسن تقعد غلامهم وجاء
على الضعف فاعده غلامهم كما ضعف تقعدون غلامهم واول وغالبه المشتق
اما جموده فجاز على التأويل بل بالاصالة اشتراط بعضهم كون النعت مشتقا
فياول غير المشتق واختار ابن الطاجب هو الحق وقوع الامة بصفة بالوصالة
وذلك لان الواجب في النعت دلالة على معنى في الموصوف فوجدت هذه الدلالة
فيه فقد صح وقوعه نعتا وكذا الكلام في الحال فسبق بيانه فيوصف بالمستوفى في كل
كذلك زومال وذات هل فطانه ويوصف ايضا باسم من عرف وهذا واتي

في مواضع خضت اعلم ان الجامد الذي يوصف به امة ان يكون على وجه العموم بان وضع
للدلالة على معنى في متبعه في جميع الموارد وذلك هو علم المنسوب وذواته بحسب صاحب
وصاحبه تقول رجل بصرى وذو مال وامرأة ذات فطانه واما ان لا يكون على وجه العموم
بل يكون التوصيف به في مواضع مخصوصة بان وضع الدلالة على معنى في متبعه في بعض الموارد
وهو مثل اسم الجنس المعرف باللام ومثل هذا واي فاسم الجنس المعرف باللام يقع وصفا للشيء نحو
هذا الرجل وباليه هذا الرجل ولادله على معنى في غيرها وهذا يقع وصفا للعلم والمضاه
الى المضمر والى العلم كقوله زيد هذا وعلم هذا وعلم زيد هذا ولادله على معنى
في غيره هذه المواضع واتي ان يقع صفة للنكرة فقط يشترط قصد المدح كما في من رجل
اي رجل ولادله على معنى في غير ذلك المقام وقد ذكرنا في الشرح جملة من الجوامد التي تقع نعتا
فليطلب هناك ويوصف من غير القياس صدر بالافراد والتذكير في كل حالة يغني
ان المصدر يوصف به سماعا غير ان يطرد ذلك في جميع المصادر او في نوع منها والغلب
فيما ان يكون يغني الفاعل نحو رجل عدل وقد يكون يغني المفعول نحو رجل رضى عنى المصدر
الموصوف يستوي فيه الذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع فلا يجري على الوجه في
صورة المفرد المذكور يقال رجل عدل ورجل امرأة عدل ورجل وكرار رجلان عدل
ورجال عدل ونساء عدل لان المصدر بران بالثلاث فقط وهو معرف غير اعتبار التذكير
والثاني والثالث والكثر وبصاع على صورة الافراد والتذكير لكونها في الاصل وقد
يوصف المنكور بالجنسية يربط وقل الوصف بالطلبية اعلم ان الجملة ليست نكرة
معرفه لان التعريف والتذكير من عوارض الذات فان حاصل التعريف يعين الذات وحصل
التذكير عدم تعينه على ما مر والذال بالوضع على الذات لا يكون الواسما بانفراده ولا هم
المنكور يوصف بالجنسية نحو قام رجل ذهب ابوه وابوه ذهب لئلا ينكره لئلا
تاويله بالنكرة فان ذهب ابوه وذهب يا قول بذهب ابوه فويله بغيره الى وجه

تضمن الجملة التي يوصف بها المار بطرأ بالوصف لتصح انصافها فانك اذا قلت مررت
رجلا قام عرو لم يكن رجلا متصفا بقام عرو بخلاف ما اذا قلت قام عرو في دان فان
الرجل متصف بقيام عرو في دان وقد يجعل الضمير للعلم به كقوله فاذا رى اغترهم تناء
وطول العهد ام نالا اصابوا الجملة الطلبية لعدم دلالتها على حكم معلوم حصل قيل
لم يصلح ان يوصف بها شئ فان العرض في الوصف هو بيان الموصوف في الماهية وتخصيصها
كان الخاطبة في احوال الموصوف وقد يقع الجملة الطلبية صفة للذكر على اقله ما لو
بالخبر كما في قوله حتى اذا جن الظلام واختلط جاء وانذقي هل ايت الذئب قط
لصق قوما سقطوا اصيغهم ليسا مخلوطا بالماء بعد ذهاب طرف من الليل فان ذلك
ما اول بعد مقول عند رؤيته هل ايت الذئب فان عرفا فالشرط توضحه بما
يساويها وما دونه في الخصومة فاما وصفوا بالضرر متوقفا وما انصفت ايضا
لغاية شدة يخفى اذا كان كل من الموصوف والصفة معرفتين لزما ان يكون الوصف
مساويا للموصوف في جهة التعريف كما في الرجل العالم او ادى منه في جهة التعريف والاختصاص
كما في زيد العالم فان التابع الاعراف كما في العالم زيد يكون بدلا وتعمل ذلك لمن البدل مقصود
بالنسبة فهو الموصوف دونها واما معرفة مراتب المعارف في القوة والضعف فقد بينا في الشرح
فليس جمع اليه وينفرد على ما ذكرناه من امتناع كون الوصف اعرف من الموصوف الى ان المضم
لا يوصف به شئ في المعارف لانه لا شئ في المعارف اعرف منه ولا سيما وبالله التعريف ثم
انه لم يوصف ايضا بشئ من المعارف مع كون سائر المعارف ادى منه في التعريف لان
الاصل في وصف المعارف التوضيح وهو في غاية الضووع والشفرة فلا يحتاج الى ذلك
ويوصف اسما للشيء كما يابى اللوم والموصوف في كل حالة يخفى ان اسما للشيء
لا يوصف بما يقتضيه القياس بوصف الا بالموصوف والمعرف باللام في مررت بهذا الرجل
هذا الذي قال كذا وقد قطعت الوصف مطلقا كذلك ما كررت في نكتة

وذلك

وذلك عند العلم بالوصف في الترم او في المدح او في المذمة يخفى يجوز قطع النكت
عن منوعة المعروف بالرفع على الظنرية وبالنصب على المفعولية كما مر في بابها سواء كان نعتا
اول كما في قوله تعالى وامرته حالة الخط او نعتا مكررا كما في مررت بزيد الشاعر الكاتب فانه
يجوز فيه اتباع الكل من الوصفين وقطع الكل بالرفع والنصب ويرفع احدهما ونصب
ويجوز ايضا قطع احدهما دون الآخر بشرط التكرار فيقطع النكت الثاني لا يفرقون لك
لان النكتة لشدة حاجتها الى الوصف المبين لا بد له ان يبقى احدا وصافه على صورته
الاصلية قوله وذلك عند العلم يخفى ان شرط جواز القطع هو كون النكت بحيث يعلم
المخاطب انصافه من غير ان يجرى القطع في مررت بزيد العالم اذا كان انصاف زيد بالعلم
معلوما طبعيا كما هو معلوم للتكلم ويلزم ان يتابع ان لم يكن معلوما للحاجة الى النكت
في قوله في الترم الى يخفى ان جواز القطع بالشرط المذكور يكون فيما اذا اريد بالوصف الترم في
مررت بعرو المسكين او المدح الحمد لله الحميد او الذم في مررت بزيد الفاسق وقد يجد
الموصوف عند قرينة فان كان موصوفا بطرف وجملة اعلم ان الموصوف يجوز ان
عند دلالة القرينة عليه ويقام الصفة في مقامه في اللفظ ثم ان هذا الخذف يكثر
ان لم يكن وصفه ظاهرا او جملة كقوله تعالى فاصرت الطرف عين وكذا ان وصف باحدهما
دون التوابع الكثيرة لان القيام مقام الشئ حسن ان يكون مثله وجملة وكذا الطرف
لو يماثل ان المفرد الموصوف ومنه ذلك قوله تعالى وما مننا الا مقام معلوم اى ما من الملائكة
الاملاك لم مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فيها امرت واحي ابتغى به
العيش اكرم اى منها تارة اموت فيها وتارة احي فيها فان قدم الوصف الذي
سبقه فموضوعه جرى على البدلية علم ان النكت ان صلح المباشرة العامل اجاز
تقديمه على موصوفه وان قدم الوصف فالموصوف جرى عليه بالبدلية وذلك كما تقول
مررت بطرف فجل وان لم يصلح المباشرة العامل لا يجرى تقديمه واجزاء الموصوف بالبدلية

فلا تقول في ان رجلا ضربك رجلا وما العطف التابع متعاقب لحد الحروف
 العشر مع قصد نسبة اي العطف تابع مقبب لحد الحروف العشرة المذكورة في باب
 الحرف مع كونه مقصودا بنسبة الفعل اليه افعلا كان او مفعولا او غيرها ونسبة الاسم
 اذا كان مضافا اليه وبالقيد الاول يخرج جميع التوابع التي تحت سوسط الواو كما في قول
 الى الملك القوم وابن الهام وبالقيد الثاني يخرج ذلك لكون مثل ذلك التابع غير مقصود
 بالنسبة لكونه وصفا جسيما وقد عطفوا فعلا على اسم ومفعولا على جملة كالعكس عند
الشبهة يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس بشرط الشبهة بان يكون الاسم بمعنى الفعل
 قال تعالى فالتقوا صبا وجاعل الليل سكنا اي ضلوا صبا وقال تعالى صافات ويقبضن
 اي يصففن ويقبضن ويقول جازل يركب قريبا وضارب عمر اي يضرب عمر ولا يجوز نحو
 مررت برجل ويضرب على العطف اذ لا شبهة بين الضارب والمار وبين الفعل وكذا العطف
 الاسم المفرد على الجملة وبالعكس بشرط المشابهة بان يتجانسا بالتأويل كقوله يا ربك وعالم
 اخوه ومررت برجل ظريف وابوه كريم وجازل عطف اسمين على عاملين بكثر
 قد شاع في عبارة هم العطف على كل واحد والعطف على عاملين والمعنى العطف على كل عامل
 واحد والعطف على عاملين فهذا القول منهم على حذف المضاف ثم اعلم ان عطف اسمين
 على عامل واحد كثير الورد في كلامهم غير مختلف فيه سواء كان متفقين نحو ضمت زيدا
 قائما وعمرا قاعدا او مختلفين نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد او متاعطف اسمين على عامل
 عاملين فهو غير شائع فمسألة افعال ثلثة اشار اليها مع بيان ما هو المختار منها
 بقوله وفي العاملين اختيار تجزئه اذا تقدم مجرور جوف للاضافة كقوله الدار زيد
 والغنا غلامه وقد اطلقوا قول في ساد وحة اعلم ان سبب منع العطف على
 معمول عاملين مطلقا لضعف حرف العطف على كونه بمنزلة عاملين ولا خفض لاجازة
 مطلقا فان زيدا ضربت غلامه وبكر اخوة ونحو الدار زيد والحجرة عمرو والهدية

الذهبي اشار بقوله وقد اطلقوا قول في ساد وحة والذين اختاروا المتأخرين يجوز ذلك
 فيما كان التقدم من العمولين مجرورا جوف لاجازة في نحو الدار زيد والحجرة عمرو ونحو الدار زيد
 والغنا غلامه تستك بقوله قبح والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطف على
 قوله للذين احسنوا الحسن فقوله الذين كسبوا عطف على الذين احسنوا وجزاء سيئة
 بمثلها عطف على قوله للذين عطف على الحسن وهذا التحصيل لا يعمل بجملة بل يقال ان الذي
 ثبت في كلامهم ووجد بالامستواة العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور
 فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره لان ذلك العطف خلاف الوصل على ساد وحة الدليل
 وما يلزم المتبوع من اجل غير فيلزم في المعطوف ايضا بشركة اعلم ان اشترى المعطوف
 عليه المعطوف في الحكم يقتضيه موافقته في بعض الجزئيات وليس مثل الصفة في وجوب الموافقة
 في الجزئيات المذكورة هناك لعدم صدق على متبوعه كما يصدق الصفة على متبوعها
 والضابط فيه انه يوافق متبوعه في كل ما يجب بالنظر اليه غير فاذ كان المتبوع نكرة بان يقتضيه
 شئ اخر نكرة كجور ورت وجب كون المعطوف كذلك للشركة في الحكم وذلك بخلاف
 ما يكون له بالنظر الى نفسه فيصح عطف النكرة على المعرفة وبالعكس ايضا في غير ما اقتضيه
 شئ اخر تنكيره فيصح ايضا عطف المعرفة على المنية وبالعكس وعطف المفرد على المبني
 والجموع وبالعكس فيأتي ضمير الربط في ما عطفته على صلة الموصول في كل حالة فيجب
 على ما مر من انه من انه يلزم في المعطوف ما يلزم في المعطوف عليه بالنظر اليه غير ان يلزم ضمير الربط
 في الجملة المعطوف على صلة الموصول ان اقتضاءها للضمير اجل ما تقدم من الموصول تقول
 جاء الذي عرفته وضربته ولا تقول جاء الذي عرفته وضربت عمرا بالعطف وكذلك المعطوف
 على الجملة التي وقعت صفة وخبر لان اقتضاءها للضمير بالنظر الى الموصوف والمبتدأ
 وجاز الذي يأتي في خبر زيد او مير لكون الجملتين كجملتين يعني انما جاز خلق الجملة المعطوفة
 على صلة الموصول الخبر في مثل الذي يأتي في خبر زيد لا مير وهو مثل قولهم الذي يطير

فيغضب زيد الذباب لكون الجملتين في مثل ذلك الكلام بمنزلة جملة واحدة لكون الثانية ٢٠
 متعلقة بالاولى ومعنى لكون مضمون سبب المضمون الثانيه واكتفى الضمير بها بما في الاولى لكونها
 كجها فوه في معنى الذي يوجب اتيانه هرب زيد العير والذي يوجب طيرانه غضب زيد الذباب
واكد ضمير الرفع متصلا اذا عطفت عليه اسما بله فصل كلمة تقول ضربنا خن وكننا
خالدا وصح ضربت اليوم والناس غلته يعني اذا اردت العطف على الضمير المرفوع المتصل
 الكذب وتأكيده ليكون الوبن فصل على ما سيأتي وذلك لان الضمير المرفوع المتصل
 لاتصاله بالفعل صورة ومعنى هزل بعض حروف الكلمة فلو عطفت عليه غير تأكيد بمنفصل
 كان كالعطف على بعض حروف الكلمة واحترز بقيد الرفع عن الضمير المنصوب المتصل نحو
 ضربتك وزيد عن المرفوع المتفصل نحو ما ضربت لوانت وزيدا فان العطف عليها
 لا يتوقف على التأكيد لعدم كونهما كج في الكلمة وهذا الذي ذكرناه من الحاجة الى التأكيد
 انما هو عند عدم الفصل بين العاطف والمعطوف فان فصل بينهما الطرف او مفعول لم
 يوجب الى التأكيد فتقول ضربت اليوم وزيد ضربنا اليوم والناس وقال تعاليد طونا
 ومن صلح لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب في حذف طلبا للاختصار نحو ضرب القاض
 امرأة فيغني عما ليس بواجب بلاولى فان البصرين يجوزون العطف فيما ذكرنا من غير
 التأكيد بفتح والكوفين يجوزون بلافتح وكرادة الحذف حيث عطفت على المرفوع
المجوز والحاجة كنه ومن زيد وبينه وبينه وبقرار الارحام في الحذف هزة يعني اذا
 عطفت المسمى على المضمير والمجوز راعيت لافضو ذلك لان المضمير والمرفوع متصلان
 بالجاء وليس لضمير منفصل يؤكد به فلم يبق الا إعادة العامل الاول سواء كان
 حرفا نحو خذ منه ومن زيد واسما في المال بينه وبين زيد ويجوز ترك العادة ٢١
 للضرورة قال فاليوم قربت نهجنا ونشمت فاذهب فاليك والعيام من عجب واجاز
 الكوفين تركها في السعة ايضا تسكا بقرأة هزة تسألون به والارحام بالحذف

وذلك محمول عند البري على الشذوذ والندور قوله حرف هزة يعني قراءة هزة اخذ من قوله
 ان القرآن نزلت على سبعه احرف ويجذف معطوف جواو وفاء وام باحرفه والواو ايضا بوحدة
 يعني يحذف المعطوف بالحروف الثلث العاطفة وهي الواو والفاء وام مع الحروف المذكورة
 عند وجود القرينة انما الواو فكما اذا قيل زيد الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك
 عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال تع وجعلكم سرابيل تقيكم الحر المعنى تقيكم الحر والبرد
 واما الفاء فكما في قوله تع فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتابا
 عليكم التقدير فامثلهتم فتا بعلينكم واما مع ام فكما اذا قيل لك انا اصلي الليل ونهارا
 فقلت انا الليل يصلي الكبر والتقدير في الليل يصلي اكثر ام في النهار وقد يحذف الواو ايضا
 وحده من دون المعطوف قال ابو علي هو في قوله تع اذا ما اتوا لخطمك قلت اي قلت وحكي
 ابو زيد اكلت سمكا لسانا ويجذف بعد الواو جز جملة وما حذفوا المتبوع بالبقلة
 يعني يجوز في صورة العطف بالواو او غير حذف جز الجملة الى معطوفها على الجملة السابقة كما
 في قوله اذا ما الفاني ايدرن يوما وزجج اخوا حب الغيونا تقديرا وكلمن القبول
 واما المتبوع فلا يحذف الا على اقله وذلك كما تقول لم قال سا قام زيد بل عمرو اي بقي قام
 زيد وعمرو ومنه قولهم واهلوسهلا لم قال مجبا ومنه ذلك التأكيد وهو مقرر لمبوعه
 في نسبة او احاطة اي التوابع التأكيد هو تابع مقرر لمبوعه ونحذف لمعناه
 بالدلالة عليه بعد ما كان مفروضا من لفظه وذلك التقدير اما في نسبة الى شئ او نسبة
 شئ اليه او في كون النسبة محيطه لافراده شاملة لها ويكون كل منها مفروضا ثابتا
 في المتبوع بحيث يدل عليه صرحا فان معنى نفسه كان ثابتا في زيد في قولك جاء زيد
 اذا المفهوم من زيد قد يرد وكذا معنى الاحاطة الى كلهم كان مفروضا من القوم في جاء
 القوم كلهم اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينين فيكون حقيقه في مجموعهم وفاقا
 التأكيد مع دلالة المتبوع على سائر الية دفع ظن غير ما دل عليه المتبوع بان يظن بالمتكلم

أما الغفلة أو الغلط أو التجوز فإما دفع ض الغفلة أو الغلط فهو يتكرر اللفظ نحو ضرب زيد
 زيد وإما دفع التجوز فقد يكون بالنفس والعين كما بقول قطع الأمير نفسه لئلا يظن أنه قطع
 غلامه وقد يكون بتكرار كل واحد كما تقول جاء القوم كلهم لئلا يظن أن الجاني بعضهم
 ومن ذلك لفظي بتكرار أصله وذلك يجري في الصف الثلاث التأكيدات اللفظي
 وإما معنوي فال تأكيد اللفظي هو تكرار لفظ المتبوع وهو المراد بقوله تكرار أصله وإما
 المعنوي فهو تكرار بحسب المعنى وذلك بان تكرار المعنى ما فهمه المتبوع مطابقة أو تضاد
 على ما سيأتي والتأكيد اللفظي يجري في جميع أصناف الكلام من الأسماء والأفعال والحروف ما لا يلزم
 فكما في قوله جاء زيد زيد وإما الفعل فلقوله ضرب ضرب زيد وإما الحرف فلقوله
 أن أن زيد قائم وكقولك لم قال الفعل كذا نعم وكترت ما لم ينفصل من ضميرهم
 بـ منفصل أو بالعلة والحاجة وجئت بمرفوع الجروء على اللزوم والمنصوب أيضا
 بشركة يخفى أن تأكيد الضمير المتصل بتكريره بلفظ متعذر فيحتاج فيه إلى العذر
 عظم ظاهر القياس فتأكد أنما يأتي بأحد الأمرين إما بتكرير عاده كما في ضربت ضربت
 وإنك إنك ومررت بك بك وإما بالعدول إلى المنفصل وإذا أكد بمنفصل فالمرفوع
 المتصل يؤكد بالمرفوع المنفصل الذي هو ض محو ضربت أنت وأنت أنت وكذلك
 الجروء المتصل يؤكد بالمرفوع المنفصل محو ضربت بك أنت لعدم وجود الجروء والمنفصل
 وأصالة المرفوع وقوته وكذلك المنصوب المتصل يؤكد بالمرفوع المنفصل على
 طاعتان ألوان ذلك ليس على طريقة اللزوم كما في الجروء بل يجري مع ذلك تأكيد
 بالمنصوب المنفصل لوجوده تقول ضربته آياه وضربته هو سواء وقد أكد المرفوع
 باللفظ أولا فبالنفس والعين من معنوية يخفى أنهم إذا أرادوا تأكيد الضمير المرفوع
 المتصل بالنفس والعين أكدوا أولا بتأكيد اللفظي أعني بالمرفوع المنفصل ثم
 بهما التأكيد المعنوية يقال قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم وإما غير الضمير المرفوع

فلو جاز في الفصل بالتأكيد اللفظي تقول رأيتك نفسك وكذا الضمير المرفوع إذا أردت
 تأكيد غير النفس والعين ليجب فيه الفصل بالتأكيد اللفظي تقول رأيتكم كلهم مع جواز
 رأيتكم كلهم والتع مع اختيه اتباع أجمع فتدخل في اللفظ عند جماعة أعلام أن
 ال اتباع والمراد وجه عيان على اتیان لفظه بعد لفظ آخر يوازيه وبوافقه في الحرف الأخير
 حيث لا يكون الثاني مستغلا بانفراده في كلامهم وذلك يكون على وجهين أحدهما أن
 يكون للثاني معنى كاف في هنيهة مريئا والثاني أن لا يكون له معنى بل ضم إلى القول لترتين
 الكلام لفظا وتقوية معنى نحو قولك حسن بسرا إذا عرفت ذلك فنقول إن كنع
 وأبصع واتبع فيها وجهان منهم من ذهب إلى أنها اتباع أجمع يدل على ذلك عدم ظهور
 الوضع للمعنى وعدم ذكرها بدون ذكر أجمع وعلى هذا يكون داخل في التأكيد اللفظي
 لكونها توابع لها ومنهم من ذهب إلى أنها تأكيدات المتبوع أجمع فعلى هذا يكون كل ما من
 التأكيد المعنوية كاجمع وعلى هذا فلا بد أن يكون لها معنى وصيغته فيقال إنها
 مشتقة من حول كنع أي تام ومنه يصع الحرق أي سال ومنه التبع وهو طول العنق
 ومنه المستمع معنويا وإنه اسمي سمعناها ونحو ثلثة أعلام أن التأكيد المعنوي
 أيضا بالتكرير لكن لا بحسب المعنى فانه عبارة عمارة على المتبوع مطابقة كما في التأكيد
 بالنفس والعين وإما تضاد كما في التأكيد بطلوع كل واحد والفاظ التأكيد
 المعنوي على ضربين سماعتي وقبائسي أمّا القياس فهو أسماء العدد التي يصح إضافتها
 من الثلاثة فصاعدا وهو المراد بقوله ثلثة وذلك نحو جاء القوم ثلثهم وأربعهم
 عند قصد تعيين عدد القوم وإما اتیان فاكثري فيه بطلوع لأنه يقع مضافا
 في كلامهم وإما وحده في جاء في زيد وحده وإن كان مضافا إلا أنه يستعمل
 تابعا بل في كلامهم بل هو منصوب على الحال وإما السماعي فهو الفاظ معدودة مشارة
 إليها بقوله وسموها أنفس وعين كذا كذا وكل جميع أجمع كالجماعة ولو يؤكد

بشئ منها لا مضافا الى ضمير المتبوع واجمع واخواته يكون اضافها مقدرة وقد نصنا
اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد بناء فزيدة نحو جاني القوم اجمعهم فنفس وعين عننا
 كل حالة بتغير اضرار وتصرفي صيغة يعني ان نقسا وعينا يؤكدان الالفاظ
 على العموم فيؤكدان المفرد والمنه والجمع في حالة التذكير والتانيث بواسطة
 اختلاف ضميرها وتصرفي صيغها نقول زيد نفسه والزيدان نفساهما والزيدون
 انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما والهندات انفسهم وكذلك العين
 في الاحوال المذكورة كلام ثلثه مثل كست حضوة كما اختص بالجمع لفظ الجماعة
يعني ان كلاهما يختصا بالتاكيد الشيء المذكور والمؤنث لا يجريان على المفرد ولا على الجمع
 نقول جاء الرجلون كلاهما والمرأتان كلاهما وكذلك الجماعة تختص بتاكيد الجمع لا يجري
 على المفرد ولا على الشيء نحو جاني القوم جاعتهم وكل جميع بالضمير واجمع بتصرفه
يأتي الجمع ووجه يعني ان كلاهما واجمع يجري على المفرد والجمع اما كلاهما جميع
 فتواسط اختلاف الضامير نحو كل كلم كل كلمين وكذا جميع جميع جميعها جميعهم
 واما اجمع فتواسط اختلاف الصيغة نقول الواحد المذكور اجمع يجمعون وللواحدة
 المؤنثة جمعها وجميعها اجمع وكذلك اكتب وابعص واتبع وكذلك الجميع ونحو مجزئ
حكمه ومجزئ بصورة يعني ان الكل والجميع واجمع لا يؤكدان الا ما يكون ذا اجزاء يصح
 افتراق اجزائه اما حسا نحو جاء القوم والرجال واما حكما بان يكون مفردا متصل اجزاء
 صورة لكن يقع التقريظ في اجرائه حكما كالعبد والدار فنقول اشتريت العبد كله لانه
 لا يصح شري بعضه دون بعض فتفرق اجزائه بالنسبة الى فعل التبع ولو يقال جاء العبد كله
 لان اجزائه لا تفرق بالنسبة الى فعل المجيء وما يتبع التاكيد لا معرفة وقد حذف
 المتبوع عند قرينة اعلم ان الوسم المنكور لا يؤكدان التاكيد على ما مر لدفع الاحتمال
 عن نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة لا فرار المتبوع وذلك اما ان يكون بعد

معرفة ذاته ورفع الاحتمال عنه بالتعريف ويجعل الوسم المتكرر في نحو رجل رجل على الوصف دون
 التاكيد لان النكرة التي تبين الذات احوط منها التي تبين حال النسبة اليها وستين
 من ذلك ما اذا كان النكرة حكما او حكما عليه لكونه في حكم الفعل كما في قوله لم فتكلمه باطل
 باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الورد كاد كما هو مثل ضرب ضرب زيد قوله وقد نجد
 المتبوع يعني حذف المؤكد عند وجود القرينة الدالة عليه نحو جاني الذي ضربت نفسه
 اي ضربته نفسه وجاني قوم ضربت كلهم اي ضربتهم وللبدل التعريف عندي
بانه هو التابع المقصود بواسطة يعني ان البدل تابع مقصود بما يشبه المتبوع
 من غير وساطة احرف من الحروف العاطفة نحو جاء زيد اخوه وخرج لقوله المقصود جميع التوا
 غير عطف السبق ولقوله بواسطة خرج عطف السبق وما يقال من انه مقصود بالنسبة
 دون متبوعه وان عطف السبق مقصود مع متبوعه فففيه نظر فانه يلزم من ذلك ان يخرج نحو
 قولنا جاء زيد بل عرو عطف السبق ويدخل في البدل فان المقصود بالنسبة فيه هو التابع
 دون المتبوع وفي بدل الكل من الكل قصد من زيادة وصف او مجرد شهرة كقمت
 لزيد امرأ صالح وقم لذي العلم زيد مثل للرجل طحمة المراد بدل الكل ان يكون مفردا بالبدل
 والبدل منه صادر في عزات واحدة كما في نحو جاني اخوك زيد وفائدة اما اشتماله على
 وصف زايد على المتبوع نحو قولك قمت لزيد رجل صالح او امرأة صالح ولو تصور في البيت
 والشرفان المتبوع في مثل ذلك ابي بن واشهر ومن ذلك ما يقصد فيه البيت ايضا كما في نحو
 قولك قمت لزيد العالم واما جرح بيان المتبوع فاعطاء حكم الشهرة اياه بذلك البيت
 من غير قصد من زيد في البدل قطعا وهذا القسم البدل اما ان يكون مع اشتمال المتبوع
 على معنى زايد كما في قولك قم لعالم زيد اي ولذي العلم زيد واما ان لا يكون كذلك كقولك
 قم للرجل طحمة ولما فرغ غريبان بدل الكل شرع في بيان بدل البعض وبدل الاشتمال فقال
ويبدل بعض منه او متعلق به ليكن بعد ابراهيم نسبته كأخيه زيد رأسه للتبعض

بع

واسلب زيد ثوبه للعلاقة واما زيد عبد اوجان فذا غلط لم يعتبر في الفصاحة
 قوله بعض منه بيان بدل البعض وقوله متعلق به يثا بدل الشمال فبدال البعض هو ان يكون
 البدل بعضا من المبدل منه ويكون ذكر المبدل منه مشوقا الى ذكر البدل لكون نسبة الفعل
 اليه مشتقاعا ابرام واجمال كقولك ضربت زيدا رأسه وبدل الشمال ان يكون البدل
 متعلقا بالمبدل منه ويكون البدل مشتقاعا به حيث كونه والعيلة الجمالك في سلب زيد
 ثوبه واجني زبد حسنه وتجي بهذين البدلين لتفسير ما اجل وبيان ما ابرهم من النسبة
 والغالب فيها مصاحبة ضمير المبدل منه وقد تجوز ان كقولك تتج ولله على الناس حج البيت
 من استطاع اليه سبيلا وقوله قتل اصحابه الاخذوا النار ذات الوقود ثم ان المعبر
 في كون البدل المتعلق بالمبدل منه بدل الشمال ان يكون المبدل منه مقتضيا لغير مشعرة
 عرفا كما في سلب زيد ثوبه فان زيد الكون غير مستقل بشبه فعل السلب اليه يقتضي ذكر شئ
 اخر هو المقصود بالنسبة وليس مما يدل على تعيين ذلك المقصود بحسب العرف فاما اذا
 كان البدل متعلقا بالمبدل منه ولم يكن المبدل منه مقتضيا لكونه مقيدا بنفسه
 سواء وجد ما يدل على تعيين المقصود كما في قتل الامير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه
 او لم يوجد فيه ذلك كما في مرت زبد عبد اوجان فهو لو بعد في البدل الشمال وانما هو بدل
 الغلط وذلك اما غلط صرفا كما اذا اردت مثله ان يقول جاء في جاري فبكلسا نكاح
 زيد ثم تداركت الغلط فقلت حمارا لئلا تساءلوا وهو ان يقصد ذكر ما هو غلط من غير سبق
 لئلا ثم تذكر المقصود فتدارك الغلط بذكره وما ذكره من المثال محتمل الوجهين ولا
 يعتبر شئ من هذين القسمين في الكلام الفصيح واما باس زيد ابدا المعرفة من النكرة مثلا
العكس عند الوفادة يجوز ان يكون البدل معرفة مع تعريف المتبوع ومع تنكيه ونكرة
 مع تنكيه المتبوع وتعريفه فيكونان معرفتين وتنكيهين والاول نكرة والثاني معرفة وكذا
بالعكس عند الوفادة تقول مرت زيد احيك برجل افح لك برجل احيك زيد افح لك

واما قيد الوهم الآخر بالوفادة لانه ربما لم يحصل الفائدة في ابدال النكرة من المعرفة كما في جاني زيد
 رجل فح يجوز ابدال الوهم الى ذكر نعت المبدل كما في قوله تعالى بالنأصية ناصية كاذبة واما عند
حصول الفائدة فلو يتابع الى النعت كما في قوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى م
الواد ي ل يكون فعلا من الطى لانه قد س مرتين فكانا طوى بالنقد يس فيكون طوى بجني
مطوى وما ابدا ل ل ل الكل ظاهرا من المضمر الوجه في ضمير غيبية اعلم ان المقصود ههنا
 بيان امرين احدهما ان البدل والمبدل منه في القسمين الوجه في ضمير غيبية اعلم ان المقصود ههنا
 ومضمرين ويكون الاول مظهرا والثاني مضمرا وبالعكس فمثال الكل من الكل وهما مظهران
 زيد اهلك ومثاله وهما مضمران لقينهم اياهم اذ العدم لفظا للذين واخوتك وكان
 الزيدون واخوه غرابي الزيدون واخوتك ومثاله وللؤل مظهر اخوة لقيت زيدا
 اباه بتقدير ان يكون زيدا خالني اطب ومثاله وللؤل مظهر اخوة لقيت زيدا وامثله
 البعض قطعت زيدا يد وكسرت زيدا يد ثم قطعت اياها وكسرت يد زيدا وقطعت زيدا
 اياها وزيد قطعت يده وامثله الشمال كرهت زيد اجهالة وابعضت اياها وكرهت
جهالة زيد وابغضت زيد اياها وزيد كرهته جهالة وامثله الغلط كرهت زيد دابة
وكرهته اياها اذ انقدم ذكر زيد والدابة وكرهته زيد اياها عند تقدم ذكر الدابة ونحن
زيد كرهته الدابة والثاني انه لا يبدل بدل الكل من الكل لأن الظاهر من المضمر اذا كان
الضمير الغائب كله مثاله ومن قوله تعالى واستروا النحو لذين ظلموا على قول وانما لم يجز واذا ذلك
في ضمير المتكلم والنحو الخطيب لكن ما في غاية الوضوح والبيان فيكون ذكر الظاهر بعد ما كان
الوجه بعد التفسير وجاز ذلك في بدل البعض والشمال والغلط لحصول الفائدة هنا
 لكونه مفروما البدل فيها غير المبدل منه تقول لست زيد نصفك واشترت بنتي نصفه و
اعجبك علمك واجني علمي وضربت بكر الغلام وضربت بنتي الغلام وقد ابدا لوا فعل بفعل
 مثاله بضاعتك له بالجرم وهو بقلة قد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثنان راجعا اليان

واسلب زيد ثوبه للعلاقة واما زيد عبد اوجان فذا غلط لم يعتبر في الفصاحة
 قوله بعض منه بيان بدل البعض وقوله متعلق به بيان بدل المشتال فبدل البعض هو ان يكون
 البدل بعضا من المبدل منه ويكون ذكر المبدل منه مشوقا الى ذكر البدل لكون نسبة الفعل
 اليه مشتركة على ابراهيم واجمال كقولك ضربت زيدا رأسه وبدل المشتال ان يكون البدل
 متعلقا بالمبدل منه ويكون البدل مشتركا عليه في حيث كونه والاعلية كما في سلب زيد
 ثوبه واجبة زيد حسنه وتجي بهذين البديلين لتفسير ما اجل وبيان ما ابراهيم النسبة
 والغالب فيها مصاحبة ضمير المبدل منه وقد تجوز ان كقولك تعج و الله على الناس حج البيت
 من استطاع اليه سبيلا وقوله تعج قتل اصحابه لا خذوا النار ذات الوقود ثم ان المقبر
 في كون البدل المتعلق بالمبدل منه بدل لاشمال ان يكون البدل منه مقتضيا لغير مشعورية
 عرفا كما في سلب زيد ثوبه فان زيد الكونه غير مستقل بشبه فعل السلب اليه يقتضي ذكر شئ
 اخر هو المقصور بالنسبة وليس مما يدل على عين ذلك المقصور بحسب العرف فاما اذا
 كان البدل متعلقا بالمبدل منه ولم يكن المبدل منه مقتضيا لكونه مقيدا بنفسه
 سواء وجد ما يدل على تعيين المقصور كما في قتل الامير سبابة وبنى الوزير وكلاؤه
 او لم يوجد فيه ذلك كما في ضربت زيد عبد اوجان فهو بعد في البدل لاشمال وانما هو بدل
 الغلط وذلك اما غلط صرفا كما اذا ردت مثلا وان يقول جاء في دار فيفسد لسانك الى
 زيد ثم تداركت الغلط فقلت حار واما لسانا وهو ان يقصد ذكر ما هو غلط من غير سبق
 لسان ثم تذكر المقصور فتدارك الغلط بذكره وما ذكره من المثال محتمل الوجهين ولا
 يعتبر شئ من هذين القسمين في الكلام الفصيح ولا بأس من ابدال المعرفة من المنكر مثل
العكس عند الوفادة يجوز ان يكون البدل معرفة مع تعريف المتبوع ومع تنكيه ونكرة
مع تنكيه المتبوع وتعريفه فيكونان معرفتين ونكرتين والاول نكرة والثاني معرفة وكذا
بالعكس عند الوفادة تقول ضربت زيدا اخيك برجل اخي لك برجل اخيك بزيد في ذلك

وانما قيد الوجه الآخر بالوفادة لانه ربما لم يحصل الفائدة في ابدال النكرة من المعرفة كما في جاني زيد
 رجل في يجوز ابدال الابدال او يذكر نعت المبدل كما في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة واما عند
 حصول الفائدة فلا يرتفع الى النعت كما في قوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم
 الواد بل يكون فعلا من الطي لانه قدس مرتين فكانا طوى بالتقدير فيكون طوى يحسن
 مطوى وما ابدلوا كلامه الكل ظاهرا من المضر الواد في ضمير غيبة اعلم ان المقصود به هنا
 بيان امرين احدهما ان البدل والمبدل منه في القسمين لا يرتفعون فيهما ان يكون مظهرين
 ومضميرين ويكون الاول مظهرا والثاني مضمرا وبالعكس فمثال الكل وهو مظهر ان
 بزيد اهلك ومثاله وهما مضمرا لغيرهم اياهم اذ العدم لفظا للذين واخوتك وكان
 الزيدون اخوه وخاطبوا الزيدون اخوتك ومثاله وللؤل مظهر اخوك لغيرت زيدا
 اباه بتقدير ان يكون زيدا خالنا طيب ومثاله وللؤل مضمرا اخوك لغيرت زيدا وامثاله
 البعض قطعت زيدا يد وكسرت زيدا يد ثم قطعت اياها وكسرت يد زيدا وقطعت زيدا
 اياها وزيد قطعت يد وامثاله لاسمال كرهت زيدا جهالة وابغضت اياها وكرهت
 جهالة زيد وابغضت زيدا اياها وزيد كرهته جهالة وامثاله الغلط كرهت زيدا دابة
 وكرهته اياها اذ تقدم ذكر زيد والدابة وكرهت زيدا اياها عند تقدم ذكر الدابة ونحو
 زيد كرهته الدابة والثاني انه لو تبدل بدل الكل بالاسم الظاهر المضر او اذا كان
 الضمير الغائب كما في مثاله ومنه قوله تعالى واستروا الحجى الذين ظلموا على قول وانما لم يحذف ذلك
 في ضمير المتكلم والحق طيب لكونه ما في غاية الوضوح والبيان فيكون ذكر الظاهر بعد ما كان
 الوهام بعد التفسير وجاز ذلك في بدل البعض لاشمال والغلط حصول الفائدة هنا
 لكونه مفهوما البدل فيها غير المبدل منه تقول شترت نيك نصفك واشترت يتة نصفه و
 اعجبك علمك واعجبت علمي وضربت الغلام وضربت الغلام وقد ابدلوا فعلا بفعل
 مثاله ايضا محفلة بالجرم وهو فقلة قد تبدل الفعل في الفعل اذا كان الثاني اعرج البيا

على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك بلقائنا عفا العذاب يحرم ايضا عفا عنه
 بلقائنا الثاني بمعنى الاول فلا يقال انه تأكيد للاول كما في نحو ما يقال ان تفتحن انضرك
 اقول له ارجل لا يقيمن عندنا بادل احدى الجملتين جملة يعني ان قول الشاعر اقول له
 ارجل لا يقيمن عندنا والوفكن في السروجر مسل واقع في باب ابدال جملة في جملة ابدال
 لا يقيمن من ارجل لانه ارجل على المعنى المراد عنه كراهته اقامته من ارجل ومن ذلك قوله تعالى
 قالوا مثل ما قال الاولون قالوا انذمتنا وكنا ترابا وعظاما اننا لمبعوثون امسك بآملون
 امسك بانعام وبنين قالوا يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من ليسا لكم احرار وهم يتبدلون
 وعطف الياء اسم سوى النعت موضع متبوعه المقصود اي بلا صالة قوله
 سوى النعت يخرج والنعت وقوله موضع متبوعه يخرج السوق والتاكيد وتفيد المتبوع
 لكونه مقصودا بلا صالة يخرج البديل لكون المتبوع في غير مقصود بلا صالة فالفرق
 بين عطف الياء والبديل الموضح انك اذا قلت جاءني اخوك زيد فان قصدت في طلبنا
 الى الاول وجئت بالتاكيد توضيحه فالتاكيد عطف ياء وان قصدت في طلبنا الى الثاني
 وحسب الاول توطن له مبالغة في طلبنا فالتاكيد لا يكون التوضيح الحاصل
 مقصودا ومثال عطف الياء هو ما ذكرنا اليه بقوله كبا العبد زيد او يزيد غلامنا
 وقد وافق المتبوع في كل حالة او شتر في عطف الياء ان يكون هو مع متبوعه
 عليين كما في اقسام الله ابو حفص ع على ما زعم بعضهم بل اذا قلت مررت بالعبد زيد
 وزيد غلامنا وقصدت نسبة الفعل الى الاول وتوضيحه بالتاكيد في كان من هذا البناء
 قوله وقد وافق المتبوع في كل حالة يعني عطف الياء يوافق المتبوع في جميع الاحوال
 المذكورة في باب النعت وذلك لكونه نعتا في المعنى فاذا قيل ارجل زيد كان بدلا
 قطعاً وكذا اذا قيل زيد رجل صالح عرفت من هذا ما كان
 معربا وهذا الذي بينه لجل الشبهة قد ذكرنا في المعربة وهي ما هو بيان

الوسم البنيتة بـ المشابهة لبنية الوصل اعني اما والامر والحرف وقدمه ثم ان الى ان
 الوصل في الجملة العراب فبناها وليكون الولا المشابهة ووجه المشابهة في
 مواضعها انشاء الله ومعنى بناء الاسم كون اضره مبق على ما كان في كل حالة
 قد تبين قبل ان العرب هو ما يختلف اخر باختلاف العوامل والمبني مقابل له
 فهو ما يبقى اخر على ما كان عليه قبل التركيب في جميع احوال العوامل كما في هذا وهو
 والقبابه ضم وفتح وكسرة ووقف وهذا شأنه بلا صالة اي القبابه حركات
 او اخر المبني وسكونها الضم والفتح والكسرة والوقف وهذا الوقف هو لا يصلح البناء
 وفي العدول الى الحركات مناسبة سنشير اليها ومنها ضمير وهو للنفس
 وللغير اخرى في خطا وغيبته يعني ان من المبني الضماير والضمير موضع اما النفس
 المتكلم او غيره وهو الموضوع للنحو والغائب على المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم
 الخاطبة ثم الغائب وانما لبنية المضمرات تشبها بالحروف وضعا كما في تأخرت وكاف
 ضربك وكما في هو وهي فان الوضع على اقله ثلثة احرف ووضع الحرف ثم اجري نحو انا وانت
 ونحن مجري ما وضع على اقله ثلثة وللغائب التفسير باسم متقدم بلفظ ومغنى او حكم و
 الضمير الغائب لا يتعين الا بذكر مفر وهو في نص متقدم مفره من بين المفسرات
 وذلك التقدم اما بحسب اللفظ نحو زيد ضربته واما بحسب المعنى بذكر لفظ متضمن له القول تعالى
 اعدوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب او بدلا لسياق الكلام عليه في غير ذكر ما يتضمنه كقوله
 تعالى ولا يوبى لكل واحد منها الى يوبى الموت فان لم يتقدم ذكره لا يصح ما ولا ضمنا بقربية
 سوق الكلام في الميراث ولما جيب الحكم وذلك كافي ضمير الثاني فان ضمير الغائب لا وضع
 مقتضيا التقدم ذكر المفسر لكان الموضع حكم المتقدم وكذلك نحو زيد رجلا ونعم رجلا
 وبشر رجلا ولما جيب التبيين بان يكون المفسر مؤخر اللفظ ويكون هناك سابقا يقتضيه تقدمه
 كافي من غلام زيد وكل الى بالرفع والنصب مطلقا وبالجر غير انفصال كرحمى

اعلم ان الضير اما متصل ولما انفصل والمستقل بنفسه غير المتماثل في الكلمة
اخرى فليكون عمادته والمتصل ما لا يستقل بنفسه قوله وكل التي بعين ان كل في الفواعل الثلاثة
المضارع المتكلم المخاطب الغائب يكون بالرفع والضبط لقا اي متصلا ومنفصلا
ويكون بالجر متصلا وغيره فيكون اقسام الضاير اذن خمسة المتصل المرفوع المتصل
المنصوب المتصل المرفوع المتصل المنصوب المتصل المجرور تقول في الاول ضربت
ضربا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربت ضربتا
ضربت وتقول اضرب اضرب اضرب اضرب اضرب اضرب اضرب اضرب اضرب اضرب
تضربان يضربون تضرب تضربان يضربون تضرب تضربان يضربون تضرب تضربان يضربون
ضربك اضربك ضربك اضربك ضربك اضربك ضربك اضربك وضربك وضربك
اننا الى الآخر وتقول في الثالث انا نحن انت انتما انتن هو هو هم هي
ها هن وتقول في الرابع ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا ايا
اياهم اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها
على الوجه المذكور وانما يمكن الجور منفصلا دون الظاهر المجرور لما كان لا ينفصل
عزجان كان المضارع المجرور او طابان لا ينفصل عنه لما في الضير شدة الاتصال ولما كان كذلك
لم يكن اللفظ المستقل فيه يدخل فان الغرض من اللفظ السفل ان ياتي فيه الفصل كما في ضربت
وانت وما ضربت اياك ويستتر المرفوع في الوصف مطلقا كذلك في الافعال
في بعض حالة الضير المرفوع المتصل شدة اتصاله بالعامل يستتر فيه جملتها سواء
من اقسام الضاير وذلك اما في الصفات او في الافعال اما المستان في الصفات
ففي جميع الاحوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث في المتكلم والمخاطب
والغيبه لعدم اتصالها في اقتضا الفاعل وليس للالف في ضاربان وضاربون
بضير كالواو في زيدان وزيدون بدليل انفصالهما باختلاف العوامل

واما المستان في الافعال ففي بعض الاحوال فيستتر في غايب الماضي وغايته وفي متكلم المضارع
مطلقا وغايته وغايته ونحاطبه وفي مخاطب الامر ويلزم طهارة في اربعة منها وهو
وتضرب وتضرب للمخاطب اضرب امر وبران في الوصف اما بحرية على اجنبية اولئك
الجنسية يعني الفصل في الوصف لان لبر في الضير على ما تقر وقد تعرض لما يوجب
البراز فيه وهو امران احدهما ان يكون الوصف جاريا على الاسم يكون صاحبا لذلك الوصف
بل يكون اجنبيا نحو زيد هند ضارب هو ابرز وايفه الضير اعني هو نحو في التثنية بعض
المواقع نحو زيد عمرو ضارب هو فانه لو ابرز الضير لاحتل كون الوصف جاريا على صاحب
وكون عمرو وهو الضارب وثانيهما مقصد وقوع ضمير الوصف خبر له على اقبان انما
واقائون انتم وهو المراد بقوله اولئك الجنسية وانما موجب البراز هنا ليكون صالحا
للجنس متناع ان يقوم مقام الجنس للجنس بالاشارة في اللفظ ولم ينفصل الفصل
وفقد ما يقوم به من عامل للضرورة اعلم ان الاصل في الضير ان يكون متصلا
للاختصار ولا يعدل منه الى المنفصل الا لضرورة يعني لتعدد المتصل وذلك
بامر من احدهما الفصل بينه وبين العامل لغرض يتم الوصل كما في نحو ما ضرب
انا وما ضربت اياك وفي معناه انما ضرب انا وكما في نحو جاءني اما انت او زيد
وثانيهما فقد عامل يقوم به الضير وذلك اما بحرف العامل كما في اياك والاسد وان
انت ضربت واما بتأخير عنك كما في اياك ضربت واما بكونه عاملا معنويا نحو انا زيد
وهو عمرو على اى من جعل العامل في المبتداء معنويا واما على اى من جعل العامل فيه
الجنس فتعد الاتصال فيه لتأخر العامل ولم يتصل بالحرف مرفوعا وبالصادر
مالة ينخفض بالوصافة يعني ان الحرف الرافعة للاسم وهو بلحانية وان الباقية
لا يتصل بها الضير المرفوع لعدم قوة في العمل وطلب المرفوع نحو ما انت قائما وان انتم
الاشرك ذلك المصدر لا يتصل به المرفوع ولا المنصوب تقول العجينة ضربت زيدا والعجينة

ضرب اياك زيد منصوبين ثم يتصل به الضمير ما يجزى باضافة اليه نحو اجبني ضربك زيد وان
جاء منصوبان لم يتفاوتا فلم يتصل ثانيهما الضرون كذلك المشهور كان مؤخرًا وجاز
لدى تقديم صاحب شجرة لما ذكر وجوب انفصال الضمير لفصله عن العامل اراد ان
يذكر ما اذا اجتمع بعد العامل ضميران فان التثنية اذن يكون مفصلي بينهما وبين العامل
بالضمير الاول وتقرر بذلك ان يقال اذا اجتمع بعد العامل ضميران فالضمير الاول ان كان
متبوعا وجب انفصال التثنية قطعا كما في اسكن انت لان التابع ليس من مطلوبات الفعل
حتى يتصل به ويكون كاحد جزائه وان لم يكن تابعا فان كان احدهما مفعولا متصلا في التثنية
تقدم على المنصوب لتوغل في الاتصال ويكون ما بينه من الضامير متصلا به نحو ضربته وضرب
وذلك لان المتصل بالرفع المتصل بالمتصل بالفعل وان لم يكن احدهما مفعولا كان
منصوبين في اما ان يكونا نفسا وبين في التعريف وليكون احدهما اشهر من الآخر فالتثنية
لا يتصل بالاول نحو اعطيته اياها لان الشئ بانفذه ان يتعلق بما هو مثل ولما ان
ان يكون بينهما تفاوت بان يكون احدهما اشهر من الآخر في ان قدمت التثنية جاز اتصال
غير التثنية وجاز انفصاله عنه نحو اعطاك واعطاك اياه زيد وكذلك اعطيتك و
اعطيتك اياه وجاز اتصاله ان الاول اشرف منه فلو بانفذه ان يتعلق به ووجه انفصاله
ان الاول فصله ليس اتصاله كاتصال المرفوع ويختار في منصوب كان انفصاله
وفي باب ضربكم لفظة قوت يعني اذا اجتمع ضميران بعد كان واخراته احدهما المرفوع
والآخر المنصوب جاز اتصال التثنية بالاول يقال زيد قائم وكنت اياك قائما قياسا
على ضربيه لكن المختار فيه الفصل يقال زيد قائم وكنت اياه كونه مرفوع ذلك التثنية
غير فاعل في الحقيقة فليس اتصاله كاتصال المفعول وكذلك الضمير ان بعد المصدر يجوز
اتصال المنصوب بهما بالرفع الذي صار مجزوا بلاضافة نحو ضربتك وضربك والختان
ضرب اياك وضربك اياه وذلك لفظة قوة المصدر في العمل وخروج المرفوع به عن صورة

الرفع ويكثر لولا انت وهي مقبلة ولولاك من غير القياس بقلة قياس الضمير
بعد لولا او متناعية ان يكون على صيغة المرفوع المنفصل نحو لولا انت لانه مبتدأ
وهذه اللغة كثيرة وفيه استواء اخر وهو لا يتان بصورة الضمير المجزى ونحو لولا ثم اختلفوا
فيه ومذهب سيبويه ان الضمير مجزى وروى لولا يعمل في الجروان لم يعمل الجرو في الظاهر ومذهب
الوخشي ان مرفوع استعير له صيغة المجزى كما استعير للمجرور وصفة المرفوع في قوله انا كاتبة
ونحو عسيت الاصل لكن عساك في لسان فرقي ثابت عند فرقة الاصل ان يجيء بعد
عسيت ضمير مرفوع متصل لانه فعل وما بعده فاعلة فيقال عسيت عسيتا عسيتا وهذا
اللفظ فيهم مشهور وفيه لغة اخرى اسمها بعضم وهي عساك عساك عساك وفي اللغة اخرى
قد اختلفوا على نحو الاختلاف المذكور في لولا فذهب سيبويه ان الكاف ونحوه منصوب
وعسيت عمل عمل يعمل لقربه منه فيكون نحو عساك لغة براسها ومذهب الوخشي ان مرفوع
استعير له صيغة المنصوب فلا يكون نحو عساك لغة براسها والمستدل سيبويه على الصواب
نون الوقاية قبله في عساك لان هذه النون موقوفة في الفعل هو ما قبل الضمير المنصوب
والى مواضع دخول نون الوقاية اشار بقوله وفي الفعل قبل الياء نون الوقاية لزوما
ومع نونات الماعز جازت لما كان الفعل ممنوعا عن الجزى الذي هو من خواص التثنية هو
ان يتطرق اليه الكسرة بسبب الحاق الياء به مبالغة في الفراق عن الجزى فادخلوا فيه قبل الياء
التكلم الموجبة لكسرة ما قبلها نونا بقوله غير لطف الكسرة اليه كافي ضربته وضربته
واضربته وكذا في ضربته وضربته وذلك لانهم في افعال غير الفعل الذي فيه نون الماعز
ونون التأكيد فان دخله فيها على الجوار تقول ضربته وضربته نونين وقد يغم
احدهما في الماعز وضربته وضربته بنون واحد وثانيها في باب ان مختارا
وفي ليست مختارا وفي عل قلت يعني ان نون الوقاية تأتي في المجرور المشبهة عند
لحق ياء الضمير بالخفظة غير بطرف الكسرة اليها لان ذلك غير لازم فيها لزمه

في الفعل فلذلك ان نقول انني وانى ولكني ولكني نعم المختار في ليت سوبه وحذفه عند قليل و
لعل على عكس ليت حيث لعل قبله سوبه وعلى العكس لعل ويلزم في منى وعنه وقد وقط
في لدني عند جبل الائمة يلزم كون الوقاية في منى وعنه وقط في لدني في لدني بحفظ
 سلون او اخرها غير الكسرة واجاز بعضهم تركها وماور على ذلك فهو نحو لعل على العكس لعل
الشذوذ وباقى بفصل في فلون هو الفتى وفي كنت انت المستطاب فتحة اعلم
 انه يتوسط بين المبتدأ وظهر قبل دخول العوامل وبعدها صيغة مرفوعة منفصل موافق
 للمبتدأ في جميع الاحوال نحو زيد هو المطلق وليت انت الرقيب نصب ما بعد الضمير و
 يسمى ذلك الضمير ضمير الفصل لفعله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على ان ما بعده
 ليس بتممة المبتدأ بل هو خبره وقد بيناه في الشرح زيادة بيان وذلك ملغى
 باختيار جماعة ومجري على التأكيد في رأفة اعلم ان هذا الفاصل وان كان
 في صورة الضمير وان لم يكن بضمير عند البصريين فانه ليس بتممة على اللغة الفصيحة بل
 ملغى لا محل له في الاعراب والكوفيين يجعلونه محلولة في الاعراب ويجزونه على التأكيد
وفي لغة لم ينصب لهم بعد فبتداء اذ ذاك وهي بقله يعني ان ما ذكرناه من فروع
 النصب هذا الضمير باقتضاء العامل الذي وقع ناسخا للمبتدأ هو اللغة
 الفصحى السابقة وفي اللغة القليلة التي توفى بالنصب بعد في كان زيد هو المطلق
 فهو في تلك اللغة مبتدأ ما بعده خبره وعلم ما نقل في غير السبقه ولكن كانوا هم
الظالمون بالرفع وباقى ضمير غائب قبل جملة يفسر يدعي بشا وقصة كفي
هو زيد عندنا بذكورة وفي هي عندنا بانوثة الضمير الغائب المفسر للجملة التي
 بعدها يسمى عند البصريين ضمير الشا ان كان مذكرا وضمير القصة ان كان مؤنثا
 فهو بذكر تارة باعتبار معنى الشا ويؤنث اخرى باعتبار معنى القصة كما في هو زيد
 قائم وهي زيد قائم والمختار ثانياه اذ ذكرت في الجملة المفسرة يؤنث كما هو زيد قائم قال

تعم فانها لا تعمي البصار وذلك لقصد الموافقة لصورة الجملة لعل راجع الى ذلك
 المؤنث وانما وجه الفضة لا غير وذلك فيما بعد ان وظن قد تحي وفيه الحذف جاء ببدن
 اعلم ان ضمير الشا قبل دخول النواسخ يكون في صورة المرفوع المنفصل واما اذا دخله النواسخ
 فهو في صورة المنصوب المتصل كما في بابي ان وظن نقول انه زيد قائم وظنت زيد قائم =
وينوي لزوما بعد ان حيث خففت بقول وفيما بعد كان بقله يعني ضمير الشا
 يستتر في موضعين احدهما بعد كان في كان زيد قائم وذلك قليل وثانيهما بعد ان
 المفتوحة المحقة من المثقلة اللغاة العمل في الظاهر فانه عاملة في ضمير الشا المقدر
 ابداء مذهب بعض منم والمغنى في هذا الالتزام ان يحصل بينهما وبين الجملة التي بعدها
 ربط بحسب اللفظ وانما طلبوا الربط اللفظي فيرادون ان المسكورة الملغاة لما بين المفتوحة
 والجملة بعدها من الارتباط المعنوي فانه حرف موصول وهي مع جملتها نحو فان الكسرة
فانه مع جملة باليت كذلك ومن ذلك اسما للشاة وهو ما يعين محسوسا
 بوجه الشاة يعني ان من المبتدأ اسما للشاة واسم للشاة هو ما يعين محسوسا بالشاة
 اليه وانما قلنا محسوسا لان اسم للشاة لو يشار بها الى امر مشاهد وانما نحن تلك الجبنة فذل
 لصيرورتها كالشاهد بعرفة او صافها وكذلك ما اذا اشر به الى ما يستحيل احساخ
 ذلك الله تعالى وانما قال بوجه الشاة احترام عن العلم فانه يتعين به الشيء ومحال ان يتعين
 فيه ليس بطريق الشاة وانما بنيت اسما الشاة لمشابهة طرف لعل احتياجا الى
 القرينة الرافعة لبرهاما وهي الشاة الحسية والوصل في بناءها السكون وما حرك
 منها فلدفع التفاضل الساكنين فذا منه للتذكير تا للمؤنث كذا ذه دته وقفا
ووصل وزي وقي ذاموضوع للذكر وتا للمؤنث وكذلك ذه وتة بسكون الها
وكذبخر يلها نحو ذه وزي وكذا ذى وقي وذا من مثنتان وشدة راوكتا
بالالف والتاء صيغت ذان للثنية المذكور وتان لثناة المؤنث وجاز فها ذان

وتان مشددتين وهما موضوعان على الالف والياء ومبتدیان علمهما واللسل بعريين
 بالالف والياء وجمع كلا الضربين بلفظي اوله قصر اوله بمدة يعنى ان جميع المذكور
 وجمع المونث وذوى العقول وفي غير ذوى العقول وفي جمع احوال الاعراب يكون بلفظي
 اوله بالقصر واوله بالمد تقول جاء هؤلاء الرجال وهؤلاء النساء ونزلت هؤلاء
 الدور وصحت هؤلاء الايام وينبغي ان اشارة حاضر ويلحقها في الاوائل
 مطلقا ويعقبها حرف الخطاب بكسر يعنى ان اسماء المثلثات تزداد في اوائلها
 النسبة تعريفها في اصل الوضع بما في اشارة المتكلم تأكيد وجازية اخرى
 الى المشار اليه في اوائلها في تنبيه السامع حتى يلتفت الى المتكلم وينظر انه
 الى اى شئ يشير به في ذلك يكون في كل ما يمكن مشاهدته وابعاضه بان
 يكون بحيث لا قدر النظر اليه بل يكون حاضر ايكي النظر اليه وان كان غير قريب المسافة
 قوله ويعقبها في ان اسماء المثلثات كثير ما يلحق بها واخرها كالف الخطاب للدلالة على حال
 الخطاب في الغفلة والتشبه للجمع والتذكير والتأنيث تقول ذلك ذاك ذاك ذاك
 ذاك وكذلك تاء وذاتك وتانك وادولك وملمز وفيها فلقرب والمزيد للبعد
 مزاو القدر الزيادة فذ القريب ذاك فيه توسط وذلك للشئ البعيد غاية
 يعنى ان ابيه اسماء المثلثات تكون للاشارة الى القريب مجرورة عن الزيادة والاشارة
 الى البعيد مع الزيادة وتزاد البعد بقدر الزيادة فافيه زيادة واحدة فهو
 للمتوسط الغير المتناهي في البعد وسافيه زيادتان فهو للمتناهي في البعد فلهذا
 يكون ذ القريب ذاك للمتوسط في البعد وذلك للغائب والبعد على هذا
 قياس تاد في ثم تاد وتيك ثم تلك وتيك وتالك لغتان في وكذا الكلام في
 اوله واولئك واولئك وجعلوا زيادة النون في المنتهى بدلا عن زيادة اللام
 فقالوا وان وتان للقريب وذاتك وتانك مخففتين للمتوسط وذاتك وتانك

مشددتين للبعد ونم لتعيين المكان كذا هناك وفي بعد هنا بفتح وكسرة
 ثم وهنا للاشارة الى المكان خاصة فتعيين بهما المكان بالاشارة ونم ليلحقه شئ فيهما
 والكاف وهو للبعد واما هنا فهو مثل ذاك في غرضه انه وزيادة اللام للبعد في القريب
 وهناك للتوسط وهناك للبعد وكذلك يقال للبعد هنا بفتح الهاء وتشديد
 النون وهنا بالكسر والتشديد **الموصلات** وموصلهم مالم يقع جزء جمل بلوجه
 مربوطه خبرية اسم الموصول مالم يصير جزء الجمله اى فاعلا او مفعولا او مبتدأ او خبر
 او جملة خبرية مربوطه به لعاد يكون تلك الجملة صلة ومتمم لعناه وذكر الربط لا
 غير الظروف المصنفة الى الجمل حيث واذا فانما يحتاج الى الجمل دون العابد واذا كان
 الموصول او موصوفه خبرا غير متكلم فلا كثر ان يكون العابد ضميرا غائبا عن المضمرات
 كلها غيبا عني انا الذي قال كذا وانا الرجل الذي قال كذا وازان يكون متكلما حلو على
 المعنى قال على رضى الله عنه انا الذي ستمت اتي حيدر وكذا الكلام في الخطاب تقول انت
 الذي فعل كذا وانت الرجل الذي فعل كذا واما بنيت الموصولون منها ما يكون وضعه
 كوضع الحرف في حرف فبنت لذلك وحل البو على ما طرأ للبنا او لحيثما بها الى
 صلة عابد كاحياء الحرف الى كلمة اخرى منه الذي مثل الله والذات واللتان
 بالف او بيا مصوغة الذي للواحد المذكور والذات لمثناة واللتان للواحدة المثنى
 واللتان لمثناة والذات واللتان موضوعتا بالف فحالة الرفع وبالياء في حالته
 النصب والجر والبس والياء فيهما للوعراب ولفظ الدين اختص جمعا بالذي
 كما اختصت اللواتي اللواتي باللتان الذين جمع في ذوى العلم مخفف بالذي في غير مركب
 اللواتي كما اختصت اللواتي واللواتي باللتان في غير مركب الذي وفي اللواتي اللواتي لغات ذكرنا
 في النزع وجاء الاولى واللواتي جمعين فيها وشاخ الاولى في اللواتي في اللواتي
 الاولى اسم جمع مشترك بين الذي واللتان وكذا اللواتي الاولى اصل في المذكور قل

حتران

وقوع جمعا لالتفنن ذلك قوله ولما لا ولي ويسكن عونه فكل فتات ترك الحجل اقصا
نصف صحابه سام باياها حيث ينقسم الحجل عن ساقها وينكسر والله اصل في الموث وقيل
وقوعه للذكر ومن ذلك قوله الى الله للشتم الاول كانهم سبوا احاد العين يوما صاعدا
قوله الى الله دعائه والسمح لهم وهو في القرار لعاء وذلك يكون دليل على الشجاعة
في الشخص ومنه ال الوصول بالوصف وهو قد يكون مع الفعل الصريح بقوله من
الموصولة اللف واللام وصلته الوصف بالخصوص وذلك لانهم استكروا دخول ما هو
في صورة لام التعريف على الفعل الصريح فعدوا في صلته من الفعل الى اسم الفاعل او المفعول
فقالوا الضارب والمضروب ولم يوصل بالصفة المشبهة فقضا مشابرتها للفعل بذاو
ان هذا اللف قد يوصل بالفعل الصريح وذلك مع قلة لو يكون اللف في الشعر كقوله
ما انت بالحكم الترضي حكومتهم ولا اصل ولا زى الراي والجدل كذا في وما اسما
واي واية وما عكس من غير زى العلم شاعت يعني في الاسماء الموصولة بالاسمية
ومن واي واية وكل ذلك تحيى بمعنى الذي نقول سمعت ما قبله وجاء في منع عنه واضرب
ايتم لغيت وايتن لغيت وما شاع استعماله في غير زى العلم وقد جاء قليلا لدى
العلم قال تعالى وما ملكك ايمانكم وهذا على عكس من فانه شاع في زى العلم وقد يقع
على ما لا علم تغليباً نحو قوله تعالى ومن لم يستم له من رزقين ولم كان ما ومن واي واية
غير موصولة من المبتدأ الموافقة للموصولة لفظاً لم يجعل لها باباً برأسه بل جرت
العادة ببيانها في باب الموصولة اسرار الاختصار فاشار الى ما قبلها من الوصوه
غير الموصولية فقال وما شاع شرطياً واستفهامياً وقد جاء موصوفاً بجملة
يعني في الاسمية غير الموصولة اي يلحان منها الشرطية نحو ما نضع اصنع ومنها الاستفهام
نحو ما صنعت ويجزى الف الاستفهامية في ال غلب عند كونها مجردة عن حرف
الجر نحو عم يتساءلون قصد ال عملها مع الجار بمنزلة كلمة واحدة فرار عن ابطال

صدارة او ثلث حرف جر مجزوها ومنها كونها نكرة موصوفة تخربت بما جعلت ومنها كونها
تامة محتاجة الى اصل ولا صفة بقله وهي بمعنى شتى كما في قوله تعالى فنعلم اي نعم شيئا هي
واي ومنه في غير ما تم مثل ما واي الى الوصف ايضا بكثرة يعني ان اي ومنه ايتان
على الوجه المذكور في ما الى التمام فانها لم يكونا تامتين ومثالي في شرطية
اياما تدعو لفظه الاسماء الحسن ومثالي الاستفهامية ايهم اخذ ومثالي موصوفة
معرفة ياتيها التجل ونكرة مرت باي معك ومثالي شرطية من يضرب اضرب ومثالي
استفهامية من غلامك ومثالي نكرة موصوفة قوله يكفي بنا فضلا على غيرنا حب النبي
ايانا قوله واي الى الوصف يعني ان لنا نريد على وما في حالة واحدة وهو وقوعها صفة
نكرة كما يقال مرت برجل اي رجل اي مساهة العظم والبناء هذه وبعرب اي وهي من غلبا
بحذف الضمير الربط في صدر جملة اعلم ان كل واحدة ما ومن واي واية في احوال المذكور
منه اما حالة الشرط والاستفهام فلتض من الحروف واما في غيرها فللمجمل على منكر المايتين
لكن اعراب بينهما اي واي يملحان صفة الوضافة فما سبب النبا ثم اعرابا حالة القطع غير الوضافة
مجموعا حالة الوضافة وهذا وان ابا وبه يبين على الضم في حالة واحدة وهو ان يكون صلا
كل واحد منهما جملة اسمية وكان صدر صلة عابد الموصول محذوف نحو اضرب ابراهيم ضاربك
وايتن ضاربك قال تعالى لنزعن من كل شيعة ابراهيم اشد وانما صار اي مبنيا كاخواته
محذوف صدر صلة لون الشيء اذا فارق اخوانه العارض فهو شديدا لنزوع اليها فانا
سبب يرجع اليها وانما قال غالبا لون العود قد تحيى فيه مع حذف صدر الصلة وجاز
في السواد ابراهيم اشد بنصب ابراهيم وماذا على وجهين معناه ما الذي ومعناه ايضا
اي شئ بكثرة كما قال ما زانيفقون جوابه قل الحقور ويا وجم فحة اعلم ان كلمة ذا
يقع بعد الاستفهامية وبعد من اخذها فلو خرج من ان يكون مشاربا او لا والقول
كافي قولك ما ذا السح ومنه ذا الواقف ولا مدخل في هذا المقام واما التي لو يكون

د

مشاركا بها ففيها احتمالان احدهما ان يكون زائدة ملغاة وهذا هو الاول والاكثر فيكون
 معنى ما اذا فعلت اي شئ فعلت وثانيهما ان يكون بمعنى الذي فيكون ما اذا فعلت ما الذي
 فعلت ويظهر الفرق بين الموصول والملغاة في الجواب فاذا اجبت ما اذا فعلت بمعنى الذي
 فعلت قلت خبر بالرفع ليكون الجواب مطابقا للسؤال في الجملة الجملية واذا اجبت عنه
 بمعنى اي شئ فعلت قلت خبر بالنصب عاية للطا بقة ايضا وقد جاء على الوجهين قوله تعالى يستولوا
 ما ذا ينفقون بما بالقوات التي قل العصور فها وضبا فالرفع على معنى الذي ينفقون هو
 العصور والنصب على معنى لينفقوا العصور وقد حذف الموصول في قول بعضهم وفي صلة
 الموصول حذف بقلة اجاز الكوفيون حذف غير اللفظ واللام في الموصول قالوا قوله تعالى
 وما من الا المقام اي لا من المقام معلوم وهو عند البصريين بتقدير جز في الموصوفين
 كانهما صلة الموصول غير اللفظ واللام ففيه حيز الحذف بقلة قاذ فان ادع اللواتي
 من انا مراد عور كادع الذين اي الذين اضاعوهم **اسماء او افعال** وفي ذلك
 اسم الفعل ما كان واردا على وفق معنى الفعل في غير صيغة من جملة البناء اسم الفعل
 وهو الوارد بمعنى في غير صيغة الفعل ووجه البناء فيه كونه بمعنى الفعل المبني فانه لا يكون
 الا بمعنى الماضي والامر كما اشار اليه بقوله كبرها للماضي لما شرط ولية وبله وصية
 للامر اي دعي واسكت اسم الفعل بمعنى لما لا يكون ما ابد كبرها بمعنى بعد يقال كبرها
 هذا الامر ان تعدو شرط ولية وشان وما بينهما اي افتروا في ذلك غير معنى
 التبع بمعنى هيتهن اذ ما بعد وشان اي ما اشد الا فتران واما ما كان
 من بمعنى الامر فيكون متعديا تارة كيدريد اي دعي ولا وما اخرى كص اي اسكت
 ويلحق كلف الخطاب بكثرة ويلحق التنوين ايضا بقلة اسم الفعل كثيرا يلحق
 كاف الخطاب على وجه السماع كما في هالك بمعنى حذو فدلحقة التنوين بالقله كما في صيه
 ولما كان من جملة البناء ما كان منضبطا بالقفا اشار اليه بانه بقوله وفسر افعال اسما

د كقولهم نزال ونزال وهو بين بكسرة اعلم ان فعال بمعنى الوقياس في اسماء او افعال
 لنزال بمعنى انه مشتمل على ضابط لعله يمكن به افيه من قياس لفظ اعلى كلف فوجد صريحا
 كما احد نزال من نزل وكذلك تراك من اترك الى غير ذلك وهذا القسم اسم الفعل يكون
 البناء فيه بالكسر ابدا ولما ذكر فعال الذي هو اسم الفعل وكان له اقسام اخرى منبئا تكتب
 تم الكلام بينا ذلك فقال وقد عد لها غرضا في النساء في النداء كما في
 بافساق بكثرة وغرضه ايضا كقولك انزلت بله على زيد بمعنى البلية
 وهذا ان ايضا بينا شباهاة بالقول من وجهين عدل وصيغة فقال قد
 يكون معدولا عن الاسم وذلك على ضربين احدهما ان يكون معدولا عن الصفة للمؤ
 وذلك لئلا يعمل في غير موصوف ابدا مع النداء على بافساق وباختناث بمعنى بافساق
 وباختناث وثانيهما ما يكون معدولا عن المصدر كما قلت بدل بله على اهل بله بمعنى البلية
 وفعال الحدول بالوجهين المذكورين مبني على الكسر شباهاة فقال الذي بمعنى
 الامر من وجهين احدهما العدل والثاني الموافقة في الوزن والصفة واما فعال
 اسما للشخص معين فقد رفيه العدل طر الصيغة فعمل اهل الحجاز بناءوها
 وخص سواهم ذات راء اخيرة فينبه حضارة جميع لغاتهم وباتي قطام معربا
 عند فرفة اعلم ان فعال يكون علما ايضا اما اللونث وهذا هو القسم الرابع من فعال
 وهو مؤنث قطا وان كان المستعمل به مذكر كما سمي به المذكر حضارة لكونها
 سمي به المؤنث قطام وحزام وشجاع لسوق معيشة ثم ان فعال هذه بينه ايضا
 لغرض اطراد البناء فيجاء فيه الى تقدير العدل ليلحق بفعال بمعنى الامر في العدل
 والوزن الا ان اهل الحجاز يقولون بالبناء فيه على وجه العموم فيستوي عندهم في
 البناء ما في اخر الاء كحضارة وما ليس فيه الاء كقطام واما بنو تميم فجعلوا لما في
 اخر الاء مبنيا وما ليس فيه الاء معربا فوافقوا الحجازيين في بناء نحو حضارة

نث

للمذكر او

وفهم في خوطام فاعربوه ومنعوه الصرف العدل المقدد تبعا لما في اخره الراء وانما
 خضوا ما في اخره الراء بالبناء لان الراء المكسوة من اقوى على الومالة وكانت الراء
 غير المكسوة مانعة عن الومالة ولما كانت الومالة مطلوبة عندهم عودوا الى ما وجبها
 فبنوا ما في اخره الراء على الكسرة ليتمكنوا فيه من الومالة التي هي من تحت كلامهم **الاصوات**
 والاصوات انواع فمنها حكاية كفاق وما من غراب وضبيه ومنها التي صوتها للبراهيم
 كهيدان جرابيل نخ للرخاخة ومنها التي صوتها على مال لفظ كاه لسعال مثل
 وى للندامة اعلم ان اللفظ التي يستعملها الخااة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية
 صوت صادر لما غر الجوانح ككاف حكاية غرضت الغراب وماء حماله اليم المكسوة
 الحرة حكاية غرضت الضبية او غرضت الجمارا كطوق حكاية غرضت وقع الحجارة بعضها
 على بعض وثانيها اصوات صوت بها للبراهيم عند طلب شيء منها اما للاسراع والذهاب
 كالفاظ الزجر مثل هتد لجرابل وها لجرابل واما امر كخ بفتح النون وتشديد
 الحاء المفتوحة او المكسوة وقد يخفف سكتة لونا خة النون وثالثها اصوات خارجة عن
 فهم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعها على معاني انفسهم كاه للسعال
 واه للتوجع ووى للندم والتعب **المركبات** وقد بنى التركيب في غير نسبة
 تبضين حرف العطف او علية المبنى من المركبات هو ان يكون بين جزئي نسبة
 او اضافية ولا اسنادية وهو المركب المزجي وذلك على ضربين احدهما المتضمن حرف
 العطف كخ جيف وبض واحد عشر فان اصلها جيف وبض واحد وعشر فمبنى
 الواو قصد المراء في الكلمتين وجعلها كلمة واحدة والثاني ما جعل جزئي علما في
 بعلبك وسبويه وخرج بقوله من غير نسبة المركب الى اضافي والجملة فانها معربا بجزئها
 وما بقا منه ان الجملة مبنية فعنا انما اذا وقعت خبرا مثلا او مضافا اليه لم يظهر
 مجموعها اعرابا غير اعراب اجرائها وذلك ليس لانها مبنية بل لاجل انها غير منصفة شيئا من

من الاعراب والبناء لكون الاعراب والبناء من احوال الكلام المفردة فتاينها بين
 باو فقط كجعل الذي في بعلبك بكثرة يعني ان القسم الثاني من المركب وهو المكون
 متضمنا للحرف بل سبب كونه جزئي بنزلة كلمة واحدة بينه من اول جزء من جزئي لكون
 اخر ذلك الجزء اذن بنزلة وسط الكلمة ويكون لجزئي الثاني منه معربا فنوعا عن الصرف كما
 من وهذا على الاكثر ومنهم من يعرب لجزئي الاول وكذا الثاني ويصرفها اجزاء لها مجرى المضاف
 والمضاف اليه وذلك كما في بعلبك فان بعل منه مبنية على الفتح في اللفظة الفصيحة
 والاول منه جزئي مطلقا كفي وقوا حص في بيبض فخر يعني ان القسم الاول
 من المركب المبنى وهو المركب بواسطة تضمن الحرف بين جزئي اما الاول فلا احتياجه
 الى الثاني واما الثاني فله تضمن الحرف وذلك كما في قوهم وقوا في حصص مصرى في حصص
 اي منه تخرج باهلها متقدمين متاخرين ولجيش التقدم والبيوت التأخر
 وكاليف مع عشر سوى اثني واشتتافا عتبا من اجل وهم الاضافة يعني ان النيف
 مع العشر نحو احد عشر الى تسعة عشر المركب النيف فان معناه احد وعشر وتسعة عشر
 فينبى جزئي على الفتح كما ينبى نحو جيف وبض ويستعمل في ذلك اثني عشر واشتتافا عشر فانه
 لو بينه منها الجزئي والآخر وهو عشر واما اثني ونحوه اعني اثني عشر فكل منهما يكون مع
 تقول اثنا عشر بالالف حالة الرفع واشتتافا بالياء حالة النصب والجزئي المضاف فيهما
 يحذف النون فانه لما حذف عنه النون بالتركيب ان الاء لاء النون بتمام الكلمة صار مشبها
 بالمبنى المضاف الذي حذف عنه للاضافة وهذا هو المبدأ بوجه الاضافة وقد حذف
 ياء الثماني فنونها على الكسرة او بالفتح من اجل خفة يعني ان ايف العشر بالثماني جاز فيه
 مع بناء الياء على الفتح حذف الياء ويكون نونها على اما مبقاة على الكسرة الذي كان عليه
 واما بالفتح من اجل خفة الفتح وفي عشرة ينق اسكان سينها وعند نيم كسر السين
 يعني انهم لم يمتثلوا في العشرة المسعة نحو خمسة عشر فحق السين لتوالي الفتح في الرابع

في كلمة واحدة مع الامتزاج بكلمة اخرى مبنية على الفتح فعدو الى اسكان الشين وا
 الحذف واما بنونهم فليسروها لخصو الحذف بزوال قوا الى الفتحا الموجبة للشقل فان في
 جرى اللسان على الحركات المتوافقة صوته وان كانت تلك الحركات قد خذلتها حقيقة كما
 في التلظظ بالجر وفي التقاربة وقد بينه الفعل المضارع ملحقا به فون تأكيد وجمع
 انونة يعني كان اللام بينه بسبب التركيب كذلك الفعل المضارع بينه اذا ركب
 مع النون الذي لا يزول بالانصاف والجازم وهو نون جمع المؤنث في نحو يضربن فخرين
 ونون التأكيد في نحو ليضربن متصلا وليضربن مخففا وذلك بخلاف ما يلحقه النون
 الساقط بالانصاف والجازم فانه مغرب والنون فيه علامة للاعراس على ما سيأتي ما
 بابه ان شاء الله تعالى الكنايات وهي الكنايات التي ابرمت بها
مضامين اعداد ونحو حكاية فكم وكاتي للعدا مضمونة وكيت وذيت اختصتا
بالحكاية واما كذا في الكنايات مطلقا فجاءت لمحدود وجاءت لقصة عن
 الكنايات هو من يعبر بشئ معين معلوم بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما لاجرام على بعض الشا
 كقولك جاء في فلان وانت يريد زيد او لسانا لمعبر عنه كمن للفصح والاختصار
 كالتضارير الى جهة المتقدم والمادة هنا ذكر الكنايات المبنية وهي الفاظ مسموعة مضمونة
 بهم بالما نعين معدودا ومضمون قصصه في كم وكذا وكاتي وكيت وذيت فكم وكاتي
 وكذا كنايات عن الاعداد المبنية او ان كذا انحصرت في غير الاعداد ايضا كما اذا
 قلت قال فلان كذا واما كيت وذيت كنايتان عن قصة معينة مذكورة يقول قال
 فلان كيت وكيت وكان من الامور ذيت وفي علمه بناء هذه الكلمات تفصيل
 ذكرناه في الشرح وكم خبري مثل كم درهمه ومستفهم في كم غلما بطلما كم على
ضربين خبري ومستفهم في فالقول كذا كم درهم لزيد والثاني كذا غلوم كم بطلما
وقد مر احوال ترميها في باب التميز ويرفع كم بالا ابتداء وان يكن كما في نسخا سير

فالخبرية يعني ان كم خبري يلكان او استفهامية يرفع محله بلا ابتداء عند
 خلقه عن العوامل اللفظية كما في كم درهم او درهما عندك اذا كان كم ظرفا ظرفية
 يعرف بظرفية مميزة فيكون مرفوعا على الخبرية كما في كم فرسخا سيرى وكم يوما حيا
 وكذا المختار في نحو كم درهما مالك ارتفاع كم بالخبرية لكونه نكرة وبعد معرف
 وينصب بالفعل المفعول بعد وخرج جرف الجواب بالاضافة يعني ان كم ينصب بالفعل
 الناصب الذي بعده اذا كان غير مستقل لضربه او متعلقه كما في كم رجل اقيب
 فنقوله المفعول خرج نحو كم رجل اقبته فكم فيه مبتداء وليس ينصب بالفعل المفسر لم
 من الحذف ثم ان انصباه بالفعل الفاعل في له يكون مجتضا ذلك الفعل واقتضاء
 المميز في كم صرته صر بانه مفعول مطلق وفي كم رجل ضربت ينصب بانه مفعول به وفي كم
 يوما حيت ينصب بانه ظرف وفي كم درهما كان مالك ينصب بانه خبر كان وفي كم درهم ظنت
 مالك ينصب بانه مفعول ثان قوله وخرج جرف الجواب بالاضافة يعني ان كم يخرج جرف الجواب
 كما في كم رجل مرت وبالاضافة نحو غلوم كم رجل ضربت واما جاز تقدم حرف الجر والمضما
 عليه مع ان مصدر الكلام لول الجار حرفا كان او اسما او يتاخر عن مجرور فالضمير التقديري
 بان يجعل الجار مع الجرود كلمة واحدة مستقلة التقدير حتى لا يسقط الجر وعزم مرتبه
 ولا كم عن صداره كذا وكاتي مثل كم خبرية ولكن كاتي لا يجزى بحالة اعلم ان كذا
 وكاتي مثل كم الخبرية في المعنى وان كان مثل كم استفهامية في العلم على ما مر في محل الاعيان
 كذا وكاتي كحل اعراب كم الخبرية على التفصيل المذكور فان كاتي لا يخرج بالجر والاضافة
 رعاية نحو صدارته وطريقه مع الجار المركب كم مع جان على ما مر لكثرة حروفه وكاتي
 كاع كاي كيت لغاته وفيها وفي كم اقتضاء الصدارة يعني ان كاتي جاء فيها الفا
 اخر هي كاي وزن كوي وكاء وزن كاع وكاء وزن كع وليست بوزن كيع وفي كاتي
 بلغاتها وفي كم استفهامية كانت او خبرية اقتضاء صدارة الكلام اما كم استفهامية

فلو استفهام وانما كالمجربة وكما في قولنا متضمنان معنى انشا التكثير فيكونان مؤثرين
في الكلام وكل ما اثر في معنى الجملة في تلك الجملة خوفاً من ان يحمل السامع تلك الجملة
على معناها قبل التغير فيتشوش خاطر المجي ذلك المغير في آخرها **الظروف المبنية**
والظرف انواع بدون بناء في هذا التي مقطوعة عن اضافة كقبل بضم اللوم وهو
قياسها في علو جاز الفتح ايضا لظنة الاصل في الظروف النصب لكونها فضلة وقد
وقد يعرض لبعضها ما يوجب بناء وهو المذكور في هذا البناء في ذلك الظروف
المقطوعة عن اضافة المبنية على الضم وهي الفاظ مسموعة معدونة هي قبل وبعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ولويقاس
عليها ما يقرب منها نحو بين وبين وبعيد بناء على بين العاليا المذكورة على الفتح
ليقل الواء المضمومة ثم ان حذف المضاف اليها ما يجوز في هذه الالفاظ اذا قامت
قرينة دالة على نصب المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف
اليه لمسابتها للحروف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف وعلى الحركة لوصالها في الالفاظ
وعلى الضم ليجاز الف حركتها نحو اعرابها وقيس عليها حسب غير في البناء فظما
كما ضمت لقطع المضافة حل على الظروف المقطوعة حسب واغبر وليس غير مقطوعا
عن المضافة وليس لها في القطع ما هو محتاج اليه فبنيت بناء وها تقو كجاء في زيد
وغير وليس غير اي لا غير زيد وليس غير زيد وتقو كجاء في حسب والمخ حسب وحسب
وبالضم شاعت حيث وهي مضافة الى جملة لا غير بنون انما بنيت حيث لانه
موضوع لمكان مضمون جملة فتشابه الموصولة في احتياجها الى الحل وهو على الضم في الشر
نشير الى الغياخ ورواها المضافة وذلك هو اللغة المشهورة وقد جاء في حيث
يفتح الشا وحسب كجاء وضافتها الى الجملة هي السابقة كاذ في قولك جلست حيث جلست
وندت اضافتها الى مفرد قال ما رى حيث سهل طالعا نجم بضمه كالشبه ساطعا

ساطعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وانما
ما يقع في عبارة المصنفين في مثل قولك اللفظ من حيث التركيب موضوع علم الخبر في بيان
حيث فيه معدول عن معناه الاصل الى معنى الجملة والمخ في جهة كذا فانضم فيه للمشاكله و
رفع المسم الذي يليه على ما اتفق عليه اسهل الدلالة انما هو على قاعدة رفع سهل في قوله
حيث سهيل وعلى هذا فلا رى في ظرفيه باسما على ما هو الاصل في باب حيث سهيل
الاضافة مع ما في تقدير الرفع من التكلف بحيث المخ وعلى ان مثل ذلك المقام اولى بالجر فيه
حيث سهيل لوضوح معنى الاضافة وبعد معنى لا مبتدأ عنه ثم اصل وجسك في ذلك
دليلا على ان المفتوحة بعده دون المكسورة في نحو قولك من حيث انه كذا وانما ذهل
اهل العربية عن تبين ذلك لكون حيث بالمخ الذي ذكرناه لم يكن مستعمل في تركيب
العرب العرب فلم يثبت لرفع ما يليه ولا جزم شاهد من شواهد العربية فاجراه اهل
القياس على ما هو الوارد في الموارد وفيه ما ترى واذا خالفنا زمان وشاع
اذ لما ضاذا سياتيك شاعت من الظروف المبنية اذ واذا ومعناها الزمان
الوان اذ شاع في الزمان المستقل وان دخل الماضي نحو انا اتيتك اذ اقدم لطابع وقد
يجي بل كما ذكرنا في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساء بين السدين
وان اذ شاع في الزمان كما نقول اتيتك اذ قدم لطابع واذا دخل على المضارع قلته
الى الماخ قوله تعالى واذا يكر بك الذين كفروا وقد همى للمستقبل كاذ في قوله تعالى اذ لم
يتندوا به فيسقولون على انه يمكن ان ما اول بالتعليل وشاع اذ في الشر وهو اذن
كان وقد جامع اسمية للفجأة اعلم ان الاصل في استعمال اذ ان يكون لزمانا من اذ منه
المستقبل مختص منها بوقوع حدث في مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمانا من اذ منه الماخ مختص منها بوقوع حدث في مقطوع بوقوعه ولهذا الكثرة في الكلام
العربز اشتماله بقطع علوم الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة هذا وان الشايع

اذا جئنا متضمنا المعنى الشرطية بتقدير مضمون جملة بمضمون جملة اخرى ووجه تضمنه بمعنى ان
 مع ان الشرط بان يكون امر معروض الوجود غير معطوع به هو انه لما كان الامر المقطوع به عندنا
 كثيرا ما ينكشف الحال بخلاف ما يتوقعه جواز تضمين اذا معنى ان فيقول القائل اذا جئنا
 فانت مكرم شكافي مجي الى طبع غير مرجح وجوز على عدمه بمعنى ان جئنا سواء قوله هو
 اذن كان معناه ان الشرطية في اذا الشرطية التي في ان في الاختصاص بالمستقبل
 وفي اقتضاء لزوم حصول مضمون الجملة الثانية بوجوب مضمون الجملة الاولى كشرطية
 لو في الاختصاص بالماضي وفي اقتضاء لزوم عدم مضمون الثانية بعدم مضمون
 الاولى قوله وقد جاء مع اسعية للفجأة بمعنى اذا غير لزوم الشرطية فانه قد يجي داخل على
 الجملة لاسمية الى المفاجأة كما في قولك خرجت فاذا السبع وانما قال مع اسمية اشعار
 بان اذا المفاجأة لا يكون بعد الفعل بخلاف اذا فانه لا يجي بعد الا الفعل الماضي
 وقتدا اذا حكما بوقت وشاع في ارادة تعليل وقل بفجأة اذا لو يتضمن معنى ان
 لا اختصاصا بالماضي واختصاصا بالمستقبل وانما معناه اما بقيد حكم بوقت معين
 كما في قولك اتيتك اذ قد مضى للحج واما لتقليل مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما في قولك
 جئت اذ انت كريم وقد جاء بالقلة بمعنى المفاجأة كما في قولك بينما زيد قائم اذ جاء
 عمرو ويلزم الاضافة الى الجملة في احوال كلها وان علت حذف وعوض منها
 التنوين ويلزم ان تحريك الذال لتقاء الساكنين والقياس في كسر كسب
 الكسر وجوز الفتح ايضا كما في قوله تعالى فاعلم ان اذا واذا قد يجردان عن الظرفية
 الكسرية فيكون في صورة المضارع اعلم ان اذا واذا قد يجردان عن الظرفية
 اما اذا فلما في قوله تعالى فاعلم ان اذا واذا قد يجردان عن الظرفية
 واما اذا فلما في قوله تعالى فاعلم ان اذا واذا قد يجردان عن الظرفية
 الاخفش وخص بمعنى الوقتين بينهما وقد بينا بالفصح من اجل خفة اعلم ان

الوصول في بينا وبينها هو ان اريد اضافة الى الجملة وقد كان في الوصول من الاضافة الى
 المفعول فراد واعليه ما الكاوكي كما في الفقه في مقتضائه واشبعوا الفقه ليتولد
 الالف فيكون كانه قطع غير اضافة وذلك لان الالف الزائدة في الآخر دليل الوقف
 وكان بين مستعمل في المكان والزمان فلما اضيف الى الجملة بحضرة لما وذلك لانه حاله
 يكون مضافا للحقيقة الى زمان مقدور مضاف الى الجملة فقوله بينا زيد قائم
 بقدر بين زمان قيام زيد وبين بالضافة الى الزمان يكون بمعنى الزمان كما انه
 بالضافة الى المكان والحسب يكون بمعنى المكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وشابها
 حرف اشتراط فشاع في الجواب اذا واذا بمعنى الفجأة بمعنى ان بينا وبينها فها
 شاهة معنى الشرط فان كل واحدة منهما يقتضي جملتين ثابتهما مرتبة على الاولى ترتب
 الشرط والجزاء لورادة لزوم مضمون الثانية بمضمون الاولى وان لم يكن مضمون الاولى مقصودا
 الوجود كما في الشرط الحقيقية فان بينا وبينها لا يستعملان الوقف الامر المقطوع به ولما كان
 الامر على ما مهدناه من اقتضاء الكلمتين المذكورتين لزوم مضمون جملة لمضمون اخرى
 لزوم الشرط والجزاء دخل اذا واذا المفاجأة في جوابها ليدل على اقتران مضمون الاولى
 بالثانية مفاجأة بل وترافق فيكون اكد في معنى اللزوم وهذا ليس هو اللزوم كما بين
 بنسبة على ذلك لفظ شاع في محل اذا واذا في جواب بيتا وبينما قولون احدهما انهما منصوص
 على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينما وبينما ظرفا زمان لا ايضا فغنى بينا زيد قائم
 ان راي هندا راي هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه والثانية
 انهما ظرفا زمان مضافا الى الجملة التي بعدها محجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما وبينما وبينما
 والمعنى وقت روية زيد هندا كابر بين اوقات قيامه وليعلم ان كلا طرفيهما ذكرنا
 في بينا من زيادة ما والضافة الى الجملة وتقدير الزمان بينهما وبين الجملة بحسب المعنى في كونه ظرف
 الزمان بناء على ان كلا وبعضا يكونان في جنس ايضا فان اليه زمانا او مكانا وغيرها وهو

فما نحن فيه مضافا الى الزمان المقدر كايين وفي المشابهة لكلام الشرط واقتضا جملتين
متربتين رب الشرط والجزء فصح فيه كذلك دعوى البناء كما في سينا وقد يقال انه
معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر وابن واى للمكان انت وللزمان
متى جأت واى ان جأت وكل للاستفهام والشرط وارد ولكن بجعل الشرط ايان قلت
من الظروف المبنية ابن واى متى واى ان ووجه البناء في الكل تضمن معنى الظروف ابن واى
منها للمكان ومتى واى ان للزمان والكل منها يكون للاستفهام وللشرط الا ان محض ايان
للشرط غير شايع في كلامهم وان اجاز بعض المتأخرين فقال ابن طهستفهامية ابن
كنت والشرطية ابن يحيى اكن ومثال متى الاستفهامية متى حيث والشرطية
متى تجلس جلس وكذا البواقى واى لها مثلا ثلثة احدها ابن كافي قوله تعالى انك
هذا ابنك وحيى بجنى كيف نحاى يوفكون وحيى بجنى متى وقد اولى قوله
تعالى ان يثبت على الايام الثلثة واى ان يخص بالامور العظام نحاى ايان يوم الدين
فلا يقال ايان نت ومنذ ومنذ زمان وجاء تا اول وقت او مجموع مدة
منذ ومنذ لفظان مستقلان وقد يقال ان منذ مخفف منذ ومنذ مبني على الضم ومنذ
على التسكون وهو ينجم بالنقاء الساكنين كافي منذ اليوم ولها معنى احدهما
اول المدة اى اول مدة الفعل الذي قبلها ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول المدة التي
ابقت فيها الرؤية ومبدأها ذلك اليوم وعلى هذا لو يكون ما بعد لها زمان
يقصد فيه العدد والتأخير جميع المدة اى جميع مدة الفعل الذي قبلها كقولك ما رايته
منذ يومان اى مدة انتفا الرؤية اليوم ما جيعا وعلى هذا يكون الواقع بعدها زمانا
يقصد فيه العدد وفي تحقق معنى منذ ومنذ زيادة بحيث اودعناه في الشرع وما
استعمله الولا في حاضره وبعدها المرفوع بالخبرية منذ ومنذ لو يكونا للزمان
المستقبل قطعا فلا يقال ما رايته منذ يوم الجمعة للجمعة الاربعة وهو ظاهر فاذا كان بعد

جملة فيها فعل في صدر الجملة او في اخرها فالكثر ان يكون ذلك الفعل ماضيا كما في رأيتك
مذموم زيد ومنذ زيد قام فان كان مضارعا كما في منذ بكتب زيد ومنذ زيد يكتب
فذلك امثاله ان يكون حكاية غم حال ماضيه ومنذ في اول المدة وامثاله ان يكون بمعنى
الحال والمغنى في جميع المدة فلذلك اذا كان بعدها الجملة خبرية الى ان يكون خبرا منها
فعلا فلا يتحقق في جميع المدة قوله وبعدها مرفوع الى اخره يغني عن ما بعد منذ
ومذ مرفوع على الخبرية ومنذ ومنذ في محل الرفع مبتدأ مفعول في سائرية منذ وهو ملحوظ اول
مدة انتفاء الرؤية يومان ولما ذكر ان المسمى الواقع بعد منذ ومنذ مرفوع بالخبرية
لها وكان بعض ما يقع بعدها غير صالح لان خبره عنها اشار الى وجوب تقدير مضاف
في ذلك المقام فقال فقد رت حينما قبل كان مصدرا كذلك بما قبل ان
وجمله يغني عن الواقع بعد منذ وماذا كان مما لا يصلح ان يكون خبرا بقدر طين
او الوقت مضافا الى ما وقع بعدها وذلك امور ثلاثة احدها المصدر كما في قولك
ساريت منذ سفره فالسفر يصلح خبرا الاول مدة انتفاء الرؤية فيقدر فيه ظرف
مضاف الى ذلك المصدر والتقدير ساريت منذ سفره وثانيها ان مع الفعل كما في
قولك ساريت منذ انه سافر فتقدير منذ زمان انه سافر وثالثها الجملة كما في منذ زيد
فانم بقدر منذ زمان زيد قائم وقط لماض مثل عوضا بزيد وخصا بغيره وشا
بضمه من الظروف البنية قط وعوض بمعنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى عوض الوقت
المستقبل عموما ولا يقع في الكلام المنفي نحو ساريت قط وما اضربه عوض ونحو هل
رأيت الزئبق قط منفي معنى وانما قال وشا عابضة لان عوض قد جاء فيفتح للاخر
وكسرها وقط قد جاء فيه يسكون للاخر مع التخفيف واسس لماض وهو بالكسر دائما
وفي غير حال الرفع في عرف فرقة من الظروف البنية اقسس للزمانا كما وهو مبني على الكسر
ابدا في لغة الجازين وامثاله لغة بني تميم فهو مبني على الكسر في حالة النصب والجر وامثاله

حالة الرفع فغير منصرف تحقيقه مذكور في الشرع لدى ولدن عما المكان وغيره
 وجاء لدى من قول غاية من الظروف المبينة لدى ولدن وهما بيان المكان والزمان
 نقول المال لدى زيد وانا اذكر فلانا لدى احسننا ونقول من لدى زيد ومن لدى صبا
 ويخرج لدى من ذكر من مبتداء الغاية اما لفظ او تقدير او هما بمعنى عند عرف بينهما بان
 عند يستعمل في الماضي القريب وفيما هو في حركة وان كان بعيدا في ظرف الدلالة يستعمل
 في البعد ولما كان في لدى لغات اخرى ماضي المشهورة اعني ما كان على وزن عضداش
 اليها بقوله لدى لدى لدى ولدن ولدن لغاتها كذا الدخا لدبفم ففتح لدى بفتح
 الراء ولدى بكسر الخفاء من لدى بابتداء اللفظة بالهوى ففتح منها ولدى على وزن فلس
 باسكان وذلك على القياس المطرد في تخفيف نحو عضد وكسر النون لا لتقاء الساكنين
 ولدى على وزن فلك ينقل من الدال الى ما قبلها والكسر لما ذكرناه ولدبفم الدال مخف
 لدى الذي هو الاصل يحذف النون لدى بفتح الهم او ضمها وسلون الدال مخففا كون
 ولدى على وزن فلس وفلك وفي مع فتح العين والوقف جازي وآلن بهذا الوقت
 وهو بفتح من الظروف المبينة مع والسايع فيفتح العين ويجوز فيه السكون ايضا
 يقال مع زيد فاذا اوف ساكنا بعد كسر عينها هذه اللفظة تحركت مع القوم
 ومن الظروف المبينة الون للوقت طاهر يقول جئت الآن وهو مبني على الفتح ولما
 مع الماضي كون كاذوقا تكون كالأوهي للنفى شاعت من الظروف المبينة لما هو
 يكون مع الفعل الماضي ان يفتحه جوابا لما جئت حيث ولا استعماله ان اخا
 في الحرفية احدها ان يكون بمعنى العود ذلك ان كان بعد ان للنفى نحو قوله تعالى وان كلا
 لما يوفيهما وان كل نفس لما عليها حافظ والثاني ان يكون بمعنى لم على سبيل التأكيد
 ولا استفراق في الزمان وكيف المستفهام معناه انه على اي حال فهو بينة بفتح
 كيف الاستفهام عن حال الشيء فاذا قلت كيف زيد فعناه انه على اي حال وانما عد

في الظروف من معناه الجار والجرور وهو قريب من الظروف وسبب بناءه تضمنه للحسن
 ووجه كونه على الفتح ان الفتح اخف الحركات وفي المثال وغير المضافين قبل ما وان
 جاز البناء بفتحة اعلم ان المثال وغير يشبهان حيث واذا في الابهام فيجرز اضافتها
 الى الجملة الا ان ذلك النسبة لما كان لوجه مصدر لم يجرز اضافتها الى صريح الجملة بل الى جملة
 مصدره بجرز مصدرى وهو ما وان وان نقول قياسا كمثل ما قام زيد او مثل ان قام
 زيد او مثل ان زيد اقام بفتح مثل قال تعالى انطقوا انطقوا انطقوا وكذا الكلام في
 غير نفسه كذا كل ظرف معرب قد اضيفته الى جملة او اذ تقدير جملة بفتح كما جاز بناء
 المثل وغير على الفتح بلاضافة الى الجملة مع الحروف المذكورة بخزينا الظروف المعرب
 بلاضافة الى الجملة الصريحة كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وبلاضافة الى اذ
 المقدرة بعد الجملة التي اضيف اليها اذ كما في قوله تعالى من عذاب يومئذ يخرى يومئذ
 ووجه ذلك في الظروف المذكورة وفي المثال وغير على ما مره النسبة بالظروف المحتاجة الى الجملة
 كحيث ووجه جواز الاعراب فيها كونها اصل اضافتها الى المفردات فيكون اضافتها الى
 الجملة محمولة على ما هو الاصل الخافا للفرع باصله **باب الفعل** وما الفعل وما ياء
 بفتح وكان مفيد للزمان بصيغة قوله بغيره خرج الحرف وقوله مفيد للزمان
 بصيغة خرج لهم طالي غير معنى الزمان كزيد ورجل والدال عليه جوهه كاليوم والليل والواو
 والاعتناء على ما مر تحقيقه في تعريف الاسم وخضرتا ساكن ولجوازم ووجه تنقيس
 وحر في شريطة يعني ان خصائص الفعل حقوق التا الساكنة ودخول الجوازم ووجه تنقيس
 اعني السنين وسوف ووجه في الشرط اعني ان ولو وانما اختص الفعل بالتا الساكنة لان الاسم
 فيه ما يتم به المؤنث غير المذكور وهو زيادة التا المتحركة فلم يخرج الى التا في هذه التا وانما
 اختص الجوازم لان الاسم لخصا لانه في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من
 الفعال المعربة المشابهة للاسم حركة للدلالة على فرعية فنقصوا الجوازم والجزء الذي

يكون بعدم الحركة وإنما اختص حرف التنفيس عن السين وسوف والتفيس التاخير لهما
لتاخر الفعل الى الزمان المستقبلي وعدم التصيق في الحال انا اختص في الشرط ان معنى
الشرط هو لزوم مضمون فعل المضمون فعل اخر كما يحكي تحقيقه في بابيه وازماته ماض
وحال وغابر وبغية هنا بالحال وقت العبارة يعني ان ازمته الفعل ثلثة الماض
والزمان الغابر عن المستقبل والغابر وان كان جليبت مشتركا بين الماض والمستقبل
الوان مقابلة للماضي فيكون المراد منه المستقبل والذم بالحال وليس المراد ههنا
الحال المشترك بين الماض والمستقبل فانه يقع ظرفا لفعل في الافعال بل ما على جنبه
الآن من الزمان مع الآن والمقبلة الآتية هي وقت التعبير عن الفعل اعني وقت تلفظ
المتلفظ بالفعل وهو المراد بقوله وقت العبارة فالماضي هو الفعل المنقضي قبل زمان
التكلم كضرب المستقبل هو الفعل المشرع بعد انقضاء الكلام كضرب وكأخر ولو على
الفور كما اذا قلت اضرب الآن والحال هو الفعل المشرع فيه وفي وقت التكلم كيكبت في قولك
ساريت منذ كينب زيد فان الكتابة فيما ذكرناه لو بدوان يكون حاصلا وقت التكلم
والحال حال تحديد زمان انتفاء الرؤية به نعم الفعل المشرع فيه وقت التكلم بما يكون
بعض اجزائه ماضيا في ذلك الوقت وبعضه باقيا كما في قولك زيد يصل وقد مضى بعض
صلوته وبقي بعضها فان اللغة لا تبنى على الشاعة في مثل ذلك ولا تعذر التعبير عن الفعل
الحال في اكثره فان الغالب في الافعال هو التدرجية كالاكل والشرب والصلوة المتعددة
اجزائها في زمن التكلم وفي الشرع زيد يحق هذا المقام واقسام هذا الباب ماض
مضارع وامر خطاب وهو بصيغة اقسام الفعل ثلثة الماض والمضارع والامر
بالصيغة اعني الامر الذي يكون مبنيا للمضارع بصيغة مخصوص كضرب وهو في حالة
الحال لا غير واما قيد الامر بذلك لان الغايب نحو ليضرب ليس تقسيم للمضارع فانه
هو المضارع مع الجور على اساسي واما ترك حدود اقسام وكيفيتها لكونها

الفعل

مذكورة

مذكورة في كتب التفسير فانه البوق بذلك الفن وقد وضع الفعل المضارع صلاحه
لمستقبل والحال فهو مشتركة الفعل المضارع حسب الوضع يصلح للحال والمستقبل
فهو مشترك بينهما فقول نضرب لان وليتم ما لو وما ضارب يضرب غدا وليست مستقبل
وهذا ما ذهب اليه اكثر من مائة حقيقة في ما وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في
المستقبل وقيل بالعكس وخصه السين بمستقبل كما يخصه بالحال الماضية يعني
ان المضارع المشترك بين الحال والمستقبل يدخل عليه ما يخصه باحد معنيه فالسين
كافي في ضرب تخصصه بالمستقبل كاستيأ حقيقة ولحم لا يستدعي اني لا حبتك تخصه
بالحال على الاكثر وقد جاء مراد به بالمستقبل كقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة
واني ليخبرن ان تذهبوا به واعلم ان الموضح ان ذكر لان والساعة وما في معناها مع
فعل المضارع لا يخصه بالحال بل المقرون بها باق على الاشتراك لقطع به مستقبل
في قوله فمن يستمع الاذن يجذو الاذن يصحب الامر وهو مستقبل قطعا قال الله تعالى فاولون
باشروهن وهو يصحب الماض ايضا كما في قوله تعالى الا ان خفت الله عنكم وقد بينه الماض
والامر وعرب المضارع بالتشبيه او بلا صالة اقسام الفعل على ما مر هو الماض
والمضارع والامر والماض والامر مبنيان والمضارع بانفاده معرب وقد اختلفوا
في اعياه هل هو بلا صالة او بمشابهة لهم ودل على الطرفين مذكورة في الشرع
تركا ذكره ههنا لقله جد في الاشتغال بامثال هذه المباحث واعياه ايضا
ثلاثة اضرب فرفع ونصب وهي بالجزم خصت الاعراب في المضارع كالجواب في
الاسم على ثلثة احوال الرفع والنصب والجزم وهو يخص بالجزم كما اختص لهم بالجور وانيت
الضير في وهي بالجزم خصت لتاويل الفعل بالكلمة والصيغة وللشعر طبا فاصح فيه
اللام وهو جرد عن الضم المرفوع او فوق صورة فيعرب في تلك الوجوه الثلاثة
بضم وفتح والسكون بحلة الفعل المضارع في قبول الاعراب على وجوه كثيرة

متفاوتة في استيفاء علمها للاعراف فكان منه صحيح اللوم مجردا عن الضمير المرفوع فهو وافق
صورة في قبول الاعراب في عرب في حالة الرفع بالضم وفي حالة النصب بالفتح وفي حالة
الجر بالتسكون فيستوفى العلم ما التثنية تجلتهما. وما كان فيه اللوم غير صحيحة فمافيه
الو بعض تلك التثنية فقد ر في ذى اليا، والواوحة. وظهر فيه الفتح من اجل خفة وقد
في ذى الالف ضم وفتح. وآية جزم الكل حذف الاضمة يعني ان فعل المضارع ليستوفى
العلم ما التثنية بل لا يظهر فيه لبعضها وذلك ان المعتل اللوم ما واو لا يظهر فيه
او ياتي في غير ذى الالف نحو يرضى فذى الواو والياء، يقدر فيه الضم لوستفاهم
الضم على الواو والياء في الاخر ولم يقدر فيه الفتح لخطتها فتقول هو يرضى ويرى يسكون
اللوم ولن يغزو ولن يرضى بفتحها واما ما بالالف نحو يرضى فقد قدر فيه الضمة والفتحة
لعدم قبول الالف شيئا من الحركة فتقول هو يرضى ولن يرضى يسكون اللوم وعلامة
الجزم في مجموع الانواع التثنية حذف الحرف الاضمة فنقول لم يغزو ولم يرم ولم يرض وذلك
لان الجازم لا يتحقق علمه فيما ذكرناه من الافعال بل لا كان لوجود السكون في حالة
الرفع والنصب فحذف في العلم علومته وما لم يجر وكان بالنون رفعه فلم يبق
الحذف في البقية يعني ان المضارع الملتحق به الضار التثنية الالف والواو والياء
في امثلة الخمسة اعني يفعلون وتفعلون ويفعلون وتفعلون وتفعلين يعرب
بالنون في حالة الرفع ويجز في النون في الحالتين الباقيتين اعني النصب والجر وانما
اعرب هذا القبيل النون لان افعال منه كان مشغولا بالجر كما انما سبب للالف
والواو والياء ولم يكن في فعل البناء فجعل النون بدل الضمة لمشايرته للواو في الهلة
فلم يبق للنصب والجر من الا ان يحذف النون لهما فجعل حذف علومته لهما ورافعه
في الجر يدعى كل عامل. وقيل حرف في الاو ايل زيدت اختلاف في رافع الفعل
المضارع فقال الفراء عامله التجريد عن العوامل اللفظية وهي النواصب والحوادث

فيكون العامل فيه معنوبا وقال الكسائي عامله في الرفع حروف المضارع وعامله
في النصب فان ان ولن وكى واذن ايضا على قول فرقة ومن لا يرى الاعمال في كوفي
اذن يقدر ان في الكل للعاملية اعلم ان في ناصب الفعل المضارع خلاف فاقب
الحققون الى ان ناصبه ان ولن وذهب بعضهم الى ان كى واذن ايضا عاملان فيه
بالوصالة وهما على الراجح الاول يتصفان بتقدير ان بعدها كما ياتي بيانه ان شأ
الله تعالى ويشترط في ان كونها مصدريه ولم يعتبر ما خففت عن ثقيلة فمابعد
افعال اليقين مخففة ويحمل الامر ما بعد ربيبة المعبر ان ههنا هي
المصدريه والمخففة المشقة لا ينصب الفعل بعدها والاضامة الكلية في ذلك ان كل
ما وقع بعد افعال اليقين كالعلم والتيقن والاكتمال والنظر والفكر والرجاء
والنداء فهو مخففة نحو علمت ان سيقوم وطهر لي ان سيفعل لا غير ذلك وكل ما
وقع بعد افعال الشك كالظن والشك والحسب او غير ذلك فهو محتمل لهما بقول
ظنت ان يقوم بالنصب مع جواز الرفع ووجه اختصاص افعال اليقين بان
المخففة هو ان اليقين بان المخففة انه فائدة التحقيق انسب واولى ولن وضعه للنفي
نفياموكدا ونفيا على التابيد في قول فرقة معني لن نفي المستقبل على وجه التاكيد
واختلفوا في انها للتأبيد او لا فذهب بعضهم الى انه للتأبيد والاكثر من على انه ليس
للتأبيد لقولهم ولن يتموه ابد مع قوله تعالى قالوا يا مالك لبيضا علينا بك
وكى حرف جر قيل بل مصدريه بتقدير لام الجر للسببية ذهب الخليل الى ان كى
حرف جر معي اللوم للسببية وانتصا الفعل بعدها بتقدير ان وذهب الكوفي الى
انه حرف مصدريه مثل ان وسببية بلوم مقدرة قبله بابدليل كثرة وقوع اللوم
قبلها قال الله تعالى كى لو تاسوا على ما فاتكم ولو انا كانت مصدريه لما صح قول
اللوم عليها فان حرف الجر يدخل الرفع اسم صريح او فعل بنزلة المصدر اذن اصله

اذن زمان قطعه وقد قيل حرف ناصب بالوصالة ذهب سبويه الى ان اذن
 حرف ناصب للفعل المضارع بالوصالة دون تقديران ومذهب الخليل تقديران و
 قال في الرضي الذي يلوح الى اذن اصله اذ وذهب انهم ارادوا ان اذن الى زمان
 فعل مذكور فقصده والى لفظ اذ الذي يعنى مطلق الوقت لحقه لفظه فقطعه عن
 الجملة المضاهية بها دلالة الفعل المذكور عليها معوضا عنها التنوين فانك اذا قيل
 لك انا اذورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تروني في اي وقت زيارتك اكرمك
 وعلى هذا التقدير يكون النصيب بتقديران فعنه اذن اكرمك اذ تروني
 ان اكرمك اي اكرمك حاصل فالفعل المنصوب ما اول بالصدر مبتدأ والخبر
 محذوف وجوبه لما التزم حذف ان التي بها يصلح الفعل لا بدئية كرهوا ذكر
 الخبر لئلا يكون كالمخبر عن الفعل ومنصوبه فعل الجزاء فلم يكن له نصيب الحال في نصيب
 يعنى ان المنصوب باذن ليس ليكن يكون فعل الجزاء بان يكون اذن متضمنا لغير الشرط
 لان ذلك هو اصل وضعه كما سبق بيانه واذا كان كذلك فيكون نصيبه منصوبا
 بالفعل المستقبل دون الحال فانها لا يصلح للجزاء فان فعل الشرط والجزاء لو كانا
 او مستقبلا على ما بين في باب فقولك اذن اصدقك في جواب من قال انا اذورك
 بمنزلة قولك اذن انا المصدقين في عدم تحقق معنى الجزاء ولذلك لا يكون الا
 مرفوعا ويجعل في صدر الجواب حيثما عطفت به فالنصب جائز بقلة اعلم ان اذن
 قد يكون جوابا فاما الجواب بشرط ان يكون في صدر كلام المجيب لا يتقدم عليه الفعل
 كما في اكرمك اذن وان لو توسط بين لفظين ثانياهما ممتثل للقول كما لمبتدأ الخبر
 في انا اذن اكرمك والشرط والجزاء ان جئته اذن اكرمك واما غير الجواب فيكون
 بالعطف لا غير دليل المستقر وذلك كما اذا قلت اذرتني اكرمك واذن اكرمك
 واذا عرفت ذلك فنقول اذن ينصب ان كان جوابا لا ان كان ذلك هو اصل وضعه مع

ذلك يكون في صدر الجواب لا بدئية لا شارة الى زمان الفعل كما سبق فحقه عدم الفصل واما غير
 الجواب كما في العطف فالنصب بقله وقد اتفق القراء التسعة على الرفع في قوله تعالى واذن لا
 يلبثون وفي الشواذ لا يلبثوا بالنصب ويلغى بفصل الفعل عنه لضعفه بغير دعاء والنداء
 ونشدة يعنى اذن يلغى بسبب فاصل بينه وبين فعل الضعف في العمل واذا كان
 الفاصل احد الاشياء المذكورة الدعاء والنداء والقسم فينصب معه نحو اذن برحمتك
 الله اكرمك واذن يا زيد اكرمك اذن والله اكرمك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام
 فليس في نحو اذن قائما اضربك الرفع وينصب مع حتى يعنى الى متى بتقدير ان
 قال حال بالرفع خصت اعلم ان حتى ينصب على الفعل بان المقدرة بعده وذلك
 ان حتى حرف جرم وهو يدخل الفعل او ما اوله بالمصدر والحروف المصدرية ان وان
 وما ولو وسبيل التقدير ما ولو بعد هاء لانها لا ينصبها ظاهرا فكيف ينصبها مقديرا
 فتعين تقديران فيكون او تنصبا حقيقة وحتى يكون يعنى الى لانتها بخيرت
 حتى تغيب ويعنى الى لتعجيل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولما كان تقديران تخلص المضارع
 للمستقبال اختص النصب حتى بالفعل للمستقبل واما فعل الحال فلا يكون الا مرفوعا
 ولهذا المقام بيان تحقيق ذكرناه في الشرع وحتى مع الحال ابتدائية وذا يكون مع
 الوجه والسببية اعلم ان حتى اذا كان مع المضارع يعنى الحال وكان المضارع بعده
 مرفوعا فهو اذن حرف ابتداء يكون ما بعده كلاما مستأنفا او يتعلق بما قبله كما يتعلق
 المنصوب بما قبله لكون حتى حرف جزاء في ذلك لم يصح ان يسير حتى ادخلها
 بالرفع اذا كان كان ناقصة متناع بقا كان الناقصة بخير ثم ان كون حتى حرف ابتداء
 انما يتأتى اذا كان ما قبل حتى كلاما موجبا صالحا ان يكون سببا لخصم ما بعده نحو
 مرض زيد حتى يبرؤ فلو جازى نرت حتى تغيب الشئ بالرفع لان السير لا يكون سببا في
 ولو جازى نرت حتى ادخلها وارت حتى ادخلها لان السبب في الاول وغيره كونه شئ فكيف

حكم حصل مسببه وينصب مع عدم المحذور ولم يرد عاقبه ايضا ولم الزيادة يغني بنصب الفعل المضارع بتقدير ان بعد لم المحذور وهو الذي للتأكيد بعد كان المنفية نحو كان الله ليحكم وبعد لم كي وهو الذي للتعليل نحو حيث لتجيب وتوافق ذلك لتغضيب وبعد لم العاقبة نحو فالتقطت الفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وبعد لم الزيادة وهي التي تجي بعد فعل الامر والورادة نحو امرت اعداء بنيكم وبريد الله ليخفف عنكم وينصب ايضا بعد او متا و لا بالتحصر والى النهاية يغني بنصب الفعل المضارع بعد او بتقدير ان اذا كان يغني الظلم كما في قولك لا قتلته او يسلم ويغني الى الله تعالى عنك او تخطي حقك وليس او ههنا يغني الى ان كما ذكر القوم بل يغني الى وان مقدر بعدها كما لا يخفى وانما انصبوا بعدها وهذه ليكون النص تنصيصا على صفة اخرى في العطف الى احد المعنيين المذكورين وذلك ان او العاطفة بعد الامر من بقصد لزوم واحد ما فلما اريد مع هذا لزوم الامر والقول الا عند حصول الامر الثاني وان القول امتد الى حصول الثاني كما في المثالين المذكورين انصبوا بعدها بتقدير ان تنصيصا على هذا الصرفان تقدير ان يغني يسلم ونحو يعطي ينعم سبق الفهم غمظها على ما قبلها من الجملتين والفعل المقتران ههنا ان كان بعد او يغني او فهو مستثنى فان يغني لا قتلته او يسلم لا قتلته الوقت اسلوه وان كان بعد او يغني الى كان ظرفا للفعل السابق فان يغني لا زم منك او تعطي حقك لا زم منك الى وقت الاعطاء وينصب بعد الواو والفاء واوه جمعة والفاء للسببية يغني بنصب الفعل المضارع بتقدير ان بعد الواو للجمعة بان جميع مضمون ما قبلها او مضمون ما بعدها في زمان واحد وبعد الفاء الى السببية بان يجعل مضمون ما قبلها سببا في مضمون ما بعدها وانما انصبوا بعدها بتقدير ان تنصيصا على صفة اخرى في العطف فان الفعل بتقدير المصدر لا يعطف على الجملة الفعلية فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوابا يغني قولك زرتني فاكرمك زرتني فاكرمك

حاصل اي ان زرتني فالو كرام حاصل لك وكذا ما بعد والجميع مبتدأ محذوف الخبر يغني ثم واقوم ثم وقيامى ثابت وشرطها تقديم منفية وما يقابرها او جملة طلبية يغني ان شرط الواو والفاء نصب الفعل بعدها ان يتقدمها جملة منفية صريحا او تلويا او جملة طلبية والمراد بالطلبية الامر والنهي والاستفهام والنهي والترجي والعرض والتخيير لا شتما لها على معنى الطلب صريحا وتلويا مثال الفاء بعد الاستفهام المذكورة انما بعد النفي صريحا فني ما تاتينا فحدثنا واما تلويا فني قلنا لتقاني فذكرتني لئن قل سبعتك يغني النفي الضرف ونحو كانك والعلينا فحدثنا اي لست بوالعلينا واما بعد الامر فني زرتني فاكرمك واما بعد النهي فني لا تشتمني فتندم واما بعد الاستفهام فني هل تزدنا نحن اليك واما بعد التثنية فني يا ليتني كنت معكم فاخوذ فوزا عظيما واما بعد الترجي فني لعل البع يغني الاستفهام فاطلع واما العرض فني لا تزورنا فنكر منك واما التحفيز فني لولا انزل معك ملك فيكون معذبرا ومثال الواو بعد هذه يغني المذكورة وسائر زورنا ونكرمك وزرتني واكرمك وقاله لانه غرض خلق وبأله يسلم عار عليك اذا فعلت عظيم وعلبك في البوا وليعلم ان يغني ما تاتينا فحدثنا بالنصب شيان احدهما ان تاتينا فحدثنا لكن انتفا الحديث وانتفاء شرطه وهو لا تيان وثانيهما ان يكون النفي لعل الحديث لا الى التيان اي يكون منك اتيان بعد حديث وان حصل مطلقا لتيان وقد جاز رفع الفعل بعد الثلاثة بقصد ابتداء او بنية شركة يغني ان نصب المضارع بعد الواو والفاء المذكورين مع استيفاء شرطها وبعد او يغني لا يغني الى غير لزوم بل يجوز الرفع بعد كل واحد منها وذلك انما بقصد يغني والابتداء او بقصد الشركة يغني العطف فان يغني العطف بالجر والمذكورة اشتراك امر لا في نفي او اثبات حكم ما سبق انما الرفع بقصد العطف وكما في قولك ما تاتينا فحدثنا بان يجعل

تينا
لعل
منفيان

الحديث مشاركالان في النفي فيكون نافيًا للجزم ولما ارفع بقصد الابتداء
 فنقد بر المبتداء عن غير قصد السببية كما نقول ما تاتينا فحدثنا بنفي الجزاء فقط
 والمعنى ما تاتينا فحدثنا بما حدث به لظاهر حالنا وقد ران في كل فعل عطفته
 على اسم واذا كان الظهور بكثرة يعجزان يقدران الناصب المضارع بعد كل
 عاطفة عطفت على اسم مفرد وذلك ليكون لهم معطوفاً عليه لا لهم نقول اعجزني ضرب
 زيد ويشتم واعجزني ضرب زيد ويشتم بنصبين قال للبسر عبادة وتقرعني احبك من
 لبس الشفوف وقال الله تعالى او يرسل سورة بنصب رسل عطفاً على وجبا وهن
 اللغة وان كانت ثابتة الا ان اللغة المشهورة اظهر ان في هذه المواضع نقول
اعجزني ضرب زيد ويشتم واعجزني ضرب زيد ويشتم واظهار ان لم يتبع بعد اوم كي
 فان كان مع اوم يقدر بحالة يعجز ان لا يظهر بعد شيء من الحروف المذكورة المتعقب
 بعدها الفعل اللاحق اوم كي نقول جئتكم لان حسن كما نقول لخير هذا اذ لم يكن
 معها فان يليها فلا بد من اظهارها كما في لست اكرمهم الا حين متواليين
 وجازمه اوم ولما اوم واه وكلم المجازاة لست اكرمهم الا حين كما وازما ان
 وساو من اوم من اى واى واية جواز الفعل المضارع بعضها جازم فعل واحد
 وهي الحروف الاربعة المذكورة وبعضها جازم لفعلين ان كانا مضارعين احدهما
 شرط والآخر جزاء وهي كلمة المجازاة التي بعضها حرف وهي ان الشرطية وبعضها اسم وهي
 كلها المذكورة المتضمنة لمعنى الشرط نقول ان تاتين اكرمك ومما ترزني اكرمك وازما
 تاتين اكرمك وحيثما تجلس اجلس وما تصنع اصنع ونفرض ضرباً من تعاقب اوم
 نكن اكن وانى تفعل افعدايهم بكر من اكرمهم صوابه ايتهن تاتين اكرمها
 وليعلم ان كلها المذكورة المتضمنة لمعنى ان اما مع الفعل الشرطية او مفعولاً عن الابتداء
 فكان منها اسم زمان او مكان كنه وامن فربما بد في موضع النصب على الظرفية ومكان

غير ذلك كنه وساو مافهم موضع الرفع على الابتداء ان كان فعل الظرف مشغولاً عن غيره
 كما في منتهى كرمه والوفى موضع النصب بفعل الشرط كما في نفرض ضرب فلم تقبل المضارع
 ماضياً وتنفيه والوفاء فيبلة لم يدخل على الفعل المضارع فيغير صورته ومعناه
 فيجزم صورة وينفي مضمونه وتقبل مضاهها ماضياً وقد جاءت لم في الشرطية غير العنيفة
 قال لولا فارس من نعيم واستريح يوم الصلابة يوفون بالجار ولما لم واختص
 بالمتدامة وايضا جازم الفعل في غير حاجة اعلم ان لما في مثل لم في المضارع وقله
 ماضياً الزمان الكون في الوصل لم زيد عليه ما اختصت بزيادة امير من احد هو المتدامة
 النفي اى امتداد النفي من وقت لا انتفاء الى حال التكلم في ندم زيد ولما ينفع الندم
 والمعنى ان عدم التفعي متصل بحال التكلم بخلاف لوفان يجوز انقطاع النفي يادون
 الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه اضرب اليوم والثاني جواز لم يستغناء به عن ذكر المفعول
 عند القرينة في غير حاجة الى ضرورة شرع في شرافت المدينة ولما اى لا اظهرها
 وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ ود يعتك اليه استودعها يوم لا عاذب
 ان وجدت وان لم ونعني بولوا النهى والنفي مهمل وتدخل في حاله خطاب وعيية
 والناهيته هي المطلوب بها ترك الفعل نحو لا تحزن عليهم وهي تحذف النافية ودخل
 لواء الناهية على فعل الخاطب والغاية قياس دون دخولها على فعل التكلم وباللوم
 لوم الوم وهي بكسر وتسكن بعد الواو والفاء بكسرة اى ونفي باللام لوم الوم وهي
 اللوم التي يطلب بها الفعل نحو لينفق ذو سعة ويذلل فيه لوم الرعاء نحو ليقض علينا
 ربك وهي مكسورة وفتحها لغة ويختار سكونها بعد الواو والفاء نحو لثان طائفة
 اخرى لم يصلوا فليصلوا وقد يسكن بعد ثم نحو لم يقضوا فليقضوا وليس كذلك كالاسكان
 بعد الواو والفاء في الكثرة لوان اتصالها بما بعدها اشد لكونها على حرف واحد
 ويعمل في فعلين ان وقيلها فيرتبط الفعلان بالسببية فالاول شرط

والخير جزاء وجاء الجزاء اسمية بالخصوص. يعني ان كلمة الشرط هي العاملة في الشرط والجزاء
 فيحصل بينهما بدخول كلمات الشرط ان يتباطى يكون الفعل الاول سببا والفعل الثاني مسببا
 وهو الفعل الاول وهو السبب بشرط والفعل الثاني وهو المسبب يسمى جزاء وذلك بخلاف
 ثاتين اكرمك ومن ثاتين اكرمه وكذلك البواقي والجزاء من بين جزئي الشرطية مختص
 بخلاف كون جملة اسمية بخلاف ان تكرر فانا اكرمك واما الشرط فلا يكون له فعل وفي
 هذا المقام مباحث نفيسة اورد عنها في الشرح فان لم يكن الجزاء مضارعا ففيه
 جواز الرفع عند الائمة اعلم ان الجواز كون الشرط والجزاء مضارعين بعد الطمات
 المذكورة ليحصل بالجزء ولا على ما قصد من ارتباط احدى الجملتين بالآخرى معني فان
 كان الامر على ما ذكرنا ووجب جزم كل واحد منهما فتقول ان ثاتين اكرمك وكذا ان شئت
 لاردوا وان كانا ماضيين فهما في محل الجزم بخلاف ضربتي ضربتك وان كان الشرط مضيا
 فقط وجب جزمه وكان الجزاء في محل الجزم ان كان ماضيا ولم يكن له محل ان كان اسمية
 بخلاف ثاتين فانا اكرمك وان كان الجزاء مضارعا فقط فهذا هو المذكور في
 الكتاب ففيه جواز الرفع مع كثرة الجزم ووجه جزم ضعف الودات غير العمل في الجزاء
 بحيلولة الماضي غير معمول فيه بينا وبينه ودر بطا جزاء الشرط بالفاء شايع وفي
 اسمية جازت اذ الفجأة اعلم ان اداة الشرط كانت ان او ما يتضمن معناها
 اوله جزاء او يكون مجزا عن الربط تارة وربط بابه اخرى واو في المثلثا بالربط ههنا
 الفاء المناسبة للجزاء معني ان معناه التعقيب لا فصل والجزاء يتعقب الشرط كذلك
 وهو شايع في الفعلية والاسمية فتقول ان جئت في فقد اكرمك وان جئت
 فانا ما اكرمك ويختص الاسمية بخلاف كون رابطها اذا الفجائية لتاويله بان جاز
 الشرط مفاعي لجواز الجزاء قال الله تعالى وان تبصرهم سيرة بما قدمت ايديهم اذا
 هم يقنطون ولما ذكر كون الجزاء محلا لدخول الفاء قصد الى بيان احواله بحسب

وجوب دخولها عليه وجازه وامتناعه فقال. ولا فاء في الماضي بل وقد كذلك
 المضارع منفيا لم بالخصوص وقد جاز في الفعل المضارع مثبتا كذلك منفيا
 بل بالسوية ويلزم فيما دون ذلك مطلقا ومع ذلك جاز التراكب عند الضرورة
 اعلم انه اذا كان الجزاء ماضيا يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط
 ان بينهما هي مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ان بعض ما يصلح
 لذلك يكون ماضيا غير الفاء قطعا وهو الماضي بل وقد والمضارع المنفي لم دون لو ان
 وغيرهما من حروف النفي فتقول ان زرني فزرتك ولو فلم ازرك وبعضه لو يكون ماضيا
 عنه قطعا بل يكون بحيث يدخل تارة ولا يدخل اخرى على السوية وهو المضارع المثبت
 والمنفي بل ودون غيره من حروف النفي قال تعالى ان يكن منكم ائمة يغلبوا وقال ومن
 عاد فنتقم الله منه وقال ان تدعوهم لا يستمعون وقال ومن يؤمن بربك فلا يخاف وجه
 جواز الفاء فيها مع عدم الحاجة الى ما بينا قريبا من اسمية لما بين المضارع واللام
 من شدق الشبه وان كان الجزاء ماضيا يصلح ان يقع شرطا فلا بد فيه من الرابط لفقد
 المناسبة اللفظية المذكورة بينه وبين الشرط فيلزم الفاء في غير ما ذكرناه من الجمل
 مطلقا سواء كانت طلبية كالامر والهي والامتناع والتمني والعرض والتخييض
 والنداء والدعاء او كانت انشائية كنعم وبس وكذا عسى وفعل التخييض والقسم او كانت
 جملة اسمية مصدر بحرف النفي او مجزئة عنها او فعلية مصدر بالجر غير لا ولم
 تقول ان جئت فاضرب عرا او فلا تضربه او فقل تضربه او فليضربك تضربه او فلا تضربه
 او فيا نريد تضربه او فيرسل الله تضربه وتقول ان جئت فنعلم او ليس جئت وانت و
 قال الله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى وان جئت فامحسبك وفوالله
 اكرمك وقال الله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك ومن يضل الله فلا هاد له ويقولون
 ان جئنا فانت قرون تقول ان جئت فسا اكرمك وفقد اكرمك وفلن اضربك فلما

فلم اضربك

اضربك قال في الرضى وما تخوفاً فان اطمعتم انكم لشركون واذا ينزل عليهم اياتنا
ما كان محتمهم فينتقد برقسم فجاز الكلام فوالله انكم لشركون وفوالله ما كان محتمهم قوله
ومع ذلك جاز لم لا يخفى جرح الفاء في مواضع وجوب ضرورة الشر كانه قوله من يفعل
الحسن الله يشكرها ولجان الكوفيين حذف اختيار الاستدلال بقوله تعالى ايما
تكونوا بذكركم الموت على قراءة الرفع بناء على انتم بذكركم الموت وهو محمول على الشذوذ
عند البصرية وقد ران في جزم كل مضارع اتى في عقب الجملة الطلبية المضارع
التي بعد الجملة الطلبية كان ينتصب مع فاء السببية وكذا التي بعد الجملة المنفية والـ
بعد الطلبية خصوصاً اعني الامر والنهي والتمني والرضى والتعجب والتخفيف بحرف عند
جرحه عن الفاء تقول زنى اذكرك ولا تشتمني اذكرك وهل يزور في اكرمك الى غير ذلك
والجزم في مثال ذلك بتقدير ان الشرطية فالمعنى في زنى اذكرك ان تزنى اذكرك وكذا
غيره وذلك فيما صح قصد التسبب فيرفع في دعوى الى المدينة يعني ان
ذكرناه من الجزم بعد الجملة الطلبية انما يكون مما يصح فيه قصد جعل مضمون الجملة الطلبية
سبباً لمضمون الفعل الاتي بعدها كما في الامثلة المذكورة واما اذا لم يقصد ذلك
كما في قوله قم يدعوك حاكم المدينة فليس فيه الرفع وذلك لان السببية هو ما تدور
عليه معنى الشرط وجوداً وعدماً فاذا لم يكن للكلام صلاحية السببية لم يكن متضمناً للمعنى
الشرطية تنبيه جواب الامر قد يكون مثبتاً فيكون مضمون الامر سبباً في ثبوت مضمون
الجواب كما يقال انزل عذوبة لا تطرحك تقديراً ان لا تنزل تطرحك وعليه قوله تعالى
يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطنكم سليمان وتقديراً ان لم تدخلوا يحطنكم
وبعد جواب الشرطان كنت عاطفاً بواو وفاء فالتلوة صححت يعني اذا اردت
ان يعطف على جواب الشرط الجزم مضارعاً بالواو والفاء جاز ذلك في ذلك العطف
وجوه الاعراب الثلاثة اعني الرفع والنصب والجزم وذلك نحو ان تقوم ام انك افصح

اليك افصح اليك على عطف افعال على اتيك وبالرفع يجعلها جملة مستأنفة وبها
بالنصب على حرف الواو والفاء عند تقدم الشرط عليها وفي العطف يتم يجوز الجزم والرفع
لان ان لا يقدر بعد ثم وفي النزول وان يتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكون الجزم
وان قاتلوكم يولوكم الود بار ثم لا ينصرون بالرفع **افعال القلوب** ومن جملة
الافعال ما كان صادراً عن القلب عقداً لبعضه والـ من اصناف الفعل افعال
القلوب ويسمى افعال الشك واليقين ومن هذا الشك وبعض اليقين وهي الافعال
الصادرة عن القلب يخرج للاعتقاد غير استعمال عضواً له تدخل على الجملة لبيان
جهة اعتقادها فمما فيها انه كونه معلوماً او مضموناً وغير ذلك واصول تلك الافعال
هي السبعة المشار اليها بقوله اعلم ووجدان وزعم ورؤية خيال وصبا وطم
لرتبة افعال القلوب هي السبعة المذكورة وهي جعل في صري الجملة لتعلق معناها بمضمونها
فان معنى علمت زيداً قائماً علمت قيام زيد وهي على ضربين احدهما ما يكون لليقين
وهو ثلاثة احدها العلم علمت زيداً قائماً وثانيها الوجدان تقول وجدت زيداً كذا
وفي معناه الالفاء نحو القيت زيدا عالماً اي وجدته وثالثها الرؤية بمعنى الاعتقاد
دون الوجدان نحو رايت زيدا غنياً اذا اعتقدته كذلك مطابقاً او غير مطابق
قال تعالى لرؤية بعيداً وهو غير مطابق وزرية قريباً وهو مطابق وقد لحق رأى العلمية
رأى العلمية قال تعالى رايتهم الى ساجدين الثاني ما يكون للشك يعني التردد مطلقاً
وعدم الجزم وهو رتبة احدها الزعم كما في زعمتك كراماً ويسمى بعينه القول فله يكون
من اليك وثانيها المحسب نحو حسبت زيدا كراماً وثالثها الخيال نحو ظننت زيدا كراماً
واربعها الظن وهو الامر المحتمل القريب من المنصر نحو ظننت زيدا كراماً وقد يزداد به
معنى العلم قال تعالى اني ظننت اني ملوق حسابه وقد يحذف عن معنى انهم فلا
ينصب مفعول واحد تقول ظننت زيدا كراماً والنقد يرفيه ظننت به انه فعل

اضربك قال في الرضى واما قوله تعالى فان اطعتموهم انكم لشركون واذا ينزل عليهم اياتنا بينات
ما كان محتملهم فينتقد بالقسم فجاز الكلام في الله انكم لشركون وفوائده ما كان محتملهم قوله
ومع ذلك جاز لم لا يعجز عن حذف الفاء في مواضع وجوب لزوم الشرع كانه قوله في فعل
لحسنا الله يشكرها واجاز الكوفيون حذف اختيارا استدلالا بقوله تعالى انما
تكونوا يدرككم الموت غفراة الرفع بنا وبل انتم بذكركم الموت وهو محمول على الشذوذ
عند البصرية وقد ران في جزم كل مضارع اتى في عقب الجملة الطلبية المضارع
التي بعد الجملة الطلبية كان ينصب مع فاء السببية وكذا التي بعد الجملة المنفية ولا
بعد الطلبية خصوصاً اعني الامر والنهي والتمني والعرض والتخييل فيجزم عند
جزمه عن الفاء نقول زنى اذكرك ولا تشتمني اذكرك وهل تزورني اذكرك الى غير ذلك
والجزم في مثال ذلك بتقدير ان الشرطية فالمعنى في زنى اذكرك ان تزنى اذكرك وكذا
غيره وذلك فيما صح قصد التسبب فيرفع ثم يدعوك والى المدينة يعني ان
ذكرناه من الجزم بعد الجملة الطلبية انما يكون مما يصح فيه قصد جعل مضمون الجملة الطلبية
سببا لمضمون الفعل الاتي بعدها كما في الامثلة المذكورة واما اذا لم يقصد ذلك
كما في قولك قم يدعوك حاكم المدينة فليس فيه الرفع وذلك لان السببية ههنا تدور
عليه معنى الشرط وجودا وعدما فاذا لم يكن للكلام صلاحية السبب لم يكن متضمنا لمعنى
الشرطية تنبيه جواب الامر قد يكون مثبتا فيكون مضمون الامر سببا في مضمون
الجواب كما يقال انزع الذابة لا تطرحك تقدرين ان تنزل تطرحك وعليه قوله تعالى
يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطنكم سليمان وتقديره ان لم تدخلوا يحطنكم
وبعد جواب الشرط ان كنت عاطفا بواو وفاء فالثلاثة صححت يعني اذا اردت
ان يعطف على جواب الشرط الجزم مضارع بالواو والفاء جاز ذلك في ذلك المعطوف
وجوه الاعراب الثلاثة اعني الرفع والنصب والجزم وذلك نحو ان تقوم انك فاص

في باب الرفع

اليك اوصني اليك على عطف اوصن على اتك وبالرفع يجعلها جملة مستأنفة وبها
بالنصب على حرف الواو والفاء عند تقدم الشرط عليها وفي المعطوف يتم يجوز الرفع والرفع
لان ان لا يقدر بعد ثم وفي النزول وان يتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لو يكون الجزم
وان قاتلوكم يولوكم الود بار ثم لا ينصرون بالرفع **افعال القلوب** وفي جملة
الافعال ما كان صادرا عن القلب عقدا لبعضه والة من اصناف الفعل افعال
القلوب ويسمى افعال الشك واليقين لان منها الشك وبعض اليقين وهي الافعال
الصادرة عن القلب يخرج الاعتقاد في غير استعمال عضوا له تدخل على جملة البيان
جهة اعتقادها فانه كونه معلوما او مضمونا وغير ذلك واصول تلك الافعال
هي السبعة المشار اليها بقوله اعلم ووجدان وزعم ورؤية خيال وصبيان و
لرتبة افعال القلوب هي السبعة المذكورة وهي محل في جملة لتعلق معناها بعضها
فان معنى علمت زيد قائما علمت قيام زيد وهي علمت ضربين احدهما ما يكون لليقين
وهو ثلثة اجدها العلم علمت زيد قائما وثانيها الوجدان تقول وعلمت زيد كريا
وفي معناه الالفاء هي اليقين زيد عالما اي وجدته وثالثها الرؤية بحسب الاعتقاد
دون البصائر نحو رايت زيدا غنيا اذا اعتقدته كذلك مطابقا وغير مطابق
قال تعالى لرؤية بعدا وهو غير مطابق وزيد قريبا وهو مطابق وقد يجوز ان يرى الحليم
رأى العلية قال تعالى رايتهم لي ساجدين الثاني ما يكون للشك في التردد مطلقا
وعدم الجزم وهو ربعها الزعم كما في زعمتك كريا ويسمى بعينه القول فله يكون
من البين وثانيها الحسبان نحو حسبت زيدا كريا وثالثها الخيال نحو ظننت زيدا كريا
واربعها الظن وهو الامر بمثل القريب المنصر نحو ظننت زيدا كريا وقد يزداد به
معنى العلم قال تعالى اني ظننت اني ملوق حسابه وقد جرى من بعينه انهم فلا
ينصب لمفعولا واحدا تقول ظننت زيدا كريا ثم لا ينصب في ظننت به انه فعل

شيئا ويجعل هذا البناء في استمية فقط فينصب جزئها بأبطال النسبة اعلم ان عمل افعال
القلوب انما يكون في الجملة استمية فيعمل في جزئ الجملة التي يدخل عليها بأبطال السناد و
رفعه بالكناية وارخال المسند والمسند اليه في صورة الفضل فان وقع بعدها
الجملة الفعلية وذلك بالندرة وجب تقدير خبر الشان كما في نحو حسبت تقول زيد
اي حسبت تقول هذا وان فعل القلب كثير اما يدخل الجملة المصدرية بان المفتوحة
فيكتفي بمفعول واحد نحو علمت ان زيد قائم والتقدير علمت قيام زيد وحذف عند
القيمة شايع وخلف في احدهما بالقيمة يجوز في هذا الباب حذف المفعولين
معانند وجود القيمة للمعينة المقصود وهذا شايع في الكلام كقوله تعالى
ابن شركا في الذين كنتم ترعون تقديس الذين كنتم ترعون هم شركاء ولما حذف احد
المفعولين والاقصا على احدهما عند القيمة فمنع اكثر الخاء لان المفعولين معا
ينزلة كلمة واحدة لان مضمونها معا هو المفعول به واجازة بعضهم وهو المسموع قال
الله تعالى ولا تحسبن الذين يخولون بآياتهم الله من فضله هو خير الهم فحذف المفعول
الاول للدلالة عليه وجاز مع الاعمال الفاكها اذا خربت اوسط بين جملة وله
بدنه تعليقا مع ما وان كذلك مع لوم ابتداء وهمزة افعال القلوب يمتاز
عز باب اعطيت الناصب لمفعولين ليس بينهما نسبة نحو اعطيت زيدا درهما باير
احدهما جواز اعمالها والفاكها اذا خربت غير جملة او توسطت بين جزئها جاز في
مثل زيد قائم ظننت رفع جزئ الجملة ونصبها وكذلك في نحو زيد ظننت قائم ولا فاكها
هو ابطال العمل بحسب الصورة والمعنى وذلك انك اذا قلت زيد قائم ظننت كان
المعنى زيد قائم في ظني وثانيهما التعليق وهو منع الفعل غير العرفيما يتعلو به
تعلق غير العمل وذلك بان يتوسط بينه وبين المفعول ماله صدر الكلام فيطلقه
غير العمل فيه كالتعلق بالشئ بالخيال على ما ذكره والفرق بينه وبين الالفاء ان التعليق

ليس بابطال العمل مع في الجملة مع التعليق في تأويل المصدر بانه مفعول به للفعل المعلق كما
كان كذلك قبل التعليق وسبب تعليق الفعل فيهم هو الفصل بينهما بالاول وان ولوم الابتداء
وهمزة وهل وذلك كما اذا قلت علمت ما زيد قائم فانه يمنع اذن اعمال الفعل لان ماله صدر
الكلام فيمنع الفعل الذي قبلها غير العمل ما بعدها وان كان فاعله بحسب المعنى مراد فان المعنى
علمت زيد غير قائم وكذلك لو ان النافيتان نحو احسب زيد قائم وكقوله تعالى وتظنون
ان لنتمن الا قليلا وكذلك اذا قلت علمت ان زيد قائم امتنع عمل الفعل وكذا الكلام في الاستفهام
نحو علمت ان زيد قائم وفي حكم الهمزة كل ما ينضم معنى الاستفهام قال الله تعالى ليعلم اي الجزئين
اعصى والالفاء مع تأكيدها بالمصادر فيجوز كزيد ظننت ذميمة يعني ان افعال
القلوب اذا توسطت جاز الفاؤها من غير قبح الا اذا كانت الرفع افعال صادرة فاقبح
في الفاؤها ان التاكيد دليل للاعتناء بحال ذلك العامل فتقول في ذلك اكثر زيد اظننت
ظنا منطلقا وكذلك زيد اظننته منطلقا اي ظننت الظن وكذلك زيد ا
خلته ذميمة واما رفع الجزئين وان يقال زيد ظننت ذميمة فجاز على ضعف
وكالظن فعل القول لغنى المضارع الخاطب مقرونا بهل او ههنا اعلم ان القول
يجري مجرى الظن اذا تضمن معناه وذلك فيما اذا كان مضارعا في مخاطبة مقرونا
بادة الاستفهام الممثلة للمعنى الظن من غير فصل بالاصنية نحو اتقول زيد اذهب اول
تقول زيد اجالسا فان فصل بالاجنية وحسب الظن انما انت تقول زيد قائم ون
الاستفهام في مثل ذلك ليس الفعل بل في الفاعل فلو ينضم الفعل بتلك الهمزة
معنى الظن الافعال الناقصة ومن جملة هذه افعال ما كان ناقصا فاعلم
باسم بل مجموع جملة كان وصار ليس مادام ماضيا واصبح امسى ظل اصح
وبانت وما برح ما زال ما انفك ما فتى وتلك اصول والواحق جمعت
اعلم ان الوصل في الافعال ان ينسب معانها الى المفرد والافعال الناقصة لما نسب الى الجملة

طالما ما يكون فاعلها بحسب المعنى وهو مضمون الزمر ذكر جزئي للجملة معها فاما يتم شيئا منها
بذكر اسم معه كما يتم ساير الفعال به فلذلك سمي ناقصا قوله مادام ما ضياعه بذلك
ان مادام لا يستعمل استعمال كان الوبسغة الماضي فلا يقال اقوم ما دلت زيدا قايما قوله
و تلك اصول الح بغير ان الفاظ المذكورة هي اصول الفعال الناقصة ولا يلحق بها
الفاظ اخر سبذرها بعد ذكر تلك الاصول وقد ذكرنا في الشرح زيادة تحقيق
الاسناد هذه الالفعال فليطلب هناك فكان على ما شاع ناقصة وذات ثبات
امر دائما او بفترة وجاء بغير صار ايضا بقله وزيدت لتأكيد الكلام وثبت
ويضمر فيها الشأن ناقصة فقط وكان لقلب مثال الجملة اعلم ان كان له يجب
استعمال ضمير حال الاولى وهو الشايع كونه ناقصة وذلك يكون لو ثبات امر
في الماضي اما على سبيل الدوام من غير انقطاع كما في قوله تعالى وكان الله على كل شيء
قديرا واما بالفتور فلا نقطاع وذلك يكون بقرينة حالية كقول الفصيح كان
لي مال او قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالتف بين قلوبكم الثانية ان يكون
بغيره صار وذلك قليل بالنسبة الى المعنى الاول كقوله تعالى فكانت هباء منثورا
الثالثة ان يكون زائدة لتأكيد الكلام والمراد من الزيادة في الكلام ان لا يقصد
به شيء غير التأكيد وهو غير عامل كما في قولك ما كان احسن زيدا حيث لو اراد
به بعد التعجب الزيادة الماضية الرابعة ان يكون تاما لا منارا الى المفرد اسنادا
تاما بفتح لسكون على المسند اليه ويكون بغيره ثبت قال تعالى وان كان ذو عسرة
لخامسة ان يكون مقدرا فيها ضمير الشأن كما في قولك كان زيدا قائما برفع الجرب
ينقد فيها ضمير الشأن وهو اسم كان والجملة بعده في محل نصب خبر كان
قوله وكان لقلب بغيره ان قوله تعالى كان له قلب يصح ان يكون شاهدا لوجه
المذكورة كلها وصار بغيره كان كونا مجردا وما فيه معنى الانتقال فثبت

الوصل في معنى صار الانتقال من حال الى حال ولا يتعدى هذا المعنى الى ما قبله والى اللاحق
الانتقال لا يتحقق بدون منتقل منه ومنتقل اليه وصار باعتبار هذا المعنى تاما تقول
صار زيد من بلد كذا الى بلد كذا بغير انتقال زيد ولما صار الناقصة فهو بغيره كان
بعد ان لم يكن وهو المراد بالكون المحذور فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم
سبب نحو صار زيد غنيا بعد ان كان فقيرا ومادام في توقيت فعل بعده وليس
لنفي الحال او كل حالة ما في مادام مصدرية فاذا قلت احببتك متى جالس كان المعنى
اجلس دوام جلوسك وتقدير مدة دوام جلوسك كما في قولهم انيك محقق
النجم ومعدم الطابع ثم ان مادام يستعمل في توقيت فعل بعده مضمون خبرها
فاذا قلت اقوم مادام زيد جالسا كان توقيت القيام المتكلم به جلوس زيد
يكون تاما بغيره نفي في قوله تعالى مادامت السموات والارض وليس لمضمون
الجملة زمان الحال عند الجملة فاذا قلت ليس زيد قايما كان المعنى نفي القيام في الحال
ومنهم من ذهب الى انه للنفي مطلقا لكون قولك ليس خلق الله مثله نفي في الماضي وقوله
تعالى اليوم بانيتهم ليس صرفا عنهم نفي في المستقبل فيكون لغيره في كل حالة من الاحوال
الثالث واصبح استعمل اضحي ويايت بفارق بالوقتين مضمون جملة وجاء
بغيره صار ايضا جميعها واضحي وامسى مثل اصبحت اصبح وامسى واضحي
تجى على ثلثة اوجه احدها ان يكون بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في
الضحى فيجعل مضمون الجملة مقرونا بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه وهو الصبح
والمساء والضحى والذي يدل عليه صيغة فهو الماضي والحال والمستقبل او على هذا
التقدير اذا قلت اصبح زيدا مبرا كان معناه ان اتاه زيدا فترى بالصبح
في الزمان الماضي واذا قلت اصبح زيدا مبرا كان المعنى امارته فترى بالصبح في
زمان الحال والمستقبل والثاني ان يكون بغيره صار غير اعتبار اللزومية التي

طالعها ما يكون فاعلمها بحسب المعنى وهو مضمون الزمر ذكر جزئي للجملة معها فاما يتم شيئا منها
 بذكر اسم معه كما يتم ساير الالفاظ فذلك سمي ناقصا قوله مادام ما ضايع في ذلك
 ان مادام لا يستعمل استعمال كان الوبسغة الماضي فلا يقال اقوم ما يدرك زيد قايما قوله
 و تلك اصول الخ بغير ان الفاظ المذكورة هي اصول الالفاظ الناقصة والمطلوب هو
 الفاظ اخر سبقت لها بعد ذكر تلك الاصول وقد ذكرنا في الشرح زيادة تحقيق
 الاسناد هذه الالفاظ فليطلب هناك فكان على ما شاع ناقصة وذات ثبات
 امر دائما او بفترة وجاء بغير صار ايضا بقلته وزيدت لتأكيد الكلام وثبتت
 وبغير فيها الشأن ناقصة فقط وكان لقلب مثال الجملة اعلم ان كان له يجب
 الاستعمال فمما هو الاول وهو الشايع كونه ناقصة وذلك يكون لو ثبات امر
 في الماضي اما على سبيل الدوام من غير انقطاع كما في قوله تعالى وكان الله على كل شيء
 قديرا واما بالفتور فلا يقطع عن ذلك يكون بقرينة حاله كقول الفقيه كان
 لي مال او قرينة مقابلة كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم الثانية ان يكون
 بغير صار وذلك قليل بالنسبة الى المعنى الاول كقوله تعالى فكانت هباء منثورا
 الثالثة ان يكون زائدة لتأكيد الكلام والمراد من الزيادة في الكلام ان لا يقصد
 به شيء غير التأكيد وهو غير غايل كما في قولك ما كان احسن زيدا حيث لو اراد
 به بعد التعجب بالزيادة الماضية الرابعة ان يكون تاما كاسناد الى المفرد اسنادا
 تاما بفتح لسكون على المسند اليه ويكون بغير ثبت قال تعالى وان كان ذو عسرة
 لحامسة ان يكون مقدرا فيها ضمير الشأن كما في قولك كان زيد قائما برفع الجري
 فيقدر فيها ضمير الشأن وهو اسم كان والجملة بعده في محل نصب خبر كان
 قوله وكان لقلب بغير به ان قوله تعالى كان لقلب يصلح ان يكون شاهدا للوجه
 المذكور كلها وصار بغير كان كونا مجردا وما فيه معنى الانتقال فثبت

الاصل في معنى صار الانتقال من حال الى حال ولا يتعدى هذا المعنى الى ما ليس والى ان
 الانتقال لا يتحقق بدون منتقل منه ومنتقل اليه وصار باعتبار هذا المعنى تاما تقول
 صار زيد من بلد كذا الى بلد كذا بغير انتقال زيد واما صار الناقصة فهو بغير كان
 بعد ان لم يكن وهو المراد بالكون المحذور فينبغي ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم
 سبب نحو صار زيد غنيا بعد ان كان فقيرا ومادام في توقيت فعل بعد وليس
 لنفي الحال اوكل حالة ما في مادام مصدرية فاذا قلت اجلس مت جالسا كان المعنى
 اجلس دوام جلوسك وتقدير من مدة دوام جلوسك كما في قولهم اتيك حقوق
 النجم ومعدوم الخابج ثم ان مادام يستعمل في توقيت فعل بعد مضمون خبرها
 فاذا قلت اقوم مادام زيد جالسا كان توقيت القيام المتكلم بعد جلوس زيد
 يكون تاما بغير نفي قوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس لمضمون
 الجملة زمان لان الحال عند الجملة فاذا قلت ليس زيد قايما كان المعنى نفي القيام في الحال
 ومنهم من ذهب الى انه للنفي مطلقا ان قولك ليس خلق الله مثله نفي في الماضي وقوله
 تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا ليس منكم من كان له بيت من قبل هذا
 الثالث واصبح المستعمل في الماضي واثبت بفارق بالوقتين مضمون جملة وجاء
 بغير صار ايضا جميعا واضحي وامس مثل اصبح كنت اصبح وامس واضحي
 تجي على ثلثة اوجه احدها ان يكون بغير كان في الصبح وكان في المساء وكان في
 الضحى فيجعل مضمون الجملة مقرونا بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه وهو الضحى
 والمساء والضحى والذي يدل عليه صيغة فهو الماضي والحال والمستقبل او على هذا
 التقدير اذا قلت اصبح زيدا مبين ان معناه ان اما ان زيد مفرقة بالصبح
 في الزمان الماضي واذا قلت يصح زيدا مبين ان المعنى امارته مفرقة بالصبح في
 زمان الحال والمستقبل والثاني ان يكون بغير صار غير اعتبار اللزومية التي

لم يستعمل المضارع عسى شايح مع ان بلوان بقلته وكاد بلوان شايح مع ان
بقلا. يعني ان الشايح في عسى ان يكون خبر الفعل المضارع مع ان نحو عسى زيد
ان يخرج وعسى هذا يخرج وذلك لتحقيق معنى الترجي فان الترجي يكون الوجه
المستقبل وقل ان يكون خبر الفعل الجزع ان وذلك تشبيهه بكاد وعليه قول
الشاعر عسى الهم الذي أصيب فيه يكون وراه فرج قد يب واستعمال كاد عكس
استعمال عسى فانه الشايح كون المضارع في خبره مجرور ان وان مجبئ مع ان قليل
منه قول الشاعر رسم عني بعد قد المحي قد كان من طول البطلان ان يصح
وفي كرب الجريد عر ان حتما واوشك ذ والوجهين لم يتفاوت كرب وما
في معناه خبر المضارع الجزع ان قطعا نقول كرب زيد يفعل وجعل نقول
واحد يتكلم وطفو بأكلم ومعنى هذه الافعال الشروع في الفعل فلا يقال احد
زيد يتكلم او قد شرع زيد في الكلام وكذلك البواقي واوشك يستعمل خبره بان تارة
مجرور ان اخرى غير تفاوت في وجهه اعني ان يكون احد وجهه بالشروع و
الآخر بالقله كما في عسى كاد نقول واوشك زيد يخرج ونقول واوشك ان يخرج زيد
بالاستعداد الى الفعل المصدر بان كاد نقول عسى ان يخرج زيد دون ان يقول او شك
يخرج زيد واعلم ان كرب مفتوح العين وهو مركب الارض اذا قلت للحرث وفيه
معنى القرب لكون الارض اذا كربت فقد قربت من الحرث وما كاد منفى وقد قيل
منبت كاذ وما رواه وليس حجة اعلم ان في كاد ثلثة مذاهب احدها انها مع
ما بعد لاثبات اذا كان ماصا والثاني انها مع ما يفيد الاثبات في الماضي
والمضارع والثالث وهو الحق ان قياسها قياس ساير الافعال في كونها مع ما
للتنفي ماضيا ومستقبلا دليل الاول قوله تعالى قد يخرجها وما كادوا يفعلون
في قصة الذبح فانه قد اخبر بانهم زجوا فيكون ما كادوا يفعلون مثبت للفعل

ليطابق ما في الواقع وليس ما ذكره حجة فان المعنى انهم ما كادوا ان يفعلوا
قبل الذبح لما سبق من تغتهم فان مثل ذلك التفتت داب ز لا يفعل ولا يقارب
ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي معارتهم الفعل قبله لانه قد يلحق الى الفعل
من ذلك وانه دليل الثاني في الماضي ما ذكرناه وفي المستقبل خطيهم ذاكرة في بيته
اذا غيّر المحرم لم يكد رس الهوى عر حبه برح بعد زمان طويل وهذا باطل
لانه لو كان كاد مع حرف النفي معهما لا يشك ان كان معناه قوله تعالى اذا خرج يدك لم يكد
يراه الآية ان الونش اذا اخرج يدك براها الشدة الظلم وظاهره انه ليس كذلك
واما خطيبت ذى الزمة فخطا عند المحققين والبيت صحيح المعنى فعلا التبع في
جملة الافعال فعلا التعجب وتلك الانشاء التعجب صيغت كما صن الاكرام
للضيف ماضيا والكرم به امر بلا صفة صيغة ويجوز منه التعجب شايحا اذا
انفتح المعنى بنصب القرينة فعل التعجب ما يكون موضوعا للدلالة على انشاء التعجب
مثل تعجب عجب بارادة الاخبار عن التعجب خارج عن هذا البناء وكذا تعجب بارادة
الانشاء كقولك تعجب لمولود وليس له فان صيغة غير متعينة للانشاء بل الوصل
فيها الاخبار ومعنى الانشاء عارض عليها كما في بعث واشترت وغيرها والتعجب
صيغتان ما افعال بصيغة الماضي نحو ما احسن زيدا وكذلك ما احسن الاكرام
للضيف وافعله بصيغة الامر نحو اكرم زيدا فانها مطر بان في افادة معنى التعجب
بخلاف اللفاظ المذكورة والصيغتان المذكورتان غير متصرفين بالنسبة والجمع
والثاني ولما المضارع ولا امر فنه الانشاء الذي هو من المعاني الخفية ثم ان
معنى ما احسن زيدا كان في اصل التركيب جعل زيدا حسنا وصاحبا لحسنه
ثم نقل الى انشاء التعجب والمعنى جعله الحسن والسببية فقد اقتضت اللفظ على ثمة
وهي التعجب سواء صدق معنى الجعل والسببية بان كان التعجب منه مجعولا ولا سبب

اوله يصح ولذلك استعمال هذا الفعل في التبع عن شئ استحيل كونه جعل جاعلا نحو
 ما قدر الله وما اعلمته فقد عرفت تلك الصيغة في معناها الوصل وجعل علما للغة
 العارض وكانت كالصفة الصائبة علما لما يتصف بأخره تارة ولما لا يتصف به
 اخرى كالاسود حيث يحتمل ظهوره والبيضا وعلم ان ما في احسن زيدا كره في
 موضع الرفع بالابتداء واحسن وقوعه ابتداء لكونه في قوة التخصيص والمخاطبة شئ
 عظيم احسن زيدا واحسن خبر المبتداء وفي خبر المبتداء وهو فاعل احسن والمنصوب
 بعد مفعوله واما اكرم زيد فالو فيه ينفى صار فاعل كالم اى صار ذا الجرم والباء بعد
 زائدة في الفاعل لوزنه كليله زيد ما عرفت واجدا واحسن بزيته اجمل وانصب
 يجوز حذف التبع منه اعني المنصوب في ما افعله والمجوز في فعله اذا انقطع المراد بسبب
 القرينة الدالة عليه نقول لله در زيد ما عرفت واجدا كالم امير المؤمنين علي بن
 ابي طالب كرم الله وجهه جريا لله عنه والجزء بفضل ربي فله خيرا ما اعف
 واكرما تقديرا ما اعصم وما اكرمهم نقول احسن بزيته ثم اجمل وانصب تقديرا ثم
 اجمل به قال الله تعالى اسمع بهم وابصر وتقدم معموليه غير مجوز كذا الفصل
 او الظرف عند جماعة انفقوا على امتناع تقديم المفعول على العامل في هذا الباب
 وعلى امتناع الفصل بين العامل والمفعول بغير الظرف واما الفعل بالظرف
 فاختلافه في الحق يجوز نظر الى استعمال لقول عمرو بن معدى كرميا احسن
 في الهجاء واكثر في اللسان عطاها وكل من الفعلين ياتي موافقا لفعل
 للتفضيل في ذوى الثلاثة فيؤخذ مما فيه ضعف وشدة ويمكن ان يكون عيب
 وحلية قياس صيغة التبع في صحة بنائها في الفعل والمنع عن قياس فعل التفضيل
 فينبغي في الفعل الثاني المجزى بشرط ان يكون معناه تماثلا في حالة الجسدية و
 الغضب فلا يبين في الموت قبل التبع كما لا يبين منه فعل التفضيل بشرط ان يكون

معناه من اللون والعيوب والخالق يبينه فعل التبع عن شئ منها كما هو قياس فعل التفضيل
 منها عليه يحصل الالتباس وفي كل ما لم يرع شرط نبأه اشد واشد فاما
 بنيانه فيعني ان ما لا يتحقق فيه الشروط المذكورة او شرط واحد منها فخطا في التبع فيه
 ان يتوسل اليه بلفظ اخر كاشد واشد وما يجري مجريها نقول ما اشد استخراجه
 واشد باستخراجه وما اجمع موته واجمع بوته وكذا ما اشد حرته واشد حرته
 وما اجمع عونه واقبح به **افعال المدح والذم** وفي جملة الافعال ما كان وضعه
 لانشاء مدح او لنشاء مذمة ففي جند منها لزوم تركيب ونعم وبشئ بسا
 افراد صيغة افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء المدح او لنشاء
 الذم وهو على ضربين احدهما ما فيه تركيب زم وهو جند فانه لا يستعمل الا مع
 واو هي للمدح والثاني ما لا يستعمل كذلك اى يكون فيه تركيب زم وهو نعم وبشئ
 وساء امانا نعم فهو للمدح واما بشئ وذاهو للذم وفاعلا ذوا للوم او ما
 اليه ولا تنكير او بندرة يريدان الفاعل في نعم وبشئ وساء يكون اجنسا
 مع فاعل اللوم او مضافا الى الموصوف باللوم فالاول نحو نعم المولى ونعم النصير والثاني نحو
 نعم دار المعين والمضاف الى المضاف الى اللوم حكم المضاف الى الموصوف باللوم
 نحو نعم وجه غلام الرقاب وحكى او خفشن ناسا من العرب يرفعون بنعم وبشئ الذكر المذكر
 المفردة نحو نعم حليل زيد والمضاف نحو نعم جليس قوم زيد وفي الحديث نعم عبد الله
 خالد بن الوليد الوان ذلك نادر فيلزمه التميز ان كان مضافا كنعم وكيلا وبنيا
 عند حاجة وجاز مع الاظهار ذكر المميز وينبغي ان ذلك بعض الائمة يعني
 اذا اخبر الفاعل في الافعال المذكورة فلا بد ان تكون منصوبة على التميز كنعم وكيلا
 وبنيا تقديرا نعم الوكيل وكيلا وبنيا وعلية قوله نعم بشئ لظا المين بدلا وقد
 يستغنى عن التميز للعالم الجسدي الضمير كقوله عليه السلام من توفنا يوم الجمعة او نعمت

أي بالنسبة اخذ ونعمت النسبة أي إذا كان الفاعل مظهرا أما إذا كان مظهرا فندفع
 سبب ويدرأ أن بالتمييز بالجمع بين الفاعل المظهر وبين التمييز فلا يجوز في قولهم
 رجلون زيدون إبراهيم قدر رفع بظهور الفاعل فلا حاجة إلى التمييز وأما المبرد
 وهو القياسون التمييز يكون برفع إبراهيم كذلك يكون للتأكيد قال الله تعالى
 أن علة الشهور عند الله اثنتان عشر شهرا وما في غير قليل تميز فاعل وقيل
 لها رفع على الفاعلية يعني أن للخبيرين في ما الت في مثل نعم ما صنعت وقوله تعالى
 بشما اشتروا به أنفسهم وقوله وإن تبدوا الصدقات فنعما هي قولون أحدهما أن
 ماكرة في موضع نصب التمييز الثاني أنها موصولة في موضع الرفع على الفاعلية
 ومنهم من ذهب إلى أن ما في غير فاعل وهي تامة معرفة أي نعم الشيء أبدؤها وما بعد
 المخصوص وهو موافق لفاعل هذا البناء في كل حالة لما كان قصدهم في باب المدح
 والذم سلوك طريق إبراهيم والتفسير لزيادة التبريد ذكرنا بعد الفاعل ما نسبة
 المخصوص بالمدح والمخصوص بالذم فقالوا نعم الرجل زيد ونعم رجلون زيد فيتوجه المدح
 للزيد قبل ذكره أجمالا لرخوة الجنس ثم يتوجه إليه بعد ذكره تفصيلا والتزما
 الموافقة بين الفاعل والمخصوص في جميع الأحوال أعني الأفراد والشبهة والجمع والتذكير
 والتأنيث ضرورة وجوب الموافقة بين المفسر والمفسر فقالوا نعم الرجلون
 الزيدان ونعمت المرأة صد وعليه القياس وإنما التزوا هذه الموافقة
 لأن المخصوص يكون بحيث يصح إطلاقه على الفاعل وإنما خوسا مثل القوم الذين
 فهو بتقدير المضاف والمفعول ساء المثل مثله مثل القوم وللحاجة في رفع
 المخصوص مذهبنا أن أحدهما أنه مبتدأ سابق لغيره من الفعل والفاعل خبره والثاني
 أنه خبر مبتدأ محذوف فقوله نعم الرجل زيد تقدير هو زيد والجملة الثانية
 مستأنفة كان سألوا سمع قولك نعم الرجل فسأل غير المخصوص فقلت هو زيد

وقد حذف المخصوص عند قرينة كفي مثل نعم الرجل الماهدون لشبهة يجوز حذف
 المخصوص بالمدح والمخصوص بالذم عند وجود القرينة الدالة عليه كما في قوله تعالى نعم
 الماهدون تقديره نعم الماهدون نحي بدلالة سابقة عليه ونحو قوله تعالى أنا وجناتنا
 صابران نعم العبد أي هو وفي جند إذا فاعل الفعل لم يجب بمطابقة المخصوص فهو
 بوجه من أفعال هذا الباب جند وهو ساء المدح وحكم حكمهم وذات فاعل
 كما يعرف باللام في نعم وهو لا يتغير بتغير أحوال المخصوص لأن جند أجري المثال
 والمثال لا يتغير فيقال جند الرجلين وجنداهما في غير ذلك وجازله التميز
 باسم مطابق وإن سبق المخصوص في كل حالة جاز بعد في جند ذكره مخرجا أما قبل
 المخصوص وبعد وهو مطابق للمخصوص في جميع الأحوال سواء قدم التمييز على المخصوص أو أخره
 تقول جند رجلون زيد وجند رجلين جند رجلين الزيدان وجند رجلين
 الزيدان وأقسام أفعال الثلاثي ثلثة بفتح عين وانكسار وضممة الفعل
 الثلاثي المجري ينقسم إلى ثلثة أقسام أحدها فعل بفتح العين كضرب والثاني فعل بكسر
 العين كعلم والثالث فعل بضم العين كحسن ولما راجع لها سكون العين فإنه لو لم يكن الفعل
 الثلاثي على سكون العين للزم التقاء الساكنين عند الحق الضم المفعول به ولا ضبط
 في مفتوحها العمودا ويختص بالمضموم قبل الطبيعة ومكسورها أصل في الدعاء
 كاللهي وخص بالوان وتحيب حلية يعني أن فعل بفتح العين لا يختص صرله
 بصنف من المعاني بل يضم صنف المعاني فلا يتضبط حاله بخلاف فعل بكسر العين وفعل ضمها
 فإن لكل واحد منهما اختصاصا بطائفة من المعاني فيهما وجه انضباطهما فاعل بضم العين
 فتحصر به من الأفعال فعل الطبيعة يعني أنه لو جئ على ذلك الوزن في الأفعال الو
 الأفعال الطبيعة وهي الصادقة عن النفس بمقتضى طبعه غير أن يكون له بها
 شعور واختيار كالحسن والقبح والصغر والكبر والطول والقصير وغيرها ولذلك

ويكون هذا البعب الالوان فان الفعل الذي يكون مقتضى طبع الشخص يستحيل
بما ورثه عنه الى غيره واما فعل كبر العين فهو اصل في الاعراض النفسانية من العليل
والحران واضدادها كسقم ومرض وعسق وحزن وفرح قوله وخص بالوان عيب
وطية يعني الالوان والعيب الخلية لا يكون من غير فعل نحو حمر وصورة الالوان ونحو عور
وعمي من العيوب ونحو لجم وسهل من الخلق ولما ذكر معاني الالوان المجردة اراد ان نذكر
معاني الالوان المزينة فيها فقال وكل من يذوقه لم يك ملحا يدل على معنى من
بصيغة واما قال لم يك ملحا لان المزينة للحواس لا يراى زيادة الدلالة على المعنى
كما بين في التصريف واما قال بصيغة تنبيه على ان المعاني الزائدة في الالوان لفاظ
المزينة فيها ليست مدلولات الحروف الزائدة فان ذلك يؤدي الى كون تلك الزوائد
كلها او الى القول بان بعض الالفاظ الموضوعات للمعاني ليست بكلمة وكلها ممنوعان
فا فعل للتصريف مثل افتمته ووجدان شئ مثل احدث سادتي وقد جاء
للتعريف مثل ابعته واجتمعت معناها ازالة عجمته بابا فعل للتعدية غالبا
يتضمن معنى التصريف يقول زيد وافته اي صيرته قايما وقد جيء لوجدان الشئ متصفا
بالما دخل نحو احدث فلانا اي وجدته حيوا واجلسته اي وجدته حيا وقد جيء
للتعريف كقولك ابعث الجارية اذا عرضتها للبيع وقد جيء لازالة والسلب
تقول اجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وفعل
للتصريف ايضا وغالبا يكون كقطعت الشيا بكثره والمستل بضم الميم
قد ثبت عينه وفسقته فيها ارادة نسبة بابا فعل يكون للتعدية وذلك
يتضمن معنى التصريف كما في افعل تقول فرح زيد وفرحته اي صيرته فرحا وقد جيء في
الغالب للمبالغة والتكثير نحو جوت وقطعت الشيا ونحو موت الابل وقد جيء للسلب
ايضا مثل قد ثبت عينه اي ازلت العيون عنها وقد جيء لنسبة الشئ الى اصل

الفعل

الفعل نحو فسقته اي نسبة الى الفسق وكفره اي نسبة الى الكفر وفاعل شياء في الغير
فاعل كضارب او كضارب سادتي يعني ان فاعل يستعمل فيما اذا كان الفعل
بالشاركة بين الفاعل وبين المفعول يعني ان يكون الفعل صادرا من الفاعل وافتها
على المفعول كما يكون صادرا من المفعول وافتها على الفاعل فيكفيان فاعلين ^{مفعولين}
في المعنى وذلك يخرجنا من زيدا اي جلست مع زيد وجلس زيد معي ونحو ضارب
زيدا اذا كتبت ضربت زيدا وهو ايضا قد ضربك تفعل ثاقي بالشروع مطاوعا
كافي كسوة مرة فتكست ويفهم ايضا في تشجيع انه تكلف في تحصيل وصف
الشجاعة وجاء يعني ترك ما خذ كفي تاثم زيد وهو ايضا بكثرة وجاء يعني
الاحتذاء وانه كافي توسد التراب بقلة وقد جاء في مثل التخرج مفرما لتكرار
مرة بعد مرة باب تفعل شابع في معنى المطاوعة وهو قبول الاثر من الفاعل تقول
كسرت الونا فتكسرو كذلك كسوة مرة فتكسب وتجي ايضا للتكلف يعني ان يتكلف
الفاعل في تحصيل ما خذ لك الفعل فيدل تشجيع مثلا انه تكلف في تحصيل وصف
الشجاعة وقد حصل ذلك الوصف له فلو يقال شجع زيدا اذا كان زيدا من
لم يكن متصفا بالشجاعة ثم حصل ذلك الوصف له بمرارة الحروف ومقاساة الشدايد
وفذلك تخم زيدا يكلف ان يكون حليما قال الشاعر وحلما لم تكلفه ليس التكلم
في العينين كالكل وحي المعنى ترك ما خذ الفعل والتجنب عنه عن تاثم زيدا تجنب الالتم
وكذلك خنت اي خنت الخش ومن ذلك تهدي اي تهدي الهوى وقد جيء هذا
البناء يعني الاحتذاء كقولهم توسد التراب اي اتخذت وسادة وهذا بقلة وقد جيء
للدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة نحو خرج الماء اي شربه مرة بعد مرة تفاعل
شاعت في مطاوعة وفي المشاركة بين اثنين او بين فرق وقد جاء في
اظهار ما ليس واقعا كما في تفاعلنا لا نرا غفلة باب تفاعل في المطاوعة

باب فاعل كقلت باعدته فتباعد قبحي للشارك ايضا وذلك يكون على وجهين
 احدهما التشارك في اتصال الاثر الى غير التشارك سواء كان الفعل بين اثنين
 كما في تضارب زيد وعمرو بكر او بين جماعة كما في تضارب زيد وعمرو بكر خالد
 والثاني التشارك بايصال احد المتشاركين الاثر الى الآخر وهذا الثاني على
 نهج معنى باب الفاعلة الا ان الفعل هنا ليس بين الفاعل والمفعول لفظا ولذلك
 جاز التشارك ههنا بين اكثر من اثنين نحو تضارب زيد وعمرو بكر ولم يجز
 هناك وتجي للتكلف بخبر اظهر حصول الفعل وهو غير حاصل نحو تجاهل وتفاعل
 بخبر اظهر الجاهل والغفلة وليس به جل مغفلة وما زال باب النفع والمطاوعة
 وطاوع باب الافتعال بكثرة وجاء بخبر اعمال وكثرة وجاء بخبر الاختار بقلة
 يخبر ان باب النفع يكون للمطاوعة ابداء كسرة فانكسر والزم مجيء مطاوعا
 له ثبات متعديا ولم يكن الا مما فيه علو وتاثير ونحو انعدم ليس بفتح قوله وطاوع
 باب الافتعال يخبر باب الافتعال يكون في الغالب للمطاوعة نحو سترته فاسترقى
 لغير معنى المطاوعة ايضا في باب الفاعلة لا عتاد ذلك كما في اكتساب المال اي
 بالغ في كسبه واكثر منه وتجي ايضا للاختار ونحو اختيار اي اخذ الخبز واستوى اي
 اخذ الشوي وذلك بقلة ومضمون استكتبت انك طالب الكتابة والامانة
 في ذلك الشايع وفي استخرج الطين اعتبار الخول وفي استحدثت الشيء معنى
 اصابة الشايع في باب استفعل ان يتضمن معنى اطلب تقول استكتبت زيدا اي
 طلبت منه الكتابة وكذلك استخرجته واستبعته اي طلبت منه الخروج وطلبت
 منه البيع وتجي للتحول نحو استخرج الطين اي تحول حجر او بخرى لاصابة الشيء على صفة
 نحو استجدته اي وجدته جيذا او استعظمت اي وجدته عظيما وفيما سوى هذا مباح
 فقط كما هو المقصود بشدة حرر يخبر ان ما سوى الابواب المذكورة او معنى فيه

الا المبالغة كما حرفان المعنى المعبر به بالمبالغة في المحرمة وكذلك احار والمبالغة فيه اكثر
 في امر وكذلك باقي الابواب نحو اعشوشب واخر وطولما كان بعض هذه الوبنية
 متعديا وبعضها لازم الستم مباحث معاني الوبنية بحكم المتعدي وغير المتعدي فقال
 فما كان منها لازما فهو وادفع وعز نصب مفعول به استراحت وما يتعدى فهو ينصب واحدا
 وجاء لنصب اثنين بل الثلاثة الفعل ينقسم الى متعد ولازم فالمتعدي ما يتجاوز
 مدلوله عن الفاعل ويقع على محل كضرب وغيره واللازم بخلاف ذلك كقعد وتام و
 افعال المتعدية في نصب المفعول على ثلاث مراتب الاول ان يتعدى الى مفعول واحد
 نحو ضربت زيدا والثانية ان يتعدى الى مفعولين نحو اعطيت زيدا ودرهما والثالثة ان يتعدى
 الى ثلث مفاعيل وهو على ضربين احدهما ما نقل بالجزء غير المتعدي الى مفعولين وهو فاعل وان
 اعلمت واريت بقول اعلمت زيدا عمر افاضلا واريت زيدا افاضلا بنية المفعول الاول
 عن الفاعل والثاني ما نقل بالجزء او التضعيف نحو المتعدي الى مفعولين واجري مجرى اعلمت
 لموافقته في المعنى في المعنى وهو خمسة افعال انبات ونبات واخبرت وخبرت
 وحدثت ونجارت في اعطيت زيدا عبادة تقدم ما بد فواز الفاعلية المتعدي
 الى مفعولين على ضربين احدهما ما ينصب اسمين سمر وهو الفعل العلي الذي مضى ذكره
 والثاني ان ينصب اسمين ليس بينهما النسبة كما عطيته زيدا حبة والاحسن في مثل
 هذا الفعل ان يقدم من مفعوليه ما هو قريب من الفاعل بحسب المعنى وهو زيد مثلا لانه
 اخذ للحبة فانها مأخوذة وفيه جواز الحذف او حذف واحد وحذف كلا الاسمين
 عند قرينة الناصب لمفعولين ليس بينهما نسبة لا مع فيه حذف احد مفعوليه عن
 حذفهما معا عند قيام القرينة فنقول اعطيت زيدا في جواب من قال من اعطيت الدرهم
 في جواب من قال ما ذا اعطيت زيدا وقال تعالى فاما من اعطى واتقى فحذف المفعولين معا
 وبالحرف عديت اللوازم مطلقا كقمت بزيد وانطلقت بطيخة اذا اردت

ان تعدى الفعل اللازم الى فعل كان عدته بحرف الجر فيصير اللازم بواسطتها متعديا الى
مفعول آخر فتمت بريد وانطلقت بطلح وكذلك المتعدى الى واحد بصير متعديا الى اثنين
بواسطتها والمتعدى الى اثنين متعديا الى ثلاث كما في ضربت زيدا بسوط واعطيت
زيدا درهما احلك ولا يفرشني من حروف الجر معنى الفعل الواو ايضا
في بعض المواضع نحو ذهبت بريد بخلاف نحو مرت بريد وقد جاز حذف الحرف منها
وقس على الحروف التي مع ان وان بفتح حرف حذف الحرف عن الافعال اللازمة اعني الحروف
التي تعدى بها الفعل اللازم وذلك على وجهين سماعي وقياسي اما السماعي فكما في
سكرت اوسكرته ونصحت له ونصحت ونهيت ونهيت الى الشام وذهبت الشام
قال تعالى ينفونكم القننة اي ينفونكم لكم وكذلك نحو امرتك الحزن واستغفر الله ذنبا
ووجه الحذف في الكل كثرة الاستعمال وقد ينضم اللازم معنى المتعدى فيستغنى
عن ذكر الحذف كما في تروى الديار يعني تجوزها وقال تعالى لا تعدن لهم صراطك
المستقيم اي لا تزل من لهم واما القياسي فيما اذا كان الحرف واردة على ان المفتوحة وان
وان المفتوحة تقول عجبت ان تزرني وعجبت انك اذهب جديف مع جواز اثباته
باب الحرف وما الحرف الا ما يدل بعينه وينبع ما بالفعل والحرف منقسم
الحرف ما يدل على المخي بنفسه بال بواسطة ذكر متعلقا بخلاف الحرف والحرف
ولما كان لكل القسمين السابقين خواص يتنبرها غيرهما ولم يكن الحرف شيئا
من الخواص صار منها خواص طهرهم والفعل مميز لها غير قسمها فمنها حروف الجر ما
كان مفضيا بفعل الى اسم بوجه لاضافة كمن والى واللام حتى وفيها و
وكذا الواو والنا لنشد ومنذ ومنذ والكاف ثم على غير ذلك وعدا حاشا
وتلك بشبهة حروف الجر ما وضع للوفاء بفعل وضمه او بضمه الى اسم بليب
والوفاء الوصول والباء بعد التعدية اي لا يصال فعل وشبهه الى اسم بطريق الوفاة

ولذلك

ولذلك سميت حروف الاضافة وذلك نحو مرت بريد وانا سار بريد وحروف
الجر هي المذكورة في الكتاب واما قال تلك بشبهة لانه قد تعدى حروف الجر فان اخرا
وهما اهل ومتى اما اهل ومتى اما اهل في لغة بني عقيل قال الشاعر اهل الله فضلكم
علينا واما متى فيكون حرف جر يعني في لغة هذيل ومنه قول الشاعر صفت السحاب
شبابين بالجر ثم ترفعت متى لجر خضر لهن يلج اي يسرع فمن لبثا وابتداء
وعلا وللفضل والتبعية والبدلية يعني نلها معان منها بيان الجس نحو
قوله تعالى فاجتنبوا الرصص الوثان ويعرف ذلك بوجه اطلاق الجس بها على
المبنيين فيقال الرصص هو الوثان ومنها ابتداء الغاية في المكان نحو المسجد
الحرم الى المسجد الاقصي وقد جئنا لابتداء الغاية في الزمان نحو بسجد استسعى على التقوى في اول
يوم ومنها التعليل نحو اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل ومنها الفصل نحو الله يعلم
المفسد من الصالح ومنها التبعية فيما يقبل التعدد ولا انقسام نحو ومن الناس من
يقول امنا واخذت من الدنم ومنها البدلية نحو ان ضيتم بالحيوة الدنيا نالوفة اي
بدل لالوفة وقد ناب عزرب وعز وعز عليا وقد جاء للجر يد ايضا وزيدت
اعلم ان من ينوب من اب ريت وعز عليا نايابا عزرب كما تقول من بلدك سافرت اليها
ومن عالم جالست معه واما نايابا عزرب في قوله تعالى اطعمهم من جوع وقوله فيل القاسية
قلوبهم من ذكر الله ومن ذلك من التفضيلية كما في قولك زيد افضل من عمرو وكانا قلت جاوز
زيد عمر في الفضل واما نايابا عزرب على نحو ونصرناه من القوم اي على القوم وقد ينوب
عز الباء ايضا كما في قوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي بطرف خفي وقد جئنا للجر يد
ايضا والمراد به التشبيه كما تقول لقيت من زيد اسدا وذلك بخلاف المضاف
تقديره من لقاء زيد اسدا اي حصل من لقاءه لقاء اسد ونحو من زائدة ايضا كما
في ما جاني من احد الى انتهاء الشئ حتى نظيرها وقد جاء حتى مثل في اي لعل الى حق

ونسها الغاية وهي تسعرون في انتها غاية الزمان والمكان فوافقوا الصيام الى الليل
 والى المسجد الحرام ونحو ذلك البارة حتى الصباح واكملت السمة حتى رأسها وحتى مغنى
 اخر هو مغنى في العلة ولا تجزئ ذلك المعنى الوالفعل الماول بالمصدر بتقدير ان نحو اسلمت
 حتى ادخل الجنة فلا يقال اسلمت حتى يدخل الجنة بخلاف كونه بمعنى الانتها فانه يستعمل مع
 الفعل الماول كما في سرت حتى تغيب الشمس ومع الاسم الصريح كما في قوله تعالى حتى مطلع
 الفجر ثم ان حتى اذا كانت للانتها كان بينها وبين الى فرق في المعنى وهو ان ما بعد الى
 لا يكون داخل فيما قبلها واضعاً وانما حتى فيكون ما بعدها داخل في حكم ما قبلها في
 الاكثر كما في اكلت السمكة حتى رأسها بخلاف نحو نلت البارحة حتى الصباح وفي الشرع زيد
 تحقيق هذا المقام وفي شاع في ظرف وثاني لعله وايضا على ان كتاب العكر ثابت
 الاصل في الظرفية نحو زيد في دار ومنه نظره الكتاب لكون الكتاب شاعلا للنظر
 مشتملا على اشمال الظرف على المظروف فكانه محيطا به وقيد بحج التحليل عليه
 قوله تعالى لو ان كتاب الله سبق لمسلم فما اخذتم عذاب عظيم وقوله عم ان امرأة
 دخلت النار في هرة وقوله ايضا على غير الخ معناه ان كل واحد من في وعلى ينوب عن
 صاحبه في كلامهم اما نيابة على في غير ذلك كما في قوله تعالى ولا صلتكم في جذوع النخل
 اي على جذوع النخل واما نيابة على في غير ذلك كما في قوله تعالى واتبعوا ما ابتلوا من الاشياء اذ
 على ملك سليمان اي في ملك سليمان وقوله ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة
 ومنه لوم لوم اختصاصا صراحة وعاقبة ولجود واستغاثه وثاني لتبليغ وقصد
 تحت وتقوية ولا انتها وزيدت اللوم الجارة وهي بالكسرة مع طه لوم الظاهر
 غالبا وبالفتح مع المضرب لمان كثيرة فمن اقسام لوم الاختصاص وذلك
 قسم احوالها لوم المال لزيد والثاني لوم التمليد نحو وهبت لزيد ديناراً
 لوم العلة نحو جئت لزيد ومنه لوم العاقبة وهي للصيرورة نحو ولد لزيد وابن لزيد

ومنه قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومنها لوم المحذور وهي اللوم
 الواقعة بعد كان المنفية نحو وما كان الله ليعذر المؤمنين ومنها لوم المستغاث
 وقدر تربيانه ومنها لوم التبليغ وهي اللوم الجارة للاسم بعد القول او ما مع معناه
 نحو قلت له واذنت له ومنها اللوم التي لا تنشأ التعجب كقولهم يا لئيم وبيا للعجب اذا تعجبوا
 من كثرة هذه اللوم مفتوحة كلام المستغاث ومنها لوم تقوية العمل وهو فيما اذا كان في
 العامل ضعف اما بسبب التأخير او بسبب انه في العمل فاول كما في قوله تعالى ان
 كنتم للرؤيا تعجبون وهدي ورحمة للذين هم لربهم يرهبون وثالث في كل في قوله تعالى
 مصدق لما هم فقال لما يريد ومنها اللوم التي بمعنى الى النهاية كما في قوله سمع الله من حمد
 اي سمع الى حمده وكذلك قوله تعالى لا جمل مستم بدليل قوله تعالى في مواضع اخرى
 كل يجري الى اجل مسمى ومنها اللوم الزينة وهي قسمان احدها قياسية وهي اللوم التي
 لتقوية العمل والثاني سماعية كما في قوله تعالى رد فيكم اي رد فيكم لكون رد في بمعنى تبع
 وفي صحيح البخاري رد في بمعنى قرب فلهذا زيادة في اللوم معان اخرى يتناه في الشرع
 فيطلب هناك وبالاولى الصاق والاستعانة وتعدية والظرف والسببية و
 للبعض والتعويض والبدلية وجاءت تبعية غير مع ونشدة الباء شائعة للوصاف
 نحو بهاء اي التصوبة وخامس وقولك مرتت بزيد اي الصفت المروية بكان قريب
 وثاني للاستعانة نحو كتبت بالقلم والتهدية نحو ولوشا الله لذهب سمعهم وايضا
 فان المعنى سمعهم والظرفية نحو وانكم لتقرن عليهم مصحين وبالليل اي في الليل و
 للسببية نحو فبظلم الذين هادوا حرمنا عليهم اي لظلمهم وللتعويض نحو فامسحوا بركبكم
 وللتعويض وهي بالمقابلة يكثر دخولها على الوثان نحو جئت هذا بذاك والبدلية
 بان يصلح في موضعها لفظ البدل كقوله تعالى يسترني بها من النعم اي بدلها في محيها
 يعني غيري يوم تشفق السماء بالغمام ويكثر مع السؤال نحو سأل سائل بعذاب

رهم

رهم

وبعض مع المصاحبة وعلامة ان يصلح موضعها مع وان يعبر عنها من مسمى بالاحال
وهذا سمي بالاحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اى مع الحق ومحقا ومثله
قوله تعالى وخطوب الكفر وهم قد خرجوا به وقوله تعالى فسبح بحمده ونحى للقسم ثم اقسمت بالله
وبالله اولئك لفعلن ورب لتقليل وفيها صدارة وتدخل منكورا مع النعت
ما في وتدخل ايضا مضمرا ما اذن يميز المنكور وهو بوجه وعاملها ماض
ويحذف غالبا وذلك بعد النعت في كل حالة رب فيها لغات اشهرها رب براء
مضمومة وباء مشددة ومنها رب مخففة الباء مفتوحة ومعناها في اصل الوضع
التقليل لقوله في جواب من قال لقيت رجلا رب لقيت اى لا تنكر لقائي للرجل
بالرأه فالى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا ثم استعمل في معنى التكثير حتى صارت رب
في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالجواز لها صدور الكلام لونه وضعها او نشاء
التقليل فشا به كم الذي وضعها او نشاء التكثير ولا تستعمل الا داخله على النكره
الموصوفة نحو رب رجل لقيته وقد دخل رب مضمرا بها فيفسر الاسم المنكور منتحبا
على التميز وذلك يكون مفردا في جميع الاحوال غير مطابق للمفسر في النسبة والجمع
والثاني قول رب رجلا رب رجلين وربه رجلا وربه امرأة وغيرها وعامل
رب فعل ماض فارغ عن الضمير كعرفت وتحققت والغالب حذفه وموضع ذلك
العامل في حالة التلطف والتقدير هو ما بعد النعت المذكور في عن نعت مدخول
رب مثال الملفوظ رب رجل كريم عرفت ومثال المقدّر رب رجل لقيته اى
عرفت وبلحقها ما عند تقليل نسبة واجرى مجرى رب واوبكره
التقليل كما يكون للمفرد كذلك يكون للنسبة قصدوا تقليل النسبة تلو
في ادخال حرف التقليل على الفعل المتضمن للنسبة بما الكافية فقالوا رب اقام زيد
وعن تقليل هذه النسبة الى زيد قوله واجرى مجرى رب لى يخفى ان واو رب

وهي الواو التي ينطق بها في اول الكلام بمعنى رب مجرى مجرى رب في السوال المذكورة من
الدخول على النكرة الموصوفة وحذف العامل في الغالب وذلك كقوله وبلدة ليس بها
ايستلوا البعافير والاعيسر يعني رب بلدة وفي حرف تقييل وشاع دخولها على
الفعل مع ان تكون المصدرية وكذا في حرف التعليل ودخولها على الفعل المأول
بالمصدر كقوله ذلك مع ان المصدرية تشايع في اسلمت كما دخل الجنة ومع
ما المصدرية دون ذلك في الشيوع كما يشعر بذلك العطف ثم كما في قوله اذا انت
لم تنفع فضر فانما يربحى الفية كما يضر وينفع ويقسم بالواو ولا فعل واردا على
مظهر والجملة الخبرية وتامثله واختص بالله وحده وقد قسموا بالياء في كل حالة
اعلم ان واو القسم حصا بصلث احدا با وجوب ترك فعل القسم بقال اقسمت
والله لا فعلن والثانية وجوب دخولها على الاسم الظاهر ويسمى مدخولها مستقما
به فلا يقال وكذا لا فعلن والثالثة وجوب مجيء راع الجملة الخبرية جوابا للقسم
دون الجملة الطلبية فانها لا تقع جوابا لها فلا يقال والله اخبرني وتا القسم
مثل واو القسم في الحضا يصح المذكورة ويختص بامرؤ وهو لزوم مدخولها على اسم
الله نحو تالله دون ان يقال ترب الكعبة وغير ذلك وباء القسم تعم جميع الاحوال
فتذكر مع فعل القسم وبغير الفعل ومع الظاهر والمضمر ومع الجملة الخبرية ومع
الطلبية ولا بد من لزوم وان وما ولا لصدر جواب كان بالخبرية الجملة الواقعة
جوابا للقسم وهو المقسم عليه يصدر بالحرف المذكور لقول والله لزيد قائم والله
لا فعلن كذا والله ان زيدا قائم والله ما زيدا بقايم ولا يقوم زيد وحرف
النفي قد يحذف عند عدم البسر كما في قوله تعالى تالله نفقوا نذكري ما تفقوا ويلزم
تقدير الجواب اذا تقدم الجواب جزاء او نحو عجلة اعلم ان جواب القسم تبتة القسم فاذا
تقدم ما هو الجواب بسبب المعنى على القسم با حذر فيه او بجملة كافي زيد والله قائم زيد

وكي

بعد ٦

قائم والله سقط عن ان يكون جوابا للقسم فلم تقدر جواب بعدد وليس جازا لان دلالة
 ما هو جواب للمعنى عليه ولقيامه مقامه وقد جرى بعد جملة التسمية قديمة والى على الجواب
 فحذف كقوله تعالى والفجر وليال عشر ليؤخذ ان وليا قس كدلالة قوله المتركيف
 فعل ترك الية عليه وقد جاز في بالله تقدير عامل وتقويضه ايضا بها او بمرّة
 اعلم ان العرب في باب القسم كثيرة جريه على السهم تصرفات كثيرة فيجوزون فيه ما لا يجوزون
 في غيره ولفظ الله مخصوص بكثرة القسم به يجوز تقديره في كل موضع عاملا فيه لظهوره
 الله لا فعلن والمختار مع النصيب القسم فلم يجوز في غير لفظ الله الا ذلك تقول
 الكعبة لا فعلن والمصطفى لا فعلن بالنصب لا يجوز في لفظ الله خاصة تقويض
 جاز بها التسمية او بمرّة مستفهام تقول بتقويض لهاها الله لا فعلن جازف
 همزة الوصل واثبات الفراء مع التقاء الساكنين وهذا اكثر ودون ذلك ان تقول
 ها الله جازف الاول في لتقاء الساكنين ودون ذلك ان تقول ها الله باثبات
 الاول وقطع الهمزة وتقول بتقويض الهمزة الله لا فعلن كذا بقبل الهمزة الفا قال
 عليه السلام لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس الحبل الله الذي لا غيره ومنذ
 ومنذ باسم الزمان تخصصا كمنذ يومنا هذا ومنذ يوم الجمعة ومنذ ومنذ تخصصا
 باسماء الزمان فان كان حاضر في ظرفية نحو ما رايت منذ يومنا هذا وان كان متا
 في لابتداء الغاية نحو ما رايت منذ يوم الجمعة وفي الكاف تشبيه وتا في فريدة
 وقد جاء للتعليل ايضا بقله الشايع في الكاف تشبيه وتا في فريدة
 زاد كما في قوله تعالى ليس كمثل شيء وحي للتعليل قليلا منه قوله تعالى اذكرون كما هيكم
 وعز قيل معناها جازة فقط وقيل وايضا جاء للتسمية اعلم ان غير الجازة
 يعني ابعاد شيء عن الجواب باسبب مضمون الفعل المتعدي بها نحو رميت عن القوس السهم
 يعني بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وكذلك اطلع عن الجوع اي بعد عن الجوع بسبب

الاطعام وكذا اديت الدين عز زيد ومنهم من يجعل لها معنى اخر وهو التسمية والعلية
 كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لبيته الا عن موعدة وعدها ومانحى بتاركي
 التنازع قولك ومنهم من جعلها على الجازة اول مثل ذلك محذوف تقديره
 وما كان استغفار ابراهيم الا مرصادا عن موعدة على فيه الاستعلاء مثل التقطف
 وعز وعلى قد شاركا في النية على الاستعلاء اما حقيقة عز زيد على السطح او جازا
 عليه دين وتكريره وقوله تعالى كان على راسه تمام مقضية او يعبر فيه اصل معنى الاستعلاء
 كما في ما اعظم الله والاستعلاء قد يتضمن معنى الضرو وذلك ان كان متعلقا بجامع صلتها
 للنفع والضرر كما في دعا له وشهد له وشهد عليه دون غيره فان التنازع نفع
 محض وحي على التقطف ايضا كما في قوله تعالى على الهمز وهو يخرج عن معنى الاستعلاء
 قوله عز وعلى الحج يعني ان كل واحد من عز وعلى بنوب الاخر فنية على عز كما في قوله اذا
 رضيت على بنو قشير لعمر الله يعني رضاهما وبنية عز على كما في قوله له ابن عمك لا فضلت
 في حبي ولا انت ديانى اي هالك فخر في قوله له اي الله ابن عمك والمعنى التبع وقوله
 ديانى اي هالك امري وقوله فخر في اي تسوسني وتقربني وقد جرى بنايا غلبا كما
 في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اي بان لا اقول خلا وعدا بالفعل شاعا كما
 مضى وحاشا في التشتاء بالحرف شاعت الكما التثنية للاستثناء
 وكما مشرك بين الحرف والفعل خلا وعدا بالفعل اشهر وحاشا بعكسها
 وتحقيق معانيها قد مضى في باب التشتاء **الحروف المشبهة بالفعل**
 ومنها حروف سميت في اصطلاحهم مشبهة بالفعل عدت بستة والفاظها
 ان وان بفتح كان ولكن وليت لعلت يعني جملة الحروف والحروف المشبهة
 بالفعل وهي ستة ان وان بالكسرة والفتحة وكان ولكن وليت ولعل ومشأ
 للفعل بوجه احدها انها تقتضي من كان الفعل المتعدي يقتضي امرين رفع

سائر الحروف المشبهة فيدخل كل ما كان بعدها من اسم وفعل بشرط ان يكون
 مبتدأ والثاني ان يكون مفعول به وبين ان لكان ههنا اجتماع اذ في التأكيد
 نحو ان ربك لذو مغفرة اما دخولهم فعلى اربعة اوجه الاول ان يدخل خبرا مؤخر
 نحو ان ربك لذو مغفرة الثاني ان يدخل اسما مؤخر غير الخبر ومعلوم الخبر المتقدم على
 الخبر كما في ان الدار لعمرو ان في الدار زيد قائم الثالث ان يدخل معول الخبر متوسطا
 بين المسموع والخبر نحو ان زيدا اطعمنا كل يوم المعول المتأخر نحو ان زيدا قائم في
 الدار لسقوط ما غربت بها بالكلية الرابع ان يدخل خبر الفصل المتوسط نحو ان هذا
 هو القصص طوط واما دخولها على الفعل فعلى وجه واحد وهو ان يدخل الفعل الواقع
 موقع الخبر نحو ان زيدا يقوم واعلم ان الاصل في نوم لا ابتداء عدم الدخول على الفعل
 فيدخل المضارع لمشايرته للاسم ويدخل في الماضي على غير المتصرف كعسى ونعم وليس
 وذلك ايضا لمشايرته للاسم فيقال ان زيدا عسى ان يفعل ولنعم المولى و
 لبشر الرجل واما الفعل الماضي المتصرف فيشترط في دخولها عليه ان يكون مقرونا بقيد
 فانها تقرب الماضي من الحاضر فيكون دخولها عليه لدخولها على المضارع والغنى
 بالتخفيف ان بكسرة وقله في الاعمال واللام وامت تخفف ان المكسورة فيلزمها
 لام الابتداء ليفصل بينها وبين ان النافية والقياس بعد تخفيفها بالواو
 لزوال اختصاصها بالاسم وقد جعل سببها بالاصل بالقله وعلة قلة نافع
 وان كل ما يوقنهم واما الواو فكثير نحو ان كل جميع لدينا محضرون واعلم
 ان مذهب جمهور النحاة هو ان وجوب دخول اللام بعدها انما هو في حالة اهلها
 واما مع اعمالها فلا حاجة الى اللام فلا يكون لازما لانها بالنصب تنجز ان النافية
 وذهب ابن الحاجب وجوب ذلك قطعا اما عند الاصل فالتيميز واما عند
 الاعمال فلا حرج اذ الباء ولم يبلغ بالتخفيف ان يفتح واما في الشان فلا يستد

ان الفتوحة لزيادة شبرها بالفعل حيث الصيغة لا يقدح فيها التخفيف فلا ينقص
 عملها شيئا وان عملها لا يكون الا في ضمير الشاغل علمت ان زيد قائم ويدخل ان بالفتح في كل
 جملة ويجس فصل الفعل عنها بكلمة المفتوحة المخففة ويختص دخولها بنوع من
 الجملة بل يدخل في التسمية المصدرة بالمشدء كما في قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين او
 بالخبر كما في قوله في فية كسوف الهند قد علموا ان هالك كل من يخفى ويتقل او جوف نفى
 نحو ان والاهو في النتم مسلمون ويدخل الفعلية ماضيا كان او مضارع او وصفا
 فصلها عن الفعل بقيد او حرف نفى او حرف تنفيس نحو قوله ويعلم ان قد صدقنا
 افلا يرون ان لو يرجع اليهم قولوا احسب ان ان لي جمع عظامه ونحو علم ان سيكون
 منكم مرضى وربما فصلت بلو نحو قوله تعالى تبين للجن ان لو كانوا يعلمون الغيب لشتوا في
 العذاب المهيمن وربما جاءت غير مفصولة كقوله تعالى ان غضب الله عليها كان كشبه
 وتخفيفها كان وقد رجحوا الفاء ها عند خفة كان حرف التشبيه نحو كان زيدا
 هاد وكذا ذلك نحو كانك قائم دون المعنى كانك شخص قائم وفي تخفيفها اغنى كان تخفيف
 النون وجهان الواو والاعمال والواو اوضح لانها تدخل على الفعل ايضا كما
 في قوله تعالى ان لم تغن بلامس واما زعمها فقد حملها على ان المخففة ولكن حملت
 شبهة واهم بايجاب نفى او نفى لمثبت لكن لا مستدراك وهو رفع شبهة
 التي وهما الواو من الكلام السابق وذلك قريب من معنى الاستثناء ولذلك
 المستثنى المنقطع بلكن وهي توسط بين كلامين متغايرين في الإيجاب والسلب
 فيوجب النفي السابق وينفي الإيجاب السابق تقول ما جاني زيد اكنى عمرا جاء
 وجاء في بكر لكني خالد لم يجي وذلك ملغى عند تخفيفه وقد يصدر بالواو
 ينقل وخففة لكن يبلغى بالتخفيف وقد جاز تصديرها ثقيلة وخفيفة بالواو
 لحطف الجملة على الجملة تقول جاءني ولكن عمرا لم يجي كانك تقول والمستدرك

عرا وليست مفيدة للتمييز ونفسه جزئين كالفعال مذهب فقه ليست للتمييز فقه
يا ليتنا نرد واجاز بعض الكوفيين نصب جزئ الجملة التي كافي افعال القلوب بخوليت زيد
قائلا انه يابغى تنيث ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تنيث قيام زيد بفتح
جزئين كما ذكرنا في نصب افعال القلوب واستشهاد بحيز النصب بقوله يا ليت ايام الصبة
رواجعا والبصيرون يحلون رواجعا على الحال وعامله خبر كيت المحذوف اي يا ليت
ايام الصبة لنا رواجعا لعل وعل للترجيح كقولها وفي الكل ان علم الصدقات
لعل للترجيح مثل عل وهي من لعل وعند ابى العباس ان اصلها عل زيدت عليها
لوم لا ابتداء والمراد من الترجيح توقع مرجح وخوف والفرق بين الترجيحي والتمني ان التمني
التمني في الممكن والحال والترجيح في الممكن وجميع ظروف المشبهة بالفعل لها
صدر الكلام لكونها بالياء صنف من الكلام من التأكيد والتمني والترجيح وغير ذلك فلا بد
من تقديرها ليتحقق عند السامع من اول الامر وان المفتوحة على حرف الجر ليس لها
صدر الكلام بل تقع المصدرية بشئ وترداد ما في كل ما فتكفها وفي ليتها
تجزئ نصب لقوة يدخلها الكافة على ان واخواتها فتكفها غم العمل لزوال اختصاصها
بالوسامع الا ان ليست بجزئين ظروف المشبهة بخصيصه تجوز اعمالها القوة مع الفعل
فيها وقد روي الا ليتها هذا الحام لنا بنصب الحام ويرفعها ويرفع معطوف
اسم ان بكسرة جوازا وهذا بعد اتمام جملة ولكن في هذا كان بكسرة وله
رفع في معطوف ان بفتحة الوصل في العطف على ان المكسورة النصب في محذوران
يرفع بالعطف على محل وذلك بشرط يكون بعد تمام الجملة بمضية الخبر لفظا او تقدير
اما لفظا فيخبر ان زيدا قائم وعمر واما تقديرها في ان الزيدان والعمران ذا هبنا
لتعذر جعل ذاهبا هبنا هبنا صنفين فيقدر له خبر واما اذا لم يتقدم الخبر لفظا
ولا تقدير فلا يجوز رفع المعطوف على محل اسم فلا يقال ان زيدا وعمر و

ذاهبا وان الزيدان والعمران ذاهبون لانه على خلاف الوصل اجيز بعد مضى الخبر بعد
عن المعطوف عليه ثم ان العطف المذكور لكونه على خلاف الوصل غير جائز في باب الجر وفي المشبهة
بعومرها وانما يجوز في المكسورة وفي لكن لونهما لا تغيران معنى الجملة فالمبتدأ كانه باق حاله
ولما كان في ان المفتوحة خلاف صريح بقدم جواز الرفع في المعطوف على اسمها لفظا او رفع
في معطوفان بفتحة **الحروف العاطفة** ومنها حروف العطف وهي باسرها •
تشر كبين اثنين في اصل نسبة فواو وفاء ثم حتى واو وام واي لا يول لكن
واما بكسرة من جملة الحروف وحروف العطف وهي تمامها يوجب تشريك امر ومو واجب
التجزئة العقلية في اصل النسبة سواء كانا متوافقين في جهة تلك النسبة من المانجا
والنفي كما في جاء زيد وعمر وغير متوافقين فيها كما في جاء زيد وعمر وما جاءني زيد وعمر وسواء
كانت النسبة حقيقة الثبوت كما معا او يمكن كذلك كما في جاءني زيد وعمر واعلم ان اي التفسير
كان قد يتوسط بين مفردين وبه يشرح السابق منها بالمسبوق كما تقول البراءة الحظوة
ولطيان اي الجسم النامي فيكون ما بعد تابعا لما قبله في وجه الاعراب وهو غير نازل
في شئ من التوابع الخمس فيكون التفسير بواسطة اي قسما سادسا منها وان جعلوا خلا
في البدل لزم تقسيمه الى ما يكون بواسطة الحروف والى ما يكون بواسطة ما لم يرفع لذلك
احد من النحاة رأسا من بين ذلك الا ان اكون اول من يقول يكون اي من الحروف
العاطفة ليندرج ذلك في القاعدة واحلك ترضي بان انصفت والله اعلم
وقد جاء واو العطف للجمع مطلقا وفي الترتيب ثم لم يزل ويعطف حتى جزء
شئ مذكرا الى حال ضعف او الى حال قوة الواو للجمع المطلق الصالح للاجتماع في زمان
واحد وللوقوع بالترتيب واختصاصه باحد هاتين ان يعطف بها الحق على
سابق وبالعكس تقول جاء زيد وعمر وجاء زيد وعمر وقيل وتقول جاء زيد
وعمر معه والفاء للترتيب والتعقيب لوم ملحق جاء زيد وعمر اذا كان ملابسة

المعطوف للفعل بعد ما بسطة المعطوف عليه له ونقيض كل شيء بحسبه فاذا قلت دخلت مصر
فكفادت التعقيب على وجه يمكن ومن ذلك القبيل عطف الفصل على الجمل نحو ترويضنا فكل
وجهه ويديه ومسح رأسه وغسل جليده موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الجمل
ومنه قوله تعالى ونادي نوح ربه فقال رب اني ابناء من اهل واثمي للترتيب مع المهرلة
والترخي والمهرلة فيها وقد يكون حسب انسابان يكون المعطوف بالحق للمعطوف
عليه في حكم مترادف عنه بالانما كقولنا نوح فحصل دم ربه فغوى ثم اجتبا ربه فتا
عليه وهدي وقد يحى كاستيعاد مضمون مضمون ما بعدها غير مضمون ما قبلها وعدم
مناسبة كما في ثم انشأناه خلقا اخر حتى يعطف عن شئ على الكل متدرجا
الاقوى الى الضعف او من الضعف الى الاقوى فيفقدان المعطوف هو الجزئي الفا
امافي القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه فندرجه الى الضعف كما
في قدم الحاج حتى المشاة ويدرجه الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء وفي شرح
هذه الحروف مباهشا وورعنا في الشرع وجملة تأتي ابتدائية وقد خصص
منها الفاء بالسببية يعني ان الحروف الاربعة المذكورة الواو والفاء وثم وحتى
يجي ابتداء غير عاطفة الفاء منها بالخصص تأتي لغير اخر هو السببية اما الواو
الابتدائية ويسمى واو طهيناف ايضا فوالتي يكون بعدها جملة غير متعلقة
باقبلها في المعنى ولا محل للاعراب كقوله تعالى ثم اتخذي اجلا وابل مستعجلا وهذه
الواو غير الواو العاطفة عند الجبرور وذهب بعضهم الى انها الواو العاطفة تعطف
بالحل التي لا محل لها من الاعراب لجرن الربط واما الفاء الابتدائية ويسمى فاء
طهيناف ايضا كما في قوله تعالى انما الحكم اكل واحد من انتم مسلمون ويقال انها
ترجع الى العاطفة لونها تعطف على الجمل الربط واما ثم الابتدائية فذلك مثل ان
نقول اقولك اضرب ثم انت تترك الضرب ومنه قوله تعالى يجزيكم منها ومن كل كرب

ثم انتم

ثم انتم تشركون واما حتى الابتدائية فكما في قولك اكلت السمكة حتى راسها رفع راسها
يعني حتى راسها مأكول وكذلك حتى مع المضارع المرفوع نحو مرض حتى او برحمة كما
مروا فاء السببية وهي غير منافية للمعطف فيكون عاطفة تارة كما في قوله تعالى فكون
موسى ففضي عليه وغير عاطفة اخرى كما في قولك زيد فاضل فأكرم وفي هذا المقام
فوائد كبرها في الشرع وقد نسبوا حكما بامتا واوام الى احد الامرين من غير كره
الحروف الثلاثة المذكورة اعني اما واوام متشاركة في نسبة ظلم الى احد الامرين
او الامور غير ان يكونا شرعيين في ذلك الحكم بل تشير كما في نسبة تجوز العقل
فانك اذا قلت جاني اما زيد واما عمرو فقد جعلت زيدا وعلما شرعيين في جواز
نسبة الجحى اليهما فيحصل ذلك نسبة الجحى الى احدهما او على التعيين وقام هذا
الكلام مقام قولك جاز عندى ان يكون لجاني زيدا وان يكون عمرا وكذلك الكلام
في جحاني زيد وعلما واما كزيد ام عمرو ويشترط في اما تقدم مثلها
وتصديرها بالواو والحاجة اما يختص بالامر في الثلاثة المشاركة في المعنى
بامر من احدهما ان يتقدم ذكرها في صدر المعطوف على خطا في اما زيد واما عمرو
والثاني يجيء مصدرة بالواو ولا يستعمل بدون ما ذكرناه من الشرطين الواو
قد ترك ذكره في المعطوف عليه لضرورة الشرع قالها ضار قد تقادم عمرها
واما باموات المحييها الى تكسر وتفرق اما بدار حرب واما بدار اموات
وكذا ترك ذكر الواو في صدر الضرورة كقوله يا ليتنا آمننا شالت نعماته
اما الى جنبه اما الى نار والنعماته ههنا الجزاء وقد يقام او مقام اما الثانية
فيقال اجاني اما زيد ام عمرو واوجاء للتخيير او للبيعة وجاهلها م وشك
وقسمه او يعطف بها في خبر وفي الانشاء فاذا اعطيت في الانشاء كانت اما
للتخيير فخذ هذا اوزاك واما للبيعة فوجاهلها م او ابن سيرين والفرق

بيد التخيير والاباحة ان التخيير ينأى في الجمع بخلاف الاباحة وامنا قوله تعالى
 ولا تطع منهم اثما او كفورا فالتحقيق في ان اوفيه هي التي كانت للاباحة فان النهي
 اذا دخل في الاباحة استوعب ما كان مباحا وكذا اذا دخل التخيير عند بعضهم فاستغنى
 بذلك عما قال بعضهم ان اوهذه قسم برأسها معناها ولو اذا عطفت بها في
 الخبر كانت امنا للاباحة على السامع كقولك قام زيد او عمرو وحيث تعلم
 القايم منها وقال تعالى انا امرنا لئلا يؤذوا واما للشك كقولك قام زيد او عمرو
 حيث لم تعلم القايم منها واما للتقسيم كقولك الكلمة اسم او فعل او حرف
 وجاء بمعنى الواو عند قرينة وياقي بمعنى بل وذلك بنبرة وقد يقع او وقع
 الواو عند انه للتسريان لا يجد السامع غملا على غير معنى الواو مخرجا كقولك
 الشاعر جاء لطلوفة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر وقد يجيء بمعنى
 بل الا ضرب وهو نادى كافي قوله بدت مثل قرن الشمس رونق الضحى وصورها
 وانت في العين ابلغ وقد جعل من ذلك قوله تعالى وارسلناه الى مائة
 الف او يزيدون وكذلك قوله تعالى كالمجرى او اشتد نسوة وقوله
 وقوله تعالى كالمجرى او هو اقرب وقد دخلت ام بين امرين بعدما اتيت
 لتعيين المراد بهمة فان ذكرت مع ما استقل بنفسه فحناه معنى
 لفظتي بل وهمة يعنى ان ام التي تشارك امنا واو في كونها لفادة نسبة
 الحكم الى احد الامرين تكون واقعة بين شيئين وقد جيئت لطلب تعيين المراد
 منهما بهمة قبلها فلا يصح قطع الثاني عن الاول لكون نسبة الحكم الى احدهما
 وعلى التعيين في الواقع والى كل واحد منهما بحسب التخيير العقل وذلك كما في قولك
 ازيد عندك ام عمرو ويسمى ام في مثل ذلك بالمتصلة لكون ما قبلها واما
 بعدها كالمواحد فان ذكرت مع ما يستقل بنفسه فيصح قطع عما قبله لكون

مشاركة في رواية في ارادة احد الامرين بل كانت بمعنى بل مع تضمن معنى الهمة كافي قوله
 انها في بل ام شاة وذلك فيما اذا رايت شيئا من بعيد حسبته بالبل فقلت انها
 لو بل ثم ظهر ان ليس بل فاعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في ان شاة ام شيء آخر
 والمعنى بل ام شاة في ام في ذلك بالمنقط لكون ما قبلها مساويا بعدها كما
 اخر وقد جيى ام المنقطعة بمعنى بل وحده كقولك تعالى ام انا خير من هذا الذي هو بين
 اذ لا معنى للاستفهام وكذا اذا جاء بعدها اداة استفهام كقولك تعالى ام هو المستوي
 الظل والنور وقوله امن هذا الذي هو جندكم وتحقق المقام المذكور في التثنية
 واي جاء للتفسير اي شرح مبهم وحسبك التمثيل سوق العبارة لفظا من
 الحروف العاطفة تأتي متوسط بين اسم مبهم وبين اسم اخر شارح له يتبعه
 في الارب وذلك كما في عبارة المتن من قوله للتفسير اي شرح مبهم وكما اذا قلت
 عند كذا اي جواد ويحس كراعا اي جواد او عملت على كراعا اي جواد باتباع المفسر
 للمفسر في وجوه الارب كما في سائر الحروف العاطفة وكون اي معدونة في حرف
 التفسير كما جيى بعد لا ينأى في كونه من الحروف العاطفة كما ان كون او معدونة في
 حروف النفي لا ينأى في العطف بها في نحو قولك جاء زيد او عمرو وكان كون ان المفتوحة
 معدونة في الحروف المصدرية لا ينأى في كونه من الحروف المشبهة بالفعل وهو ظاهر
 ويعطف انفسا على مثبت فقط وبل فيه ضرب لتفي ومثبت لفظه لا يعطف
 بها منفى بعد اثبات او غير فتقول بعد الخبر زيد عالم او جاهل وبعد الامر ضرب
 زيد او عمرو او لا يعطف بها على منفى فلا يقال ساجا في زيد او عمرو بل للوضوح
 عن الاول مثبت كان او منفيا نقول زيد كاتب بل هو فقيه وما قام زيد بل عمرو
 ولو تضرب زيد بل عمرو ولكن لا مستدراك مثل المخفف ويعطف اثباتا
 على غير مثبت لكن العاطفة لا مستدراك مثل لكن المخفف من المثقلة

سواء يعطف بها مثبت بعد نفى ما قام زيد لكي عمر وبعد نفي قولك لا تضرب
 زيد لكي عمر حروف الشرط وأحرف شرطان ولو بلا صلة وأما بفتح الحرف
 بالبتوة يخان حرف الشرط بلا صلة هو ان ولو وأما افتحائها تفصيل
 الجمل غماز زيد فقام وأما عرفها عدو هو يتضمن معنى استلزام شئ بشئ أي كون
 ما بعدها شئاً يلزمه حكمه الأحكام وبهذا عد حروف الشرط فان معنى الشرط
 هو استلزام شئ بشئ فوازن غير أصلية في الشرطية هذا هو معناها بحسب الوضع
 الأصلية وهي تخرج عن معنى التفصيل كثير فلا يذكر بعد ما تعدد فبقا التمازيد
 فقام فيسكت عليها فموجب استعجال جارية مجرى ان وصايدة بمعناها فيقال
 في تركيبه ان أصله ان فزيد معها ما فتحت الحزرة على ما هو في لغة قوم ثم ادغمت
 النون في الكيم فصلا أما وأما تفسيره بوجوب لقوم التمازيد فقام بهما يكن
 من شئ فزيد فقام فليس أن أما بخمها وأما شرع بحسب المعنى وكل صد الكلام
 ودارد على الفعل معنى أو بمعنى وصورة حروف الشرط بحملتها على صدر الكلام
 لأنها تبتدئ على قسمين أقسام الكلام وهو واردة على الفعل أما بحسب المعنى فقط كما في
 قوله تعالى وان أحد من الشركين استجارك ولو أنتم تملكون تقدير الكلام ان
 استجارك أحد ولو تملكون أنتم وكذلك نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض
 تقديره لو ثبت ان ما في الارض وأما بحسب المعنى والصورة تخان تضرب
 اضربك ولو جئتني لو كرتك هذا في ان ولو وأما فيل يظهر فعلها ابد فور ودها
 على الفعل لأنها بحسب المعنى لا غير فلو حرص بالماضي وان بالمضارع ولم يعد لها
 عزاء الا بالنكتة اعلم ان كلمة الشرط تطلب جملتين يلزم من فرض وجود مضمون
 اولها حصول مضمون الثانية فمضمون الاولى مفروض ويلزمه مضمون الثانية
 ولزم فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي مع قطع المتكلم بعده فيه الكلمة

الموضوعة له لو نحو لو جئتني لو كرتك وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان تخان تكرر
 اكر منك فلو موضوعة بشرط مفروض في المستقبل مقطوع في بعده للقطع بعدم جرائته في
 للشرط في الماضي وان دخل على المضارع وان موضوعة بشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم
 قطع التكلم بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء وبالوجود
 ولو بعدم سواء شئت في وقوعه كما في خلقنا اول شئت كان الواقعة في كل محل
 الله تعالى في الشرط في المستقبل وان دخل على الماضي وعلى هذا مقتضى وضعه لو ان
 الوجود صيغة الماضي ومقتضى ان لا يدخل الوجود على صيغة الماضي ومقتضى ان المضارع
 وقد يعدل عن ذلك الحاصل فيدخل لو على المضارع ويدخل ان على الماضي لنكتة
 اما الاول فلقولك ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام والنكتة فيه التقا والاحصول
 حسن العاقبة واظهار الرغبة وأما الثاني فلقوله تعالى ويعلم في كثير من الامر احسن
 والنكتة فيه قصد استمرار الفعل فيما مضى شئاً فشيئاً وهو ما فزيد تحقيقاً وورداً
 في الشرع فلو نفى اول لا انتفاء للاخيرة ومن قائل فيها بعكس القضية اعلم ان
 للنكاة في لو من ذهبين احدهما انها لا انتفاء للجمله الاولى اعني الشرط لاجل انتفاء
 الاخيرة اعني الجزاء والثاني انها لا انتفاء للاخيرة لاجل انتفاء الاولى ونحو ان كلا
 المعنيين معتبر فيهما فلو متناع الثاني لمتناع الاول بمعنى ان امتناع الاول
 على لا متناع الثاني ولا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني بمعنى ان انتفاء الثاني
 علامة لا انتفاء الاول وهذا فيما اذا كان الشرط مسبباً والسبب خيالياً وهو الغالب
 كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً ولو كان الامر بالعكس كما
 في قولك لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة انعكس قلناه فان انتفاء
 الاول لا انتفاء الثاني لكون انتفاء الثاني علامة لا انتفاء الاول وانتفاء الثاني
 لا انتفاء الاول لكون انتفاء الاول علامة لا انتفاء الثاني وهو انتفاء واحد

مدخولاً لوماتا الشرط وأما الجزاء على الوجهين المذكورين هو أن ما بعد لوف الشرط
والجزاء يكون مفروض الوجود في الماضي وفروض الوجود في الماضي يكون معدوماً
وسبب التزام انتفاء أحدهما بانتفاء الآخر هو الملازمة التي بين الشرط
والجزاء فإن الشرط يكون ملزوماً أبداً سبباً كان أو مسبباً والجزاء يكون لازماً
كذلك فبانتفاء أحدهما ينتفي الآخر فإن قلت اللازم قد يكون أعم كما في نحو لو كانت
الشمس طالعة لكان الضئ موجوداً فكيف يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجزاء
قلت المقصود من انتفاء الخصة التي تساوي الشرط والمعنى في لو كانت الشمس طالعة
لكان الضئ موجوداً انتفاء الضئ الذي في الشمس دون ساكن من النار
وغيرها ولما ذكرنا أحوال الشرطية أراد ذكر الجزاء في معنى الشرطية للوافق في
اللفظ فقال ولو حيث نابت عندان مصدريه ويكثر فيما بعد معنى
المودة يعني أن لو التي يصح في موضعها أن تكون مصدريه ولا أكثر من أن يقع
لو المصدريه بعد وتوفاً في معناه كقولهم لو أن يكون مصدريه ولا أكثر من أن يقع
يوأخذه يوم الف سنة وذكرنا أهل الكتاب لو يردونكم وأما لو يقع ليت كل
في قولهم لو تأتينا فحدثنا بالنبي ومنه قوله تعالى لو أن لنا كرة فالتحقق أنها ليست
قسماً برأسه واختلف فيها فقيل هو لو أو متناعية اشترت معنى التمني وقيل هي
لو المصدريه واختار ابن مالك وأما التفصيل كما متاحت فدايمة والفاء
ينوي بندرة أما وضعها للتفصيل أو أنهم ما التزموا معاً ذكر المتقدم كما
سبقته الإشارة إليه فلا يقع فأمّا الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك
أمر آخر والتزموا حذف الفعل بعدها لكثرة استعمالها إذا قلت أما زيد فقيام
كان تأويلها ما يكفي من شيء فزيد قائم يعني أن يكفي شيء في الدنيا
يطعم قيام زيد وهو خرم بوقوع قيامه لأنه جعل حصول قيامه من ما يخصه شيء

في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها وكذلك المتاحت فدايمة فاما
قائه مقام فعل الشرط وأداته ولا يبعد ما ذكره من جملة هو جواب لها مصدره بالفاء أو
أنهم فصلوا بينها وبين الفاء بحرف من الجواب كراهة للجمع بين حرف الشرط وأداة الجواب
فإن كان الجواب شرطياً فصل جملة الشرطية كقوله تعالى فاما أن كان فمرب
المقربين فروع وريحان وجنة نعيم التقدير ما يكفي من شيء فإن كان المتو
من المقربين فخره رفع وريحان وجنة نعيم ثم قدم الشرط على الفاء فالتقيا كأن
حذفت أحدهما فصار كاتري وإن كان الجواب غير شرط فصل مبتداء نحو لما زيد
فقيام أو يجزى لنا قيام فزيد أو يجوز الفعل نحو أما زيد فاخرب وأما عمر وفلكم
وعمل ما بعد ما قبلها فجوز ههنا لأن المتقدم على الفاء في قوة المتأخر لأنه
كان متأخراً فقدم للفرض المذكور وقد حذفت الفاء في جوابها ما هو نادر كما
أخرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً
ليس في كتاب الله وقد حذفت ما لكثرة استعمالها في قوله تعالى ويذكر فذكر
وثباً بك فطرته وما قبلها منصوباً أو مجزواً فلا يبقا زيد فاخرب ما قولهم
في فصل الحظن وبعد فكذا في موضع أما بعد فكذا فالفاء لتوهم أما الشيع و
قوع أما في هذا الوقوع ولما ذكرنا أن الشرط والجزاء كان بينهما وبين اذن مبتدأ
من حيث المعنى ثم يابح حرف الشرط بها فقال اذن الجواب والجزاء وانها تجزى
عن معنى الجزاء بقلة اذن معناها الجواب والجزاء وقد يجزى عن معنى الجزاء كما تقول
لقائل القائل احببك اذن اظنك صادقا وهي على ما ذهب إليه الجمهور حرف مقام
من قال أصلاً ان حذف الفاء يضاف إليه وعوض منه التنوين والفتحة حرف الشرط
بالقسم الذي تصدر ملفوظاً به وبنية فإن قدم الشرط أو اسم سواها
فلم يلزم الفاء بل بالوجاهة أعلم أن القسم إذا اجتمع مع الشرط وتصدر القسم

يتقدم على الشرط بانتفاء ما يتقدم على القسم المتقدم الغي الشرط وجعل الجواب للقسم
واستغنى عن جواب الشرط لقيام مقامه سواء كان القسم ملفوظا به او منوطا بقول والله
ان جئت لكرمك ونقول لئن جئت لكرمك ويستوي في ذلك ان ولو واما
المضمنة لمعنى الشرط فاما مع ان فكما في قوله تعالى لئن اخرجوا من حورن معهم وانما مع لو
فكقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمتون في عذاب الله خبر واللوم جواب القسم لانه لو كان
جواب لو كان حذفا واما مع اسما الشرط فكقوله تعالى واذا اخذ الله مناسقا
النبيين لما آتيتكم في كتابه لئن لم يكن له حكم في الدنيا لآلناكم ما ذلك
بان يتقدم الشرط عليه ويتقدم شئ اخر غير القسم والشرط لم يكن الغاء حرف الشرط
واجبا بل كان اللفظ والاعمال جائزين ومثال تقدم الشرط قولك ان تلتني والله
آتيك وان تلتني والله لا تبتك ومثال تقدم شئ اخر قولك انا والله ان تلتني
آتيك وانا والله ان ايتني وتبتك **حروف النداء** وحرف النداء يا مع كل
كل مخاطب ويدعى باي ذل وادعى بهمة ايا وها جاء البعد في مخاطب
وقد عد فيها واوصفت بندي يا اعم حروف النداء المستعملة فينادي بها
القريب والبعيد والمتوسط واى للقريب والهمزة لقرب ما يدعى باي وجعل بعضهم
من ذلك قراءة اهل الحرمين امن هو قانت ويا وها للبعد واما وا فقد
ينوب من باب النداء والمشهور استعمالها في الندبة **حرف الاستفهام** وفيهم
استفهام من همزة وهل ويلحق بالتصديق والهمزة عمت وهل حرف استقبال
خص مضارعما يستقبل الكل اعي الصدقة الهمزة وهل حرفان للاستفهام والهمزة
اعم تصرفا هل فان هل سؤال عن التصديق فلو استفهم بها عن مفرق نقول هل زيد قائم
وهل قام زيد والهمزة تستعمل في السؤال عن التصديق نقول ان زيد عندك
ام عمرو ازيد قائم وهل يخصها حرف استقبال يخص المضارع بالاستقبال

فلا يليه

فلا يليه الا ما يصلح ان يصر فيه معناه الى مستقبل فلا يقال هل تضرب زيدا وهو
اخوك لان سوق هذا الكلام فيما اذا كان المخاطب ضاربا في الحال وطرفي الاستفهام
صدر الكلام مطلقا الا ان الهمزة لعمومها اختصت بانعام التصديق فقد تمت على الواو
والفاء ثم نحو او لم يسير واذا لم يضر ونحو فلا تعقلون ونحو اثم اذا ما وقع وكان الكلام
تأخيرا وانها في الجملة المعطوفة ومعناها الوضع هذا وفيها معان عليها بالقرائن
دلت المعنى الموضوع له الهمزة وهل هو استفهام وقد ينضم الى ذلك ما كان اخر مفرومة
بالقرائن العقلية عند التركيب الى تلك المعاني اشار بقوله فامر لا نكار وقصد تجيب
وهو تنبيه وتقرير نسبة تسوية وتوقيف وتسوية والوعيد والاستبطاء وتذكير
نعم وهل خص بالتحقيق والامر وهو قد يحى لا نكار وتقرير مثبت المعاني المفرومة
من الهمزة وهل على ثلثة اقسام قسم يخص الهمزة وقسم يخص هل وقسم يشتركان فيه اما
الاول فهو المعنى الذي تلووا قوما غضب الله عليهم واستمرزا على اصلوك
تأمر ان تترك والتسوية نحو ان الله انزل من السماء ماء والتين على اعقابها
مسطاع رجوع والتوقيف اعني توقيف المخاطب على ما يعلم بثبوت او نفيه كقوله تعالى
انت قلت للناس اتخذوني وتسوية نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والوعيد
والتهديد نحو انهم انزلوا من اولين واستبطاء نحو البيان للذين امنوا ونذير نحو انهم انزلوا
يتيما فاولى واما الثاني اي ما يخص هل فهو التحقيق كما في هل اتى على الانسان اي قد اتى
والامر كما في قوله تعالى هل انتم منتهون اي انتهوا واما الثالث اي ما يشتركان فيه الهمزة
وهل فهو شيان احدهما الانكار وهو قسمان توبيخ وتكذيب فالهمزة تأتي للتوبيخ
وتكذيب فالهمزة تأتي للتوبيخ نحو اذهب طمعاكم في جوتكم الدنيا وللتكذيب نحو
اصطفى البنا على البنين وهل جاء للتكذيب كما في قولك هل يفيد على هذا غيري
اي لا يفيد على غيري وثانيهما التقرير اي تقرير نسبة الكلام الدخول عليه وهو استفهام

والمراد بالتقرير ههنا الجاء المخاطب الى اقرار بامتناعه فالحق في تقرير النسبة المثبتة والمنفية كقوله تعالى اغير الله تدعون وكقول تعالى اليس الله بكاف عبدا وما هاهنا يكون
التيقرر المثبت كقوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر **حروف الإيجاب والتصديق**
بلى ونعم أي حروف الإيجاب كلها وثاني نعم من بعد نفي ومشت ومعنى بل أي نفى خصوصية
وأي بعد الاستفهام أثبت نسبة وأما أجل خير وإن بكسرة فاصرف تصديق
بالإيجاب جئت حروف الإيجاب هي المذكورة ونعم مقترنة للسبقها في كلامه موجب
أو منفي خبر كان أو استفهام كما تقول لمن قال قام زيد وإقام هو زيد نعم أي قد قام
ونقول لمن قال لم يقم زيد والم يقم زيد نعم أي لم يقم هذا حسب وضع اللفظ والعريض خلاف
ذلك لو قال بعد قوله اليس عندك كذا نعم كذا مناه به تغليباً للعرف وأما بلى
فمختصة بإيجاب النفي خبر كان أو استفهام ما تقول لمن قال لم يقم زيد والم يقم زيد بلى أي
قد قام ومن قوله تعالى الست برئكم قالوا بلى أي بل أنت ربنا ولما أي فهو للإيجاب
بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال أقام زيد أي والله وأما أجل وخير بكسر الراء
وإن بكسرة فتصديق للخبر موجباً ومنفياً تقول القائل قد كان كذا ولم يكن كذا فتقول
أجل أو خير وإن فهدم الثلاثة حروف التصديق لا غير خلا وبلى أي وقوعها
جواباً للخبر والاستفهام والتصديق يكون في الظن **حروف المصدرة**
وأن وأن فتحوها مصدرية وباسميتها فجملة أن خضت الحروف المصدرة
أن وأن المفتوحة فإن المنقولة بالخصوصية يدخل على الجملة اسميتها فيجعلها بمعنى مفرد
مأول بصدر كقولك أعجبت أنك قائم أي قيامك ومما أعجبت أن زيد أخوك أي أخوة زيد
وأما أن وما يندخلون الفعل فيجاءون في تأويل المصدر في أعجبت أن صنعت
وما صنعت أي صنعت **حرف التحقيق** وقد فيه تحقيق الكلام وجاء في المضارع
للتقليل بالكثرة وقد جاء في المضارع أصلاً وتلك لما فيه التوقع شاعت
للتقريب

هذه الحرف إذا دخلت على ما أو المضارع لو يكون خالياً عن معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في المضارع التقليل وفي الماضي التقريب والتوقع وبيان ذلك
أنه يدخل على المضارع فيضاً الى معنى التحقيق في الغلب التقليل في الماضي الكذب قد يصدق
وقد يستعمل التحقيق مجزئاً عن معنى التقليل نحو قد نرى قلبك جيبك ويدخل على الماضي فيضاً
الى معنى التحقيق تقريباً اصل الفعل في الحال ولا يخلو ذلك عن معنى التوقع في الغالب فيكون مصدره
متوقفاً على مخاطبه كما تقول لم يتوقع ركب لا يبرق قد ركب ليحصل عرقين ما كنت تتوقع
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة **حروف التخصيص والتنديم** وهما للتخصيص
وتنديم تارة كقوله ولو ما تيمم الألفحة وللكل تصدير ويدخل أيضاً على الفعل دون
الاسم الواحداً هلا والاولو ولو ما تدخل على الفعل المضارع على غلبة الفعل **حرف**
عليه على الماضي للوم والتوبيخ على تركه في الحال الاولى يسمى حروف التخصيص وفي الحالة
الثانية يسمى حروف التنديم ولها صدر الكلام لدلالة على قسمين اقسام ويلزم
الفعل لونها طلبية فاشبه لوم لفظاً كقولك هلا ففعل أو تقدير كقولك
هلا زيد اضربه وأله هو شدة اللوم مفتوحة للفرقة غير المركبة من ان ولها في
قوله تعالى الويسجد والله الذي يخرج الجبال وللؤلؤ ولو ما معنى آخر وهو امتناع الشيء
لوجود غيره وهما في هذا الصدد اختلفا على اسم مبتدأ كقولك لولا زيد لهلك عمر
حروف التنبية وحروف الرقعة الحرف تنبيه أما مثلها كها وكلاهما
اولن في الإجابة الأولى وأما حروف التنبية يؤتى بها في أول الكلام لتنبيه المخاطب
وإيقاظه ولأولاً وأما وفيها تأكيد مضمون الجملة كقوله تعالى اليوم يأتيهم ليس صروفاً
عنهم وكقولهم أما والذي اضحك وأبكي والذي أمات وأحيى ويستبان حرفي التنبية
وهما لا يختصان بالفعل بل في اللفظ فانهما يختصان بالفعل وأما هاتان فتدخل
الجملة كاختير أو مثاله ها إن تاعذرة إن لم تكن قلت صا حياً تأم في البلد و

ويدخل المفرد بخصه كما في هذا وما تارة اسماء طرشة وكلا حرفي الجمع ومعنى
 الرفع الزجر بالشدة والمبالغة تقول من قال فلان يبغضك كذا ليس الامر كذلك
 ردعاه ونحوه وزجر عليه وقد ياتي بعد الطلب للنفي لإجابة كقولك لم يقل افعل كذا
 كذا اي إيجاب ذلك وقد يكون بمعنى حقاي كذا ان الانسان لا يطغى **حرف التفسير**
 وقد جاء للتفسير حرفان اي وان وان بعد ما في قوة القول جات كثير من حيث بالظن
 اي انت مذهب وناديت ان تم وقد ان ائت اي وان حرفان للتفسير فاي لونه
 اختصارا لموقع بقول هرقاي مات ونحو قول الشاعر وتر مني بالظن
 اي انت مذهب وتقليدني لكن اباي اقل وامان فحي بعد ما يكون في قوة القول
 وناديت ان تم واديت ان افعل وكنت اليه ان ارجع واوحيت الي امك ما يوحى ان
 اذ فيه ومنه قوله تعالى وانطلق الملائكة منهم ان امشوا فانطلق متضمن لمعنى القول دون
 المطلقين عن مجلس يتقوا وضوء فيما جرى بينهم واما حي ان بعد القول الصريح
 فحين اخبره بذلك كافي قولك قلت ان ائت ففهم من جعل ان في مثل ذلك مفسرة
 ومنهم من جعلها مصدرية او زائدة **تاء التانيث الساكنة** وما سكنت
 من تاء تانيثهم فحروف المعاني وهي بالفعل خضت تاء التانيث في كلامهم على ما بين
 احدها التانيث المجرى كافي قائم وهو غير معدودة في حروف المعاني عند النحاة ولكن
 التانيث الساكنة كافي ضربت وهو حرف المعاني بلحق بابخر الفعل للدلالة على تانيث
 المسند اليه كما مر هذه التانيث خاصية الفعل لا يدخل اليهم ولا حرف الرفع لعل على القوة
 هاء السكت وبلحقها السكت في الوقف مثل ذا وفي باب مندوب وباب
 استغاثه كذلك في تواريه وماليه ويلزم في قد وجبا النقيضة لاقوا
 السكت في الوقف لمواضع منها الحروف في غير المتمكن اذا كان في اخوها اللف
 نحو ما واولها المندوب والكنار المستغاث وابتاه وبالنزاه ومنها المجرى

بالحر

للمجرى الاخر بالمجرى التانيث كافي تارة وماليه وزانك وكل ذلك على وجه الجواز ويلزم
 ذلك فيما اذا نقصت الكلمة بالاعلام كل النقص وبقيت على حرف واحد كافي قد ورد
 وغيرها وذلك ليس بجوابك الزيادة نقصنا **حرف التفسير** وحرفان للتفسير
 وحرف وسوف وفيها سوجزف للاضرة هذان الحرفان قالوا يسميان حرفا التفسير
 والتفسير التاخير وسيبوي يسميها حرفا التفسير معناه تأخير الفعل الى الزمان
 المستقبل وعدم التيقن في الحال وسوف اكثر تنفيا من التين وتخفف سوف وحرف
 الفاء فيقال سوف وقد يقال سوف بقلب الالف **حروف النفي** واحرف نفى لما
 وما ولا ولن وان المكسور في صدره حروف النفي الستة المذكورة والكل يتغير
 صدرة الكلام لتأثيرها في معنى الجملة فلم يقبل الفعل المضارع ماضيا كذلك لما هو
 للاستدانة لما في خصائص الفعل وهو يقبل المضارع ماضيا وينفي والفرق
 بينهما ان لما للدوام في النفي وقد مر بنا ذلك وما نفى مال الاستقبال وقد مر
 الماضي بتكرير كلمة ما اذا دخل على الماضي على مضية واذا دخل على المضارع فخلصه الحال
 او عند قرينة الاستقبال كافي قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابذل من ثغاري نفسه ولا يدخل
 على المضارع فيخلصه للاستقبال ويدخل على الماضي فيذكر في زمان وما كقوله تعالى
 صدقوا ولا تصلوا وقد يدخلون في النفي بالواحد ولومها اختصت بنفي الحقيقة
 ما ولا يدخلون في النفي بالواحد في النفي بالواحد على ما بين في زمانا معين و
 ذلك بالدخول على المعرفة وغير معين وذلك بالدخول على النكرة ولا بالخصوصية يكون
 لنفي الجنس والحقيقة كابين قبل وان مثل ما في نفي حال ولن كلا وليس في الافعال بالنفي خصت
 بالخصوصية منوعة للنفي في كل حرف في الدلالة على معنى في غيرها ولذلك لم يتصرف
اللام الممهلة ولما تهم منها عوامل قد مضت فتجزم في فعل وفي كلام
 جرت ومنها التي اهملتها فتجزم في نفي عن همة وبه منة فما اقترنت بالهرف هو معرف

وجاءت للحاصل ايضا وزيدت وما انفرت عنها فتلك ثلاثة فلام ابتداء فيه
 تأكيد جملة ومدخولها اسم وفعل مضارع وماض يلقى قد وهي ذات الصدارة
 ولم جواب بعد لولا اجازة وباطم فيما بعد لولا ونشدة ولم تستحق لم توطئة
 كفى لم يلى زدت كزدت مودى التوم كلهم على ضربين احدهما ما يكون علما
 وهي التوم الجازمة للفعل واللام الجارة للسم وثانيهما ما يكون مهلا وهي ايضا على نوعين
 احدهما ما يكون على التهمة والثاني المقرون بالهجرة اما الثاني فهو اللوم المعرف كفى الزجر ولم
 الحاصل كفى الفضل والجناس واللام المذبة كفى الذي والتى على ما سبق واما الاول
 وهو المذكور هنا فثلاثة احدها لام ابتداء وهو لوم التاكيد تؤكد بها معنى جملة
 ومدخولها اسم كفى زيد قيام ولما فعل مضارع كفى ان زيد يقوم ولما ماض
 مع قد كفى ان زيد لقد قام وهي ائمة للصدارة غير ان المكسورة يتقدم عليها كما مر
 وثانيها لوم جواب لولا كفى لو زيد هلك عرو ولم جواب القسم كفى والله لا فعل كذا
 وهذان على الزوم وثالثها التوم الموطئة للقسم هي التي تدخل على الشرط المتوسط
 بين القسم وجوابه كفى لم يلى زدت كزدت مودى فاللوم الاول لتوطئة
 القسم الثاني جواب القسم الشرط ملغى في جواب القسم قائم مقام جواب الشرط
 والتوطئة في اللغة كثيرة اللفظ وهو كناية فلهذا اللوم وطأت طريق جواب القسم اى
 سهلتها **حروف الزيادة** وتزداد ان فتحا وكسرا وما ولا وباء ومنه فلتدع حرف
 الزيادة حروف الزيادة المعبرة عندهم هي المذكورة اعني ان يفتح هجره وان بكسرها
 ولا وما والباء ومنه فابتدأ المعنوية هي التاكيد كفى في الاستغراقية والباء ضمير وليس
 واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه زيادتها اخضع وصحة وزن الشعر
 ونحو ذلك ولا يجوز ظهورها في الفائدة اللفظية والمعنوية معا والوكان عبثا
 وانما سميت هذه الحروف زيدا لأنها قد تقع زائدة لانها لا تقع الزائدة و

بعد
مجردا عن

وسميت ايضا حروف الصلة لانها يتوصل اليها زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن السجع
 او غير ذلك فان قيل لو بعد اليين كقولهم فوالله ان لو قتت زيدت بكثرة كذا
 بعد ما بالشيوع وزيد في كان ظنية فيمن رواه بكسرة يعني ان المفتوحة
 تزار كثيرا بعد القسم كقولهم والله ان لو قتت قتت وكذا لك بعد ما الحينية تزار كثيرا
 نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير وازاد ايضا بعد كاف التشبيه من غير كثر و شيوع
 كما في قول الشاعر ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظنية تطو الى وارق السلم في روا
 من رواه بكسرة ظنية قوله بوجه مقسم اى حسن وتطوى تتناول والسلم نوع من الشجر
 والوارق ذوالورق وان زيد فيما بعد النفى شيئا وتزداد نذرا بعد
 ما المصدقية ان المكسورة تزار بعد ما النافية لتأكيد النفى تقول ان انت
 زيد والمعنى ما رايت زيدا وقل زيادتها مع ما المصدقية تفي انظر في ما ان جلس
 القاضى يعني ما جلس القاضى والمعنى مدة جلوسه وتزار ايضا بعد ما التسمية
 نحو ولقد مكناكم فيما ان مكناهم اى في مكان مكناهم وما زيد بالتقليل بعد اذا
 وان وبعد متى اى واين بكثرة وفي نحو جرم وفي مثل قوله بما نقضهم مما
 خطيئات زيدت وما تزار بالقلة بعد اذا وان اما بعد اذا فقوله
 اذا ما تكرمى اكرمك واما بعد ان الشريطة فكقوله تعالى فلما تذهبى بك ويلك
 فاعلم انون التاكيد وتزداد مع متى واى واين بالكثرة فزيادتها مع متى فقوله
 متى تكرمى اكرمك وزيادتها مع اى فكقوله ايا ما تضرب اضرب وزيادتها
 مع اين كقوله اين ما تكن اكن وزيادتها ما فى جميع الكلمات المذكورة فخصه
 بحال الشريطة كما في المسئلة المذكورة وتزار ايضا بين المضاف والمضاف اليه
 كما في قوله ان ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصيلا اى من غير جرم وكقوله تعالى مثل
 ما انكم تطيقون وتزار ايضا مع حرف الجر على قوله كقولهم انما نقضهم

مياهم وتماخضتاهم وعما قليل وزيد صديق كان عمره واحد وعشرون ولما بعد والعطف
 في النفي شاعرت واكثرنا في صدر اقسام قلت وقد زيد ايضا بعد ان مصدرية
 وبعد مضاف في موضع شذبت تزداد مع الواو بعد النفي كقولك ما جاء زيد
 ولا عمرو فائدة التضييق على عدم بحيثه مطلقا ورفع احتمال ان المان عدم
 بحيثه بالترتيب وقد زادا فيما لو احتمل الترتيب ايضا طرأ اللبس كقوله تعالى وليس في
الحسنة ولا السيئة زيادة والناهيته بعد الواو كزيادة النافية نحو لا تضرب
 زيدا ولا عمرا تزداد النافية بعد القسم ايضا بالقلّة وعليه حمل قوله تعالى لا تقسم
على انه بمنى اقسام وتزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا تعلم اهل السما
وما منعك ان تسجد والمغنى ليعلم وان تسجد وشذوذ زيادتها مع المضاف كقول
 الشاعر في بير او حوت سري وما شعري في ثور ورجل بالهاء المملة الهلوك من
 حاراي قتل وهلك هي يرسكنها لحن وزيد استفهام والنفي شابع كقول
من يزدني عبادا تزداد بعد الاستفهام والنفي كثيرا كافي هل زيد وفي
 نحو قولك ما من عبادة الا اثبت بها ومنه في المثالين المذكورين داخل على
 المبتدأ وتدخل على الفاعل كافي قوله تعالى وما اتاهم من ايات ربهم و
 يدخل على المفعول به نحو وما ان سلطنا من رسول ويدخل الحال كافي قرارة زيد بن ثابت
 ما كان ان نتخذ من دون الله اولياء بضم النون فتح التاء ويستمر بهذه بلا استغناء
 لما فيها من افادة العموم واجاز بعضهم زيادتها في الموجب واستشهدوا بقوله
بغفر لكم ذنوبكم وفيه سبويه الى ان منه فيه تبحيضه اي بغفر لكم ذنوبكم
شبا وتزداد اكرم بالياء دائما كذا في كفي بالله زيدت بكثرة وتزداد تزداد
 في جسدك درهم وفي لحن المنفى زيدت وقسمت يعني ان البار تزداد في باب
 فعل التعجب على الزوم والندام كافي اكرم زيد وكذا تزداد في كفي بالله كفي على

قبة

الزوم

اللزوم بل بالكثرة وتزداد بالقلّة مع المبتدأ كقولك جسدك درهم وتزداد في لحن المنفى ليس
 وما قياسي كما في خوليس زيد بقاء وما زيدا بقاء وتزداد ايضا مع المفعول كثير الكثرة
 غير قياس كافي قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة **نونا التاكيد** ونونا
 للتاكيد نون خفيفة وقد ثقلت اخرى بفتح وكسرة ولا كسر الالف مزيد
 ولم تترك تاتي بعدها بالخفيفة من حروف المعاني نونا التاكيد احدها خفيفة ساكنة
 والاخرى ثقيلة مفتوحة تارة ومكسورة اخرى والمكسورة لو يكون الالف اللطف
 المزيدة اي الحان من بناء الفعل سواء كان الف الضمير كافي صيغة المشي والالف الفصل
 بين نون الضمير ونون التاكيد كافي صيغة الجمع المؤنث نحو اضرين واضربان و
 النون الخفيفة لا يدخلها التقاء الساكنين وقد دخلت امر وكل مضارع يدلون
 ما على طلبية وتدخل قطعاً في لغوي وفعلت وفي مثل امّا تفعلن بكثرة نون
 التاكيد وتدخل الفعل الماضي وانما يدخل فعل الامر وكل مضارع فيه معنى الطلب
 بوجه ما وذلك كما في اضرين وليضرين ولا تضرين وهل تضرين وليتكن تضرين واو
 تضرين ولا يدخل المضارع الذي يكون خبراً محضاً الا ان يدخل على اول الفعل ما
 يدل على التاكيد ايضا كالم القسم في نحو لغوي وفعلت وما المزيدة في نحو امّا تفعلن
 ليكون ذلك الاول قوطية لدخول نون التاكيد وذلك لانم في الصورة الاولى
 وبالكثرة في الثانية وقد حذفت للساكنين كفي لوسين اي بابقا فحة
 يعني ان النون الخفيفة حذفت لتقاء الساكنين ولجواز التنوين ليكون
 للتنوين منزلة عليها حيث دخل التنوين على الاسم وهذه على الفعل فتقول
لو تضرِب ابْنَكَ ولوسين ابنه بابقا الفحة التي كانت قبل حذف النون ليكون
 دليلاً على حذفها قال الشاعر لوسين الفقيه علك ان تركع يوماً والذوق قد رفعة
 فلا للذي وبأوسين عائدة بعد الحذف بالجرم وعلى اخذ في لعل وتركع يخفف

خفيفة

كما يحرك

التنوين وجملة انواع التنوين خمسة فتنوين تكين كتنوين طلحة
وتنوين تنكبن كافي صيه ميه وفي كل ذي فيه من الهم قست وتنوين
تويز ليز في جوار علمي اختار بعض الائمة كذلك تنوين المقابلة
وذا كفي مسكنا من جموع السلومة وخامسها ما سميت بالترغم وتلك
التي عرفت لاطلاق ثابت التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخرى لتوكيد
الفعل وهي خمسة اقسام احدها تنوين التكمي سميت به لانها التكمين الكلمة
في الهمسية ولذلك لا يدخل غير المنصرف لما فيه المشابهة بالفعل وذلك كما في
زيد ورجل الثاني تنوين التنكير كما في صري اسكت سكني ما ومية كففت كما
ويطرد ذلك فيما اخر وفيه من الاسماء كما في سبويه وسبويه واخرى من التنوين
فانه اذا سمي به بقيه التنوين جملها الثالث تنوين العوض المضاف اليه
كما في حيث ذويومئذ وخالتئذ وغير ذلك لان المعنى حين اذا كان كذا وفيه
اذا كان كذا الرابع تنوين المقابلة كما في مسكنا ونظايرها من جمع الموث
السالم فانه في مقابلة نون جمع المذكر السالم الخامس تنوين الترغم وهو
في الحقيقة لترك الترغم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترغم في روى مطلقا
عزف لاطلاق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترغم
لما فيها من المذهب من التنوين لمناسبة ايتاها اذا قصد اشعار بترك
الترغم خلو التنوين من المذو هذا التنوين يلحق بالفعل ايضا كما في قوله اقل التوم
عازل والعتابا فتولى ان اصبحت اصابا ولم يسمع دخولها الحرف ولا منع
عن ذلك في القياس على نون في القافية وقد حذف التنوين في مثل قولنا شفيحي
حين ابن العلي فتمت يخرج حذف تنوين التكمي عن كل علم موصوفين مصفا
الى علم اخر ليجل التخفيف فان ذلك كثير استعمال واللفظ بكثرة استعماله

التخفيف

خفف لفظا بحذف التنوين كما خففت خطا بحذف هزة ابن وقولنا موصوف
يخرج ما اذا لم يكن موصوفا بـ ابن كان ابن خبر له كافي قولك زيد ابن عمرو على انه
مبتداء وخبر واشترط العلمين يخرج عن كرم ابن كرم وزيد ابن اخي فانه لو حذف
في شئ من ذلك لعدم بلوغه مبلغ المول في حل الكثرة

والمثال المطابق للمقصود قولنا شفيحي

بن العلي رزقنا الله شفاعته وشفاعة

ابيه وصدقه عليه وعليهما التحية

والسلام والحمد لله

رب العالمين

تم

خاتمة المنظومة لمصنفها

فرغت وقد ابدى المحرم غمرة لشعبي من هجرة نبوية
فتم بسلك النظم توشحت جياذ الاماني منه بعد عطالة
واني وان لم يرخص تشبها همتي بيضاء فقر بالمكان حفت
ويجوزي حوي في طريق مودة في وحر في فيها صرف كاس قصفت
ولكنني دون ارتواني بشري بنهر علوم السر حلت بليتني
وما هو الا مثل نهر به ابتلت فربو عذتها حاطة فتعدت
فطوني لذي حدس وسطوة جدي به جوز به ربان لم يتلفت
وتعسا المستسق اكبت عليه فرا يزبد به الا غليل طوية
وما ان اري منه ارتواني سايعا وهذا الذي منه اغترفت بغرفة
وكان لعلم النحي بالحفظ حاجة فادر حبه في سلك تلك القصيدة

عليك به يا طالب الخزانة
وإنا ظرافية اعتبر غير عابر
ولا تنظرون بالسخط وأمن بنظرة
واحد في الفراغ مصلية
كفيل بما عينك في العربية
على أحد المختار خير البرية
تم التمام بحمد الله الملك الوهاب

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısım

H. Hüsnî

Yeni Sayı

Eski Kayıt No

1460